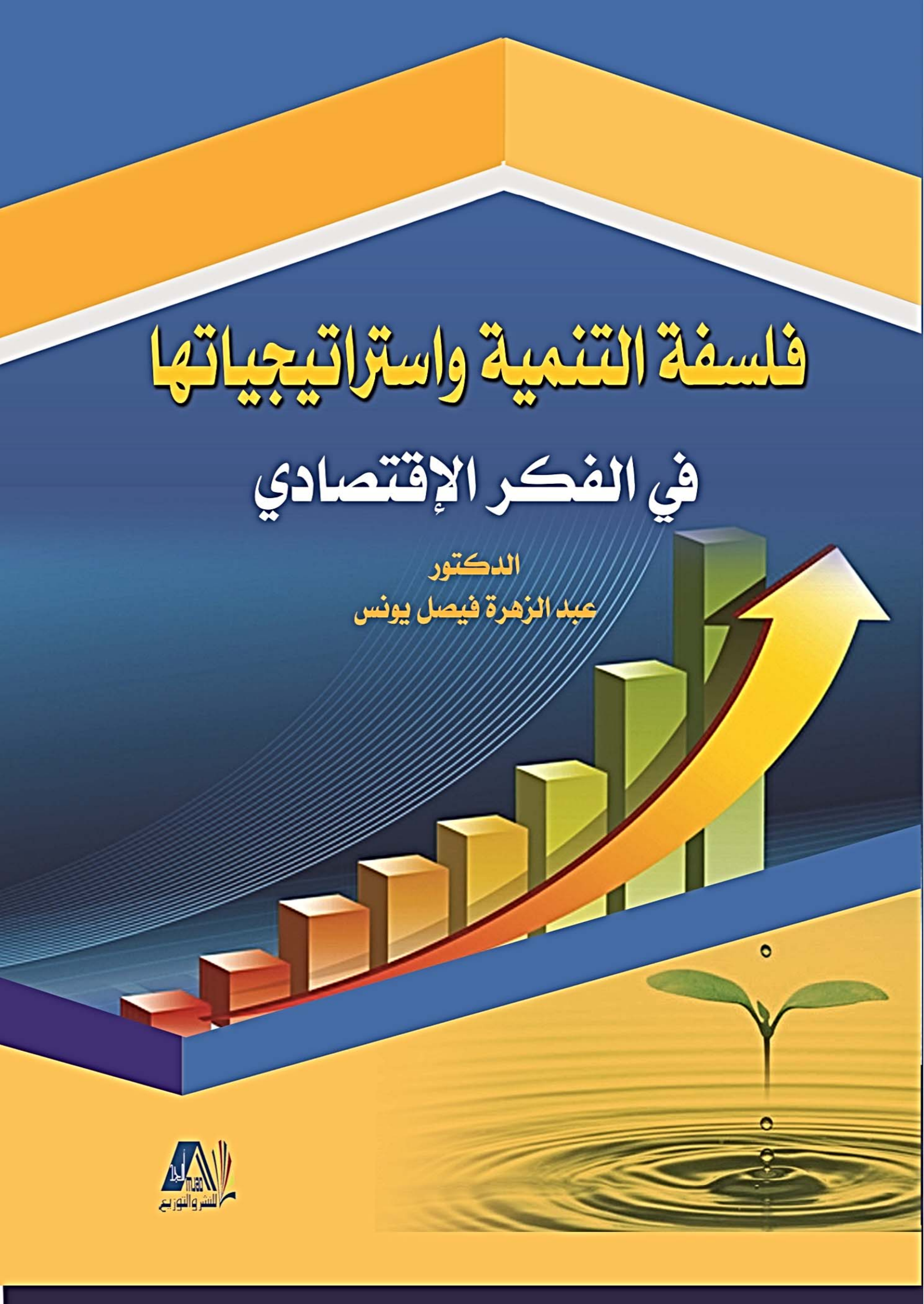


فلسفة التنمية واستراتيجياتها
في الفكر الإقتصادي
الدكتور
عبد الزهرة فيصل يونس
للنشر والتوزيع

في الفكر الإقتصادي

فلسفة التنمية واستراتيجياتها

في الفكر الإقتصادي

فلسفة التنمية واستراتيجياتها

في الفكر الإقتصادي

الدكتور

عبد الزهرة فيصل يونس

الطبعة الأولى

2016م



دار امجد للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2016/2/775)

338

يونس ، عبد الزهرة فيصل

فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الإقتصادي/ عبد الزهرة فيصل يونس، عمان ، دار أمجد للنشر والتوزيع،2016.

( ) ص

ر.إ: 775/ 2 /2016

الواصفات:/ التنمية /الإقتصاد

ردمك : ISBN:978-9957-99-326-9

دار أمجد للنشر والتوزيع

جوال :

٠٠٩٦٢٧٩٦٩١٤٦٣٢

٠٠٩٦٢٧٩٩٢٩١٧٠٢

٠٠٩٦٢٧٩٦٨٠٣٦٧٠

هاتف :٤٦٥٢٢٧٢ ٠٠٩٦٢٦

فاكس:٤٦٥٣٣٧٢ ٠٠٩٦٢٦

dar.almajd@hotmail.com

dar.amjad2014dp@yahoo.com

عمان - الأردن - وسط البلد- مجمع الفحيص - الطابق الثالث



الإهداء

إلى الذين تَوَسَدوا قارِعَةَ الطريق ..إحتفاءً بضوء القَمَرْ

هذه بعضُ هموِمكُم تُتلى عليكُم...كَلِماتٌ ليس إلا..!

الباحث

المحتويات

المقدمة

مُقارَبَة (التنمية/التخلف) بأبعادها الزمانية وحدودها المكانية حيثُ تقاطَعَتْ قناعات واصطرَعَتْ رؤى إشكالية لم يهتدِ التنمويون الى حسمِها بَعدْ.

من أين نبدأ والى أين نتجه؟ كيف السبيل الى التجاوز؟ تجاوز ماذا وتَمثل مَنْ؟ هي مجموعة من الاسئلة انطوَتْ عليها هذه المُقارَبَة ووقف أزاءها الفكر التنموي مُنشَعِباً على نفسه، يجتهد ليمهد الطريق لإجتهاد جديد، ليس لأن المُعضِلَة موضوع النَظَر عَصية على الفهم أو مُمتنِعَة عن الأبصار، بل لأن الفكر هو أبن الإنسان المفكر الذي من طبيعته أنْ يبني على قاعدة الإختلاف صَرحاً لإختلاف أبعد غوراً وأعمق مضموناً.

لقد كان هيروقليطس يقول (انت لن تعبر النهر مرتين) مُشيراً الى استحالة التكرار أو التماثل، فاللحظة التي تمضي ليست هي التي تأتي والفكرة التي تخطر ببالي حول ظاهرة ما قد لا تقنع عاقلاً أدلّهُ عقله على غيرها فأرتضاها يقيناً و دليل هداية.

وهكذا اذا ما سلّمنا بمحدودية العقل وطبيعته المنحازة راعنا أَنْ ننظر الى الأفكار نظرة الناقد المُتفَحِص لا المُتلقي المهزوم.

وبخصوص موضوعنا محل الدراسة، إستوقفتنا ثلاث مفارقات متداخلة، الأولى تتعلق بمشروعية الوصف، والثانية تَنصَرِف الى البحث عن طبيعة هذا الفكر واهتماماته الجوهرية، والثالثة تهتم بتقصي مداه الزمني، متى نشأ وأين؟ .وكان لابد لغرض معالجة هذه المفارقات من الإرتكاز على معايير حاكمة يضمن الخلود إليها وضوحاً في الرؤية وتحديداً للمسار هي: عدم الفصل بين الإطار العقائدي الذي يحكم سير النشاط (الإقتصادي/الإجتماعي) والبناء النظري المُرتَبط به سواء كان فردياً أو جماعياً ،وبذلك يصبح وجود الفكر التنموي سابقاًعلى الوعي به، فضلاً عن أحقية إحتوائه الموضوعات التحليلية البانية عليه، فكون إبن خلدون قد تحدث عن صراع البداوة والحضارة دون أنْ يأتي على ذكر مصطلح النهضة أو التنمية لا يقوم حجة

صادقة لإطِراحِه جانباً من هذه الـدائرة لأن اخـتلاف التـسميات لا يُـصادر جـوهر المُـسمى الـذي هـو التحول النوعي وأسباب تحققه من عدمه.

فأضحى هدف الدراسة إتساقاً مع مـا سـبق هـو اسـتقراء حيثيـات هـذا الفكـر والتعـرف عـلى تياراتـه وتمحيص مقولاته ومسلَمَّاته إعتماداً على كتابات أبـرز ممثليـه ومنـشورات المؤسـسات الرسـمية وشـبه الرسمية الراعية له والمُجَسِدَة لكينونته.

وخِتاماً إنْ إتسع المجال للقول فهذه بعض هموم حاول صاحبها ما استطاع الى ذلك سـبيلاً التعبـير عـن مضموناتها، بثها بين الأسطر ليطيل المكـوث عنـد مـدلولاتها، فـإنْ أصـاب فحـسبه المحاولـة وإنْ أخطـأ فشافعه عن الخطأ اندفاع صادق وجهد حثيث.

والـلـه من وراء القصد

الفصل الأول

الفكر التنموي الليبرالي . . .

إصطراع الرؤى وتباين المناهج

المبحث الأول: الفكر التنموي الليبرالي وقانون التكيف مع تطور الأوضاع

المبحث الثاني: إشكاليات الفكر التنموي الليبرالي

المبحث الثالث: فلسفة التكييف الإقتصادي والعودة الى منابع الليبرالية

المبحث الرابع : التنمية البشرية..إفصاحٌ طريف عن مفهوم تَليد

المبحث الخامس : العولمة حُلمُ الأغنياء ولعنَةُ الفقراء.

تمهيد

في معنى الليبرالية:

أفرز عصر ما قبل الثورة الفرنسية ظاهرة التمرد على القيود التي جَعلَتْ من الانسان كَماًمُهمَلاً ليس له من الانسانية إلا مُقدراتِها المادية المُسخَرَة تارة لخدمة سيده الإقطاعي وتارة اخرى لإرضاء الكنيسة، أما وعيه، كيانه الروحي فغائب بغياب إرادته المُرتهَنة ابتداءً دونما أمل باسترجاعها إلا من خلال الثورة التي جاءتْ في فجر 14 تموز 1789 لِتَبني شخصانية جديدة قوامها (الأنا) من حيث كونها مركزاً للكون وطاقة غير محدودة للفعل.

وهذا هو جوهر الليبرالية، فلسفة عصر النهضة وروحه المُتجَدِدَة، والتي يُعَد الفيزوقراطي "فنسنت دي جورناي" أول من أرسى منهجها الإقتصادي العام المُتمَثِل بشعاره المشهور "دعه يعمل . . دعه يمر" ،ومنذ ذلك الحين والليبراليون يجتهدون للحفاظ على روح هذا المنهج القاضية بمنع تدخل الحكومة في الحياة الإقتصادية وتشجيع حرية التجارة بين الأمم وحماية الحريات المدنية للأفراد.[1]وعلى الرغم من إن البعض يميل الى عَدِ (جون لوك وبندكت سبينوزا وجان جاك روسو وديدرو) الآباء المؤسسين للفلسفة الليبرالية لكن (جون ستيوارت مِلْ) يبقى بحق قديسها الذي حارب عنها بلا هوادة وأبقاها مَثَلاً أعلى على قيد الحياة، فالحرية عنده (غاية وشرط للرفاهية العامة وعنصر جوهري في السعادة الشخصية)[2].ومن الجدير بالإشارة إنَ أقطاب هذه الحركة وإنْ كانوا قد إتفقوا على أسسها العامة، الحرية الفردية و الإنسجام و توافق المصالح، إلا إنَ رؤاهم تباينتْ في تحديد معالم الطريق الأنجع لتحقيق هذه الأهداف، وهذا بحد ذاته لا يُخرجهُم من دائرة المذهبية الواحدة التي حاولتْ التكيف دائماً مع الواقع لمواكبة تطوراته. فإبتداءً من (أواخر القرن التاسع عشر أصبح مصطلح الليبرالية مُرتَبِطاً بالإستعداد للإعتماد على الحكومة بدلاً من الترتيبات التطوعية من أجل تحقيق أهداف تُعَد مرغوبة)[3].

ولغرض الإحاطة بهذا الفكر وتطوراته وزِعَتْ دراسته على ثلاثة مباحث ،إختص المبحث الأول منها بـإ ستعراض نقدي لإفكار ورؤى المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة فضلاً عن المدرسة الكينزية والتيارات اللاحقة عليها ،وبَقيَتْ هناك مسائل عالقة لم يُحسَمْ الرأي حولها، لا بين الليبراليين أنفسهم ولا بينهم وبين خصومهم من جهة أخرى، هي التي جرى العرف على تسميتها بالإشكاليات ،وقد عُقِدَ المبحث الثاني لمناقشتها وهي:

أولاً: إشكالية (التنمية - النمو).

ثانياً: إشكالية تحديد ظاهرة التخلف ومعالِم قياسها.

ثالثاً: إشكالية العلاقة بين التجارة والتنمية.

اما المبحث الثالث فقد تناول فلسفة التكييف الإقتصادي ومُقتَضيات العودة الى منابع الليبرالية بوصفها سفينة تمخر العباب نحو شواطئ العولمة ومراسيها والتي بُحِثَتْ هي الأخرى في المبحث الخامس بعد تسليط الأضواء على مفهوم التنمية البشرية في المبحث الرابع.

المبحث الأول

الفكر التنموي الليبرالي وقانون التكيف مع تطور الأوضاع

أولاً: المدرسة الكلاسيكية

يستند الفكر التنموي بجناحيه، الكلاسيكي والكلاسيكي الجديد، الى مجموعة مترابطة من المُسلّمات المنطقية هي:

1) الإيمان المُطلَق بمبدأ المنافسة التامة وقدرتها على تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد، ورفض أي تدخل حكومي يمكن أنْ يعرقل العمل التلقائي لهذه الآلية، فهناك قوانين طبيعية تُنظِم حركة الكون اللامتناهي، قوامها رعاية حق المرء في اختيار النشاط الذي ينسجم مع مصلحته دون ضغط أو إكراه.

2) لا مكان للتوقعات المُتشائمِة في عالم الكلاسيك الذي هو عالم اليقين، فالإستقرار والأمان هما القاعدة وما عداها زائل يحدث في الأمد القصير نتيجة لقصور أو خلل طارئ، لذلك فالقوانين الإقتصادية تعمل بيسر وعفوية اذا ما تُركَتْ الأمور تجري على وفق طبيعتها.

3) إنَ الإقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل في الأمد الطويل، إذْ طِبقاً لقانون المنافذ والأسواق ل (ساي)، يخلقُ العَرضُ طَلَبَهُ. أي إن القيمة الكلية للطلب تتطابق في كل الأحوال مع قيمة البضائع المُنتَجة في فترة زمنية معينة.

وكان (ساي) (1767 – 1832) قد رفض مُسايرَة رجال الأعمال الفرنسيين في اعتقادهم بشيوع ظاهرة البطالة وفائض الإنتاج رغم إقراره بأن العرض من منتوجات صناعات مُحدَدَة يمكن أنْ تتجاوز مؤقتاً الطلب عليها نتيجة لخطأ التقدير الذي يقع به المنظمون[4].

4) حتمية التوازن التلقائي بين كل من الإدخار والإستثمار نتيجة تغير سعر الفائدة بوصفه ثمن الإنتظار أو تأجيل الإستهلاك والذي يرتبط بعلاقة طردية مع الإدخار وعكسية مع الإستثمار.

وترتبط هذه القناعة بعدم تمييز الكلاسيك لشخصية المُستَثمِر عـن شخـصية المُـدَّخِر، إذ إن مَـنْ يـدّخر باعتقادهم هو الذي يتخذ قرار الإستثمار.

5) إن الوظيفة الأساسية للنقود تتحدد في كونها وسيلة للتداول وبعبارة أخرى إن الأفراد يطلبون النقود لإنجاز معاملاتهم اليومية وليس لغرض تكوين أرصدة نقدية، إذْ باعتقادهم إن النقود ليست مُنتِجَة بل عقيمة، وهو رأي قال به الفيلسوف اليوناني ارسطو، وما دام الأمر كـذلك فـلا يُتوقَـع إذَنْ أنْ تُمـارِسَ أي تأثير على المُتغيرات الإقتصادية الحقيقية مثل (الدخل، الإستخدام) التي تتحدد بعوامل غير نقديـة مثـل (الفن الإنتاجي، الموارد الإنتاجية المُتاحَة، حجم السكان)، ويقتصر تأثيرها على المـستوى العـام للأسـعار. هذا هو الإطار التحليلي للمدرسة الكلاسيكية والتي أجمع ممثلوها على إنَ التنمية هـي عمليـة سباق بين التقدم التقني الضروري لتعميق عمليـة تقـسيم العمـل وتكثيـف رأس المـال وبـين معـدلات النمـو السكاني.

ويمكن تصوير جدل التنمية ذات المسار الخطي المُتجـانِس عـلى وفـق المنطـق الكلاسـيكي كـالأتي [5]: إن حجم الناتج القومي يعتمد على حجم قوة العمل وعلى خزين رأس المال، أي على مقدار الأرض المُتاحَـة (الثروات الطبيعية) ومعدل الإستثمار كما في المعادلة الآتية:

$$Y = f(L, K, Q, T)$$

Y =حجم الناتج

L =العمل

K =رأس المال

Q= خزين رأس المال

T =مستوى التقنية

آدم سميث ودور العامل الجغرافي في التطور الإقتصادي:

يستند آدم سميث في رؤيته للنمو الإقتصادي الى مجموعة مباديء يَعدُّها بديهيات او أبجديات تحليلية ، يُرتبُها بوصفه إستاذاً للفلسفة من قِمَة الهرم الى قاعدته ترتيباً تشابكياً وكالآتي:

اولاً: حرية النشاط الإقتصادي التي يترتب عليها إختيار كل فرد العمل الذي يتناسب مع امكانياته ورغباته، وعندما تتفاعل الرغبة مع القدرة يتوافر المجتمع على كفاءة الأداء الضرورية للتوسع من جهة،(زيادة الإنتاج)، والإبداع (النوعية) من جهة أخرى، وهنا تكمن الميزة المُطلَقَة التي يرى فيها الأساس المادي للتخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي.

ثانياً: تقسيم العمل، أي الإنتقال من أخلاقيات الحِرفَة التي تقتضي أنْ يؤدي(الحِرَفي) كافة العمليات اللازمة للإنتاج، الى قيَّم (المَشغَل / المصنع)،حيث تُفكَك حِزمَة العمليات الضرورية لخلق(المُنتَج) الى آحادها المُنفَرِدَة ومن ثم توزيعها على العاملين ، وبذلك يتخصص كل عامل بعملية مُحدَدَة، ويُفضي التخصص مع مرور الزمن الى ارتفاع مستوى المهارة وزيادة الإنتاجية في آن معاً.

يقول آدم سميث في هذا الخصوص: إنَ (العمل السنوي لكل الشعب هو الرصيد الذي يُمونُه بالمواد التي يستهلكها خلال السنة من ضروريات المعيشة وكماليات الحياة سواء أكانت هذه المواد مما ينتجه العمل الوطني أم تُشترى من الشعوب الاخرى مقابل منتجات العمل الوطني)(6).

ثالثاً : مادامَتْ الحرية الإقتصادية وتقسيم العمل هما الركيزتان الأساسيتان لزيادة معدلات النمو وتحقيق الرفاه العام، إذنْ لابد من حمايتهما من أي تدخل خارجي حكومياً كان أو سواه، لأن التدخل يُفسِدُ عمل القوانين الطبيعية التي تعمل بتلقائية لإشاعة التوازن وتحقيق المصلحة الإجتماعية.

رابعاً : يعتقد آدم سميث إنَ المصلحة الخاصة ليست نقيضاً للمصلحة العامة بل هما يرتبطان بعلاقة جدلية، يمكن وصفها بعلاقة (العِلَة والمَعلول) او (السبب والنتيجة)، فهو يقول مثلاً : (اننا لانتوقع غذاءنا من إحسان الجزار او صانع الجِعَة أو الخباز،

وانما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة، إننا لانخاطب إنسانيتهم وانما حبهم لذواتهم، فالإنسان تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزءاً من مقصده... وأنا لم أعرفْ أبداً إن خيراً كثيراً تحقق على أيدي مَنْ يسعون الى الخير العام، فذلك في الحقيقة تَصَنُعٌ ليس شائعاً بين التجار ولا يحتاج إثناؤهم عنه سوى كلمات قليلة). (7)

خامساً : إنَ الغاية النهائية للنشاط الإقتصادي هي تحقيق الرفاهية المُجتمَعية، ومقياسها الأساسي (الإستهلاك)، الذي (هو الهدف النهائي الوحيد.. وإنَ مصلحة المُنتِج يجب الإهتمام بها فقط في الحدود الضرورية لمصلحة المُستَهلِك). (8)

سادساً: اذا كان تقسيم العمل والتخصص يُحفِزُ النمو الإقتصادي، فإن التراكم الرأسمالي على وفق رؤية (سميث) يُديمُ ذلك النمو ويُزيدُ من إتساع دائرة تأثيره ، وإنَ مصدر هذا التراكم هو الإدخار الذي يتخصص الرأسمالي بتوفيره وإعادة استثماره وهكذا تستمر الفعالية الإقتصادية بالتصاعد.

سابعاً: إن آدم سميث بوصفه زعيم المدرسة الكلاسيكية هو أول مَنْ إستخدم مُصطلَح (القانون الطبيعي) في البحوث الإقتصادية ليشير به الى (اليد الخفية)، اي القوانين الإلهية التي تَنتَظِمُ الكون وتوحِدُ حركته وترسم مسارات تطوره، (وكانت قصة اسحق نيوتن*عن خلق اللـه للكون كآلة ذاتية الحركة، قد أعطَتْ دفعة أكثر للفضيلة الفردية المدفوعة بالمصلحة الذاتية) (9)، وما فعله آدم سميث في هذا المجال هو تشذيب النظرة المُتطَرِفة للفيلسوف الإنجليزي (جون لوك) الى الحقوق الطبيعية والملكية الخاصة ، فضمانها من الإعتداء او التطاول أياً كان مصدرهما بنسبة (86%) أمر مقبول في رأيه، ويجب الدفاع عنه، لأن النتائج النهائية لتراكم رأس المال هو التطور التكنولوجي الذي يُعَمِقُ (تقسيم العمل، والذي يقوم بدوره بتعزيز الإنتاجية والتوسع في التجارة الدولية... وكل هذا هو الأفضل للمجتمع، ومن ثم ينبغي أنْ يمضي بشكل طبيعي دون أية قيود حكومية). (10)

ثامناً: طرح آدم سميث فرضية حيوية، ربما اقتبسها من علماء آخرين، في مقدمتهم العلامة العربي (ابن خلدون – القرن الرابع عشر الميلادي)، ومفكر الثورة الفرنسية (مونتيسكو) ، هي إنعكاس العوامل الطبيعية على الفاعلية الإقتصادية للأمم

والشعوب، وعلى وجه الخصوص الموقع الجغرافي، حيث أفادَ بأن البلدان الساحلية او التـي تقـع قريبـاً من السواحل هي أنشطُ إقتصادياً من نظيرتها البعيدة عن تلك السواحل ،وأكثر غنى ، وأعظـم ثـروة ، (ومع إن معظم الإقتصاديين المعاصرين يَحذون حَـذو سـميث في الـربط بـين الإزدهـار وحريـة الأسـواق فأنهم كانوا يميلون الى إهمال دور الجغرافيا، ويَفترضون ضِمنياً... إنَ الإختلافات في الفعالية هـي نتيجـة الإختلافات في المؤسسات) [11] .

وينطوي الموقع الجغرافي على مُقارَبتين هما:

1.الموقع المكاني : وهو موقع الدولة بالنسبة للسواحل والمرافيء البحرية، فالدول ذات الموقع المفتوح (اي تلك التي تتوافر على إطلالة بحرية واحدة او اكثر) تمتلك مزايـا نـسبية تتعلـق بانخفـاض كلفة الإتصال بالمحيط الخارجي وما يترتب عليها من منافع تجارية، لأن النقل البحـري أرخـص من نظيريه الجوي والبري، فعلى سبيل المثال لا الحصر تبلغ كلفـة شـحن حاويـة طولهـا (6) م من روتردام في هولندا الى دار السلام في تنزانيا وبمسافة جوية طولهـا(7300) كـم عـن طريـق البحر حوالي(1400)$ ، في حين تبلغ كلفة نقل البضاعة ذاتها من دار السلام الى رواندا بمـسافة برية (1285) كم حوالي(2500)$.

2.الموقع الفلكي ، أي الموقع بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، ويحدد هـذا النـوع مـن المواقـع طبيعة المناخ السائد في أي بلد مـن البلـدان، وتاليـا تحديـد نـوع النـشاطات الإقتـصادية التـي يمارسها السكان.

ويرى علماء المناخ الألمان (ساكس، ميلينكر، كالوب) بأن التأثيرات المناخية على النمو الاقتصادي يمكـن ايجازها كالآتي[12]:

أ.إن الامراض المتوطنة الفتاكة كالملاريا تستطيع العيش والتكاثر في المنـاطق المداريـة وشـبه المداريـة في حـين لاتستطيع أنْ تتكيف مع شتاءات المناطق المعتدلـة شـديدة الـبرودة، مـما يـضطر تلـك المجتمعـات الى زيادة معدلات الخصوبة لغرض التعويض عن الاطفال الـذين يموتـون بـسبب المـرض او الجوع،ويترتـب على ذلك، زيادة قاعدة الهرم الـسكاني وانحـسار نـسبة الكتلـة الحيويـة فيـه، مـما يزيـد مـن معـدلات

الإعالة التي تُفضي الى انخفاض حجم المدخرات وتاليا الاستثمار الضروري لتوسيع و تجديد الجهاز الإنتاجي. والنتيجة النهائية بقاء الدخل القومي منخفضاً عند مستوى الكَفاف،وهكذاتصح معه مقولة نيركسه:إن(البلدان الفقيرة فقيرة لأنها فقيرة) .

(The poor countries is poor because it is poor) (13)

ب.تأثير المناخ على الإنتاجية الزراعية ، والتي سجلت معدلات مرتفعة في المناطق المعتدلة بالنسبة لسلة السلع الغذائية الرئيسية (القمح، الرز، الذرة)، إذْ بَلغَتْ انتاجية الهكتار الواحد من الذَرَة (4-6) طن مقارنة بـ (2.3) طن في المناطق المدارية بسبب انخفاض خصوبة تربتها الزراعية الناجم عن تعرض أراضيها الى درجات حرارة عالية تُفَتِتُ تربتها و(تُمَعدِنُ) عناصرها مما يسهل على الأمطار الغزيرة والسيول جرفها وتاليا إفقارها من العناصر المعدنية والمواد العضوية اللازمة لنمو النبات. فضلاً عن توطن الأوبئة والطفيليات التي تَفتِكُ بالحياة النباتية والحيوانية في هذه البيئات.

ثانيا: الكلاسيكيون الجدد:

الفكر الإقتصادي كان دائماً يُطارِد التطورات الإقتصادية، لكي يبررها أو لكي يقدم لها تفسيراً علمياً مُقنِعاً وهكذا عندما نَضَجَتْ الرأسمالية بنضوج ظروفها الموضوعية ولم تَعِد المهمة المُلقاة على عاتقها، خَلْقَ النمو بل الحِفاظ عليه، جاء الكلاسيكيون الجدد بمنحى فكري جديد قوامه مفهوم التوازن بابعاده الزمانية (المَديين البعيد والقريب) والمكانية (الداخلي والخارجي) بعد أنْ تمَثلْوا منطلقات أسلافهم وأضافوا إليها ما لا يخرجهم عن جوهر الفلسفة الليبرالية ومرتكزاتها الأساسية، هذه المنطلقات تتلخص بما يلي:

1) إن السعي وراء الربح في حالة المنافسة التامة هو الحافز الكفيل بالحصول على أكبر قدر من إشباع الحاجات الإنسانية ، وتاليا توزيع الموارد بما يحقق المصلحة العامة.

2) إن المتغيرات الأساسية في النموذج الكلاسيكي الجديد هي (السعر، الدخل الشخصي، الناتج الكلي)، حيث يُعَد الإختلال بينها شرطاً لعودة توازنها مُجَدداً من

خلال قانون العرض والطلب، لذلك لم يَعِرْ أصحاب هذا النموذج إهتماماً يُـذكَر لمتغـيرات مهمـة أخـرى مثل النمو السكاني الذي وصفوه بـ (المُعطى/given as) شأنه شأن التقـدم التكنولـوجي الـذي إعتقـدوا بحياديته[14].

3) إن العوامل التي تَحكُم إدخار الثروة تختلف إختلافاً واضحاً من بلد الى آخر ومـن طبقـة الى أخـرى، وهي تتوقف كثيراً على القيم الإجتماعية والدينية السائدة[15].

وبما إن القدرات الإدخارية تتوقف على الميل الحدي للإستهلاك الذي هـو أعـلى عنـد الطبقـات الفقـيرة منه عند الطبقات الغنية، لذلك عَدَّ الكلاسيكيون الجـدد التفـاوت في توزيـع الـثروة أمـراً لازمـاً للـتراكم الرأسمالي.

4) بما إن تمويل المشاريع يُمكِن أنْ يتم عن طريق الأرصـدة النقديـة العاطلـة فلـيس مـن الـضروري أنْ تذوب شخصية المُستَثمِر في شخصية المُدَخِر.

ويعتقد الكلاسيكيون الجُدِد إنَ التنمية عملية مُتَصِلة يتم الإنتقال فيها من الحلقات الدنيا الى الحلقات العليا بصورة مُتدَرِجة ويتوقـف حـصولها عـلى تـضافر العوامـل الإقتـصادية والثقافيـة مثـل (الإسـتقرار السياسي وتَمَلُك عادة الإدخار وعرض وافر من العمل الماهر والخبرة الإدارية والحركة الـسريعة للمعرفـة والمعلومات الإقتصادية . . والتغيرات الكمية في السكان ورأس المال المتجمع والموارد الطبيعية)[16].

كما يعتقد أنصار هذه المدرسة ومريدوها إنَ مَنْ يَنتفعُ من ثمرات التنميـة بوصـفها عمليـة توافـق وإنـسجام جميع الذين يساهمون فيها وخاصة الطبقة العاملة وذلك لأن مستوى التشغيل الكامل المُفـترَض سَـيَحِدُ مـن ظاهرة البطالة كما إن إنخفاض مستوى الأسعار بسبب التوسع في الإنتاج سيؤدي الى إرتفاع الإجور الحقيقيـة لأعضائها. وإنطلاقاً من قناعة الكلاسيكيين الجُدِد وفي مقدمتهم (مارشال) بـترابط القِطاعـات الإقتـصادية فـإن إتساع صناعة ما سيقود الى قيام صناعات أخرى أما لإستغلال المنتوجـات الثانويـة لهـذه الـصناعة أو لتقـديم المُعِدات لها وبذلك يحصل التداخل بين الصناعات استناداً الى نظرية الوفـورات الداخليـة أي الوفـورات التـي تتوقــف عــلى التقــدم العــام للــصناعة، والوفــورات الخارجيــة التــي تعتمــد عــلى المؤســسات

فرادى المُكَوِنَة للصناعة الواحدة والتي يكون لكفاءة الإدارة الدور الأساسي في خَلقِها.[17]

النمو الإقتصادي والتكاليف البيئية ل (آرثر بيجو)*:-

ينطلق (بيجو) في نَظراتِه التحليلية من مبدأ أخذَهُ عن استاذه (الفريد مارشال) زعيم المدرسة الحدية، وهو إن الإقتصاد أداة في تحليل الظواهر وطريقة للتفكير بمعطياتها[18] ، فليس هناك حقائق غير قابلة للمراجعة بما في ذلك جوهر الإقتصاد الرأسمالي (الحرية الأقتصادية - Lassi ze fair)، والقانون الطبيعي الذي يَنتظمُه (العرض والطلب) والذي يَعجز عن أداء دوره المُتوقَع بسبب عوائق تتعلق بشروط المنافسة التامة التي هي أقرب الى الأوهام العلمية منها الى الحقائق المُعاشَة، لذلك يبقى هدف توزيع الموارد على المجالات المُختلِفَة بكفاءة هدفاً معيارياً، نبتعد ونقترب منه دون أنْ نتوافر عليه، وهذا يعني إنَ قوى السوق لم تَعُد اداة صالحة لتحقيق الأمثلية التي يُفترَض أنْ تحكم عملية توظيف عوامل الإنتاج وتالياً تعظيم المنافع الإجتماعية.

يقول في كتابه (اقتصاد الرفاهية) الذي أصدره عام 1920: (بأن التحليل الدقيق والحريص للاقتصاد قد كشف عدداً من النواحي التي لايمكن معها تأييد او تبرير سياسة حرية العمل، وحتى في اكثر الدول تقدماً هناك حالات فشل وعيوب وعقبات كثيرة تمنع توزيع موارد المجتمع وفقاً لأكثر الطرق كفاءة) .[19]

وهو إذْ يعتقد بهذا المذهب يستند الى معطيات واقعية مُستمَدَة من ملاحظة العملية الإقتصادية ، حيث يُميز بين نوعين من التكاليف هما:[20]

1)التكاليف الإنتاجية المباشرة التي يتحملها المُنتِج لوَحدِهِ بوصفه صاحب المصلحة ومآل المنافع.

2)التكاليف الإجتماعية، أي عبء النواتج العرضية التي يُبتلى بها افراد المجتمع الذين ليس لديهم أية علاقة مباشرة بالعمليات الإنتاجية الملوثة للأوساط البيئية، او المؤذية لشواخصها.

فإصرار المنتجين على استخدام المصادر الهيدروكربونية (الفحم والنفط) يعود من منظور بيجو الى(الرخص الشديد لمادة الكربون ، وأسعار السوق التي يدفعها الناس للمنتجات الكربونية مثل البنزين والكهرباء المولَدَة من الوقود الإحفوري التي لاتعكس الأثر البيئي لغازات الدفيئة) .[21]

ويَضرِبُ مَثلاً لتأكيد ذلك بالنواتج العَرَضية لمشروعات السكك الحديد وهي الأضرار غير المُعوَضة التي تَلحَقُ بالغابات المُحيطة من شَرَرِ القاطرات المُتطاير أثناء سيرها.

وعلى العموم يُميز (بيجو) بين نوعين من الفوائض هما :[22]

1. الفوائض الإيجابية : وهي المنافع التي يتحصل عليها جمهور المستهلكين بدون مقابل نقدي أي مجاناً مثل خدمات المتنزهات والخدمات البلدية كإنارة الشوارع والأزقة ليلاً فضلاً عن خدمات التعليم الإلزامي والمجاني وكذلك الصحة العامة ، ولغرض إدامة هذه المشروعات وتحفيزها على الإستمرار لابد من دعمها بأشكال مختلفة ، كالدعم المادي المباشر والإعفاءات الضريبية... الخ.

2. الفوائض السلبية ، والتي يمكن ترتيبها على وفق الفقرات الآتية:

أ. الجرائم المُنعَكِسَة عن الإفراط في تعاطي المشروبات الكحولية.

ب. الأضرار التي تلحق بالطرق العامة نتيجة إستخدام السيارات الخاصة لها بكثافة ، وعادة مايُعادُ إصلاحها بأموال حكومية مُستحصَلَة من الضرائب.

ج. الأضرار التي تصيب الأجِنَة في بطون الحوامل من النساء العاملات في المصانع.

د. الإصابات التي تَلحَق بالناس جرّاء الحملات العسكرية للدفاع عن الإستثمارات الخاصة في البلدان الاخرى.

وكعادته لم يكتف (بيجو) بالتشخيص بل عَمَد الى تقديم المُعالجات التي نلخصها كالآتي :[23]

1.تنظيم عملية بيع الخموروتعاطيها .

2.منح إجازات ولادة للنساء الحوامل العاملات مُمولَة من قِبَل الحكومة.

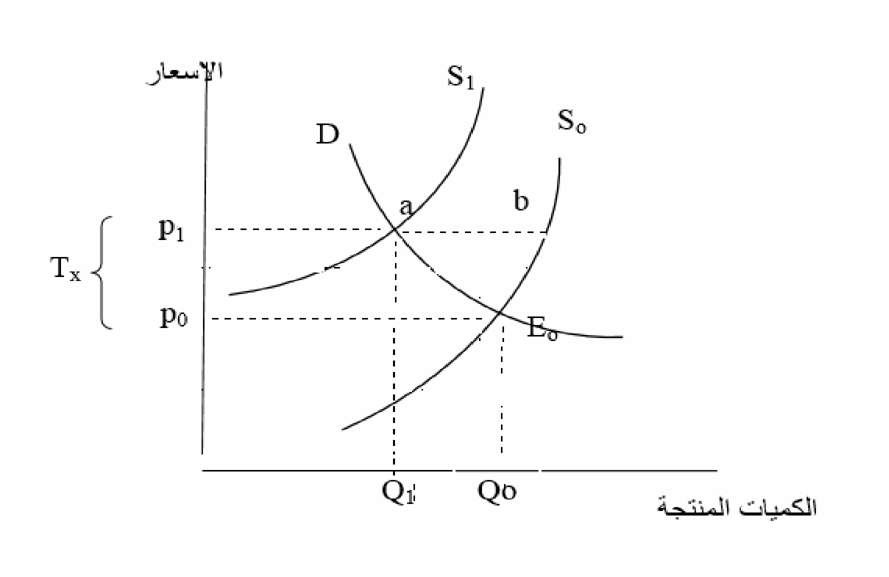
3.التخلص من المناطق العشوائية.

4.فرض الضرائب التصاعدية على المشروعات الإقتصادية ذات الفوائض السلبية والتي تحقق هدفين في آن واحد هما:

أ.تخفيض معدلات نمو هذه النشاطات.

ب.إلقاء عبء التخلص من آثارها على المُتسَببين فيها حَصراً.

لقد أثارَتْ قضية فرض الضرائب جَدلاً لم ولن ينتهي بين الإقتصاديين ،وقد رفضها بعضهم بحجة إن المنتجين يستطيعون تحويل عبء الضريبة الى المستهلكين برفع أسعار منتجاتهم . ويمكن توضيح هذا الأمر ومناقشته من خلال الرسم البياني الآتي وبإستخدام أدوات منهج التحليل الإقتصادي الجزئي:لو افترضنا إنَ مصنعاً للمواد الكهربائية المُلَوثَة للبيئة ينتج الكمية (Q_o)، ويبيعها بالسعر(P_o) للوحدة الواحدة، عندئذ سيتحقق التوازن عند النقطة (E_o)، ولكن بعد فرض ضريبة عليه بمقدار (T_x)سيقوم بتحويل عبئها الى المستهلكين نتيجة زيادة الأسعار من(P_o) الى ($_1P$)، ولكن ستنشأ فجوة في الطلب مقدارها (ab) لايستقيم التوازن معها ،لذلك سيقلص المُنتِج انتاجه الى (Q_1) ، وتنخفض عندئذ كمية الملوثات . ولكن القضية ليست بهذه البساطة، وانما يتوقف الأ مر على مرونة الطلب السعرية، فإذا كان الطلب عالي المرونة ستنخفض المبيعات بنسبة أكبر من نسبة إرتفاع الأسعار وحينئذ سيضطر المُنتِج الى تَحمُل كامل الضريبة او تقاسم أعبائها مع المستهلك للحفاظ على حصته في السوق من المبيعات.



شومبيتر والنبوءة الإشتراكية:

بين فالراس وكارل ماركس يقف شومبيتر، مُستوحياً فكرة الأول عن التوازن ومُتبَنياً لنبوءة الثاني عن نهاية الرأسمالية. التنمية وفقاً لقناعاته عملية غير مُتَصِلة، إزدهار وركود، ولكنها مُستَمِرة تتواصل بشكل مُتدَرِج، يحتل الرائد العصامي مركز الصدارة فيها، ولأغراض التحليل إنطلق شومبيتر من الإفتراضات الآتية:

1) سيادة المُنتِج الذي يُكَيفُ تَبعاً لمصلحته أذواق الناس وبما يتلائم ونوعية المنتجات التي يطرحها في السوق.

2) يعمل الإقتصاد إبتداءاً عند مستوى التشغيل الكامل، ولكن هناك فرص لا يراها سوى الرواد العصاميين الذين ينتهزون الفرصة لإستغلالها.

3) إن تَعذُرَ إرتقاء الحسابات العقلانية الى درجة اليقين في عالم يَلفُه الغموض تجعل المغامرة هي القاعدة في إندفاع رجال الأعمال نحو الإستثمار، وفي هذا الخصوص يقول: إن (الإقتصاد الرأسمالي لا يمكن أنْ يكون في الواقع ثابتاً . . فهو يتعرض دائماً الى الإنقلاب من داخله عن طريق المُغامَرَة، أي عن طريق إدخال سلع جديدة أو

وسائل للأنتاج جديدة او تهيئة فرص تجارية جديدة للبنيان الصناعي كما يقوم في أية لحظة من اللحظات)[24].

أما كيف تحصل الإنقلابات المتوالية، أي كيف يجري كسر طوق السكون الذي يُعَد نقطة الإنطلاق في النموذج؟

يجيب شومبيتر على ذلك بأن التغييرات التي تطرأ على الإقتصاد والتي تُشَكِل مضمون"الإستحداث" ستفضي الى الإزدهار الإقتصادي خاصة خلال فترة (التفريخ)، ولكن ما أنْ تنتهي هذه الفترة حتى يُخَيمُ الركود مرة اخرى، ومَرجَع ذلك يعود الى "التخريب الخَلاق" إذْ إنَ (فتح الأسواق الجديدة والتطور التنظيمي . . يُمثلان عملية التغيير الصناعي نفسها التي تخلق الثورية الداخلية في الجهاز الإقتصادي وهي ثورية تُحَطِمُ باستمرار الجهاز القديم وتَخلِقُ بَدلَهُ جهازاً جديداً . . وهي تحدث عادة في إندفاعات مُتَقَطِعَة تَنفَصِلُ عن بعضها بفترات من الهدوء النسبي) [25].

أما تفصيل ذلك فيستند الى المنطق الآتي: بما إن المنافسة لا تجري حسب شومبيتر بين وحدات إقتصادية صغيرة تنتج البضاعة نفسها وانما بين منشآت مُبدِعَة واخرى غير مُبدِعَة، وبين سلع جديدة واخرى قديمة، وبما إن الإبداع يكون إحتكاراً في البداية لصانعه سرعان ما يُعَمَمُ، لذلك فإن جوهر "التدمير الخلاق" يدور حول إمكانية البقاء للمنشآت الأقدَر على التطور خاصة اذا ما عرفنا بأن تمويل الإختراعات يجري من خلال الإئتمان المصرفي، وما دامت المنافسة تُفضي بالضرورة الى إنخفاض الأسعار بعد دورة التفريخ الأولى نتيجة الى تقليص عرض النقود من جهة بسبب تسديد المنشآت لديونها المُستحَقة لدى الجهاز المصرفي، وطرح كميات كبيرة من السلع في السوق من جهة اخرى، وهذا بطبيعة الحال يؤدي الى هبوط مستوى الأرباح وزيادة عنصر المُخاطَرة بوصفها إنعكاساً للتوقعات المُتشائمة، وينجم عن ذلك خروج بعض المُنشآت من حلبة الإنتاج نتيجة تَعرُضِها للخسارة والحد من الإندفاع نحو الإبتكار، أي ولوج مرحلة الكساد.

وبعد مضي فترة ليست بالطويلة يكون الإقتصاد مُهيأ لإستيعاب دفعة جديدة من النشاط الريادي الذي ما أَنْ يتوقف حتى يظهر الكساد التام، ذلك لأن مثل هذا النشاط يعتمد أما على توقع إرتفاع الأسعار أو أرتفاعها الفعلي.

إن مفهوم الإبداع عند شومبيتر ينصرف الى عملية بناء مشاريع جديدة او تطوير وتوسيع مشاريع قديمة ، وعلى هذا الأساس يميز بين مرحلتين في التاريخ الرأسمالي هما:

1- مرحلة الرأسمالية التنافسية وتمتاز بكون المشاريع الإقتصادية فيها صغيرة ومُتنافِسَة والمالك هوالذي يؤدي دور المُستحدِث بالإعتمادعلى مُدَخراته الخاصة . 2- مرحلة الرأسمالية الإحتكارية، حيث المنشآت العملاقة النازعة الى السيطرة والإحتفاظ بالمُبتكرات التي لا يؤدي إستحداثُها الى بناء وحدات جديدة كما في حالة الرأسمالية التنافسية، فضلاً عن إنَ المُتَحَكِم بالشركة " صاحب أكبر رصيد من الأسهم فيها" أو المدير هو الذي يقوم بمهمة المُستحدِث وبالإعتماد على الائتمانات المصرفية.[26]

ومن الجدير بالإشارة إنَ شومبيتر يُعضِد ظاهرة الإحتكار ويعتقد انها ضرورية لتحقيق واستمرار التقدم. فهو يقول :(إنني أعتقد إن جُلَ الحديث الشائع عن الإحتكار كالحديث الشائع عن الآثار الشريرة للتوفير ليس إلا عقائدية مُتطَرِفَة لا تقوم في الحقيقة على أساس)[27].

ويضيف (الواجب قبول المؤسسات الضخمة أو وحدات السيطرة الكبيرة كشَر لابد منه. . لأن هذه المؤسسات قد غَدَتْ الجهاز الأكثر قوة لذلك التقدم)[28]. وعلى الرغم من إنَ شومبيتر يُؤمِن بالنظام الرأسمالي ويَعِدُ الرأسمالية أول ثمرة لتطور العقلانية، إلا إنه يعتقد بزوالها أيضاً، فهو يقول (هل تستطيع الرأسمالية أنْ تبقى؟ . . . أنا أعتقد بعدم إمكان بقائها . . ولكن قبول هذه النتيجة لا يعني حتمية التمذهب بالمذهب الإشتراكي، وقد يكره المرء الاشتراكية او قد يكون ناقداً لها، ولكنه يتوقع مجيئها)[29]، اما لماذا سوف تنهار الرأسمالية أو ينهار الجدار على حد تعبيره؟ فهذا ما سنوضحه في الأسطر التالية.

الرأسمالية وإنتهاء مبرر الوجود:

يُقَسِم شومبيتر التاريخ الإنساني الى مرحلتين هما:

أ) المرحلة السحرية: وتمتاز بسيطرة القيم الإجتماعية وإستعبادها للإنسان الفرد، وسيادة الأفكار غير المُختبَرَة بالتجربة وكأنها حقائق يقينية لا تقبل الشك ولا تخضع للمناقشة.

ب) المرحلة العقلية: وهي مرحلة الرأسمالية التي فرض العقل أبانها نفسه على الإنسان بدافع الحاجة الإقتصادية ، ف(كل منطق ينبع عن صورة القرار الإقتصادي أو إن الصورة الإقتصادية هي الرحم الذي يحمل المنطق)(30).

لقد تَجلَتْ عقلانية الرأسمالية بقياس صلاحية القرار أو عدم صلاحيته من خلال ميزان الربح والخسارة، فأعلَتْ اولاً شأن النقود لتجعل منها معياراً للمغانم والمغارم الإقتصادية، علاوة على انها إستعقلَتْ السلوك والأفكار برفضها للعقائد الغيبية والتصورات الخرافية وأعادتْ تشكيل الغايات ووسائل تحصيلها ،وتَجلَتْ أيضاً لا بطوليتها بنزعتها الودية ، فالنجاح بأعمال (الصناعة والزراعة لا تحيط به قعقعة السيوف. . كما إن البرجوازية الصناعية والتجارية مُسالِمة الى حد كبير وتميل الى الإصرار على تطبيق المفاهيم الخلقية في العلاقات الدولية).(31)

ونحن بدورنا نتساءل: هل نستطيع فعلاً التفكير بحرية في ظل الرأسمالية؟ وهل نستطيع ان نُسمِع إحتجاجاتنا للآخرين؟ سنقول نعم بكل تأكيد، لكن ما هي النتيجة، أنها ذات النتيجة التي يجنيها الأفريقي في الغابات الإستوائية من وراء قرعه للطبول بهوس جنوني، تفريغ شحنات الغضب ليس إلا، ثم هل إن الرأسمالية مُسالِمة حقاً؟ إذنْ ماذا يعني إخضاع المُستعمرات بالقوة لسيطرة رأس المال الغربي، وماذا تعني مذابح الهنود الحمر في القارتين الأمريكيتين، وبماذا توحي ظاهرة إسترقاق الإنسان والمُتاجَرة به كما تُسام الهَوام وتحويل شعوب (بأجمعها الى قوة عاملة مُلزَمة بالعمل عن طريق الأشكال المُختَلِفة من قسر ما وراء الإقتصادي بضمنها العبودية حيث تُجهِز المناطق الفقيرة العمال للمزارع والمناجم ولاحقاً للمصانع)(32).

وبَعدُ، إذا كانت الرأسمالية هي هذا الفيض من القيم النبيلة إذنْ لماذا يجب أنْ تـزول؟ يـذكر شـومبيتر مجموعة من الأسباب التي يُعَلِل بها قناعته تلك وهي[33]:

أولاً: إهمال عمل العصاميين: عندما تبلغ وسائل الإنتاج مرتبة الكمال ولم تَعدْ بحاجة الى أية تحسينات، ستنخفض مستويات الأرباح وأسعار الفائدة الى الصفر، ولا تعود الطبقـة البرجوازيـة التـي تعـيش عـلى هذه الأرباح والفوائد قـادرة عـلى الـصمود، وتـصبح ادارة المـشروعات عمليـة عاديـة روتينيـة يـضطلع بمهامها البيروقراطيون، كما إن الشركات الكبيرة ستعمل على إلتهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجـم وبذلك يُكبَح إندفاع العصاميين بمصادرة دورهم (الإبتكار والتغلب على مقاومته مـن قِبَـل المُـستهلكين) وتالياً مبرر وجودهم، عندها ستنتصر إشتراكية من النوع الهادئ الرصين.

ثانياً: تحطيم الطبقة الحامية: ذلك لأن الرأسمالية لا تستطيع أنْ تستخدم في حماية نفـسها وفي تـسخير أجهزة الدولة لخدمتها إلا الوسائل العقلانية واللابطولية وهي وسائل في رأي شومبيتر غير كافية.

ثالثاً: تحطيم الإطار التنظيمي للرأسمالية من خلال القـضاء عـلى القاعـدة الإقتـصادية لـصغار المُنتجـين والتجار، وإختفاء صورة المالك الفرد وذوبانها في كتلة المُـساهمين والمـديرين ومـساعديهم، بالإضـافة الى تزييف حرية التعاقد وتحويلها الى ظاهرة بيروقراطية تَصطبِغُ بطابع (أمـا أنْ تأخـذ أو تـترك) خاصـة في مجال عقود العمل.

رابعاً: التوسع في الجهاز التعليمي ، والتعليم العالي على وجه الخصوص الـذي يـؤدي الى تخـريج جـيش واسع من الإختصاصيين يعجز الهيكل الإقتصادي عـن إسـتيعابهم أو تـوفير الأعـمال التـي تتناسـب مـع اختصاصاتهم مما يولد شعوراً عندهم بعدم الرضا ،فيصبحون مع الطبقـة العاملـة التـي خلقهـا التطـور الرأسمالي تربة صـالحة لمروجـي الـشعارات الثوريـة مـن المثقفـين (مـدعي الإلوهيـة) عـلى حـد تعبـير شومبيتر.

خامساً: غياب الحـافز لـدى الرأسـمالي فلـم تَعُـد الأسرة هـي نفـسها بعـدما شَـهَدَتْ مـن الإنحلال والتفسخ ما جعلهـا مجـرد هيكـل فـارغ لا روح فيـه، لـذا أصـبَحَتْ أقـل فاعليـة بخصوص صياغة الـسلوك الإجتماعـي وتحديـده، وقـد أفـضى هـذا الإنحـلال الى إنكـماش

الأفق الزمني عند رجال الأعمال فَقَلَ إندفاعهم للكسب والتـوفير والإسـتثمار ولم يَعُـد حلـم بنـاء الأسرة الصناعية مثلاً قائماً في أذهانهم كما كان من قَبلْ.

ويختتم شومبيتر نبوءته بقوله (إن النظام الرأسمالي يضم إتجاهاً مُتأصِلاً يميـل الى تحطيـم ذاتـه، وهـو إتجاه يبدو في المراحل الاولى بشكل تأكيد على عرقلة التقدم . . إن هذه العوامل لا تعمل عـلى تحطيـم الحضارة الرأسمالية وحدها فحسب، بل تعمل ايضاً على ظهور الحضارة الأشتراكية)[34].

هذه الإشتراكية التي لا يعرف شومبيتر عن طرازهـا شـيئاً ولم يُكلِـف نفـسه عنـاء البحـث عـن ماهيتهـا بوصفها خيار المستقبل الحتمي، لأنه لا يؤمن بها، ولأنها بالنسبة له أشبه بالزلزال الذي اذا ما وقـع فـما على الجميع إلا أنْ يذعنوا لجبروته صاغرين. ويُمكننا تسجيل بعـض الملاحظـات النقديـة حـول محتـوى نظرية شومبيتر ومنهجه كالآتي:

1) إن رؤية شومبيتر الفلسفية للمراحل التاريخية تنطوي على مغالطة منهجية، فسيادة العقـل لم تَكُـن وليدة الرأسمالية، بل هي التي مَهدَتْ للثورة البرجوازية وجَعلَتْ نجاحها أمراً محتوماً، فغـاليلو ونيـوتن ومن بَعدِهم جان جاك روسو وفولتير ليسوا أبناء النظام الرأسـمالي انمـا هـم مفكـرو العـصر الإقطـاعي الذين نافحوا طويلاً من أجل أنْ يتحطم ويُهزَم الى غير رجعة.

2) إن شومبيتر (وهو صاحب آراء كثيرة صـائبة في مـصير الرأسـمالية قـد أخطـأ حـين قـال إن الإقتـصاد المُعـاصِر يُـضعِف مـن وظيفـة صـاحب المـشروع بعـد أن كـان هـو الـذي خَلقَهـا وجَعلَهـا ضروريـة، فالمستهلكون يَعتادون التجديد ويبقى من الضروري التغلب على تقاليدهم الروتينية)[35].

3) إن منهج شومبيتر خاصـة في التحليـل التـاريخي يفتقـد إلى العمـق والـترابط ، وهـو إذْ يُـراهِن عـلى الفكربـصفته القوةالخالقـة لحيويـة الأشـياء يتجاهـل ذلـك عنـدما يـضع مـصير الرأسـمالية موضـع التساؤل،فطالما كان الفكر هو المحـرك وجوهرالـصيرورة التأريخيـة، إذَنْ لماذالاتـستطيع الرأسـمالية مـن خلاله أنْ تُجدِدَ نفسها؟.

إن ما فعلته الرأسمالية بقانونها الشهير "التَكّيف مع تطور الأوضاع" والذي غاب عن رؤية شومبيتر هو هذا الذي ذهبنا إليه، فوعي الضرورة يعني إمتلاك القدرة على تكييفها أو التكيف معها.

4) يذهب شومبيتر الى إن تمويل التجديدات يتم عن طريق الإئتمان المصرفي (ولعل هذا الإفتراض غير واقعي بالمرة إلا إنه يَصدِقُ في حالة تصنيع المانيا . . فالنظام المصرفي يقدم قروضاً قصيرة الأجل عادة ولهذا فإن معظم التجديدات . . تُمَوَل عن طريق إحتفاظ الشركات بأرباحها أو بوساطة إصدار الأوراق المالية)[36].

ثالثا: تلاميذ مينارد كينز وحواريو الكينزية:

منزلة كينز في الإقتصاد الراسمالي ربما تقترب من أو تضاهي منزلة كارل ماركس في الإقتصاد الإشتراكي، ترك إرثاً فكرياً لايزال حياً نابضاً بالحركة والتجدد، كما إستحوذ على أذهان أعلام بارزين كـ(جوان روبنسون، صامولسن، هارود، سولو) وغيرهم كثير، لذلك سنسلط الأضواء على أهم نماذج النمو الإقتصادي لماأصطُلِح على تسميته في الأدب الإقتصادي ب(الكينيزيين المُحدَثين).

نموذج هارود – دومار:

في أربعينات القرن العشرين طور كل من الإقتصادييَن الكينزييَن (روي هارود) و (آفسي دومار) بصورة مُنفَصِلة نموذجاً رياضياً لقياس العلاقة بين النمو الإقتصادي والإستخدام من جهة ، والاستثمار من جهة أخرى، بناءاً على قناعة تقول : (إن ناتج أي وحدة اقتصادية – منشأة كانت أو قِطاعاً إقتصادياً، أو حتى الإقتصاد ككل تعتمد على مقدار رأس المال المُستثمَر في تلك الوحدة)[37] ، وهذا يعني إن التكوين الرأسمالي هو دالة للادخار ، أي إن : $Q= f(s)$ ، حيث Q = رأس المال المُتراكَم ، S = الإدخار.

ويستند النموذج الى الفرضيات الآتية[38]:

1.إن التطور التكنولوجي وكذلك معامل راس المال / الدخل مُعطى (as given)، أي انهما متغيران خارجيان تتحدد قيمتهما سَلَفاً.

2.إن الإدخار (s) هو جزء ثابت من الدخل يتحدد عـلى وفـق الميـل الحـدي للإدخـار (MPS) ،أي إن :

$S=MPS.y$

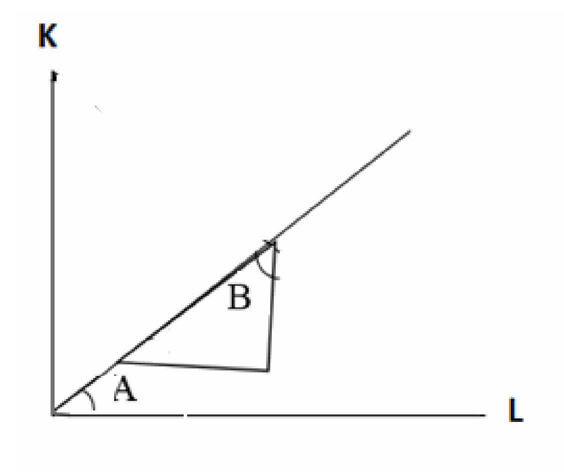
3.إن معامل راس المال الحدي يساوي معامل راس المال المتوسط، كما هو موضح في الرسم البياني أدنـاه

.

ظل الزاوية (A) يمثل معامل رأس المال المتوسط، وظل الزاوية (B) يمثل راس المال الحدي

∵ظا (A) = ظا (B)

∴ راس المال الحدي = راس المال المتوسط



4.إن الإستثمار (I) يعتمد في كميته وإتجاهه على التغيرات في الدخل .

$I=f(\triangle y)$

$I= f(y_{t+1} - y_t)$

5. إن الإستثمار في الفترة اللاحقة يساوي مُعامِل المُعَجِل (v) مضروباً بالتغير في الدخل.

$I_{t+1}=V.\Delta y$

$I_{t+1}=V(y_{t+1} - y_t)$

6.في إقتصاد مُكَوَن من قِطاعين (القطاع العائلي وقطاع المال والأعمال) ، أي بإستبعاد القِطاع الحكومي (G-T) ، والقِطاع الخارجي (X-M) ، يكون :-

$$I_t = S_t$$

$$I_{t+1} = v.(y_{t+1} - y_t)$$

$$\therefore v.(y_{t+1} - y_t) = MPS.y_t$$

حيث:

G=الإنفاق الحكومي

T= الضريبة

X= الصادرات

M= الاستيرادات

MPS= الميل الحدي للادخار

g= معدل نمو الدخل

بالقسمة على v.yt ينتج :

$$\frac{v.(yt+1-yt)}{v.yt} = \frac{MPS.yt}{v.yt}$$

وهكذا يكون :

$$\frac{Yt+1 - Yt}{Yt} = \frac{MPS}{V}$$

بما ان:-

$$\frac{Yt+1 - Yt}{Yt} = g$$

اذن $g = \frac{MPS}{V}$

فعلى سبيل المثال لوكان معامل الادخار = 0.1 ، والمعجل = 0.3، عندئذ يكون:

$$(G = \frac{0.1}{0.3} = 0.33)$$

ويؤخَذ على هذا النموذج المآخذ الآتية:

1.إن الكثير من الإقتصاديين لايوافقون (هارود – دومار) على إفتراض ثَبات معامل (رأس المال/ الناتج)، فهو ولأنه مقياس لإنتاجية رأس المال يختلف من بلد الى آخر، ومن فترة لأخرى، كما إن بإستطاعة الدول الفقيرة التي تعاني من

معدلات إدخار مُنخَفِضَة وفائض في العمالة تحقيق معدلات نمو إقتصادية أعلى بتوظيفها رأس مال أقل وإستخدام العمالة بأعلى قَدْرٍ مُمكن.[39]

2.يرى بعض الإقتصاديين إن من الصعوبة التوافر على تقديرات دقيقة للمُعامِل المتوسط ل(رأس المال/ الناتج) الذي هو بدوره لايتطابق في كل الأحوال مع المُعامِل الحدي لرأس المال/ الناتج، فَضلاً عن إن معدلات الإدخار ليست مُستَقِرة بدرجة كبيرة كما يُقَرِر نموذج هارود دومار.[40]

3.حتى مع افتراض ثبات حجم الإستثمار وتطابقه مع حجم الإدخار لايمكن تَجَنب (حدوث كساد إقتصادي لأن الزيادة الحاصلة في الطاقة الإنتاجية سيقابلها باستمرار دخل ثابت لايتغير، فاذا شئنا المحافظة على التوازن بين الدخل القومي والطاقة الإنتاجية المُتاحَة فلابد أنْ يرتفع حجم الإستثمار لكي يكون بالإمكان خلق دخل إضافي وارتفاع في الإنتاج الفعلي عن طريق مضاعف الإستثمار).[41]

نموذج سولو

في عام 1957 وضع الإقتصادي الأمريكي(روبرت سولو) نموذجه المعروف بإسمه والذي يُعَد إمتداداً لنموذج (هارود – دومار) ، ولكن بإضافة عامل التطور أو التقدم التكنولوجي. ويمكن التعرف على متغيرات النموذج والعلاقات المتشابكة بينها من خلال المعادلة الآتية:-

$$Y=A.e^{\mathbf{ut}}.K^{\alpha}.\ L^{1-\alpha}$$

حيث إنَ :

Y= الناتج المحلي الاجمالي (GNP)

A = ثابت المستوى التكنولوجي.

e = ثابت معدل النمو الخارجي للمستوى التكنولوجي عبر الزمن.

α = مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال.

$1-\alpha$ = مرونة الانتاج بالنسبة للعمل

فإذا رمزنا لمرونة الانتاج بالنسبة للعمل بالحرف B ، لكان :

$$\alpha+\beta=1$$

$$\therefore \alpha=1-\beta$$

إن الفكرة الأساسية في نموذج (سولو)هي إن النمو الإقتصادي يخضع لقانون الغَلَة المُتناقِصَة، لأن إنتاجية العمل وكذلك رأس المال تتناقص بالضرورة.

لقد حاول (سولو) أنْ يُطَبِق نموذجه على الإقتصاد الأمريكي، وخلص الى النتائج الآتية[42]:

1.يساهم العمل ورأس المال بما يساوي (50%) من مساهمة عوامل الإنتاج الأخرى في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2.يساهم معامل (راس المال/ العمل) بنسبة (20%) في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

3.تُعزى النسبة الباقية من نمو (GNP) الى عامل التقدم التكنولوجي الذي يؤثر بدوره على كفاءة العمل ورأس المال معا في العملية الإنتاجية.

<u>نموذج آرثر لويس في فائض العمل الزراعي:</u>

كان عالِم الإقتصاد الإنجليزي(دايفيد ريكاردو) أول مَنْ قدَمَ نموجاَ للعلاقة بين القِطاعين الزراعي والصناعي، وذلك في كتابه (مباديء الإقتصاد السياسي والضرائب) والصادر سنة 1817، مُنطلِقاً من فرضيتين هما:

<u>الفرضية الاولى</u> : إنَ الإنتاج يخضع لقانون الغَلَة المُتناقصة بسبب محدودية عنصر الإنتاج الأساسي (الارض)، لذلك يتجه المزارعون الى استثمار اراضي أقل خصوبة باستمرار ممايؤدي الى زيادة تكاليف انتاج الوحدة الواحدة من المنتجات الزراعية.

الفرضية الثانية : إنَ فائض العمل في القِطاع الزراعي يُمكِن أنْ يمتصه القطاع الصناعي دون أنْ تزداد إجور العاملين في القِطاعيين.

ويعتقد آرثر لويس إن حال البلدان النامية يشبه الى حد كبير حال البلدان المتقدمة في بداية الثورة الصناعية، والذي يتمثل بوجود فائض عمل في القِطاع الزراعي وبصورة بطالة مُقنَعَة أو مُطلَقَة، يمكن إستقطابه من القطاع الرأسمالي الحديث في المدن بدون

إرتفـاع في معـدلات الإجـور الحقيقيـة للعـاملين في القِطـاعين، ولا يَـشترط (لـويس) أنْ يكـون القِطـاع الرأسمالي (خاصاً) وانما يمكن أنْ يكون على شكل مشروعات حكومية، ومع هذا فإن التفاوت في توزيـع الدخول أمرلا مفر منه حتـى تُـستوعَب العَمالـة الفائـضة في القِطـاع الحـديث، بعـدها يـصبح (عنـصر العمل) عامل إنتاج نادر، أي إن زيادة الطلب عليه تُفضي الى زيادة في الإجـور الحقيقيـة ،وهـذا بـدوره يقود الى إرتفاع المستوى العام للإجور وتاليـا الى ردم فجـوة التفـاوت في توزيـع الـدخول بـين الطبقـات الإجتماعية.

والحقيقة إن التفاوت في توزيع الدخول ليس نتيجة للنمو في رأي (لويس) بل عِلَـة لـه، لأن مثـل هـذا التفاوت سيكون في صالح الطبقات ذات الدخول المرتفعة وهي الطبقـات الأكـثر قـدرة ومـيلاً للإدخـار، ومادام هذا الاخير هو العامل الحاسم في عملية الإستثمار الضرورية لزيـادة الطاقـات الإنتاجيـة، لـذلك فإن زيادة دخول تلك الطبقات نتيجة لإرتفاع معـدلات الأربـاح سـيوفر سـببين لزيـادة إدخاراتهـاهي : زيادة دخولها من جهـة وميلهـا الإدخـاري المرتفـع أصـلاً، مـن جهـة أخـرى يقـول آرثـر لـويس في هـذا الخصوص ، تتلخص عملية التنمية الإقتصادية في :(كيف يمكن للمجتمع أنْ يتحـول مـن مجتمـع تـصل فيه نسبة المُدخرَات والإستثمارات الى(5%) من الدخل القومي... الى مجتمـع تـتراوح نـسبة المُـدخرَات فيه بين(12-15)% أو أكثر) [43].

ولكن هناك (بعض الأسئلة التي أُثيرَتْ حول النموذج تشتمل على الآتي : هل الرأسماليون يَدخرون فعلاً او إنهم ينفقون بلا حدود على الإستهلاك التَرَفي؟ واذا كانوا يَدخرون فهل بالضرورة يـستثمرون أمـوالهم في داخل أوطانهم أو يبحثون عن معدلات العائد المرتفعة في الدول الأجنبية ؟ وبأية سرعة يمكن للقطاع الرأسمالي أنْ يستوعب العمالة الفائضة،وبصفة خاصة إنه قد يستخدم إسلوباً كثيف رأس المال).[44]

رابعا: دوائر الفقر المُغلَقَة ومنطق التداخل بين العِلَة والمَعلول :

يُعَد نيركسة رائد هذا الإتجاه في التحليل والذي يتلخص محتواه في إن عرض رأس المال، العنصر الجوهري في التنمية، يتوقف على القدرة والرغبة في الإدخار، هذه القدرة التي يعود ضعفها ومحدوديتها الى انخفاض مستوى الدخل الذي هو انعكاس لإنخفاض مستوى الإنتاجية العائد هو الآخر الى نقص عنصر رأس المال نتيجة محدودية القدرة على الإدخار. وهكذا تكتمل الدائرة ولا يعود الخروج منها أمراً هيناً إلا عن طريق المساعدات الخارجية.

ومن ناحية اخرى فإن الطلب على رأس المال يتوقف على دوافع الإستثمار الذي تمتاز الدول النامية بإنعدامها نتيجة ضيق السوق المحلية الناجم عن إنخفاض مستوى الدخل العائد بدوره الى إنخفاض مستوى الإنتاجية والذي ينتج عن تخلف مستوى رأس المال الفني المُستخدَم في النشاط الإنتاجي بوصفه دالة للأستثمار[45].

ويضيف (سنجر) حلقة أخرى الى هذه الحلقات هي: إن إنخفاض الإنتاجية يقود الى إنخفاض الإدخارات الذي ينجم عنه إنخفاض في رؤوس الأموال المُعَدَة لأغراض الإستثمار وتاليا إنخفاض مستوى الإنتاج الذي يتسبب في انخفاض مستوى الدخل، وهناك حلقة ثالثة تذهب الى إن تنمية الموارد الطبيعية تعتمد على نوعية الموارد البشرية فـ (الأمية ونقص المهارات وقلة إستعداد العمل للتنقل هي السبب في ترك الموارد دون إستعمال أو في إستعمالها بأقل من طاقتها، وإذَنْ فإن الموارد المُتخلفة في آن واحد نتيجة لتخلف السكان وسبب له). [46]

ويمكن القول إن (الأمر لا يكمن في عدد هذه الحلقات بل في الهدف الذي أُختِرعَتْ من أجله، وهو بإختصار محاولة البرهنة على إستحالة التطور المُستَقِل لبلدان العالم الثالث . . . وتحميل البلدان المتخلفة مسؤولية تخلفها وتبرير الدور "البناء لليد المعطاء الممتدة من ناحية الغرب) . [47]

وما تؤاخذ عليه هذه النظرية هو:

1) منطقها الجامد ورؤيتها الضيقة للأبعاد الحقيقية لإنخفاض مستوى الإدخار في البلدان النامية والذي لا يعود فقط الى إنخفاض مستوى الدخل وانما الى نمط توزيعه وعدم وجود المؤسسات القادرة على تعبئته.

ولما كان القسم الأعظم من الدخل القومي في البلدان النامية يذهب الى الطبقات الإرستقراطية التي تمتاز بإنفاقها التبذيري غير المتوازن وميلها للإستثمار في مجالات غير مُنتِجة كشراء الأراضي والمُضارَبة في العقارات وشراء الذمم لذلك فإن هذه الدول تعاني ليس من نقص المدخرات بل من تبديدها . [48]

2) إن أنصار هذه النظرية ومؤيديها لم يُعيروا أهمية لدور العامل التاريخي في نشوء ظاهرة التخلف وتأصُلِها، حيث إنهم تجاهلوا دور النهب الإستعماري في إفقار البلدان النامية، وفي تشويه إقتصادياتها وفي إرتهان ومُصادرَة قوى التطور فيها.

3) إن المنهج الدائري الذي إستخدمه (نيركسه) في التحليل حيث يتبادل السبب والنتيجة الأدوارهو منهج عقيم لا يؤدي الى لازمة جديدة وقد تجاوزه العقل البشري منذ القرن الثامن عشر وطَلَقه مع منبعه الصوري الإسطوري لأن فيه مُصادرَة على المطلوب ،ولأن أحكامه من قَبيل تحصيل الحاصل. فالدجاجة تضع البيضة، والبيضة تَفقس عن دجاجة،أيهما إذَنْ الأصل، لو حذفنا إحدى المُقدمتَين لما كان للمقدمة الأخرى من وجود منطقي.

إنَ الذي نريد تأكيده هنا : ليس كل ما هو منطقي واقعياً، فالواقع وجود والمنطق صور عقلية وقياسات مثالية قد تنحرف بنا بعيداً عندما نُعوِلُ عليها في تحليل قضايا حيوية كقضايا التنمية.

وأخيراً يمكن القول إنَ (نظرية الحلقات المفرغة للفقر . . مَهدَتْ الطريق لنظرية الدفعة القوية التي غَطَتْ مرحلة خمسينيات القرن العشرين لتعطي راية التنظير للأمريكي و. و. روستو عند بداية الستينات) . [49]

خامسا : نظرية الدفعة القوية:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ إهتمام الإقتصاديين الغـربيين الواضـح بالـدول الناميـة لأسـباب ودوافـع سياسية واستراتيجية أوجبَتْها ظروف الإقتـصاد الرأسـمالي وضرورة إعـادة تجديـد حركتـه عـلى مـساحة أوسع، لذلك أصبح من المحتوم الإرتقاء بإقتصاديات الأطراف لتواكب حركة المركز، ضـمن هـذا الـسياق تأتي نظرية الدفعة القوية لتضع تصورا شاملاً عن كيفية هذا الإرتقاء وآلية الإنتقال مـن دائـرة الجمـود الى فضاء التَغير المُستمِر إعتماداً على المنطق التنموي ذاته الذي لا يرى في التنميـة سـوى عمليـة تـراكم لرأس المال.

وتتضمن هذه النظرية إستراتيجيتين مُتعارضتَين ظاهرياً ومُتكاملتَين فعلياً هما:

1) إستراتيجية النمو المتوازن:

إن أول من نَظَرَ لها هو (روزنشتين رودان)، الـذي يعتقـد بـأن مُعالجَـة مـشكلات شرق وجنـوب أوربـا الإقتصادية المُتمَثِلَة بضيق السوق المحلية يتطلب الشروع بإقامة مجموعة من الصناعات الإستهلاكية في آنٍ واحد، وبعد أنْ اكتشف إنَ هذه الصناعات الخفيفة غير كافيـة لإحـداث التغيـير الهـيكلي المطلـوب أضاف الى نموذجه الصناعات الثقيلة ومشاريع البُنية التحتية.

ويستند أصحاب هذه الإستراتيجية على مجموعة من المبادئ لتعضيد رؤيتهم هي[50]:

أ) هناك ترابط وتشابك بين القِطاعات الإقتـصادية المُختَلِفَـة لا يمكـن تجاهلـه عنـد تبنـي أيـة سياسـة إستثمارية هادفة لتطوير الإقتصاد، إذ إن التركيز على قطاع معين سَيواجَه بظاهرة ضيق نطـاق الـسوق التي يَتعذَر على أي مشروع معها أنْ يستغل كامل طاقاته الإنتاجية، لذلك فإن إقامة صناعات مُتكامِلَـة بصورة مُتزامِنَة وجَعْل بعضها سـوقاً للـبعض الأخـر هـو الطريـق القـويم للتغلـب عـلى هـذه المـشكلة المُستَعصِية في الدول النامية.

ب) بما إن العوائق الكابحة للتصنيع في الدول النامية هي ندرة اليد العاملة المُدرَبَـة ، وإنَ أية برامج للتدريب والتطوير تحتـاج الى نفقـات هـي أكـبر مـن طاقـة منـشأة واحـدة أو

عدد محدود من المنشآت الصغيرة، لذلك فإذا ما تم إنشاء عدة صناعات في فترات زمنية متقاربة يكـون من اليسير التنسيق بينها لتنفيذ مثل هذه البرامج وتوزيع تكاليفها على جميع الأطراف.

ج) إن أقطاب هذه الإستراتيجية يعتقدون بأن التجارة الخارجية فَقدَتْ دورها الفاعل بوصفها مُحرِكاً للنمو الإقتصادي كما كان الأمر معها في القرن التاسع عشر. وبالرغم من إن نيركسة يؤكد ضرورة إقامة توازن بين التجارتين الداخلية والخارجية على إعتبار إن الدول النامية هي دائماً بحاجة الى السلع الرأسمالية التي لابد لغرض إستيرادها من زيادة حجم الصادرات ،إلا إن هنالك عقبات كثيرة جعلته يقتنع بصعوبة الإعتماد على التجارة الخارجية لتجاوز ضيق نطاق الأسواق المحلية.(51)

وإذا كان روزنشتين قد أهملَ القِطاع الزراعي وقَصَرَ بحثه على القِطاع الصناعي، فإن نيركسة أقام علاقة دالية بين القِطاعَين، إذْ إن نمو القِطاع الصناعي يعتمد الى درجة كبيرة على القِطاع الزراعي بوصفه سوقاً لمُنتجاته ومصدراً لمُدخلاته من السلع الزراعية.

وتصدى رواد هذه الإستراتيجية الى مشكلتين تَخصان الدول النامية في نموذجهم هما:

أ)مشكلة الإدخار وخلصوا فيها الى نتيجة مفادها إن هذه الدول ونتيجة لضعف قدراتها الإدخارية ليس أمامها الا أَنْ تلجأ الى تَبَني سياسة ضريبية حازمة يُلقى عبؤها الأكبر على أصحاب الدخول الكبيرة بالإضافة الى الإستعانة بمصادر التمويل الخارجي، وبعد ذلك يأتي دور السياسة الإدخارية بالحد من النزعة الإستهلاكية وزيادة الميل الحدي للإدخار.

ب) مشكلة بناء مشاريع البُنية التحتية التي تمتاز بإنخفاض عائدها وطول فترة السداد فيها وارتفاع كلفتها وعدم قابليتها للتجزئة فضلاً عن أهميتها القصوى للتنمية ،لأن اقامتها يُعَد شرطاً ضرورياً لتنفيذ المشروعات الإستثمارية الأخرى، من هنا ونتيجة لعجز القطاع الخاص عن القيام بها لابد للحكومة من الشروع ببنائها(52).

2) إستراتيجية النمو غير التوازن:

إذا كانت إستراتيجية النمو المتوازن تؤكد على قضية ضيق السوق المحلية بوصفها القضية الأساسية في التنمية فإن استراتيجية النمو غير المتوازن تؤكد على قضية إتخاذ القرار الذي يجب أنْ يدور حول أي من النشاطات هو القادر على قيادة الإقتصاد الوطني نحو النمو الذاتي، أي إن الإتجاه هنا يميل الى تركيز الإستثمارات وعدم بعثرتها على قطاعات إقتصادية واسعةحيث يترتب على هذه (المَركَزَة) نوع من الإختلال والإختناق في مجالات عديدة يكون دافعاً لإتخاذ قرارات إستثمارية أخرى[53] لمعالجتها.

ويذكر أنصار هذا الإتجاه الحجج الآتية المؤيدة لما يذهبون إليه[54]هي:

أ) من الناحية التاريخية لعب قِطاع المنسوجات في بريطانيا وقِطاع السكك الحديد في الولايات المتحدة الأمريكية أبان القرن التاسع عشر، وقِطاع الكهرباء في الإتحاد السوفيتي (سابقاً)، أبان الربع الاول للقرن العشرين، دوراً كبيراً في تطوير هذه البلدان وقيادة إقتصادياتها نحو التنمية، وإنطلاقاً من مبدأ الإختلال الذي حصل على وفق المسارين الآتيين:

1)إختلال في قطاعات الإنتاج المباشر.

2)إختلال التوازن بين البُنية الإرتكازية وقِطاعات الإنتاج المباشر (الزراعي والصناعي).

وهنا يبرز إحتمالان، فأما أنْ يحصل فائض في قطاع الإنتاج المباشر وإختناق في عرض رأس المال الإجتماعي، وهذا ما يؤيده هيرشمان.

أو يحصل العكس أي التركيز على ضرورة أنْ يكون قِطاع البُنية التحتية هو القِطاع القائد في الإقتصاد الوطني من خلال توجيه الإستثمارات نحوه. ويذهب (هيرشمان) الى إن قرارات الإستثمار تُتخَذ عادة في هذا المجال أما توقعاً للربح أو نتيجة للضغوط السياسية، ولما كان بناء رأس المال الإجتماعي لا يضمن الإستثمار في مشاريع الإنتاج المُباشِر لذلك فإن إقامة هذه المشاريع (أي مشاريع الإنتاج) أولاً يكون

هو الأجدى لأنه يتسبب في إختناقات إقتصادية تضطر الحكومات معها أنْ تبني مشروعات البُنى التحتية تَجاوزاً للإحراج السياسي.

ب) إستنادا الى مفهوم الترابطات الأمامية والخلفية فإن بناء مشروع رائد سيؤدي الى بناء مشاريع تعتمد على مخرجاته،وهذا هو مفهوم قوة الدفع الأمامي إذْ إنَ إقامة مشروع لإنتاج الحليب سيؤدي الى إقامة مشاريع لصناعة الزبدة والقيمروالآيس كريم...الخ،ومشاريع أخرى تُزودُه بالمُدخلات، وهذا هو مفهوم قوة الدفع الخَلفي،فإقامة مشروع للسيارات يحتاج الى مشاريع لصناعة البطاريات والإطارات والزجاج ...الخ. وعلى الرغم من إن الرأي السائد يقول بإنفصال الإستراتيجيتين إلا إن السِمات المُشتركَة بينهما يجعلهما أقرب الى التكامل منه الى التعارض،فكلاهما يتبنى فكرة الوفورات الخارجية ومبدأعدم التجزئة وعَدِ التخطيط إطاراً عاماً للتنمية ويرومان تحقيق النمو المتوازن وإن كان طريقهما لبلوغه مُختلِف ومتباين .

إنَ ما يؤخذ على هذا المنهج هو:-

1: تواضَعَ كل من "نيركسة" و "هيرشمان" على عَدِ آلية السوق الحرة هي الآلية الصالحة لتحقيق أهداف هاتين الإستراتيجيتين، ولكن عدم واقعية هذا الإفتراض أرغم أنصار هذه النظرية بشقيها على تبني التخطيط كضرورة لابد منها لبلوغ الأهداف التنموية المرسومة . [55]

2: يتساءل "ستريتن" بخصوص استراتيجية النمو غير المتوازن عن (الحجم الأمثَل للإختلال)، إذْ ليس المهم أن يحصل الإختلال بل المهم هو الحجم اللازم منه لتعجيل النمو الإقتصادي . [56]

3) إن إفتراض تَوفِر المرونة الكافية في الجهاز الإنتاجي للدول النامية وعدم إيلاء إفتقار هذه الدول الى الموارد المالية الأهمية التي تستحقها جعل إستراتيجية النمو المتوازن تدور في فلك اللاواقعية ،حتى إنَ مُنَظِرَها الأول (نيركسه) عندما ووجه بمثل هذا النقد أجاب بأنه يَعِدُ الموارد (مُعطى) لذلك لا شأن له بكيفية توفيرها .

4) إن توزيع الإستثمارات على مـشاريع مُتعَـدِدَة في وقـت واحـد يـضعنا أمـام واحـد مـن خيارين،أمـا التضحية بوفورات الحجم الكبير أو الإتجاه نحو الإقتراض بما يعنيه من إستنزاف للثروات وتقييد لحريـة القرار الإستثماري وتالياً مُصادرَة إمكانية الإستمرار في تنفيذ البرامج التنموية اللاحقة.

سادسا: و. و. روستو ونظرية المراحل :

لم يُحاوِلْ أحد من الإقتصاديين الليبراليين إختلاق منهج تنموي على أسس فلسفية مترابطة مثل (روستو) الذي حدد في نموذجه الدوافع وآلية الإنتقال من الحلقات الدنيا للتطور الى الحلقات العليا.

ولم يقتصرْ الأمر على ذلك بل إنه أراد أنْ يجعل من نظريته بديلاً للماركسية وسلاحاً ضدها فوَسـمَها ب (البيان اللاشيوعي)،وقد قسم التاريخ الإقتصادي طِبقاً لها الى خمس مراحل هي : [57]

1) مرحلة المجتمع التقليدي: وهي المرحلة السابقة لعصر نيوتن، وتمتاز بغياب النزعة العلميـة وسـيادة النظرة الغيبية وجمود التركيب الإجتماعي، وغلبة الطابع الزراعـي عـلى الهيكـل الإقتـصادي فَـضلاً عـن ضعف الإنتاجية الناجم عن إستخدام وسائل الإنتاج البدائية.

وغالباً ما يتجاوز المجتمع هذه المرحلة عندما يقع تحت الـسيطرة الإسـتعمارية ويبـدأ شـعوره بـالهوان يعمل كحافز للإنعتاق من مأزق التخلف.

2) مرحلة الشروط المُمَهِدَة للإنطلاق: تُعَدُ هذه المرحلة مرحلة إنتقاليـة تتكـون فيهـا بـشكل تـدريجي شروط الإنطلاق الإجتماعية والسياسية المُتمَثِلة بإنتشار الآراء العلميـة وقِـيَم التقـدم ونـشوء القوميـات وتَمَركُز السلطة بيد الطبقة المُجدِدَة في ميدان الإنتاج.

أما على الصعيد الإقتصادي فيمكن تلخيص التطورات التي تحدث في هذه المرحلة بـ:

أ) الإرتفاع الكبير في الناتج الزراعي الناجم عن التوسـع الأفقـي والعمـودي وذلـك بإسـتخدام الأسـاليب الإنتاجية الحديثة .

ب) إقتران الثورة الزراعية بتطورٍ موازٍ في الصناعات الإستخراجية وإرساء قواعد البُنيَة التحتية.

3) مرحلة الإنطلاق: في هذه المرحلة يحقق المجتمع ثورته الصناعية الحقيقية بتجاوز جميع العقبات التي تقف حجر عثرة أمامه لإمتلاك ناصيتها، وهي تتبلور أما كنتيجة لثورة سياسية مثل ثورة 1848 في المانيا وحركة الميجي في اليابان سنة 1868 وثورة الإستقلال الهندية . . الخ، أو ثورة تقنية تُحدِثُ سلسلة من الأفعال وردود الأفعال المناسبة، أو ظرف دولي مؤاتي كما حصل مع السويد عندما فَتحَتْ كل من فرنسا وبريطانيا أسواقها أمام صادراتها من الأخشاب عام 1860، وكما حصل للولايات المتحدة الأمريكية عندما إرتفَعَتْ أسعار سلعها التصديرية إرتفاعاً حاداً عام 1840. والسِماتُ العامة لهذه المرحلة هي:

أ) إرتفاع معدل الإستثمار من (5%) الى (10%) او أكثر.

ب) تقتسم الهيكل الإقتصادي في هذه المرحلة ثلاثة قِطاعات هي:

أولاً: قِطاع النمو الرئيسي.

ثانياً: قِطاع النمو الثانوي وينشأ تحت تأثير النمو المباشر في القطاع الرئيسي، مثل صناعة الفحم والحديد والصناعات الهندسية.

ثالثاً: قِطاع النمو المستمر، كما في قِطاع إنتاج المواد الغذائية.

ج) إكتمال البُنى السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي تُحَفِزُ التنمية وتساعد على إدامتها.

4) مرحلة النضوج: وهي مرحلة توافر الإقتصاد على عوامل الدفع الذاتي والنمو التلقائي، فبعد ستين عاماً من بداية الإنطلاق يمكن للمجتمع أنْ يبلغَ هذه المرحلة التي تمتاز بـ:

أ) ثبات معدلات النمو وإستقرار نسب الإستثمار عند حدود (10- 20)% من الدخل القومي وهي نسبة تفوق معدلات نمو السكان السنوية.

ب) حلول المدراء الأكفاء في قيادة الإقتصاد محل بارونات الصناعة.

ج) تراجع دور القِطاع الرئيسي الذي قـاد عمليـة الإنطـلاق وظهـور صـناعات جديـدة مثـل الـصناعات (الهندسية والكيمياوية . . الخ) ،وتطبيق الأساليب الحديثة في أغلب القِطاعات الصناعية.

د) توفر إمكانيات الدخول في أية صناعة إذا ما كانت مُجديَة إقتصادياً.

5) مرحلة الإستهلاك الشعبي الواسع: تتميز هـذه المرحلـة بإرتفـاع مـستوى الـدخل الفـردي الحقيقـي وتزايد الميل نحو إستهلاك السلع المُعَمِرة، وزيادة نسبة سكان المدن، وإرتفاع وتيرة نمو القـوى العاملـة. ويرى روستو، إن الإنتاج الواسع للسيارة الرخيصة هو رمز التطور الإقتصادي في هذه المرحلة.

ولا تخلو هذه النظرية من مثالب وَهِنات نوجزها بالآتي:

1) إنَ هذه النظرية لا تتعدى كونها إستقراءاً للواقع الأوربي ووصفاً لمعطياتـه وتعمـيماً لنتائجـه، وهـي بهذا نأتْ بنفسها عن المنهج العلمي لتـصطبغ بعقائديـة مُتطرِفَـة تنطـوي عـلى إخفـاء مُتعمَـد لنتـائج السيطرة الإستعمارية المُدمِرة للإقتصاديات النامية ، فَمِنْ الثابت تاريخياً إن مصر مثلاً بـدأتْ إنطلاقتهـا الإقتصادية قبل اليابان ولكنها لم تَحصِدْ ما حصدته الأخيرة من ثمار التنمية بسبب السيطرة الإستعمارية التي حَطمَتْ إقتصادها وأعادَتْ صياغته بصورة مُشوَهَة.

2) (التنمية جدل القِطاعات وروستو كان على الطريق الذي يقوده الى هذا التـصور لكنـه لم يـصلْ إليـه. أنـه يُميزُ بصواب بين أجزاء في الكل الإقتصادي ويعطي للقطاعات الدافعة دوراً خاصاً.)[58]. وكل هذا يحسب له لا عليه لو إنه إتخذ منه مُنطلَقاً لفلسفة جديدة للتنمية تتجاوز النظـرة الـضيقة مـن زاويـة الغايـات ،(مُراكَمَـة الثروة وتجديد إنتاجها)، ومن جهة الوسائل ،(الإدخار والإستثمار المتواليين بإطراد).

3) أوردَ روستو في محاولته للتميز عن الماركسية سلسلة طويلة من الحوافز التي يعتقد بأنها تتحكم بسلوكية الإنسان على حد سواء، فليس العامل الإقتصادي وحده كما يذهب كارل ماركس هو الدافع بل هنـاك (الميـل للإستهلاك، الميل نحو قبول التجديدات، الميـل نحـو تطـوير العلـم، الميـل نحـو تطبيـق العلـم عـلى الأغـراض الإقتصادية، الميل نحو التقـدم المـادي، ثـم أخـيراً الميـل نحـو إنتـاج الاطفـال، وهـذه الميـول جميعهـا في نظـر

روستو تؤثر على مستوى الإنتاج ونسبة النمو الإقتصادي)[59]. ونُلاحِظُ هنا بأن روستو لم يفعلْ شيئاً سوى إنه أوردَ تجليات العامل الإقتصادي ذاته أو على حد تعبير أهل المنطق (مصداقياته) ليجعل منها دوافع مُستَقِلَة تُضاهي الأصل الذي إنعكَسَتْ عنه.

سابعا: فرانسوا بيرو ونظرية أقطاب النمو:

إستحدَثَ الإقتصادي الفرنسي(بيرو) إطروحة الأقطاب الإقتصادية عام 1950في بحثه الموسوم(الحيز الإقتصادي) مُستوحياً التجربة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية ومستفيدامن مُساهمات الباحثين الألمان في نظرية المواقع الصناعية،وبشكل خاص"كرستللر".

نقطة البداية بالنسبة له تحديد معنى الحيز الإقتصادي بوصفه مجموعة مراكز اوأقطاب أو بؤرتنطوي على قوى جاذبة وأخرى طاردة لقوى الإنتاج المادية والبشرية حيث يمكن لنشاط إقتصادي موافق لبيئته أنْ يُكتِلَ البشرحولَهُ ويُراكمَ الإستثمارات في نطاقه.

وتدور الفكرة الأساسية لنظرية الأقطاب حول دور الصناعة في تحفيز الإمكانات التنموية عَبَر مرحلتين متواترتين هما:

1.مرحلة الإستقطاب،إذْ إنَ المِيزات الإقتصادية لحيز جغرافي معين هي التي تجعل منه مركز جذب للإستثمار،وبتوطين الصناعات فيه يصبح قطبا ترتبط به حيزات جغرافية أخرى تكون بمثابة أطراف ثانوية.

2.مرحلة الإنتشارالتي بسببها يتحقق الترابط الإقليمي والتشابك القِطاعي وتاليا يجني الإقتصاد ثمرات إنتقال عوامل النمو من الأقطاب الى الأطراف والتي يمكن إيجازها على الوجه الآتي:

أ)خلق(الديناميكية) في مفاصل الإقتصاد الوطني كافة نتيجة إنتقال آثار النمو من قِطاع لآخر ومن حيز جغرافي الى نظيره.

ب) زيادة معدلات النمو الإقتصادي من خلال عمل المُضاعَف، إذْ إن بناء صناعات مُترابِطة يؤدي الى زيادة الطلب الفعال مما يقود الى زيادة معدلات الإستثمارلمواجهة الطلب المُوَلّدعلى السلع والخدمات.

ج)عدم التوازن السكاني بين المدينة والريف، ففي حين يزداد عدد السكان في المدن نتيجة زيادة معدلات النمو الطبيعي فضلاً عن زيادة معدلات الهجرة تزداد معدلات الشيخوخة في الأرياف مما يؤدي الى انخفاض معدلات الإنتاجية الزراعية ، ويمكن تجاوز هذه الظاهرة بإحلال الآلة محل العمل اليدوي.

ويرى (بيرو) بأن الصناعة القائدة التي تنشأ في الأقطاب الرئيسية تنمو بمعدلات أعلى من مثيلتها في القطاعات الأخرى بسبب:

أ)إستخدام التقنيات المتطورة التي تزيد من إنتاجية رأس المال والعمل معاً.

ب) شيوع ظاهرة الإبداع والإبتكار في الأقطاب.

ج) إرتفاع نسبة المرونة الدَخلْية لمنتجاتها .

د)إنتشار أسواقها على مساحة الإطار القومي الذي يحتويها.

إستراتيجيات التنمية من منظور تاريخي:

من أجل تحقيق التنمية تَبَنَتْ الدول المتخلفة مسارات وسياسات متباينة للوصول الى شواطيء التقدم الإقتصادي ، وقد سادَتْ عَبَرَ المراحل المتعاقبة إستراتيجيات مُحدَدَة يمكن توضيحها على الوجه الآتي:

اولاً: استراتيجية إحلال الواردات:

إن جوهر التنمية عند أصحاب هذه الاستراتيجية هو التصنيع، الذي لتحقيق مستوى كافٍ منه لابد من مِران وخبرة وأموال، وهذا الثلاثي المفقود في البلدان النامية لايتيح الفرصة للتوافر عليه سوى البداية بتصنيع بدائل السلع الإستهلاكية المستوردة لعدم حاجة مثل هذه الصناعات الى أموال طائلة أو خبرات مُعقَدة غير متوفرة على الصعيد المحلي، فضلاً عن إنها ليست من نطاق الإنتاج الواسع الذي يتطلب أسواقاً كبيرة وقدرات فنية وإدارية راقية التكوين. ويعتقد عدد من الإقتصاديين إن فكرة

هذه الاستراتيجية تعود الى القرن التاسع عشر عندما قـرَرَتْ بعض الدول الغربية محاكاة التجربة الانجليزية في الثورة الصناعية، وكذلك اليابان ، ومن ثم اتسَعَتْ مساحة هذه الاستراتيجية لتشمل دول امريكا اللاتينية، إذْ ظهرَتْ صناعات ناشئة في كل من البرازيل والارجنتين وكولومبيا والمكسيك بتأثير عاملين هما:

الاول: تَأثر صادرات هذه الدول من المواد الخام والزراعية بالكساد الإقتصادي العظيم الذي اجتاح الدول الاوربية وامريكا الشمالية للفترة (1929-1934) ، وتاليا انخفاض مُتحصلاتِها من النقد الأجنبي اللازم لمواجهة احتياجاتها من السلع المُستورَدَة.

الثاني: العراقيل والصعوبات التي واجهَتْ عمليات النقل البحري بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية (1939-1945).

ولتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية المُتمَحورة حول بناء صناعة وطنية تقود الإقتصاديات المعنية نحو النمو العام والتقدم والإزدهار عَكَفَ أصحاب القرار السياسي فيها على تصميم جدار حمائي يَحدُ من منافسة الصناعات المُناظِرة الاجنبية إحتذاءاً بالتجربة الامريكية والالمانية، حيث طالب هاملتون الكونغرس الامريكي بفرض ضرائب لحماية صناعة الولايات المتحدة الامريكية من المنافسة الانجليزية وذلك عام 1791، وكذلك فعل الإقتصادي الالماني (فردريك لِستْ)، وهو أحد اقطاب المدرسة التاريخية الالمانية في منتصف القرن التاسع عشر، لإنقاذ الصناعة الالمانية الفتية آنذاك من الصناعة الانجليزية كذلك. وفي الربع الثاني من القرن العشرين فَعلَتْ دول امريكا اللاتينية مافعلته سابقاتها، ولكن هذه المرة لحماية صناعاتها من المُنافس الامريكي. وينصرف مفهوم الحماية في الفكر الإقتصادي الى مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أنْ تزيد من قدرة المُنتَج المحلي على منافسة نظيره الأجنبي، ويأتي ذلك عن طريقين:

1) فرض الرسوم الجمركية على السلع المُشابِهة المُستورَدَة . والحقيقة إنَ مدار الحوار حول هذا الموضوع يتلخص في سؤال واحد مُحدَد هو: إلى إي مدى يمكن الإستمرار في دعم الصناعات الوطنية الفتية؟ ، فليس من قَبيل الإدعاء إن

العملية تنطوي على تضحية إجتماعية تتمثل بفائض المُستَهلِك المُضحى به لتشجيع الصناعة الوطنية، وأول المتضررين من هذه السياسة القِطاع العائلي، لأن الحكومة تزيد من إيرادتها نتيجة فرض الرسوم الجمركية، في حين يتحمل المستهلك (عبء الضريبة + السعر المحلي)، الذي هو أعلى من سعر السلعة المستوردة بسبب إرتفاع هيكل التكاليف المحلية.

ويقترح بعض الإقتصاديين (مُقاربة) لتبرير تَبني سياسة الحماية تتلخص في إن المنافع الإجتماعية النهائية لإنشاء صناعة ماعند خَصمِها يجب أنْ لا تزيد على تكاليف الحماية[60] التي يجب أنْ تكون مؤقتة مرهونة باكتساب الصناعات أو المشروعات المدعومة الخبرة اللازمة لزيادة إنتاجيتها وقدراتها التنافسية.

ويمكن أنْ يتم الدعم عن طريق (حصص الإستيراد). ويذهب اقتصاديون آخرون الى ضرورة عدم فرض ضريبة على مُدخلات الإنتاج، لكي تكون الحماية فعالة، كما نرى من المعادلات الآتية:

$$\text{الحماية الفعالة} = \frac{\text{القيمة المضافة بالاسعار المحلية}}{\text{القيمة المضافة بالاسعار الاجنبية}} - 1$$

$$\text{الحماية الفعالة} = \frac{\text{قيمة المنتج - التكاليف الانتاجية (بالاسعار المحلية)}}{\text{قيمة المنتج المناظر - التكاليف الانتاجية (بالاسعار العالمية)}} - 1$$

وبعد إضافة التعريفة الجمركية يصبح القانون :-

$$\text{الحماية الفعالة} = \frac{\text{السعر النهائي للسلعة x سعر الضريبة - السعر النهائي المدخل x سعر الضريبة}}{\text{السعر النهائي للسلعة - السعر النهائي المدخل}}$$

مثال: سلعة ينتجها مُنتِج وطني قيمتها (1000)$، تستخدم مُدخلات إنتاجية أجنبية المَصدَر بقيمة (500)$ ، فُرِضَتْ على نظيرتها المستورَدة تعرفة جمركية بمقدار 20%، فكم هو مقدار الحماية الفعالة لهذا المُنتَج؟.

$$\text{الحماية الفعالة} = \frac{1000*0.20-500(0)}{1000-500}$$

$$\frac{200}{500} = 0.4$$

وتهدف الحماية الفعالة الى تشجيع المُنتِج المحلي بزيادة معدلات الأرباح على توفير الإمكانيات الضرورية لتوطين الصناعة في البلاد، ولكن هناك حقيقة لايمكن إغفالها أو تجاهلها، وهي إنه كلما إرتفع معدل الحماية كلما إنخفَضَتْ الكفاءة الإقتصادية للمشروعات المدعومة. وهناك مقياس آخر يتعلق بالحماية الفعالة يقوم على المُقارَنَة بين القيمة المُضافة بكلفة الموارد المحلية والقيمة المُضافة بالاسعار العالمية.

إي إن كلفة الموارد المحلية =القيمة المضافة مقومة بالاسعار المحلية وبالعملة المحلية

القيمة المضافة مقومة بالاسعار العالمية وبالعملة الاجنبية

ويمتاز هذا المقياس بالخصائص الآتية [61] :

أ) تُقاس القيمة المُضافة بالقيمة الحقيقية التي تتمثل بكلفة الفرصة البديلة والتي تعكسها (أسعار الظل).

ب) إن هذه الطريقة تفترض المساواة بين قيمة العملة المحلية وقيمةالعملة الأجنبية ومن ثم يمكن دفع مستحقات رأ س المال الأجنبي فضلاً عن كلفة العملة الأجنبية.

ج) يشتمل هذا المقياس على الصناعات ذات الروابط الأمامية والخلفية. إذْ إن صناعة النسيج على سبيل المثال يمكن أنْ تُشجع المزارعين على زراعة القطن، فضلاً عن إنها تُحَفِز الصناعيين لبناء صناعات للملابس الجاهزة.

2. حصص الواردات، فبدلاً من فرض الرسوم الجمركية تقوم الحكومة ببيع إجازات إستيراد تُعرَض في المزاد العلني لذلك تَظَل باباً مفتوحاُ للفساد المالي والإداري للأسباب ألآتية:-

أ. أنها تُمنَح أما على أساس المحسوبية ، أو الرشوة وبذلك لايحصل عليها سوى المُنتجين الكبار الذين بإمكانهم دفع الأتاوات والعمولات، وكذلك الأثرياء والأقوياء.

ب. إن نظام الحصص يتحول معه المنتجون المحليون الى محتكرين، وبذلك يكون بإمكانهم فرض الاسعار التي تُعَظِم أرباحهم.

3. دعم الصناعيين ، أما بصورة مباشرة ، أو عن طريق :-

أ. التسهيلات الإئتمانية.

ب. الاعفاءات الضريبية.

ج. تقديم الخدمات العامة (المواصلات ، الإتصالات، التأمين... الخ) ،أما مجاناً أو بأسعار رمزية.

ومع بداية سبعينات القرن العشرين بانَتْ النتائج المُخَيبة للآمال التي أسفَرَتْ عنها هذه الإستراتيجية والتي يوجز أسبابها بعض الإقتصاديين بالآتي:

أ. تواضع مستويات الدعم للقطاع الزراعي وقطاع الصناعات الرأسمالية مُقارنة بالدعم المُقدَم لِقطاع الصناعات البديلة للاستيرادات.

ب. إن الصناعات المدعومة هي من النوع غير المولِد لفرص العمل ، لذلك لم تستطع إستيعاب الأيادي العاملة العاطلة، خاصة في البلدان التي تشكو من زيادة فائض العمل سنوياً.

ج. كما إن الكثير من هذه الصناعات لم تَستفِدْ إفادة حقيقية من الدعم الحكومي للإرتفاع بقدراتها الإنتاجية أو ميزاتها التنافسية أو خلق البدائل للمُدخلات من السلع الوسيطة المُستورَدة والتي قد تتجاوز مساهمتها 60% من تكوين السلع المُعَدَة للإستهلاك النهائي ، مما جعل المنافع الإجتماعية لهذه الصناعات أقل من تكاليفها الإقتصادية.

ثانياً : إستراتجية التصنيع من أجل التصدير:

إن النتائج المتواضعة التي أسفَرَتْ عنها استراتيجية (إحلال الواردات) دَفَعَتْ مجموعة من الدول الآسيوية, وهي (تايوان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ) للبحث عن استراتيجية جديدة قوامها بناء صناعات تتوجه الى الاسواق الخارجية إعتماداً على عنصر الإنتاج الوافر لديها وهو عنصر العمل، مُستفيدَة من انخفاض معدل الإجور الذي يُكسِبُها ميزة تنافسية مُقارنَة بالدول الصناعية المتقدمة، فقد قَدَّرَتْ شركة جنرال موتورز كلفة ساعة التجميع الواحدة في الولايات المتحدة الأمريكية ب (4.30) $ في حين تبلغ كلفة ساعة العمل المُناظِرَة لها (40) سنتاً في تايوان مثلاً. ولهذا

السبب بدأتْ هجرة الصناعات من العالم المُتقَدِم الى البلدان النامية منذ بداية ستينات القرن الماضي خاصة فتراجع خلال الفترة من (كانون الثاني 2001 حتى كانون الثاني 2006، معدل التوظيف في الولايات المتحدة الامريكية في قِطاع المعلومات 17%، وتَقلَصَتْ الوظائف في مجال المحاسبة ومسك الدفاتر بحوالي 4% ، وفي انظمة الحاسوب (9%) ، فيما أَسَسَ مايزيد على(750) شركة متعددة الجنسيات منشآت لعمليات البحث والتطوير في الصين)[62]، و (يُعَد نقل الإنتاج الى الخارج مثالاً على الشركات التي تجني الفائدة المطلقة عن طريق الجمع بين رأس المال التقني وأيدي العمال الرخيصة، وهي المعادلة التي كانت الصين رائدها) [63] .

وقد أضافَتْ هذه الدول والتي سُميتْ بـ(عصابة الأربعة) ، نشاطات أخرى كالسياحة والتمويل. وكان الإقتصادي (كوستاف رانيس) هو الذي اطلق مُصطلح (إحلال الصادرات) [64] على هذه الإستراتيجية التي لأجل نجاحها لابد من توفر الشروط الآتية:

1.وفرة عنصر العمل بكثافة فضلاً عن الكفاءة والإنضباط.

2 .الحِفاظ على سعر صرف مناسب للمُنتِجين الوطنيين، لكي يجنوا معدلات أرباح مُغرية ومُحَفِزة للاستمرار في نشاطاتهم الإنتاجية وتوسيعها وتالياً ترسيخ وجودها في بلدانهم. كذلك إنتهَجَتْ الدول المُتَبِعَة لهذه الاستراتيجية سياسة تخفيض العُملَة بين الحين والآخر وكلما كان ذلك ضرورياً، فَعلَتْ كوريا الجنوبية مثل هذا مرتين في بداية الستينات من القرن العشرين إذْ خَفضَتْ عملتها مرة بنسبة (104%) ، وأخرى بنسبة (56%) على التوالي.

وفي سنة 1968 أقدمَتْ البرازيل على تخفيض عملتها بمعدلات صغيرة ومُنتَظَمة.

3.دعم المُنتجين الصناعيين والزراعيين الوطنيين لزيادة صادراتهم وتحقيق ايرادات تساعدهم على تطوير أعمالهم والتوسع فيها، ويمكن تقديم الدعم عن طريق :-

أ. الإعانات المالية المباشرة.

ب. تخفيض سعر الفائدة على الائتمان الموجَه للمُصدرين.

ت. الإعفاءات الضريبية.

ث. إعفاء السلع الوسيطة التي تُشَكِلُ مُدخلات للصناعة الوطنية المُعدَة للتصدير من الرسوم الجمركية.

ويُشَخِص بعض الإقتصاديين شروطاً لنجاح العمل بهذه الإستراتيجية هي: (65)

1.المُحافَظة على أسعار الموارد المحلية عند حدود تعكس ندرتها النسبية، فإذا كان العمل وافراً ورأس المال نادراَ ، يجب أنْ يَظَلَ عنصر العمل رخيصاً لكي يُحفِزَ رجال الأعمال على الإحلال بينه وبين رأس المال النادر في عملياتهم الإنتاجية. لذا حَرصَتْ (عصابة الأربعة) على عدم زيادة الإجور زيادة إعتباطية (غيرمُدبَّرة) .

2. توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية من خلال فتح مكاتب تجارية في السفارات المُمَثِلة للدول المُتَبِعَة لهذه الإستراتيجية.

3. تشجيع البنوك التجارية على إعطاء أولوية في منح الإئتمان وتوفيره للمستهلكين الأجانب الذين يستوردون السلع الوطنية.

4. دعم المُصَدرين الصغار والصناعات الضعيفة، دعماً مُباشِراً، حتى تستطيع تجاوز المرحلة الإنتقالية الضرورية لترسيخ بقائها وتوفير عوامل القدرة التنافسية.

5. إعطاء الأولوية للمُصدَرين الوطنيين في تسهيلات المواصلات والإتصالات، وتقديم هذه الخدمات لهم باسعار مُناسِبة .

المبحث الثاني

إشكاليات الفكر التنموي الليبرالي

يُقصَد بالإشكالية، القضية التي لا زالتْ مَحلَ نظر ،يتجاذبها المفكرون دون أَنْ يستقروا على رأي قاطع حولها، وهي من الكلمات المُولَدة في اللغة العربية.

يُقال (شكل الأمر أي إلتبس، وشَكّل فلان المسألة إذا علَقَها بما يمنع تمامها . . وأشكَلَتْ عليَّ الأخبار أي إلتبستْ)[66].

والإشكال (إصطلاحاً صفة لما لا يبين فيه وجه الحق ويمكن أنْ يكون صادقاً إلا إنه لا يُقطَعُ بصدقه، وفي المعنى الدارج صفة لما هو مُشتبَه ويُقرَر دون دليل كافٍ ومن ثم يبقى موضع نظر)[67].

يقول الفيلسوف الألماني (كانتْ) (إن الأحكام المُتصِفة بالإشكال هي الأحكام التي يكون الأيجاب والسلب فيها ممكن لا غير، وتصديق العقل بها مبنياً على التَحكُم، أي مقرراً دون دليل)[68]، والإشكالية (منظومة من العلاقات التي تنسجها داخل فكر معين مشاكل عديدة مترابطة لا تتوفر إمكانية حلها منفردة ولا تُقبَل من الناحية النظرية إلا في إطار حل عام يشملها جميعاً ، وبعبارة أخرى . . هي النظرية التي لم تتوفر إمكانية صياغتها، فهي توتر ونزوع نحو النظرية أي نحو الإستقرار الفكري)[69] ، وبهذا المعنى يمكن عَدَها (بنية من المفاهيم خاضعة لتنظيم ذاتي . . فالإنتقال من إشكالية الى أخرى يعني تجديد ظروف صياغة المشكلات وتاليا نَحْت مشاكل أخرى، وصياغة مفاهيم مغايرة أو إعطاء مضامين مُخالفة لألفاظ قديمة إذْ الجِدة لا تصيب الإجابات وحدها وإنما الأسئلة كذلك)[70]، وبخصوص موضوعة بحثنا يمكن الوقوف على ثلاث إشكاليات هي كما أَلمَحنا اليها في مقدمة الفصل :إشكالية (التنمية/النمو)، إشكالية التخلف، إشكالية العلاقة بين التجارة والتنمية، والتي سوف نتناولها تِباعاً في هذا المبحث.

أولاً: إشكالية (التنمية-النمو) :

أو بالأحرى المحتوى الداخلي لهذه الثنائية من حيث الترابط السببي والتأثيرات المُتعاكِسَة والتي تُـشَكِل المدخل الأنسب لتحليل ظاهرة تعدد الإجتهادات أزاءها. فالسؤال المطروح دائماً هو هـل نريـد نمـواً أو تنمية؟ وما هي مستلزمات تحقيق أي منهما وتالياً ما هي الخلفية الفكرية التي نـستند عليهـا للتمييـز بينهما؟

يقول الإقتصادي الفرنسي "فرانـسوا بـيرو" (إن التنميـة تحيلنـا الى الإنـسان، الى الـذات، الى العنـصر، الى غايتها)[71]. نجد هنا تأكيداً على الغاية التي هـي قـضية مذهبيـة تـستوجب "الإمثولـة" بمعنـى القـدوة وتستلزم الإجماع، وكلاهما، (القدوة والإجماع) لازمتان غائبتان في الدول النامية، فلـكي يتحقـق الإجـماع لابد من توفر الإرادة القادرة على فرض وجودها عَبرَ مؤسسات ناضجة تتبلور بفعلها وتكتمل من خلال السياق التاريخي للتطور، وهذا لاشك ليس بالأمر الميسور في بلدان لا زالتْ تعـيش مرحلـة النُخبَـة غـير المُتنَّورَة. أما القدوة، المثَل الأعلى الذي نجتهد لنتسامق معه ونقيس خطواتنا عـلى مقاسـاته فهـو الآخـر ليس مُنتقَداً وحسب، بل مرفـوض في قـرارة النفـوس الطامحـة لتجـاوز تجلياتـه المنحرفـة والمُتَمثِلَـة بــ (سيطرة رأس المال الإحتكاري وتزييف الوعي ومصادرة الشعور بجدوى العمل) حتى يمكن القـول عـن التنمية بالصورة التي إنتهتْ اليها في الغرب الصناعي أنها أشبه بالمارد المُتَجبِر الذي قَيَّد سيده من حيث رمى الى التحرر، وأجبره على الركوع من حيث إبتغى الكبرياء. وعندما يحاول "بيرو" تحديد معنى النمو يقع في ضبابية عَصية على الفهم نتيجة عدم الوضوح الذي يقع فريسة له، فهو يذهب الى (إن النمو قد أُعتُبِر بحق مُلازِماً لإدخال تغيرات على البنى . . تعديل النسب والعلاقات بين الأجـزاء داخـل الكـل)[72]. وبذلك يعطي مفهوم (النمو) بعداً نوعياً لا يستقيم مع عَـد التغـير في النـاتج القـومي مقياسـه الأوحـد ومصداقيته الفريدة.

ويمكن إيجاز مقاربة"فرانسوا بيرو" كالآتي: إن التنمية غاية والنمو عملية تنطـوي عـلى مـا تنطـوي عليـه الغايـة ذاتها، ويبقى الباب مفتوحاً للإجتهاد حول ما هي الحـدود الفاصـلة بيـنهما؟ أمـا "والاس بيترسـون" فيقـول (إن

أبسط تعريف للنمو الإقتصادي هو توسيع قدرة الدولة على انتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها "والذي" ينطوي على عملية توسيع . . العوامل المُحدِدة للطاقة الإنتاجية كما ينطوي على تحسينها)[73].

وهنا نتساءل عن مصدر خَلق الحاجة، هل هو الشعور المنبعث تلقائياً لدى الناس، أم الإيحاء الذي ينتهي عادة الى الفرض، بفعل قدرة الشركات على تكييف الأذواق وتجديد أنماط الإستهلاك إستجابة لضرورات توفير الفرص الإستثمارية اللازمة لتعظيم الأرباح.

ويقدم الإقتصادي الأمريكي "جالبريث" تعريفاً للتنمية لا يختلف من حيث الجوهر عن التعريفين السابقين، بوصفها (إستثمار الموارد الحالية لزيادة الإنتاج في المستقبل، أي إستثمار المدخرات بقصد النمو)[74]. ومن الجدير بالإشارة إن مصطلح التنمية الإقتصادية يحمل معنيين مُترادفَين، ينصرف الأول للدلالة على التطور الإقتصادي العَفوي ويشير الثاني الى التغيير القَصدي الإرادي[75]. أما مصطلح "النمو" فيعود إستحداثه الى الإقتصادي الأمريكي "روستو" الذي عَدَّ معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي أو في متوسط نصيب الفرد منه أداة لقياسه[76].

وعلى الرغم من إجماع الإقتصاديين على إشتراط إقتران التغيرات النوعية بالتنمية الإقتصادية وعَدِ النمو ظاهرة كمية مَحضَة ،إلا إن الإقتصادي الفرنسي "دوفي" يشذ عن هذا الإتجاه بتعريفه التنمية على إنها (عملية كمية تفرض التوسع في بنية انتاج قائم في حين إن النمو يقترح تغيرات نوعية في الإجراءات الإقتصادية وغير الإقتصادية)[77].

ويُلاحَظ هنا إستخدام تعبير "تغيرات" للدلالة على التلقائية وليس "تغييرات" للإشارة الى القصدية. خلاصة الرأي إن التنمية بوصفها عملية تطورية يصل الإقتصاد من خلالها الى مرحلة الدفع الذاتي[78]، أي توالد الحاجات ومصادر إشباعها، معالمها التنوع والإنتشار والإنسجام، لا يمكن بأي حال من الأحوال أنْ نفصلها عن النمو، إذْ إن التمييز بينهما على أساس الشمول، لا يلغي تطابقهما من حيث الهدف، فالنمو يُراد به الإرتفاع بالعملية الإنتاجية الى مستوى جديد أكفأ من سابقه وهذا هو الهدف الذي تسعى كل استراتيجيات التنمية لبلوغه.

كما ان كلاً من (التنمية) و (النمو)، يعتمد معيار الدخل مؤشراً للكفاءة الإقتصادية والأمثلية. إذن والحال هذه مهما قيل عن الفرق بينهما يبقى فرقاً لغوياً، ذلك لأن الحديث عن تغييرات نوعية تشترطها عملية التنمية وتنطوي عليها، والنزول بالنمو الى مستوى التغيرات الكمية لا يحل المُعضِلَة بل ينقلها الى مستوى آخر ويقود من حيث شئنا أم لَمْ نَشأ الى البحث عن العلاقة بين القاعدة الإقتصادية (الأساس المادي) وتجلياتها النوعية (البُنى الفوقية) ،وعن أيهما العلة وأيهما المعلول، وعن كيفية إنتقال التغيرات الكمية من مرحلة التكاثف الى مرحلة التحول النوعي، فالنمو المُتراكِم سيقودنا بالضرورة الى خَلقِ هوية جديدة للبنية الإقتصادية التي ينتمي اليها. وهذه هي الجدلية التي جرى نقاش الإقتصاديين حول هذين المُصطلَحين بمعزل عنها.

ثانياً: إشكالية التخلف:

حيث جرى تجاهل ماهية التخلف والإكتفاء بتشخيص معالمه للدلالة عليه، وبذلك أُستبعِد الموضوع ليُستعاظَ عنه بمحمولاته. وفي هذا المجال إنقسم التنمويون الى تيارين هما:

1) التيار التقليدي الذي ظهرت بذوره واكتملَتْ خلال الفترة (1945 – 1965) في الدول الصناعية تحت تأثير إنتشار موجة التحرر الوطني واتساع نطاقها في العالم الثالث، الصراع بين القطبين آنذاك فضلاً عن تزايد مشكلات الدورة الإقتصادية في البلدان الصناعية[79].

لقد انطلق ممثلو هذا الإتجاه من تعريف مُحدَد لظاهرة التخلف مَفادهُ إن البلدان المتخلفة هي تلك التي ينخفض مستوى معيشة أفرادها إنخفاضاً كبيراً مقارنة بالبلدان المتقدمة، أو هي تلك التي تتميز بانتشار الفقر المُزمِن بين أبنائها نتيجة تخلف طرائق إستغلالها لمواردها المادية المُتاحة. ونتيجة لعدم توفر القناعة بمثل هذا التعريف إنصرف الإقتصاديون عنه الى تعبير البلدان (المتخلفة/المتأخرة)، حيث يعبر مفهوم التخلف عن عدم استغلال الموارد الإقتصادية إستغلالاً كفوءاً في حين يعبر مفهوم التأخر عن عدم إستطاعة القدرات البشرية على إستغلال هذه الموارد. ولكن ما يؤخذ

على هذا التعريف هو انه لا يفـرق بـين النمـو والركـود. وهـذه التعريفـات عـلى كثرتهـا وتعـدد أوجـه الإختلاف بينها تجتمع حول محور واحد هو إن التخلف ظاهرة نسبية، بمعنى إن البلدان المتخلفة هـي كذلك اذا ما عُدّتْ قرينة للبلدان الغربية المتقدمة. إن طرح المـسألة عـلى وفـق هـذه الكيفيـة يجعلنـا نقف أمام خيار واحد لا غير هو ضرورة تجاوز مُعضِلَة التأخرمن خلال التسابق الزمني مع نموذج قـائم وناضج، يصنع بحركته الدائبة فجوات متوالية الإتساع كلما تقدم العالم النامي نحوه بخطوات وئيدة.

أما معيار التمييز بين التقدم والتأخر حسب هذا المنهج، فهو متوسط الدخل النقدي للفرد الذي أصـبح إنخفاضه مؤشراً للتخلف الإقتصادي ومعدل زيادته مقياساً للنموالمُتَحَقِق[80].

وتُثار حول هذا المعيار عِدة إعتراضات تجعل الخلود اليه لوحده أساسـا للمقارنـة أمـراً مرفوضـاً، هـذه الإعتراضات هي:

1) يتميز هذا المعيار في كونه معياراً تَحَكُمياً إذ من أجل المقارنة بين الدول المتقدمة والمتخلفة لابد مـن إختيار سقف للدخل يُعَد فيصلاً بينهما، وقد يقود هـذا الإختيـار الى إدخـال بعـض الـدول المتخلفـة في دائرة الدول المتقدمة او قد يحصل العكس، ولتفـادي وقـوع مثـل هـذا الإحـتمال عَمَـد البنـك الـدولي للإنشاء والتعمير الى ترتيب الدول تصاعدياً من قاعدة الهرم الى قمته على أساس مجموعة من المؤشرات هي: حصة الفرد من الدخل الإجمالي، مستوى التعليم بين البالغين، متوسط العمر المُتوَقَع للانسان [81].

2) إن ظاهرة التخلف ليست ظاهرة بسيطة حتى يتوقف قياسها على عامـل واحـد مُنتقـى، فـاذا كـان مستوى المعيشة يُعَدُ مؤشراً من مؤشرات التقدم والتخلف فليس من الموضوعية بمكـان الإقتـصار عليـه لوحده في تشخيص ظاهرة مُركَبة لها وجوه مُتعدِدَة ومُتشابِكَة ،فضلاً عن إن هذا المؤشر يتجاهل مصدر تكوين الدخل القومي ومكوناته.

3) يتغاضى هذا المؤشر عن قضية التوزيـع، لا بـل إن رواده يُعَـضدون ظـاهرة التفـاوت في توزيع الدخول إنطلاقـاً مـن فرضـية لم يَثبِـتْ الواقـع صـحتها، خلاصـتها إن الميـل الحـدي للإدخار عند الأغنياء أعلى منـه عنـد الطبقـات الفقـيرة. وقـد وُجِـد (إن المـزارعين الـصغار

في البلدان المُتَخلِفَة يَدّخرون نسبة من دخولهم تساوي نسبة ما يدخره الإقطاعيون وكبار المُلاك)[82].

4) إن المُقارَنة بين الدخول على المستوى الدولي تستوجب تحويلها الى مُعادِل مُشترك مما يقتضي إستخدام سعر صرف معين، ولما كانت أسعار الصرف لا تعكس القوة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة للسلع والخدمات غير الداخلة في التجارة الدولية وهي تُشَكِل نسبة كبيرة من المكونات السلعية في الدول النامية ، لذلك يترتب على عملية التحويل هذه إنحياز لغير صالحها[83].

لكل ما ذكرنا من اعتبارات أُضيفتْ مؤشرات أخرى الى هذا المؤشر من قِبل المؤسسات الدولية تَجاوزاً للثغرات التي تعتريه وتُقلِل من أهميته، كعدد السعرات الحرارية المُستهلَكة من قِبَل الأفراد يومياً، توزيع القوى العاملة على الأنشطة الإقتصادية ونسبة مساهمة كل قطاع إقتصادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وتتحدد سمات التخلف الإقتصادي تَبَعا لهذا الإتجاه بإختلال التوازن بين الموارد الطبيعية والبشرية الذي يعود بدوره الى عاملين أساسيين هما: الإنفجار السكاني وإنخفاض معدل التراكم الرأسمالي[84].

إن هذا المنهج لا يرى في التخلف سوى بُعدِه الزمني بوصفه تأخراً عن ركب مُتقدم مُتغاضياً عن المعالم الجوهرية للمشكلة ،لذلك فهو يُسَلِم بضرورة الإستعانة برؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق النمو المَنشود مع تشجيع التفاوت في توزيع الدخول لتأمين الإدخارات الضرورية لزيادة حجم الإستثمار، وخلق طبقة من المُنَظِمين في الريف والمدينة وتقديم التسهيلات اللازمة لإنجاز أعمالها[85]. كما أنه حصر مفهوم التنمية ببعده المادي مع إستبعاد العوامل السياسية والثقافية من التحليل مما قاد الى الإتجاه نحو تنمية الأشياء بدلاً من تنمية الإنسان، بالإضافة الى إن الربط الدالي بين التنمية والإستثمار قد أفضى أمام تواضع المُدَخرات الوطنية الى زيادة المديونية الخارجية.

وكذلك تغافل أنصار هذا الإتجاه عن الفروق النوعية بين الإقتصاديات النامية والمتطورة، من حيث طبيعة المرحلة التي قطعتها ومستوى تطورها والظروف الموضوعية المُحيطة بها .[1]

وأخيراً يقوم هذا المنهج على عَدِ النظام الإقتصادي الدولي الراهن مُعطى(asgiven) يجب التكيف والتعاطي مع آلياته بغض النظر عن الغُبن الذي يلحق بالبلدان النامية جَرّاء الإندماج فيه. ويتبدى ذلك بجلاء فيما يسمى بـ (آيديولجية التحديث) التي جاءتْ لتجاوز مساوئ (آيديلوجية التقدم) فوقَعَتْ بمثلها[86].

وبعد هذا الإستعراض نجد أنفسنا أمام البحث عن الشيء بتتبع آثاره، فلا زال تعريف التخلف من حيث الجوهر مُبهَماً.

وحاول كل من (نيركسة وليبنشتين) أنْ يسدا هذا النقص باقتراحهم تعريفاً مُغايراً،مفادُه إن التخلف هو (حالة التوازن القريب من السكون عند مستوى منخفض من نمو القوى الإنتاجية)[87].

وما يؤخذ على هذا التعريف هو عَدَهُ حالة السكون لازمة شرطية للتخلف وبما لا يتفق مع الأمر الواقع حيث إن الكثير من إقتصاديات البلدان المتخلفة تمتاز بالحركة، ولكن حركتها وإمكانيات الصيرورة فيها مَحكومة بعوامل خارجية وهذا هو جوهر تخلفها.

ثالثاً: إشكالية العلاقة بين التجارة والتنمية -

إستأثرَتْ هذه الإشكالية باهتمامات ليس المفكرين التنمويين، التقليديين منهم والمُحدَثين فحسب بل والمؤسسات الدولية كذلك، تباينتْ الآراء حول تحديد العلاقة بين طرفيها من حيث إقترانهما تأريخياً وتأثير أحدهما على الآخر، أبعادهما التكاملية والتنافرية عَبرَ المراحل التاريخية المختلفة.

وكان محور الإشكالية يدور حول سؤال مُحَدَد: هل تلعب التجارة الخارجية دوراً مُحرِكاً للتنمية الإقتصادية؟ حيث تصدى للإجابة عنه تياران، أفاد الأول بالموافقة على هذه الفرضية مُعلِلاً رأيه بالنتائج التي أفرزتها تجربة الغرب الصناعي أبان القرن التاسع عشر إذْ أصبحَتْ التجارة المحرك الأساسي للتطور الصناعي مثلما أضحَتْ لولباً للتجارة الداخلية .[88]

وحاول البعض أنْ يُقلل من شأن هذا الـدور عـلى إعتبـار إن التجـارة الخارجيـة لا تُـشكل سـوى نـسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة مُتجاهلاً حقيقة كون هـذه النـسبة شَـكلَتْ النطفـة لتنظيم الحياة الإقتصادية، أو على حد تعبير "وليم روفيلد" عَملَتْ كـما الرقـاص وإنْ كـان لـيس بحجـم الساعة إلا إنه يسيطر على مجموع حركتها الآلية .[89]

ويستند أنصار الإتجاه سالف الذكر على الحجج التالية في تعضيد فرضيتهم:

1) إن إنتعاش الطلب على المواد الاولية من قِبَل بريطانيا في القـرن التاسـع عـشر قـد أفـضى الى توزيـع الإختصاصات الدولية على أساس الإمكانيات الطبيعيـة لكـل بلـد وحـسب مبـدأ الميـزة النـسبية. وكـان التدفق النقدي يجري من البلدان الصناعية الى البلدان الناميـة خـلال هـذه الفـترة بإتجـاهين متـوازيين هما:

أ)الإستثمارات والقروض طويلة وقصيرة الأجل.

ب) الإيرادات النقدية من صادرات السلع الغذائية والأولية.

وقد وَظفَتْ الدول الناميـة هـذه التـدفقات في تنميـة قِطـاع الـصادرات والقِطاعـات الأخـرى المرتبطـة بالقِطاع الأولي كالمرافق العامة .[90]

2) إنتقال المعارف العلمية والمنتجات التكنولوجية من البلـدان الـصناعية الى البلـدان المُتخلفـة، والمَثـل التقليدي الذي يتشبث به أصحاب هذا الرأي لإثبات ذلك هو العـالم الجديـد (امريكـا، كنـدا، اسـتراليا) الذي تحول الى مراكز صناعية مُتطورة بفعل إندماجه كلياً بالإقتصاد الغربي.

ونحن بدورنا لا نستطيع إنكار هذه الواقعة التاريخية، ولكن الأمر ليس بهـذه البـساطة، فـالأوربيون لم يـستنزفوا ثـروات هـذه المـواطن الجديـدة مـثلما فعلـوا مـع بلـدان العـالم النـامي بـل جاءوا ليتخذوا منها مُستقَراً وعندما وجـدوا أمـامهم تربـة بِكـراً وجهـوا كـل طاقـاتهم لتنميـة مواردهـا الاقتصادية .[91]

3) إن قيام هذا النظام بدوره في الماضي على أكمل وجه يستدعي بالضرورة العودة الى حرية التجارة بين المجموعتين، النامية والمتقدمة على حد سواء، فقد ذهب (لستر بيرسون)مثلاً الى ضرورة توسـيع التجـارة العالمية إرتكازاً على ثلاثة عوامل هي: [92]

أ: تدعيم نمو التجارة العالمية وتنشيطها من خلال النمو المستمر في اقتصاديات العالم الصناعي.

ب: تحرير التجارة العالمية من القيود التي تكبح نموها.

ج: تنويع الدول النامية لصادراتها والتقليل من إعتمادها على صادرات الدول الصناعية. ومن المُلاحَظ إن هذه الرؤية تنطوي على تناقض في مرتكزاتها، إذْ كيف يمكن تنويع صادرات البلدان النامية في ظل حرية التجارة التي كانت سَبباً مُباشِراً في تشويه إقتصادياتها وطَبَعها بطابع الأحادية والإزدواجية معاً.

وتدعيماً لهذا الإتجاه يحاول (جيرالد ماير) تقديم نظرية التكاليف النسبية بثوب جديد وذلك من خلال إضفاء الطابع الحركي عليها، فهي بمنهجها الساكن تضيق عن أنْ تكون إطاراً تحليلياً صالحاً للمشكلات الدولية. ونقطة البداية في تفكيره هي معارضته لمقولة تدهور نسب التبادل التجاري للبلدان النامية ،وذلك لأن مثل هذا الإستنتاج بإعتقاده يستند على تعميم معدل التبادل التجاري لإنكلترا منذ القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية والذي يُسجَل الملاحظات التالية عليه :[93]

أ) إن تعميم هذا المعدل بوصفه مُمَثِلاً لمعدلات تبادل الدول الصناعية الأخرى يفتقد الى عنصر الموضوعية لإختلاف نوعية صادرات هذه البلدان أصلاً.

ب) إن الأرقام القياسية لأسعار الاستيرادات تخفي وراءها الحركات غير المتجانسة لأسعار المواد الأولية الأخرى.

ج) إن الرقم القياسي لمعدل التبادل في انكلترا يهمل تكاليف النقل، فالصادرات البريطانية تُقيّم عند الميناء في حين تتضمن قيمة الإستيرادات تكاليف الشحن وهذا الوضع يؤدي الى ظهور معدل التبادل لإنكلترا بدرجة أكبر من حقيقته علاوة على انه لا يُدخِل في حسابه نوعية الصادرات أو الإستيرادات.

د) تَحَسنُ معدلات التبادل للدول النامية بسبب تَحَسنِ نوعية مستورداتها وتنوعها والهبوط النسبي في تكاليف النقل.

ذ) يذهب (ماير) الى إن الإختلال في موازين مدفوعات الدول النامية يعود الى عدم التوازن الداخلي الناجم عن إنخفاض معدلات الإستثمار والتي لا يرى طريقاً غير الإستثمارات الأجنبية لمضاعفتها.

ويعتقد بأن الدول النامية تتميز بمحدودية عناصر الإنتاج المُتاحَة لديها وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وكثرة القيود في أسواقها السلعية فضلاً عن جهل مجتمعاتها بالإحتمالات التكنولوجية، لذلك لا يمكن لآلية الأسعار أنْ تعمل كما ينبغي لتحقيق الكفاءة في توزيع الموارد .[94]

والنتيجة التي نخرج بها من وراء هذا الإستعراض هي إنَ التجارة الخارجية تشكل على حد تعبير (روبرتسون) ماكنة النمو بالنسبة للدول النامية .[95]

لقد غاب عن أذهان أصحاب هذا الإتجاه وهم يناقشون فرضيتهم الحقائق الآتية :[96]

أ) إن مبدأ حرية التجارة لم يكن سوى إستثناء في التاريخ الإقتصادي، وإن التجارة المُقيَدة كانتْ هي القاعدة حتى بالنسبة لإنكلترا التي لم تَتخلَ عن سياستها الحمائية إلا في عام 1846، أي بعد قرن كامل من إنطلاقتها الإقتصادية وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية التي ظلَتْ تفرض رسوماً عالية على إستيراداتها من السلع المُصنَعة وبنسبة (44%) من قيمة هذه السلع.

ب) إن البلد الذي يتخصص بانتاج وتصدير المواد الأولية يتعرض الى معاناة التقلب المستمر في إيرادته بالإضافة الى إن مثل هذا التخصص يُعَدُ الأساس المادي للتبعية الإقتصادية، لذلك فإن الأمم الصناعية نَأتْ بنفسها عن مثله، وإلا لِما كان أمام بريطانيا سوى التخصص في صناعة النسيج.

ج) إن ما يؤخذ على هذا المنهج هو صرامته في إستخدام المفاهيم الإقتصادية، فالميزة النسبية ليست مفهوماً مُطلقاً، كما إن عَد الموارد الطبيعية الأساس الذي يُبنى عليه تقسيم العمل الدولي لا يستقيم وحقائق الحياة المعاصرة.

أما التيار الثاني فيذهب أنصاره الى إنكار أي دور إيجابي للتجارة الخارجية في تحقيق التنمية الإقتصادية، فهي طبقاً لهؤلاء قد أعاقَتْ على سبيل المثال لا الحصر، النمو الصناعي الهولندي، حيث على الرغم من إزدهار صناعة النسيج الهولندية منذ وقت مبكر جداً إلا إنَ إستثمارها الصناعي تراجع لاحقاً بسبب إرتفاع مستويات الربح في القطاع المالي مما أغرى الرأسماليين بتحويل إستثماراتهم إليه.[97]

إن الدول النامية جَرّاء إعتمادها إعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية تتعرض الى مَخاطر جسيمة ،فعلى المدى القصير تتميز إيرادات صادراتها الأولية بالتقلبات المستمرة حيث تعتمد من ناحية الطلب على مستوى النشاط الإقتصادي للدول الصناعية وسياستها التجارية المحكومة بعوامل سياسية واقتصادية في آن واحد معاً، ومن جهة العرض على مرونة جهازها الإنتاجي المتدنية، فضلاً عن إسترشادها بهيكل الأسعار السائد في فترات سابقة لرسم خطط الإنتاج المستقبلية مع ما ينجم عن ذلك من عدم تلاؤم بين هذه الخطط وظروف الطلب العالمية.

إن السوق الدولية على وفق هذا المذهب تَظل محكومة باتجاهات ليست في صالح البلدان النامية هي[98]:

1: إنخفاض مرونة الطلب الدَخلْية بالنسبة للمواد الأولية والزراعية.

2: إحلال المواد المُصنَعة محل المواد الطبيعية في الإستخدامات الصناعية المُختلِفة وميل الدول المتقدمة الى سياسة الإكتفاء الذاتي وتحبيذها للتكتلات الإقليمية مع الأخذ بسياسة تشجيع الإنتاج الزراعي من خلال تقديم المعونات المادية والفنية للمزارعين وتَبَني السياسات الحمائية التي تَمَثلَتْ بزيادة التعريفات الجمركية على صادرات البلدان النامية.

3: تدهور نسب التبادل التجاري للبلدان النامية بسبب وجود قوى تجعل مكاسب التجارة تتجه في معظمها الى البلدان المتقدمة وذلك لأن قِطاع التصدير في الدول النامية نَمى بمعزل عن القِطاعات الإقتصادية الأخرى التي ظلَتْ مُحاطة بظروف الكفاف وإستخدام الأساليب الإنتاجية المُتخلفة[99].

المبحث الثالث

فلسفة التكييف الإقتصادي والعودة الى منابع الليبرالية

لم يَعِدْ خافياً على أحد ما آل اليه مصير العالم الذي كانت تتنازع السيادة عليه في ما مضى أُمم مُتعارِضة ترى مصالحها في التمحور حول الذات والتعامل مع الآخر من خلال إستعباده أومقاطعتـه ، عنـدما بـدأ بـ(التحول شيئاً فشيئاً الى نوع من الوحدة بطريقة لا واعية ومصلحية، وذلك بـسبب الـشركات متعديـة الجنسية)[100]، التي جَعلَتْ من تدويل النشاط الإقتصادي هدفاً حتمياً تَـصرُ عـلى تحقيقـه، إذْ ونتيجـة للثورة العلمية والتكنولوجية أصبح انفصال الوحدات القومية عن بعضها غـير ملائـم لتـوفير شروط نمـو الإنتاج نمواً مستمراً ،وقد أسفرَتْ هذه الظاهرة عن نتائج غاية في الأهمية نوجزها بالآتي:[101]

أولاً: إكتساب الشركات متعديـة الجنـسية الطـابع الكـلي الـشمولي وتحولهـا الى مؤسـسات عالميـة ذات رؤوس أموال مُشترَكَة لدولٍ صناعية متطورة وبلدان نامية.

ثانياً: إندماج رأس المال الصناعي برأس المال المصرفي وإقامة علاقات تبـادل وإعـتماد بـين النظـام المـالي الدولي وأنظمة الإنتاج والتجارة الدولية.

ثالثاً: تأصيل ظاهرة التطور غير المتكافئ في العالم الرأسمالي . ومن أجل تجاوز آثار المنافسة الحـادة بـين الأقطاب الصناعية الثلاثة ،(الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية واليابان) أسس روكلفر عام 1973 ما يُسمى بـ (اللجنة الثلاثية) التي جاء في مبررات تأسيسها ضرورة تقويـة مبـدأ الـسلطة عـلى الـصعيد العالمي بوساطة (تمتين العلاقات بين الدول الرأسمالية المتقدمة لمجابهة العـالم الثالـث مـن ناحيـة ونمـو قوى اليسار في اوربا الغربية من ناحية اخرى) .[102]

رابعاً: إضـطلَعَتْ مؤسـسات الأمـم المتحـدة في محاولـة منهـا لإعـادة صـياغة العلاقـات الإقتصادية الدولية على أسس جديدة بدور أسـاسي، وفي مقدمـة هـذه المؤسـسات يـأتي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي "بوصفه أحد مؤسسات الرأسمالية العالميــة" والــذي "كــان واعيــاً لطبيعــة التطــورات التــي طَــرَأتْ عــلى الإقتــصاد

الرأسمالي العالمي بعد الإنتقال من رأسمالية الدولة الإحتكارية الى مرحلة الإحتكارات العالمية)[103].

وإذا كان البعض يميل الى الربط الثنائي المُجرَد بين ظاهرة التدويل وتعاظم دور الشركات متعدية الجنسية فإننا نرى بأن الظاهرتين كانتا نتيجتين لازمتين للثورة العلمية والتكنولوجية يؤطرهما معاً المنطق الدائري الذي يتبادل الموقع داخله كل من السبب والنتيجة، إذَنْ والحال هذه بدأتْ فلسفة التكييف إستجابة للحاجة الى دمج الإقتصاديات النامية بالإقتصاديات الصناعية بوصفها ضرورة تقتضيها الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة.

ومن أجل الكشف عن أبعاد هذه الفلسفة ومراميها سوف ندرسها عَبْرَ المحاور الآتية:

المحور الأول: التكييف الإقتصادي . . المعنى والدلالة

يُعرَف التكييف الإقتصادي بأنه عملية صياغة للبنى الإقتصادية توجبها الإختلالات العميقة عَبر فترات زمنية مُتَصِلة والناشئة أما نتيجة لصدمات داخلية كتغيير النظام السياسي ولاحقا المذهب الإقتصادي للبلد المَعني، أو نتيجة صَدماتٍ خارجية كتغير معدلات التبادل التجاري أو ضعف الملاءة المالية .[104]

ويميز أنصار هذا الإتجاه بين مصطلحين هما (التغيير الهيكلي والتكييف الهيكلي)، فالغاية الأساسية (من سياسات التكييف الهيكلي هو إتاحة حدوث عملية التغيير الهيكلي .. على النحو الأمثل . . وذلك عن طريق الإقلال من التكاليف الإجتماعية التي ينطوي عليها) .[105]

ويبدو إن الفرق بين المفهومين هو في الدرجة لا في الكيف، فالتغيير تكييف مُعجَل إذ إن عملية الإبطاء تجري إستجابة لضرورات إجتماعية وإقتصادية مثل عدم إمكانية إنتقال عناصر الإنتاج من نشاط الى آخر، أو من منطقة جغرافية الى أخرى، ومقاومة اصحاب المصالح للتغيير، وإنخفاض مستوى الأرباح في القِطاعات الإقتصادية الآخذة بالزوال نتيجة لرفع الدعم عنها أو تعريضها للمنافسة الحادة بعد تخفيف النزعة الحمائية أو إلغائها.

وينطوي مفهوم التكييف على ما يُسمى بـ (الخصخصة) أي (إنهاء إرتباط الدولـة بتلـك الأنـشطة التـي يمكن الإضطلاع بها من قِبَل القِطاع الخاص . . وهي عملية سياسية في المقام الأول مع إن تنفيـذها لابـد أنْ يتخذ طابعاً إقتصادياً) .[106]

لذلك تشترط المنظمات الدولية الضالعة بتنفيذ هذه السياسة الربط بين حجـم المـساعدات الإقتـصادية المُقدَمَة لدولة ما ودرجة إستجابتها لتحويل منشآتها من الملكية العامة الى أيدي القطاع الخاص .[107]

المحور الثاني: أهداف التكييف الإقتصادي وأدواته

يستهدف التكييف الإقتصادي تحقيق مجموعة مترابطة من الغايات التي يمكن تلخيصها كالآتي :[108]

أولاً: زيادة معدلات الإدخار عن طريق تعبئة الموارد المحلية بتبني سياسات مالية ونقدية ملائمة قوامها تقليل الإعتماد على القروض الخارجية وتسديد القائم منها مع تحرير أسعار الفائدة أو إعادة هيكلتها.

ثانياً: أصلاح نظام الحوافز الإقتصادية من أجل تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وذلك عن طريق:

1) تخفيض مستوى الحماية وترشيدها بما يُقلِلُ من التَحيزات ضد الصادرات الأجنبية.

2) إصلاح نظام الحوافز الإقتصادية لكي تقترب بدقة أكبر من كلفة الفرصـة البديلـة (وكثـيراً مـا تـسعى الحكومات فضَلآ عن تحقيق معدل نمو سليم والحِفاظ عـلى مـستوى مناسـب مـن العَمالـة وقَـدْرٍ مـن إستقرار الأسعار الداخلية. . إلى العدالة في مجـالات مثـل توزيـع الـدخل والتعلـيم والتغذيـة. ويتوقـف النطاق المُتاح لتحقيق هذه الأهداف على العلاقة بين الموارد المطلوبة والمُتاحة) .[109]

وهكـذا نجـد إن أحـد الأهـداف المركزيـة للتكييـف الإقتـصادي هـو تحقيـق التـوازن الداخلي والخارجي من خلال (تخفيض الإنفاق القومي خاصة الإستهلاكي وتقليل العجز في الميزانيات العامة . . وبالمقابل لابد من التخفيـف أيـضاً مـن القيـود المفروضـة عـلى

الإستثمارات والإستيرادات ،ولابد من توسيع نطاق حرية عوامل السوق في تقرير مستويات الأسعار المُختَلِفة) .[110]

أما الهدف الآخر الأهم والذي يُعبِرُ عن جوهر سياسات التكييف الإقتصادي فهو تحويل القِطاع العام الى القِطاع الخاص، اي ما أُصطُلِحَ على تسميته بـ (الخَصخَصَة) والتي تعني بيع (حقوق الملكية الى فرد أو أسرة أو مجتمع، وبذلك تؤول السلطات التي كانت ما قبل ذلك في يد الدولة الى القِطاع الخاص) .[111]

ويستند أنصار هذه الفلسفة الى مجموعة من الأحاجي التي يعتقدونها كافية لإضفاء المشروعية على توجههم هذا، وهي أن (الخصخصة) تُعَدُ الأداة الوحيدة لعلاج ضعف الكفاءة الإقتصادية التي يوصم بها القِطاع العام وذلك من خلال :[112]

1) الإرتفاع بمستوى الإدارة والحد من المُداخلات السياسية التي كانت سبباً في إفشال القطاع العام وبذلك تنتفي الحاجة الى ممالأة المسؤولين الحكوميين الذين غالباً ما يكون لتدخلاتهم دوراً كبيراً في توجيه القرار الإداري بإتجاهات ضارة.

2) إن انتقال مهمة مساءلة الإداريين من البيروقراطية الحكومية الى حَمَلة الأسهم سيحد من ظاهرة التستر على الأخطاء ويجعل من مستوى الأداء العامل الأساسي في تقييم العاملين ومن ثم محاسبتهم عند التقصير.

3) إن (الخصخصة) بإلغائها لنظام الحماية تُعرّض المنشآت القائمة الى المنافسة الكفيلة بتحقيق كفاءة توزيع الموارد على الإستخدامات المُختلِفَة، بالإضافة الى تحسين الأداء المالي.

إن الدليل على عدم الكفاءة التي يوصَم بها القِطاع العام هي خسارة منشآته وعدم تحقيقها للأرباح المطلوبة، ويعود ذلك أحياناً الى سوء الإدارة أو الفساد أو التَسيُب الذي يُميز عددا كبيرا من المنشآت العامة . . (أو) سياسة التسعير التي تَتبِعُها الدولة .[113]

فتعيين إدارات القطاع العام في معظم الدول النامية على أساس الولاء للسلطة القائمة وتحديد حجم العاملين فيه لقناعات سياسية (توفير فرص العمل لكل مَنْ يحتاج إليها)، وتسعير منتجاته بسعر الكلفة أو أحياناً دونها أو بإضافة هامش ربح

بسيط لإعتبارات تتعلق بالعدالة الإجتماعية، تجعل إشتراط مشروعية إستمراره بتحقيق أربـاح مُجزيـة إسوة بالقطاع الخاص أقرب ما يكون الى إجبار إنسان على القَتل بقصد التشهير بـه وإدانتـه لاحقـاً. وفي ذلك لا نرمي الى دفع ألتُهم عن القطاع العام أو محاولة تنزيهه بل ندعو الى الواقعية في تشخيص نقاط ضعفه وقوته بقصد إرساء عملية تقييمه على أسس موضوعية.

إن نجاح هذه السياسات يبقى مَثار شك للأسباب الآتية:

1) إن سياسات التحويل غير المُقيَد من القطاع العام الى القطاع الخاص يُمكن أنْ تكون ضـارة في النهايـة وكثيراً ما تؤدي الى تحويل إحتكار عام الى إحتكار خاص ، (وتتركز القـضايا الرئيـسية "فيهـا" عـلى القـوة النسبية لدعاتها وخـصومها وإدراك الجمهـور لآثارهـا المُحتمَلـة وخاصـة عـلى العمالـة وقـضية الملكيـة الأجنبية) .[114]

2) إن إفتراض المُنافسة بين المُنتجن المحليين هو من قَبيل إصطناع الفضائل التي لا وجود لهـا في الواقـع بسبب إن إحتكار السوق من قِبَل المشروعات القائمة لا يعود الى الحمايـة الحكوميـة فَحَـسبْ وإنمـا الى طبيعة هذه المشاريع التي تمتاز بطاقاتها التصميمية العالية القادرة على إشباع الطلب المحلي وتجـاوزه، كما إن إقتصاديات معظم البلدان النامية لا تستوعب أكـثر مـن مـشروع واحـد أو مـشروعين في مجـال إستثماري مُحدَد نظراً لضيق أسواقها المحلية وإنخفاض قدراتها التنافسية ، بالإضافة الى إن شـحة النقـد الأجنبي المتوفر لديهالايسمح بإقامةالمزيد من المشاريع المُتنافسة.[115]

3)حتى أنصار(الخصخصة)لايُرجِحون شمول تأثيرهاالمُتغيرات الكليةوإنما يـرون إقتـصارهاعلى المتغـيرات الجزئية وخاصة على مستوى كفاءة أداء المنشآت الإقتصادية.[116]

ومن الجدير بالإشارة إن الكتّاب الإقتصاديين يُميزون بين نوعين من الخَصخَصة هما[117]:

أولاً: الخصخصة التلقائية وتعني توسيع دائرة القِطاع الخـاص مـع إبقـاء القِطـاع العـام على حاله، أي زيادة معدلات نمو القِطاع الخاص مع ثَباتِ معـدلات نمـو القِطـاع العـام. وفي هذه الحالة سوف تتسع مساحة النشاط الفردي على حساب النشاط الجمعـي. ولم

يلاقِ هذ النمط النجاح المطلوب لأن (النسبة العظمى من الإستثمارات بيـد الدولـة، وطبيعـي طالمـا إن المنشآت العامة تُمَثِل نسبة كبيرة من النشاط الإقتصادي فلابد أنْ تظفر بنصيب الأسد مـن الإسـتثمارات سواء من أجل الإحلال أو التجديد،وهذا بحـد ذاتـه كفيـل بإسـتمرار سـيطرة القِطـاع العـام سـنة بعـد أخرى) .[118]

ثانياً: الخصخصة القَصدِيَة، أي من خلال تحويل ملكية القِطاع العام بالوسائل المعروفة مثل البيع، عقود الإدارة، التأجير. . الخ.

المحور الثالث :التنمية المُستدَامة وصورة التكييف المستقبلي للإقتصاد الدولي -

المفاهيم التي ُطرِحَتْ من قِبَلِ المـنظمات الدوليـة بخـصوص الرؤيـة المـستقبلية للعلاقـات الإقتـصادية وإتجاهات التنمية في العالم ، مُترابطة لا بل إنها مُتداخِلة، وليس هذا التداخل أمراً عفويـاً إنمـا مقـصود يُراد من ورائه إخفاء الأهداف الحقيقية خلف أكداس من الشعارات البراقة: (إنتشار النمـو) و (إنتقـال النمو) . . الخ والآمال الطوباوية التي لا يكـاد يُـصدقُها حتـى أولئـك الـذين يـسيرون وراءهـا معـصوبي العيون.

إن أول ما يُلاحَظ على البرامج المطروحة من قبل المنظمات المذكورة سواء تلك المحـسوبة عـلى البلـدان النامية او المحسوبة ضدها هو وحدة المُنطلَقات التي يُمكن إيجازها كالآتي:

أولاً: العالم الواحد ذو المصالح المُشتركة الذي يجب على اعضائه أنْ يتعاونوا لصيانتها.

ثانياً: التنمية هي التراكم المادي الذي يتأتى عَبرَ تحقيق معدلات عالية من الإستثمار.

ثالثاً: الشمال مصدر التقدم ومنبع مصادره (المال والتكنولوجيا)، والجنوب أرضه الخصبة التي يجـب أنْ تَفتحَ ذراعيها بسماحة لإستقبال عَطاءات الشمال.

رابعاً: مادام التخصص على اسـاس الميـزة النـسبية هـو أنجـع الـسبل لإسـتثمار الـثروات العالمية إستثماراً كفوءاً ومُجزياً، والطريق الوحيدة لتحقيق تقدم المُتخلفين وإدامـة عجلـة تطور المُتقدمين، لذلك يجب أنْ يتعـاون الجميـع لترسـيخ بنائـه عـلى وفـق أسـس تـضمن مـصالح الـدول المتقدمـة والناميـة عـلى حـدٍ سـواء بحيـث يخـتص الـشمال بالـصناعات (الصاعدة) لأنه أقدر على تنميتها ويختص الجنـوب بالـصناعات (الهابطـة) التـي تتناسـب

مع طاقاته الإستيعابية المحدودة وأسواقه الضيقة. ويوصي برنامج عمل (ليما) في هذا الخصوص بضرورة إستحداث البلدان المتقدمة لسياسات جديدة مع دعم السياسات القائمة فعلاً والقاضية بإنتقال الصناعات الأقل قدرة على المنافسة الدولية نتيجة لإرتفاع تكاليفها الإنتاجية الى البلدان النامية.

هذا النقل وهو يجري ضمن اطار إعادة التكييف مشروط بإحترام البلدان النامية للنشاط الخاص وحرية التجارة وتوفير البيئة الملائمة للإستثمار الدولي، وأخيراً وهنا يَكمِنُ بيت القصيد بتحديد دور الحكومات وإقتصاره على ما يأتي .[119]

أولاً: التأثير غير المباشر وعن طريق الحوافز وإزالة العوائق المؤثرة، على المتغيرات الإقتصادية الكلية (الدخل والاستخدام).

ثانياً: في المراحل الأولى للتصنيع يُمكن للحكومة أنْ تقوم بدور المُستَثمِر على أنْ تَكُفَ عن التدخل المباشر في المراحل اللاحقة وتترك الأمر رَهناً لقوى السوق ومبدأ الميزة المُقارَنَة.

ثالثاً: ينبغي على الحكومات أنْ تضع السياسات المناسبة لتوفير المناخ السياسي والإقتصادي والإجتماعي لإجتذاب رأس المال الأجنبي وتوطينه وتأمين حرية حركته وضمان التعويض اللازم عنه في حالة التأميم.

ويُكَمِل الصورة التي عرضناها آنفاً، (هامور شيلد) في تقريره المعروف بإسمه حيث يرى إن دول العالم الثالث[120] بحاجة قبل كل شيء الى التمويل والذي لا يرى غير واحد من طريقين لتوفيره، هما أما النقل المُكثَف للموارد من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة وذلك بزيادة قدرات البنك الدولي الإقراضية وإقامة صندوق تنمية مشتركة تُموله جميع الأطراف القادرة على المساهمة فيه، أوعن طريق الشركات المتعدية الجنسية التي لا يمكن للبلدان الغنية والفقيرة معاً الإستغناء عن كفاءتها الإدارية وقدراتها الإستثمارية الفائقة .

ويمضي (هامور شيلد) في تداعياته الفكرية حتى يُسلِمُنا الى الفكرة المحورية في نظرية التنمية المُستدامة، وهي الصورة المستقبلية التي يُراد أن يُبنى على وفقها الإقتصاد

الدولي، حيث يقول (إذا كان بالإمكان قبول نمو اقتصادي وطني بدون تخطيط، فإن الأمر ليس كذلك على الصعيد الدولي. . فالمصالح المشتركة لا تتم آلياً..وحيث إن المشاكل مُشتركة فإن حلول تلك المشاكل تكون بالضرورة دولية).[121]

التنمية المُستدَامَة:

تُعرَف التنمية المُستدامة بأنها تلك (التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المُقبلة في تلبية حاجاتهم . وهي تحتوي على مفهومين . . مفهوم الحاجات . . وفكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الإجتماعي على قدرة البيئة للإستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل) .[122]

وينطوي هذا التعريف على مواضعات مُتشَعِبَة منها . . ما هي الوسائل التي عن طريقها يُمكن توجيه حركة التنمية في العالم بالإتجاه الذي ينسجم مع هذا المفهوم؟

وفي هذا الخصوص تقترح اللجنة ثلاث وسائل هي: التربية وتطوير المؤسسات وتطبيق القانون. وإذا تجاوزنا إعتبارات الجدال المنطقي حول وسيلتي التربية وتطوير المؤسسات وسلمّنا بقبول كافة الأقطار النامية والمتقدمة لها وإقتناعها بمشروعية أهداف وتوجهات (التنمية المُستدامة) يبقى علينا أنْ نناقش الوسيلة الثالثة التي هي (القانون) لنتساءل معاً، مَنْ الذي يضع هذا القانون؟ وما هي حدود سلطة القيمين عليه؟ فإذا كان الجواب بأن الفقراء والأغنياء عن طريق المؤسسات الدولية هم الذين يضعونه فسوف ينصرف السؤال الى الحدود التي تتوافق عندها مصالح الطرفين، إذْ إن مفهوم التنمية المُستدامة يُعبر عن مصالح الأغنياء الذين أكملوا مشوارهم مع التصنيع وبدأوا بمواجهة نتائجة الضارة، وفي المقدمة منها (الإجهاد البيئي والتلوث)، أكثر من البلدان الفقيرة الباحثة عن نافذة تَطلُ منها على عالم التكنولوجيا المُغري بصرف النظر عن الضريبة الإجتماعية والإقتصادية التي يجب أنْ تُدفَع لبلوغ ذلك.

ويبقى في قاعات الحوار الذي يحكم ليس هو الحجة الدامغة أو المنطق المتوازن المتين، بل قدرة المتحاورين الفعلية على صنع القرار، وفي هذا المجال ستكون الدول النامية صَيداً سَهلاً للدول المتقدمة من خلال التأثير المعنوي أو المادي عليها خاصة إذا

ما أخذنا بنظر الإعتبار غياب التجانس بين بلدان العالم النامي من حيث درجة التطور، والمصالح، ودرجة الإرتباط بالمركز الرأسمالي، غياباً مُطلقاً.

خلاصة القول إن اللجنة المذكورة ترى بأن عالم اليوم عالم واحد له مصلحة مُشترَكة واحدة لا يمكن الحفاظ عليها وصيانتها إلا من خلال التعاون الدولي والتواضع على أُسس ومعايير تَضمَن مصالح الجميع وتوفر الحماية لها عن طريق قوة القانون. وهذا بحد ذاته كلام جميل ومُنمَق يفتقد الى الموضوعية ولا يأخذ بالحسبان عدم التكافؤ بين المجموعتين المُكونتين لهذا العالم وهي الدول المتقدمة والدول المتخلفة لذلك تتجاوز اللجنة المذكورة هذه الحقائق لتؤشر أهداف تنميتها المُستدامة بالآتي من النقاط :[123]

أولاً: تجديد النمو وتغيير مضمونه بما يجعله أكثر قدرة على توفير الموارد والطاقة لغرض المحافظة على رأس المال البيئي وتقليل مخاطر التعرض للأزمات الإقتصادية.

ثانياً: توجيه الجهازالإنتاجي للبلدان النامية لتلبية الحاجات الأساسية، العمل والغذاء والسكن والصحة، لأن "الفقر يُضعِفُ من إمكانات الناس في استخدام الموارد بإسلوب مُستَديم ويُشَدِدُ الضغط على البيئة" ومن أجل ذلك ينبغي (تعزيز القدرة على الإبداع التكنولوجي في الدول النامية . . وتغيير إتجاه التنمية التكنولوجية لِتولي إهتماماً أكبر للعوامل البيئية. فَليسَتْ تكنولوجيات البلدان الصناعية مُلائِمة دائماً أو سهلة التكييف مع الظروف الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للبلدان النامية) .[124]

ولكن كيف تُبدِع الدول النامية تقنياتها الخاصة بها مع عالم يُراد له أنْ يكون سوقاً واحدة لرأس المال والسلع والخدمات، وكيف يُمكِن إبداع تكنولوجيا في بيئة لا زالتْ غير مُهيَئة حتى لتطويع التكنولوجيا؟ وهل يستقيم هدف بلوغ مرحلة الإبداع التكنولوجي مع دعوة اللجنة لتحديد نقل التقنيات الجديدة الى البلدان النامية؟.

وأخيراً تَشترطُ اللجنة لتحقيق التنمية المُستَدامة ما يلي :[125]

1) الديمقراطية السياسية التي تُؤَمِنُ المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار السياسي ،أي سيادة المبادئ الليبرالية.

2) النظام الإقتصادي القادر على توفير الفوائض المالية والمعرفة الفنية القائمة على أسس الإعتماد الذاتي.

3) النظام الإجتماعي القادر على التَكيُف مع التوترات الناجمة عن التنمية غير المتوازنة وتقديم الحلول للمشكلات المُترَتبة عليها.

4) النظام الدولي الذي يرعى الأنماط المُستدامة للتجارة والتمويل.

5) النظام الإداري المَرِن الذي يمتلك المقدرة على التصحيح الذاتي.

6) ضمان الدور الذي يُمكن من خلاله أنْ تُساهم الشركات متعدية الجنسية في تعميق هذا المسار وتوفير مستلزمات نجاحه.

وبإعتقادنا إن هذه الشروط هي مرتكزات بناء البيئة الإستثمارية المثالية على الصعيد الدولي التي توفر للفوائض المالية الباحثة عن أسواق للتصريف(الأمان والضمان والأرباح المُجزية).

المبحث الرابع

التنمية البشرية إفصاحٌ طريف عن مفهوم تَليد

تنمية الأشياء أم تنمية الإنسان، إشكالية ليست جديدة في الفكر التنموي ولكنها أصبحت مُفصلية بعد فشل البلدان النامية في تجاوز تخلفها طيلة عقود مُمتدة من العمل التجريبي، سواء تلك التي تَبَنَتْ إستراتيجية إحلال الواردات أو مَنْ إتبَعَتْ إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير. ومن مباديء إستراتيجية الإعتماد على الذات ومقاربة الحاجات الأساسية للمواطنين على وجه الخصوص إستوحى موظفو البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي نظرية التنمية البشرية وروجوا لها في دراساتهم حتى أضحَتْ مقياساً للتقدم الإقتصادي وشرطاً من شروط منح المساعدات الدولية والتسهيلات التجارية.

فما المقصود بالتنمية البشرية وماهي أسسها وكيف يمكن قياسها كمياً؟

التنمية البشرية تعني توجيه الموارد المُتاحة لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين بما يضمن حصولهم على الخدمات الضرورية لإبقائهم أصحاء على قيد الحياة،وتَمتعهم بِحدٍ مقبول من السعرات الحرارية الكافية لإدامة قدراتهم العضلية والعقلية فَضلاً عن تزويدهم بالعلوم اللازمة لجعلهم قوة صالحة للتعاطي مع تطورات الإقتصاد الحديث ، (ففي إقتصاد قائم على المعرفة لاتكفي اليد العاملة المتدنية الأجر وصادرات السلع الأولية والمنتجات البسيطةالمُجمَعَة لسد مستويات العيش الآخذة بالإرتفاع، إذْ إنَ تسلق سلسلة القيَم يعتمد على التَحَكم بعملية تكييف التقانات الجديدة).[126] وتتلخص أهداف التنمية البشرية بالآتي:

أولا:تقديم الخدمات الصحية لأصحاب الدخول المُنخَفِضَة، خاصة في الأرياف ونطاق الفقر في المدن المُكتَظَة بالسكان ، والمقياس الأساسي في تحقيق التقدم بهذا المضمار هو تخفيض وفيات الأطفال وتَمكين النساء.

ثانيا:التغذية، فتوفير مستوى من الدخل يضمن الحصول على سلة غذائية تُلَبي الحاجات البيولوجية للإنسان شرط ضروري لتحقيق أهداف التنمية البشرية.

ثالثا:التعليم، إذْ إنَ الحد أو القضاء على الأمية واحد من أسس التنمية البشرية لتزويد الناس بالمعارف اللازمة للإرتفاع بكفائتهم الإنتاجية وتهيأتهم لسوق العمل وبما يُمكنَهم من خدمة بلدانهم وشعوبهم.

رابعا:التقدم نحو الديمقراطية بوصفها الطريق الوحيدة التي يُعبِرُ الناس من خلالها عن آرائهم والمشاركة برسم مستقبل بلدانهم ،وهذا الأمر يَستلزم :-

1.إجراء إنتخابات دورية لتحقيق مبدأ(التداول السلمي للسلطة).

2.التعددية الحزبية.

3.إستقلال القضاء.

4 .الصحافة الحرة.

5.حرية العمل لمنظمات المجتمع المدني .

6 .إحترام حقوق الإنسان.

وتشترط منظمات الأمم المتحدة المُختَصَة في المعونات المُقدَمة للبلدان الفقيرةالضرورية لإستكمال برامج التنمية البشرية ثلاثة شروط هي، (تسليمهابكميات كافية..فالمعونات تُزَوِد الحكومات بمورد يُتيح الإستثمارات المتعددة في مجالات الصحة والتعليم والبُنية التحتية ،وهي إستثمارات لازمة لكسر حلقات الحرمان... الشرط الثاني يتعين تقديم المعونة على أساس أنْ تكون التنبؤات بها مُمكِنة وتكاليف صفقاتها مُتدنية ومردودية قيمتها جيدة،أما الشرط الثالث..فهوإعتبارها من مُلكيةالبلدالمُتلقي).[127]

المُقياس المُرَكَب للتنمية البشرية:

يُعبِرُ دليل التنمية البشريةعن الإنجازات التي تحققها المُجتمعات في ثلاثة محاورهي:

أولاً:متوسط العمر المُتوقَع للإنسان، ويعكس الظروف الصحية والغذائية للمجتمع، ولابد من سقوف يُحتَكَم اليها عند القياس، تُمثل الحد الأعلى والحد الأدنى للاعمار المُتوَقَعة على الصعيد العالمي.

متوسط العمر المُتوقع في دولة معينة =

متوسط العمر الفعلي – الحد الأدنى للأعمار على الصعيد العالمي

متوسط الحدالاعلى – الحد الأدنى للاعمار على الصعيد العالمي

ثانيا:متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GNP) :-

حيث يُقارَن أيضاً بالحد الأعلى والأدنى لأنصبة الدخول في العالم.

مقياس الناتج المحلي الاجمالي=لو (المتوسط الفعلي) - لو (الحد الادنى)

لو (المتوسط الاعلى) - لو (الحد الادنى)

ثالثا:مقياس التعليم ،ويشتمل على :-

1.نسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ، ويُعطى وزناً ترجيحياً بمعدل ($\frac{2}{3}$) .

2.نسبة الإلتحاق بالدراسة الإبتدائية والمتوسطة والثانوية والعالية، وهي تشكل ($\frac{1}{3}$) النسبة الكلية .ويُقاس كل منهما بالإستناد الى النسب المعيارية المُعتمَدة دولياً.

حيث إن :

نسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة = (النسبة الفعلية - النسبة الدنيا) X (2)

انسبة العليا - النسبة الدنيا 3

نسبة الإلتحاق بالدراسة =(النسبة الفعلية - النسبة الدنيا) x (1)

انسبة العليا - النسبة الدنيا 3

دليل التعليم = (نسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة)+ (نسبة الإلتحاق بالدراسة).

دليل التنمية البشرية المُرَكَب = دليل العمر + دليل الدخل + دليل التعليم

3

المبحث الخامس

العَولَمة ... حُلمُ الأغنياء ولَعنَةُ الفقراء

إستهلال:

إن الفكر في سعيه لإمتلاك ناصية الحقيقة والتعبير عنها بإبانة ودقة، يأتي لاحقاً بدون شك ولا مَراء، فهو يتحلق حول واقع يتجلى بكيفيات متعددة على وفق تباين إشتراطات الفهم وتعدد مستويات التحليل، ومن هنا تبقى ظاهرة التجاوز الفكري عَبرَ الزمان لازمة خالدة لتطور الوعي الإنساني . وهذا الإنطباع الأولي يبدو سبباً كافياً لإثارة الإشكاليات في العلوم الإنسانية أكثر مما هو الحال في العلوم التطبيقية التي يمتلك الباحثون إمكانيات الفصل بين الظن واليقين فيها عن طريق الملاحظة والتجريب. وموضوعة دراستنا واحدة من الهموم الإنسانية التي إحتدم النقاش والحوار بين المفكرين حولها من حيث أبعادها الزمانية والمكانية، المعاني التي تنطوي عليها و معايير قياسها، ليس لأن حدود الإجتهاد مفتوحة فيها فحسب، بل لأن المُصادرة واردة بخصوصها والحيادية المُفترَضة بالبحوث العلمية غير مُمكنة معها.

وهكذا يبقى مفهوم العولمة عَصياً على الحصر،مُمتنِعاً عن الإجماع لسببين هما:

أولاً : إن القائمين عليها والفاعلين فيها يُفضلون عدم الإفصاح عن نواياهم بخصوصها فهي ، من جهة واقعة تاريخية تفرضها قوانين التطور الإنساني، ومن جهة أخرى عملية قصدية محكومة بسياسات واستراتيجيات ليست مقروءة بوضوح إلا لأصحابها، ولذلك تبقى مَحَطَ تكهنات تتسع وتضيق تبعاً للمقاصد والغايات.

ثانياً: لأن العولمة تستهدف توحيد عالم، القاعدة فيه هي التناقض، تناقض المصالح وتباين الإمكانيات أضحى التوجه نحوها حُلماً للمتقدمين أصحاب المصلحة الحقيقية فيها ومثار خوف للمُتأخرين الذين يخشون من ضياع الهوية ومُصادرة الإرادة وإبتلاع الكيانات التي مازالتْ في طور البحث عن الذات، ولكل من الفريقين حكماؤه ومنظروه، يجتهدون لإعادة صياغة الوعي بخصوصها، فالفكر لايُشوه الحقائق أو يُعيد ترتيب سياقاتها المنطقية لأنه مُشوَه أو مُضلَل بل لأنه يريد إحداث هذا

التشويه إبتغاء تحقيق مايود إنجازه في ذهن المُتلقي، إذْ عندما يَملكُ على البشر وعيهم يستطيع أنْ يتحكم بسلوكهم لاحقاً ف (أحسن وسيلة لسجن الإنسان هي أنْ يتقبل السجن بملء إرادته) على حد تعبير الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر. من هنا نشأ التزاحم بين الفكرة وضدها حول العولمة حتى لدى الكُتاب الذين ينتمون الى نسق فكري واحد.

والمهم في الأمر ليس التنظير للظاهرة بل تموضعها في المفاصل الأساسية للحياة الإنسانية، فعلى صعيد الإقتصاد أصبَحَتْ السلعة بلا وطن مُحَدَد، لا من حيث إنتاجها ولا من حيث إستهلاكها، أما رأس المال فيتحرك بحرية بين أرجاء المعمورة دون رقيب،وعلى مستوى الفكروالثقافة حصل تداخل وتلاقح وتوحيد ولم يَعِدْ الحديث عن هوية وطنية وقومية أمراً مُجدياً، وفي السياسة إنضوَتْ الشعوب والحكومات تحت عباءة الليبرالية من جديد وأضحَتْ مبادئها المعروفة (الحرية والفردية والنفعية) دين الحياة وعقيدة العصر. إذَنْ نحن نعيش عالماً يَتعولم بمشيئة حتمية التاريخ بوصفها الشرط الضروري، وعمالقة المال والصناعة بوصف إستراتيجياتهم وسياساتهم هي الشرط الكافي، وعلى هذه الظاهرة من حيث المعنى والأسباب والنتائج يدور حديثنا ، الذي لغرض الإحاطة بمقترباته وَزعنا دراسته على ثلاثة مطالب هي:

المطلب الاول : معنى العولمة وجذورها التأريخية.

المطلب الثاني:دور الشركات متعددةالقومية في بناء فضاءات العولمة.

المطلب الثالث: مستقبل الدولة القومية في ظل العولمة.

أولا: معنى العولمة وجذورها التاريخية- كتب (كارل ماركس وفريديك انجلز) في بيانهماالشيوعي عام 1848: إن (البرجوازية بفضل التطور السريع في كافة أدوات الإنتاج وبفضل وسائل الإتصالات المتوفرة على نطاق واسع، تضم كافة الأمم بما في ذلك البرابرة ،والأسعار الرخيصة هي المدفعية الثقيلة التي تُحطِم بوساطتها الأسوار الصينية ...إنها تُكرِه الأمم على تبني النمط البرجوازي في الإنتاج أو مكابدة الإنقراض).

وفي سنة 1928 كتب المؤرخ البريطاني آرنولد توينبي : (ماذا يجب علينا أنْ نعمل لنسلك طريق النجاة؟ إنَ علينا في عالم السياسة أنْ نُنشيء حكومة عالمية تقوم على نظام دستوري تعاوني. وعلينا في عالم الإقتصاد أنْ نلتمس حلاً عملياً وسطاً بين المشروعات الحرة والإشتراكية، و في الحياة الروحية علينا أنْ نُرسي الصرح العلوي للأدينة على أسس دينية. إن الجهود تُبذَل اليوم في عالم الغرب بُغية الوصول الى كل هدف من هذه الاهداف، ولو إننا وصلنا الى ثلاثتها جميعاً لجاز لنا أنْ نشعر بأننا قد كسبنا المعركة التي تدور اليوم من أجل بناء الحضارة الغربية) . (128)

العولمة إذَنْ إستناداً الى هذا المنظور هي طريق الغرب لتأبيد سطوته الحضارية وجعلها أرسخ حضورا في جميع مفاصل الحياة الإنسانية ،فالغربيون مسكونون بهاجس ضرورة تجاوز حتمية التعاقب الحضاري، وعدم الوقوع في فخ السقوط الذي إنتهَتْ اليه الحضارات السابقة (السومرية ،الأكدية، البابلية، الفرعونية، الصينية، اليونانية، الرومانيةوالعربيةالإسلامية).

والآن ما معنى العولمة؟.

العولمة لغة هي:(تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ، وإصطلاحاً تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه على بلدان العالم أجمع). (129)

ويُعرفها البعض الآخر من الباحثين بأنها(الحركة النشطة والحرة والمُتسارعة للمُبادلات العالمية، المالية والتجارية، وهي إلغاء الحدود والحواجز التشريعية والجمركية وخلافها أمام حركة السلع ورؤوس الاموال) (130) .ومهما قيل في تعريف العولمة أو تحديد مَداها يبقى الأمر قاصراً عن الإحاطة بما تنطوي عليه من إيماءات ودلالات تُشَكِل في مجموعها صورة التحول النوعي المُقبِل للبشرية الذي مازال في مرحلة التراكمات الكمية، فهي (تعبير يوحي بالإنطواء على... مجموعة العمليات المؤدية الى المُجانَسَة ضمن تكوين واحد وهو ماتم التعبير عنه من زاوية حركة الأموال بوصفها نهاية الجغرافيا) . (131)

وأولى الحقائق التي يجب الإرتكاز عليها في تحليل هذه الظاهرة هي إن العولمة (في جوهرها حركة تأريخية وليدة..... شبيهة في بداياتها وربما في تداعياتها بحركة الحداثة

التي بَرزَتْ قبل حوالي (300) سنة . وهي إستمرار وإكمال لموجة الحداثة الأولى وتجاوزها في إتجاه دمج العالم وتوحيده إقتصادياً وسياسياً وحضاريا) [132]. فهي إذَنْ ليست سوى تعزيز لعملية مُستمرة مُنذُ زمن بعيد تهدف الى تجاوز عقبات ضيق السوق المحلية ومطالب التنظيمات العمالية المُقيِدة بمجموعها لتوسيع الصناعة[133].

(والواقع إنَ العولمة والثورة العلمية والتكنولوجية هما وجهان لعملة واحدة بل انهما تتفقان في كونهما لازالا في طورالتَشَكل رغم تلمسنا لنتائجهما في كل أوجه حياتنا االيوم.. ويتفق معظم علماء الإجتماع المعاصرين على إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والعولمة قد غيرتا ليس فقط طبيعة الدولة القومية، بل وايضاً السلوكيات والقيم الإجتماعية للبشر إن لم تكونا قد قلبتاها رأسا على عَقِب) [134]. وهذا لايعني بأنها عملية حتمية عفوية بل هي (مُحَصِلَة لإستراتيجيات وسياسات إقتصادية، بعضها تحركه المصلحة وتسانده القدرة ويحفزه الكسب، وبعضها الآخر يبعثه الأمل ويمليه الضعف ويُقيده الخوف) .[135]

ويذهب بعض الباحثين الى إن العولمة في شقها الإنساني(تتمحور حول مجموعة القضايا الإنسانية المُشتركة كقضية الإنفجار السكاني والفقر والمجاعة والمشكلات البيئية العالمية المعاصرة وقضية حقوق الانسان وحرياته الإنسانية والمدنية وقضية تفاقم الفجوة بين الشمال الغني الذي يزداد غنى والجنوب الذي يزداد فقرا) .[136]

والأمر هنا لاينصرف الى موقف مبدئي، بل الى سلوك منفعي يرى إن تفاقم المُشكلات ينطوي على خطرين كلاهما مُدَمِر للآلة الصناعية الرأسمالية هما:

الأول: ثورة الفقراء أو مايُعرَف في الأدب التنموي الغربي ب(تمرد الريف العالمي)، والتي لايمكن تفادي نتائجها الضارة في عالم أضحى قرية صغيرة بفضل ثورة الإتصالات الحديثة والمواصلات المتطورة، فالأفواه الجائعة تُهاجِر حاملة معها آلاماً وآمالاً تتحول الى قنبلة موقوته في أية لحظة أمام مسلسل الإحباطات المُتَصِل. وهذا هو جوهرالقضايا الساخنة، الإرهاب وعدم الإستقرار.

الثاني:(إن العالم الصناعي المتقدم يتوقف رخاؤه على البلاد القليلة الحظ بشكل لامراء فيه)[137]،فهي سوق آنية ضرورية لإنتاجه السلعي والخدمي،وإحتمالية لفوائضه المالية المتزايدة ،فضلا عن إنها مَصدَرا لليد العاملة التي يزداد طلبه عليها بمعدلات مُتصاعدة نتيجة إنخفاض معدلات النمو السكاني لشعوبه.

فإذا كان الهدف الحقيقي للعولمة هو دمج الأسواق في سوق واحدة فإن تطوير الإقتصاديات الضعيفة لكي تواكب حركة العالم المُتقَدم يُمَثِل المقدمة الأولى للإندماج. وعلى العموم يمكن القول إن العولمة كالطوفان الهادر يُمكن للبعض أنْ يتشاءم منه ويصب لعناته على مَنْ تَسبَبَ به، ويُمكن للبعض الآخر أنْ يَحسبه بشارة خير وبارقة أمل، لكنْ ليس بمقدور لا هذا ولا ذاك صَدَه عن بلوغ مرافئه النهائية.

والسؤال الذ ي لازال عالقاً في ذهن الكثير من الباحثين هو: هل إنَ ما يجري فِعلاً من تحولات سيقود الى عولمة مأمولة؟ أم إنَ هذه التحولات ليست غريبة ولا إستثنائية في تاريخ البشرية المديد، فهي لا تختلف عن مثيلاتها في مرحلة العشرينات والأربعينات والخمسينات من القرن المُنصَرم.

وفي هذا المجال يقول بول هيرست وجراهام طومبسون:(بِتنا على قناعة بأن العولمة كما يراها الغُلاة من دعاتها ماهي إلا خَرافة إلى حد كبير. ولذا فأننا نحاجج قائلين:

1.إن الإقتصاد العالمي... ليس شيئاً لا سابق له، فهو واحد من المُفترَقات وجِد منذ أنْ بدأ تعميم الإقتصاد القائم على التكنولوجيا الحديثة في ستينات القرن التاسع عشر وإنَ الإقتصاد العالمي الراهن من بعض النواحي أقل إنفتاحاً وتكاملاً مما كان عليه خلال الاعوام 1870- 1914...

2.إن حراك رأس المال يتركز في الإقتصاديات المتقدمة) [138]. ولكن إستمرار تدفق رؤوس الأموال بإتجاهات مختلفة آخذ بالتزايد منذ منتصف الثمانينات, وحتى لوإفترضنا إن هذا التدفق يذهب في معظمه بإتجاه الدول المُتقَدِمَة فإن ذلك يُعَزِز القناعة بحقيقة العولمة ولا يلغيها لسببين هما:

الأول: إن رأس المال يذهب حيث تزدهر البيئة الإستثمارية، فالعولمة ليست نظام صَدَقات بل إسلوب حياة مَحكوماً بالقانون الأزلي للرأسمالية ألا وهو(الربح) لأنه الحافز والغاية في آن واحد معاً.

الثاني: إن اسواق البلدان المتقدمة لها طاقة إستيعابية محدودة ، من هنا تأتي العولمة لتخلق أسواقاً جديدة بتأهيل البلدان الأخرى لتكون تربة خصبة لإمتصاص فائض رأس المال في دول المراكز الرأسمالية، وهذا يتطلب وقتاً لتنفيذ الإستراتيجيات المرسومة إبتداءً بتعميم المبادئ الليبرالية بوصفها الحاضنة والضامنة للتطورات المُستقبلية في هذا الإتجاه.

وتبقى الحجة الأخيرة في الإعتراض على وصف مايجري ب(العولمة) تدور حول تناقص معدلات الهجرة البشرية بين بلدان المركز والأطراف، فمن الناحية التأريخية تظل(أعظم الحِقَب المُسجَلة من حيث الهجرة الجماعية الطوعية تتمثل في القرن المُمتَد منذ العام 1815، فلقد غادر (60) مليون إنسان اوربا قاصدين الأمريكيتين والأوقيانوس وجنوب افريقيا وشرقها...وتناقَصَتْ الهجرة خلال الفترة مابين الحربين العالميتين تناقصاً حادا ، ويرجع ذلك .. الى تطبيق سياسات ألحَد من الهجرة) .[139]

وإذا أخذنا الأرقام المُجرَدَة مُقياساً للمقارنة فالأمر لايختلف عليه اثنان، ولكن مثل هذا النهج لايُفضي إلى تقديم صورة حقيقية عن الواقع ، ذلك لأن الهجرات في القرون السابقة جَرَتْ أما عن طريق القَسر، حيث(إن تطور الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر يرجع الى التجارة الخارجية التي كانت تدور حول محور تجارة العبيد، ففي سنة 1830 كان القطن الذي يزرعه العبيد يؤلف نصف صادرات الولايات المتحدة)[140].

أما النوع الآخر من الهجرة فكان إختياريا بسبب قسوة ظروف المُهاجرين من جهة، ووجود حَيِزات جغرافية مُهيئَة للإستيطان وعالَم إمبراطوري لاقيود على الحركة بين مكوناته المكانية، أو قومي مازال في طور التكوين من جهة أخرى، وهذا بمجموعه يختلف عن عالم اليوم الذي تَرسخَتْ فيه الحدود القومية وأضفَتْ الحكومات

والشعوب عليها طابع القداسة، فضلاً عن إن العولمة تهدف الى إلحَد من الهجرة بإلغاء أسبابها الإقتصادية والسياسية خاصة من العالم الثالث الى العالم الأول.

ومهما قيل ويُقال عن حقيقة (العولمة ومستقبلها ، تبقى تجلياتها أصدق من أنْ تمارس أزاءها دور النعامة، وأكثر مايشد الإنتباه من ظواهرها المدى الذي بلغته الثقافة الشعبية الأمريكية من الإنتشار والسيطرة على أذواق الناس في العالم.. إضافة الى ذلك أخذَتْ اللغة الانجليزية وخصوصاً اللهجة الأمريكية تصير لغة عالمية). [141]

ويؤكد على هذه الظاهرة (امارتيا صن) ،وهو واحد من أبرز تنمويي هذا العصر، بقوله: (إن الخطر الذي يُهدد الثقافات الوطنية في عالم اليوم الآخذ في التعولم خطر لافكاك منه الى حد كبير، والحل الوحيد غير المُتاح هو إيقاف عَولَمة التجارة والإقتصاد، حيث إن قوى التبادل الإقتصادي وتقسيم العمل من الصعب مقاومتها في عالم متنافس يؤججه تطور تقني شامل) . [142]

إن هذا التدافع المفاهيمي أوحى للكثير من المفكرين بهاجس ضرورة التمييز بين مُصطلحَين هما ، العولمة Globalization من حيث كونها إحتواء للعالَم ومُصادرة لقيمه وإختراقا لهوياته الثقافية المُتنوعَة، وفَرضاً ل(ثقافة جديدة... إشهارية ،إعلامية، سمعية وبصرية، تَصنع الذوق الإستهلاكي والرأي السياسي وتُشيِّد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ.. تقوم على نشر وتكريس جملة من أوهام هي الفردية، الخيار الشخصي، الحياد ،الطبيعة البشرية التي لا تتغير، وغياب الصراع الإجتماعي). [143]

اما المُصطلَح الآخر المُرادِف فهو(العالمية) Universalism بوصفها إنفتاحاً على الآخر وتفاعلاً معه مَبنياً على مبدأ ((التغذية العكسية)) ،الأخذ والعطاء.

ونحن نرى بأن هذا التمييز الإعتباطي يتجاوز على منطف التاريخ ذاته، فما دامَتْ العولمة هي فعل الأقوياء أزاء الضُعفاء، يصبح من الطبيعي جداً أنْ يفرض هذا القوي المُتَجَبِر هويته الحضارية كاملة غير مجزأة، وهذا قانون سلط الأضواء عليه منذ القرن الرابع عشر الميلادي، العلامة العربي (ابن خلدون). [144]

ومما يسترعي الإنتباه الوصف الذي أُلصِقَ بقيم الرأسمالية من قِبَلِ أصحاب هـذا الإتجـاه، فـلا الفرديـة ولا الصراع الإجتماعي والتأكيد على الحياد والتمسك بالخيار الشخصي، أوهام، بل هي قـوانين الليبراليـة ألمرِنَة للتكيف مع تطور الأوضاع، وسر بقـاء الرأسـمالية وتَجـددُها، إذْ لا مبـاديء مُطلَقَـة مُقدَسَـة بـل مصالح دائمة ،الإنسان في حومة الصراع من أجل إمتلاكها أما أنْ يكون الجلاد أو الـضحية ، لـذلك تتقـزم قامة الكيان الإجتماعي لتسمح لقامة أفراده بالتعملق ، فالغني غني لأنه مُجتَهِد، وهذا الإجتهاد يأخـذ صوراً متعددة إبتداءً من الولاء لسدنة المال وإنتهـاءً بالتفـاني مـن أجـل الإنتـصار للنظـام الـذي يحفـظ للجميع الحق في التنافس داخل إطاره ،وإعتراضنا هنا لاينصرف الى تشخيص واقع الحـال بـل الى وصـفه ب(الوهمي)، وهو ليس كذلك لأنـه واقـع شَـكَّلَ ويُـشَكِلُ بمجموعـه (العقلانيـة الإقتـصادية) للنظـام الرأسمالي منذ نشوئه حتى هذه اللحظة، فضلاً عن إنه ليس أمريكياً حَصراً لا في ولادتـه ولا في كينونتـه. إذَنْ أمام (تدويل) التجارة والإ نتاج والثقافة ورأس المال لايبقى مجال للشك في إن العالم يُحـشَرُ حَـشراً في نظام عالمي جديد، فلسفته الليبرالية وقوامه السوق المُشترَكة لإنتاج واستهلاك المنافع الماديـة (سـلع وخدمات).

(ويقـوم موجهـو عمليـة العولمـة المُتـسارعة بتحـسين وسـائل وأنظمـة النقـل الدوليـة، ويبتكـرون تكنولوجيات وخدمات ثوريـة جديـدة في مجـال المعلومـات ، ويُهيمنـون عـلى الـسوق الـدولي للأفكـار والخدمات، وهو مايؤثر في إسلوب الحياة والمُعتقدات واللغة وكل مكونات الثقافة الاخرى) [145] .

بعد أنْ فَرَغنا من إختبار الفروض والتعريفات على إختلافها وتباين مشاربها الفكرية يبقى السؤال المُلِحُ هو لمصلحة مَنْ تُحشَدُ الجهود الفكرية والإقتصادية والسياسية لإقامة نظام عالمي واحد، وماهي القوى الفاعلة فيه؟.

يقول توينبي (إن المسالة السياسية الكبيرة التي تُفزِعُنا اليـوم ليـست هـي: هـل يَتَحِـدُ العالم سياسياً في وقت قريب أو لا يَتحِـد وإنمـا بـأي طريقـة مـن الطـريقتين المُحتمَلتـين سيتم هذا التوحيد السريع؟ هناك الطريقة القديمة التي تنفر منها النفوس لأنهـا أَلفَتْهـا وهي الحروب الدورية المستمرة. ثم هناك التجربة الجديدة التي تتمثل في قيام حكومة

عالمية تعاونية ،وكانت أولى هذه المحاولات هي عصبة الأمم وثانيها هيئة الأمم المتحدة) [146].

ويرى(طومبسون)و(هيرست) بأن الإقتصاد العالمي يتم التحكم فيه وإعادة صياغته من خلال حزمة متكاملة من الآليات ولصالح مجموعة من الفاعلين هُم: [147]

1• الكيانات السياسية الكبرى وخاصة الثلاثة الكبار (أوربا واليابان وأمريكا).

2• كتل التجارة والإستثمار مثل الإتحاد الاوربي ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) .

3• منظمة التجار ة العالمية.

ويرتب باحثون آخرون هذه القوى كالآتي[148]:-

1. مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الامريكية مع مشاركة سياسية مُعتبَرة للإتحاد الروسي.

2. المنظمات الدولية ويأتي على رأسها : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعميرومنظمة التجارة العالمية.

ويكاد يكون الإجماع تاماً بين علماء الإقتصاد والباحثين في شؤون العلاقات الأقتصادية والدولية بأن كل الأطراف السابقة هم الوكلاء عن الفاعل الأكبر الذي هو الشركات متعدية الجنسية. لذلك لابد من تسليط الضوء على طبيعتها ونظام عملها ودافعها لخلق عالم واحد تختفي فيه القيود والحدود والخصوصيات.

ثانياً : دور الشركات المُتعَدية القومية في بناء فضاءات العولمة-

يرى بيتر دراكر بأن(الشركات العالمية هي الإبتكار الإجتماعي غير العادي الذي حدث في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية... ففي كل من الولايات المتحدة وأوربا أدَتْ الإختراعات العلمية والفنية في القرن التاسع عشر الى ظهور الشركات التي كانت تصنع وتبيع سلعاً في عديد من الدول.وقد كانتْ هذه هي الحالة مع شركة (سيمنس) في خمسينات القرن التاسع عشر..كما إن شركة (ماكورميك) ومُنافستها شركة (فاولر) بإنجلترا قامتا بالتحول لتكونا شركتين عالميتين في القرن التاسع عشر، كما

قامت شركة (سنجر) بماكينة الخياطة، وشركة (ريمينجتون) بآلتها الكاتبة بالعمل نفسه) [149].

ولكننا نعتقد بأن الأمر يمتد في جذوره الى أبعد من هذا التاريخ، (فالنشاطات التجارية مَـثلاً ترجـع الى أقدم الحضارت، ولكن القرون الوسطى في اوربا هي التي تُسَجِلُ إبتكار عمليـات تجاريـة مُنتَظَمَـة عَـبرَ الحدود تُنَفِذُها مؤسسات بهيئة شركات خاصة, فخلال القرن الرابع عشر قامَتْ العِصبَةُ الهانزية بتنظيم التجارالألمان في مُمارسة أعمال التجارة في اوربا الغربية والمشرق. والتي زجَتْهم في الإنتاج الزراعي وصـهر الحديد والصناعة التحويلية عموماً.. وقد قُدِرَ عدد شركات المصارف الإيطالية نهاية القـرن الرابـع عـشر بنحو(150) شركة تعمل أصلاً على أساس متعدد القومية واتَسَعَتْ رعاية الـدول لهـذه الـشركات خـلال القرنين السابع عشر والثـامن عـشر مـع تأسـيس شركـة الهنـد الـشرقية البريطانيـة والهولنديـة، وشركـة موسكوفي،وشركة افريقيا الملكية). [150]

و(أسس دافيد والكسندر بريلكس، وهما تاجرا عبيد مصرف بريلكس الشهير سنة 1756. وكان مؤسسو شركة (لويدز) وهي اليوم سيدة التأمين العالمي من صِغار أصحاب المقاهي في لندن ،عنـدما إنـصرفا الى تجارة العبيد وكان ذلك أول مصدر لثرائهم. وكان (جيمس واط) يَعرُبُ عن إمتنانه الدائم لنخاسي شركة الهند الغربية الذين مَولوا أبحاثه حول الآلة البخارية). [151]

ورغم هذا السياق التاريخي المُتصل يبقى(تطور الصناعة العالمية إثْرَ رسوخ الثورة الصناعية هـو الـذي يمثل السلف الأقرب للشركات متعددة القومية في يومنا هذا..وفي البدء شَكلَتْ امريكا الشمالية وامريكا الجنوبية أفضل فرص الإستثمار ، ولكن سرعان ماأعقبتهما افريقيا واسـتراليا وآسـيا، وأتاحـتْ التطـورات التكنيكية والتنظيمية بعد سبعينات القرن التاسع عشرإنتاج أنواع عِـدْة مـن المنتجـات المُتماثلـة محليـاً وخارجياً في إطار الشركة الواحدة نفسها). [152]

(وقـد تزايـد الإتجـاه نحـو العالميـة في اوائـل القـرن العـشرين عنـدما تَحوَلَـتْ الشركات السويسرية الكيميائيـة المُتخَصِـصَة بتـصنيع أدوات التجميـل لتـصبح شركـات

عالمية،وكما قامتْ شركات(فيات) و(فورد) بإنشاء أفرع لهما في الخارج بعد سنوات من تأسيسهما، وفي العشرينات تم إنشاء نماذج مُماثِلة مثل يونيفلر و رويال دتش شل)،[153] واذا كانت هذه الخلفية التاريخية تعكس الخطوة الأولى في التحول من العمل الإقتصادي القومي الى الفضاء الكوني، فإن نقطة الإنقلاب ذات الإيحاءات الخطيرة تتمثل بتحول الشركات العالمية متعددة القومية الى شركات متعدية القومية، والفرق بين الصورتين يتلخص بالآتي من التباينات:

1. إن الشركات مُتعدية القومية عبارة عن مؤسسات اقتصادية نشأتْ في دولة معينة ثم فتحت لها فروعاً في دول أخرى تقوم بإنتاج السلعة نفسها بالمواصفات ذاتها، أي إن حلقات الإنتاج تتم داخل كل فرع من فروع الشركة الأم وبإستقلالية تكاد تكون تامة، أما في الشركات متعدية الجنسية فيوزَع الإنتاج الى حزمة من العمليات، تتم كل عملية في فرع من فروع الشركة الأم المنتشرة في أرجاء العالم،(فعلى سبيل المثال تستخرج شركة بيشنيه-البوكسيت- من استراليا وتُحولها لألومين في الولايات المتحدة، وتنتج الألمنيوم في الغابون بإستخدام الألومين المُنتَج بواسطة فروعها في غينيا). [154]

فالشركات متعدية القومية (عبارة عن شركة أم لها أفرع ومُلحقات، مملوكة تماماً وكلية في بلدان أخرى... إلا إن الإتجاه العام يميل الى دمج وتكامل عناصرالإنتاج في سوق عالمية مشتركة). [155]

اما عن عدد هذه الشركات فيؤكد(التقرير السنوي لمؤتمر التجارة والتنمية (UNCTAD) أنه بلغ في عام 1998 بحدود (600000) شركة لها (500000) فرع في العالم..ويُشير التقرير أيضاً الى إن(100000)شركة من تلك الشركات والفروع بَقيَتْ منذ عام 1995 ولحد الآن هي المُتحَكِم الأساسي في عولمة رأس المال الأجنبي). [156]

يقول الدكتور عمرو محيي الدين: (في ظل دولة كينز سادَتْ الرأسمالية الصناعية التي تقوم على المصنع الكبير المُستَنِد الى مفهوم التكامل الرأسي

لعمليات الإنتاج حتى خروج المُنتَج النهائي من الوحدة الإنتاجية .. أما اليوم فقد تغير التنظيم الصناعي من وحدة الإنتاج الكبير القائم على التكامل الرأسي الى نظام شبكة الإنتاج التي تتكون من وحدات إنتاجية مُتباعِدة ومُنتَشِرة في أرجاء العالم).[157]

2.تنظر الشركة متعدية القومية (بطبيعتها الى الإقتصاد بشكل غير وطني، فعليها أنْ تَعِد الموارد مثل المصانع على إنها جزء من النظام الإقتصادي عَبرَ القارات وليس كممتلكات وطنية، كما إن عليها أَنْ تُحَسن أوضاعها طبقاً للسوق وليس طِبقاً للحدود الوطنية). [158]

3.يَغلِبُ على الشركات متعدية القوميات طابع التنوع في الإنتاج (فشركة التلفون والتلغراف الدولية تمتلك مَثلاً شركة فنادق شيراتون وشركة تايم وارنر تشتغل بعدد كبير من شركات النشر والإعلام والملاهي: من ستوديوهات هوليود الى شبكة (CNN) وصولاً الى التلفون بالكابل.

وبصفة عامة تَعمَدُ هذه الشركات الى تنويع شديد في النشاط سَعياً لتعويض الخسائر المُحتمَلة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى دون إعتبار للتموضع الجغرافي لهذا النشاط). [159]

وأخيراً يمكن القول إن مايزيد هذه الشركات فاعلية وخطورة هو ميلها للتكتل والتركز الشديد ،(فهناك قرابة 2500 عملية إندماج وإبتلاع تَمَتْ عَبرَ الحدود خلال الفصل الأول من العام 1999، قُدِرَتْ قيمتها ب(411) مليار دولار وكانت مصارف وشركات المانية رائدة في هذا المجال، وعلى رأسها العملاق الالماني-الامريكي(دايلمر- كرايزلر) وهي شركة صناعية مُتشَعِبَة في مجال السيارات، وكذلك في ميدان صناعة الطيران والفضاء عبر فروعها- دوتيشي آيروسيس- ... وإشتَرَتْ BMW شركة روفر في بريطانيا، واستولَتْ فورد على شركة مازدا في اليابان) .[160]

ويرى الكثير من المُفكرين إستنادا الى المُعطيات السابقة بأن العالم سائر في طريق العولمة التي ستختفي معها الحدود والقيود حيثُ سَتضمُرُ شيئاً فشيئاً

الهويات المحلية لتذوب في هوية كونية واحدة لايستقيم مع أنساقها القيمية كيان الدولة القومية، كما لايمكن حصول هذا التطور دونما سلطة ترعاه وتُقَنِنُ حركته ، فمَنْ هي هذه السلطة القادرة على إنجاز هذا الدور، وماهو مستقبل الدولة القومية مع إقتراب العولمة من تحقيق ذاتها في عالمنا المعاصر. هذا ما سنحاول الإجابة عليه في المطلب الآتي:

ثالثاً: مستقبل الدولة القومية في ظل العولمة-

يؤرخ بعض المفكرين والباحثين لنشوء الدولة القومية بمعاهدة ويستفاليا عام 1846 التي وضَعَتْ حداً للحروب الدينية في اوربا، لتنقل الصراع بين المجموعات البشرية من فضائة الإمبراطوري العقائدي الى إطاره القومي المَنفعي، وتَزامنَتْ مع هذا التحول النوعي ظاهرة تجريد المؤسسات المحلية كالإقطاع والقبيلة والطائفة والكنيسة من أي مظهر سيادي لتبقى السيادة إحتكاراً مُطلقاً للدولة التي اصبحت مؤسسة المؤسسات تبعا لذلك. ولكن (عولمة الإقتصاد والإتصالات المعاصرة.. سوف تؤدي بالنهاية الى حرمان الدول المتعددة من حق السيادة المطلقة، وصولاً الى مفهوم جديد للسيادة، يُركز على العالم أجمع بصفته الوحدة السياسية التي تَحل مَحل الدولة التقليدية المُعتادة) [161].

فكما حَلَتْ الدولة محل الإقطاعية تدريجياً منذ خمسة قرون، تحل اليوم الشركة متعدية الجنسيات تدريجياً محل الدولة، والسبب في الحالتين واحد:التقدم التقاني وزيادةالإنتاجية والحاجةالى أسواق أوسع) [162].والحال إن الأمة (تُشكِل اليوم إطاراً يشتد ضيقه ويقل تَكَيفُه مع حركة التكامل المُتسِعَة في العالم سواء تعلق الأمر بالوظائف التقليدية مثل الدفاع أوالقضاء أم بالكفاءات الإقتصادية ،كما إن الأمة لم تَعِدْ الإطار الطبيعي للأمن) [163].

وتَراجعُ دور الدولة كان واضحاً على كافة الأصعدة والمستويات فهي ليسَتْ حرة في التأثير على (مستوى النشاط الإقتصادي أو العمالة داخل حدود أراضيها، فذلك يتحدد بما تمليه خيارات راس المال العالمي طليق الحركة،وإن وظيفتها باتَتْ شبيهة

بوظيفة البلديات.. فعليها أنْ تقدم الهياكل الإرتكازية والسلع العامة التي تحتاجها الشركات بأدنى كلفة ممكنة). [164]

ووصل التراجع الى صلب وظائفها الجوهرية إذْ (لاتستطيع فرض ضرائب أعلى من ضرائب منافسيها في السباق نحو رأس المال والمهارة ،فأما أنْ تتفق الدول ذات الأوضاع المُتقاربة على عدم اللجوء للمنافسة الضريبية، وفي هذه الحال تتقبل أساليب توزيع الأعباء،وأما أنْ تَعمَد الى تقليص الخدمات الإجتماعية المجانية وتستبدلها بالخدمات المدفوعة ، كما إن الإطار المحلي لم يَعُدْ موضع صدقية لتنظيم العوائد وتوزيع الضرائب بصورة عادلة ولا للإدارة المُباشِرة للخدمات العامة) [165] .(فأذا ما شاءتْ دولة ما أنْ تَعزِلَ نفسها في أعراف قانونية خاصة.. فأن مثل هذا الأمر يَحِلُ عليها وبالاً، لأنه يؤدي الى سجن صناعتها في سوق محلي ضيق جداً يَحولُ دون إمكانية حصد عوائد تغطية نفقات الإنتاج والبحث العلمي). [166]

وهكذا تمكَّنَتْ الشركات الكبرى في تطورها من (متعددة القومية) الى(متعدية القومية) من كسر قيود التنظيم العالمي القديم وعَجلَتْ بوضع نهاية ولو معنوية لقُدسية الأطر القومية في الوعي الشعبي عندما إنتزَعَتْ من أيدي السلطات أدوات التحكم بتوجيه سياسات الرفاه العام بتكوينها لرؤوس أموال طليقة (من دون هوية وبأدارة عالمية؛ مُستعِدة من ناحية القدرة على الأقل لأنْ تستقر في أي مكان من أجل أنْ تحصل على أفضل العوائد ضَماناً أو أعلاها قيمة). [167]

وهذا مايذهب اليه د. محمد عابد الجابري بقوله: (إن العولمة عالم من دون دولة، ومن دون وطن، إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية... وهي تقوم على(الخوصصة) أي على نزع ملكية الوطن والأمة والدولة ونقلها الى الخواص في الداخل والخارج). [168]

ففي(عالم التقنيات العالمية تنهار القاعدة الإقتصادية للأمة على نفسها... وتصبح السوق القومية أقل أهمية من الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، ومن جهة الإنتاج فمن المستحيل تحديد منشأ سيارة أو حاسوب، ذلك لأن أجزاءها وبرنامجه المعلوماتي

يأتي من مصادر مُختلِفَة؛ والقِطاعات الأكثرحيوية في الإقتصاد الجديد ليسَتْ وطنية وانما دون الوطنية أو فوق الوطنية أو عابرة للأوطان). [169]

إن (فكرة الإمبراطورية هي من أكثر الأفكار قُرباً لنظام المستقبل... وعصر ما بعد الوطنيات يُمكن أيضاً نَعتَه بالإمبراطوري على النحو الذي إقترَنَتْ به الإمبراطورية الرومانية، بمعنى إن حدوده لم تَعُدْ تُشَكِلُ خطاً يلعب دور الفاصل الجغرافي أو الفاصل البشري بين الذين يمارسون السيادة والذين لايتمتعون بها) . [170]

ولكن هذه المرة ستكون الإمبراطورية بلا إمبراطور، فالحاكم الحقيقي هو (الشركات العابرة للأوطان... مُتحالِفَة مع السلطات البلدية الأقليمية). [171]

وبات واضحاً للعيان حتى بالنسبة للرافضين والمُتمردين على هذه الصيرورة التاريخية ،إن (الثقافة تتغير، يتم الإنتقال من ثقافة ذات معايير محددة بوضوح وتراتبية الى ثقافة تسقط فيها الأفكار، الصور والرموز في دوامة حقيقية... والقيم المُتعارَف عليها تكون في محل خلاف بل مجهولة). [172]

من خلال التحليل السابق يُمكننا الخروج بالتصورات الآتية:

أولاً: إن العولمة إشكالية لم يَتفِقْ الباحثون على معنى جامع مانع لها، فبوصفها الفضاء النهائي الذي سينتظم الحياة الإنسانية، لايمكن التمييز في غمار البحث عن مدلولاتها بين المظاهر المُجانِسَة لماهيتها والمُلازِمة للبشرية منذ عصور إستقرارها الأولى، من أمثال التعاون وتبادل المنافع والتلاقح الثقافي، وبين التطورات الحقيقية الدالة فعلاً على تشكيل معالمها، وهذا ماجعل الخلط بين مفهومي (العولمة) و(العالمية) أمراً محتوماً في الفكر الإقتصادي والسياسي المعاصر.

ثانياً : إن الباحثين في العولمة ،المتحمسين لها، يَتَبِعون في سعيهم لإثبات حتمية تحقيقها، منهجاً تلفيقياً إنتقائياً، يختارون من بين الأحداث والظواهر مايؤيد وجهة نظرهم ويستبعدون مايتعارض معها وهم بذلك يقترفون الأخطاء ذاتها التي اقترفها أسلافهم من المفكرين والفلاسفة من أمثال كارل ماركس في ماديته التاريخية وآرنولد توينبي في نظريته (التحدي والإستجابة).

ثالثا: يذهب أنصار العولمة ومعارضوها إلى إن (العولمة) هي هدف لأصحاب المصلحة فيها، أي (الشركات المتعدية الجنسية) ،ولكن واقع هذه الشركات من حيث سِعَة إنتشارها وعددها الكبير وإنتماءاتها الوطنية، يوجب طرح سؤال لم يَثِرْ إنتباه هؤلاء وهو: هل يوجد إطار تنظيمي لهذه الشركات، ينسق سياساتها ويَفصل في إختلافاتها، ويضع إستراتيجياتها العامة؟هذا مالم نَجدْ عنه جواباً وافياً، تلميحاً أوتفصيلاً .

رابعاً: يَعِدُ الباحثون (العولمة) مرحلة تجاوز للقومية وكياناتها السياسية، وَهُمْ في ذلك يخلطون بين مفهوم القومية بوصفها تشكيلاً (عِرقياً – لغويا- ثقافياً) ومفهوم الأمة بوصفه (إطاراً سياسياً- إقتصادياً- ثقافياً)، لا تختفي معه ملامح الإنتماءات القومية ولا نزعة المُغالبَة بين المُكونات الإجتماعية التي ينطوي عليها،أي إن مفهوم الأمة يَستبطن مفهوم القومية ولايستلزم إلغاءه.ومادامَتْ اللغة لازمة قومية فستبقى مَلمَحاً خالداً يُغذي الشعور بالتميز حتى وإن كان من موقع الإندماج والتفاعل مع الإطار الأكبر الذي هو العالم بأسره، مثلما هو الحال مع الأمم المعاصرة.

الفصل الثاني

الفكر التنموي البنيوي . . .

معالمه وإمتداداته

المبحث الأول: المدرسة الماركسية

المبحث الثاني: مدرسة التبعية التنموية

المبحث الثالث : الإغتراب..الظاهرة وطريق الخَلا ص

تمهيد

في البنيوية:-

البنيوية وإنْ تَبَدَتْ منهجاً جديداً لبس لبوس الفلسفة الكلية، إلا إن بذورها وِجِـدَتْ عنـد افلاطـون في نظرية (المُثل)، حيث الإله الذي بنى كل شيء إستناداً الى صورة ذهنية خلقها عقله الكلي، مَثلَهُ في ذلـك مَثَل النجار الذي لا يَشرَع في صنع شيء إلا بعد أنْ يُخطط هيأته على الورق.

والمتكلمون العرب بتمييزهم (المعنى) بوصفه ماهية الفكرة عن المَبنى باعتباره وعاءها أو إطار تَشَكُلِها كانوا يتفلسفون بنيوياً، ولكن هذه الإرهاصات التي ذكرنا لا تُعطينا الحق في الحديث عن منهج بنيـوي قبل فرويد وماركس و دي سوسور، لأن القول بنصف الحقيقـة لا يعنـي إمتلاكهـا، كـما إن الإيحـاء بهـا مهما كان حَظُه من الوضوح يبقى محل أخذ وعطـاء، يتـضخم عَـبرَ الإسـقاطات الفكريـة للقـائمين عـلى تفسيره والتي قد تعطيه أهمية أكثر مما يستحق.

فالبنيوية بترجيحها لِمَقولة العلاقة على الكينونة وإدغامها الجزء في الكل، تَجاوزتْ على ثوابـت المنـاهج العلمية السابقة لها بعدما إستنفذتْها من خلال إدراك أبعادها وتشخيص نواقصها وتَمَثُل مُعطياتها، هي إذنْ والحال هذه مرحلة متقدمة في التفكير ما كـان يمكـن للعقـل البـشري أنْ يطـأ متعرجاتهـا قبـل أنْ يقطع شوطاً بعيداً في البحث عن المنهج الأصوب والأكثر قدرة على إستيعاب الحقيقة بكاملها.

لقـد كـان الفيلـسوف الفرنـسي، " بـوليتزر" في معـرض مفاضـلته بـين المنهجـين الجـدلي والميتافيزيقي يقول: "علينا أنْ نتعلم رسـم الـصور الثابتـة كي نـتمكن مـن رسـم الـصور المتحركة" ، وهو يقصد بذلك إن الإنسان لابد لكي يتصور الحقائق وهـي في حركـة دائمـة أنْ يمر بمرحلة تصورها وهي ثابتة ،لأن المعرفة عملية إجتماعية تطورية ينتقـل الإنـسان بوسـاطتها مــن البــسيط الى المُعقَـد، ومــن النــسبي الى المُطلَـق الــذي يبقــى أفقــاً

مفتوحاً للإنسانية. وبناءً على ذلك نقول إن البنيوية بوصفها منهجاً تحليلياً مُتقدِماً، ما كان لها أنْ تتبلور قبل إبتداع المناهج السابقة عليها زمنياً وإختبارها عملياً.

البُنية والبنيوية:

إن بُنية الشيء في اللغة العربية أو هيكله، تعني كيانه الشاخص، أو الكيفية التي وُجِدَ فيها أو شُيدَ على أساسها،(وحين تكون للشيء بُنية في اللغات الاوربية فمعنى هذا إنه . . موضوع مُنتظَم له صورته الخاصة ووحدته الذاتية)[173]، ينطوي على ثلاثة عناصر مُترابطة هي (الجملة والتحويلات والضَبطِ الذاتي)[174].

حيث تشير الجملة أو النسق الى (إن العالم يتكون من علاقات أكثر مما هو مُتكون من أشياء . . فلا أهمية للعناصر أو المُكونات في أية حالة خاصة، بل إن أهميتها تَتَحدد تبعاً لموقعها بالنسبة للبناء الكلي الذي يؤطرها ويحتويها، وبطبيعة علائقها مع ذلك الكل من جهة ومع مكوناته الأخرى من جهة ثانية)[175]، إذْ لا يمكن أنْ نفهم الإنسان بمعزل عن الإنسانية، كما لا يمكن تصور عدد ما بمعزل عن سلسلة الأعداد التي تليه أو تسبقه. فالعدد (واحد) مثلاً هو كذلك بالنسبة للمرتبة (صفر) السابقة له، والعدد (اثنين) اللاحق عليه وكذا الحال مع عناصر البُنى الإقتصادية والإجتماعية.

وتشير صفة التحويلات الى الحركة او الصيرورة، فالبُنية بوصفها كياناً مُتجدِداً لا تنتج إلا ذاتها، يَشدُها الى صورتها الأصلية قانونها الخاص في التطور والذي يُعبَرُ عنه بمفهوم "الضبط الذاتي" وهكذا (حين نجمع أو نطرح مُطلَق عددين صحيحين نحصل دائماً على أعداد صحيحة تَثبِتْ قوانين الفريق الجمعي لهذه الأعداد، وبهذا المعنى تنطوي البُنية على نفسها).[176]

ولما (كانت البُنية نظام تحويلات له قوانينه الخاصة من حيث إنه مجموع، وله قوانين تؤمِن ضبطه الذاتي، فإن جميع أشكال الأبحاث المُتعلِقَة بالمجتمع مهما إختلفَتْ تؤدي الى بنيويات).[177]

إن الحديث عن البُنى الإقتصادية لا يخرج عن هذا الإطار، بل واستناداً الى الدور الذي ينيطه بعض أشهر الفلاسفة بالعامل الاقتصادي في إحداث الصيرورة

التاريخية عَبرَ ثنائية الهدم والبناء، أي إنحلال الهياكل القائمة ونـشوء كيانـات أخـرى أكـثر تقـدماً عـلى أنقاضِها، يجعل منها مفهوماً إرتكازياً في التحليل البنيوي.[178]

ويُعَد كارل ماركس بمنهجه الجدلي ورؤيته المادية التاريخية أول مَنْ إستخدم المـنهج البنيـوي في تحليـل النظام الرأسمالي، فهو يرى إن القاعدة الإقتصادية التي تحمل إمكانية تطورها في داخلها تعكـس بنيتهـا الفوقية المُنسَجِمَة والمُتناغِمَـة معهـا، حتـى اذا مـا تَغـيرَتْ عـادتْ لتُنـشيء كيانـاً فوقيـاً جديـداً مُوافِقـاً يستجيب لضرورات هذا التغيير.

ويرى (موريس غودلييه) إن هذه الحركة تنشأ بفعل الصراع بين قـوى الإنتـاج وعلاقـات الإنتـاج ولـيس بسبب التناقضات "الإقتصادوية" التي لا تعترف للإرادة الإنسانية بأي دور في صنع الأحـداث. ولكـن إذا (لم يكن التناقض الباطن هو ما يدفع بالبُنية الى التقدم . . فكيف يُمكن لبنيتـين في الأصـل أنْ تـدخلا في تناقض؟ إن هـذا يـستلزم أنْ يطـرأ عـلى واحـدتهما تَحـولٌ لأسـباب باطنـة كـيما تـدخل في تنـاقض مـع الأخرى).[179]

خلاصة القول إن المنهج البنيوي ينطلق من مُسلّمات علمية هي :وحدة الوجود، الـترابط بـين الظـواهر حيث لا يمكن أن تُدرَس الظاهرة الإقتصادية بمعزل عـن إطارهـا الثقـافي والإجتماعـي والـسياسي، حركـة الواقع والفكر معاً، إذْ إن الصيرورة أو التحول النوعي هـي نـاموس الحيـاة ولـيس الـسكون سـوى (آنٍ) نسبي فيها. واستناداً الى هذه المبادئ التي تُشكِل الخلفية الفلسفية للمدرسة التنموية البنيويـة، أخـذنا بتمييزها عن المدارس التنموية الأخرى ليس على أساس تاريخي تعاقبي بل على أساس عقائدي مذهبي مُبتدئين بدراسة أصولها أو التيار الأول فيها وهو التيار الماركسي.

المبحث الأول

المدرسة الماركسية

الماركسية فلسفة قَبْلَ كل شيء، أَرسَتْ دعوتها الى التجاوز، بمعنى الإنفلات من قيود الواقع الشاخص، على أسس علمية، وأراد لها مؤسسها أنْ تكون دليل عمل ومنار هِداية، لا تتحجر عند حدود المقروء من النصوص النظرية، ولا تكتفي بشرارة الإيحاء الأولى التي إنطلقَتْ عنها.

وهي بَعدُ هذا حُلمٌ يُداعب الخيال المُرهَف، المُتمَرد وأُمنيَة بتحقيق الفردوس الأرضي الضائع الذي طالما تَغنَتْ البشرية فيه، وبَشرَتْ به أديانها المُتعاقِبة.

والماركسية فوق هذا وذاك نظرية علمية لا تدّعي الإطلاق ولا تُؤمن ب (ما وراء المحسوس)، ومع ذلك ظَلّتْ في نظر أنصارها المُتعصبين ككتاب مقدس لا يَمَسهُ التغيير من بعيد أو قريب ،هي تقول بالمنهج الذي يتفاعل مع حركة الواقع وهُمْ يَرون في تعاليمها وصفة علاج أبدي لكل أدواء الإنسانية المُعذَبة ، لأنها بَعدَ الثورات الشيوعية في الإتحاد السوفيتي والصين وأوربا الشرقية، أضحَتْ عقيدة، والعقائد تَستعبد الإنسان مثلما تستعبده شهوة الحياة.

لقد إستوحى ماركس في بنائه النظري كل التراث الفكري الغربي، لا ليتمثَلهُ بل ليتقاطع معه، إبتداءً من الغايات وإنتهاءً بأدوات التحليل، فليس المُهم على حد تعبيره أَنْ نفهم العالم وإنما الأهم والأوجب أَنْ نُغيرَه.

واذا كان الفلاسفة الغربيون إنشغلوا بالبحث عن الحقيقة المُطلقَة وكيفية تحريكها لهذا الكون العجيب، فإن ماركس مَثلَهُ مَثَلُ (سقراط) حَددَ مُهمته بإنزال الفلسفة من عليائها وجَعلِها غذاء روحياً للبسطاء من الناس، يرون فيها إنسانيتهم المُستلَبَة ويبصرون من خلالها الآفاق المُشرقة لمستقبلهم المأمول.

والماركسية أيضاً إبن شرعي للديالكتيك الهيغلي والمادية التجريبية، ولكنْ في الفلسفة كما في أي مجال آخر لا يُمكن(إلا أنْ يكون التصنيف التاريخي مُضللاً، فهو يُخطأ أو يتجاهل كل الخصائص التي جعلت الماركسية رمزاً لأيدلوجيا القرن التاسع

عشر،ويتغاضى عن قطيعتها الجذرية مع التقاليد الإجتماعية الكبرى للثقافة الغربية[180].

إن محور الديالكتيك الهيغلي هو التطور عَبرَ الصراع بين المتناقضات التي تنشأ في العقل الجَمعي اولاً ثم تنعكس على أرض الواقع بصيغة مشروع للتغيير. هذه الجدلية لم تَرقْ لماركس إذْ رأى فيها قَلباً للحقائق. فالمتناقضات وجود قبل أنْ تكون تصوراً، لذلك ذهب الى إن الجدل الهيغلي "يمشي على رأسه" ولابد أنْ يُعاد اليه توازنه بجعلهِ يمشي على قدميه.

الماركسية إذَنْ فلسفة كلية وعقيدة رافضة وعِلم نسبي، فهي فلسفة أي إنها عقيدة تحتاج الى تصور عن الكون والإنسان قطب فيه، وعن الحياة الإنسانية وصيرورتها. وهي خروج عن المألوف في البحث الفلسفي، لم تَستسلِمْ لمقولات الميتافيزيقيا بل تجاوزتها لتُحدِدَ دائرة نشاطها في الإنسان ومحيطه.

وهي ايضاً فلسفة للتنمية، جوهرها فكرة الصراع مع الطبيعة من جهة والإستغلال من جهة اخرى، وغايتها النهائية الخَلاص من الضياع الإنساني وعودة الروح المُستلَبة لبني البشر بإلغاء "الطبقية" وأساسها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومنهجها في التحليل هو المنهج الجدلي المادي.

من هنا نرى إن أي تصدٍ لدراسة فلسفة التنمية عند الماركسيين لا تأخذ هذا الترابط بنظر الإعتبار ولم تُشيّدْ بناءها عليه، تبقى دراسة قاصرة لا بل مُشوَهة خاصة وإن الماركسية ذاتها تعتقد إعتقاداً جازماً بوحدة الظواهر وترابطها.

وإيماناً منا بهذا المنهج شَرَعَنا بدراسة الرؤية التنموية لهذه المدرسة على وفق المحاور الآتية:

أولاً: المنهج الجدلي المادي.

ثانياً: المادية التاريخية ... الإطارالنظري للتنمية.

ثالثاً: إسلوب الإنتاج الآسيوي... جدلية القاعدة والإستثناء.

أولاً: في المنهج الجدلي المادي:

يُعرَف المنهج بأنه مجموعة المبادئ أو القواعد التي يَتبِعُها العقل في بحثه عن الحقيقة أياً كانت ،إجتماعية، إقتصادية، طبيعية، أو هو (فن ترتيب الأفكار ترتيباً دقيقاً بحيث يؤدي الى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة).[181]

ويختلف تصنيف المناهج العلمية من حيث كونها طريقة في البحث أو رؤية فلسفية، الى نوعين هما:

1) المنهج الإستنتاجي أو الإستنباطي: وينتقل فيه العقل من المُقدِمات الكلية الى النتائج الجزئية. وهذا المنهج الذي وضع أسسه الفيلسوف اليوناني (آرسطو طاليس) يشترط اليقين ببداهة القواعد الآتية[182]:

أ) الذاتية: حيث لا يمكن للشيء إلا أنْ يُشاكِلَ نفسه، فالنبات نبات وليس غيره، فِعلاً وإمكاناً أي وعلى وفق المنطق الرياضي:

(أ) = (أ)، (أ) #(ب).

ب)عدم التناقض: إذْ لا يمكن للشيء أنْ يكون ذاته ونقيضه في الوقت نفسه، فالنبات غير الحيوان، والحيوان ليس هو الإنسان بل ماهية مُمَيزة عنه.

ج)الثالث المرفوع: فالشيء أما ان يكون (أ) أو (ب) ولا إمكان غير ذلك.

لقد أخذ بعض الفلاسفة العرب على هذا المنهج مُصادرَته للمطلوب أي عُقم النتائج التي يُفضي اليها لأنها مُتضمَنَة في مُقدماتِه[183]، فعندما نقول: (كل إنسان حيوان إجتماعي، (س) إنسان، إذنْ (س) حيوان إجتماعي) لا نأتي بشيء جديد إلا إذا إفترضنا التمايز بين كينونة (س) وماهيته الإنسانية، وهذا يتعارض مع القاعدة الاولى من قواعد المنهج، (التَماثل)، لذلك تَجاوزَه العقل البشري منذ القرن الثامن عشر فظل أسير الأديرة والكنائس وبيوت العبادة الأخرى، يتعاطون رجالاتها فيه لإثبات ما يعتقدونه حقاً، وتفنيد ما يَرونَه باطلاً.[184]

2- المنهج الإستقرائي: ويُلخصه واضعه (فرنسيس بيكون) بعبارته الشهيرة (مِنْ أجل أَنْ تعرف عليك أَنْ تَنظر، أَنْ تُدَقِق، أَنْ تُجرب)، فليس هناك مبدأً مُقدَساً حاكِماً للنظر إلا التحرر من (أوهام الكهف)، أي ما يأخذه الإنسان عن بيئته مُنذُ الطفولة،بمعنى أنْ ننتقل بالعملية

المعرفية من المُقدِمات الجزئية الى الحقائق الكلية دون الركون والإطمئنـان الى(الأحكـام) الـسابقة عـلى التجربة،فالقاعدة هنا هي الشك بوصفها سبيلا للحصول على اليقين.

أما من حيث المحتوى فيمكن تشخيص ثلاثة مناهج هي:

1) المنهج الميتـافيزيقي: ويمتـاز بخاصـيتي الثبـوت وعـدم الإرتبـاط، إذْ يـرى أنـصاره إن حركـة الأشـياء الداخلية لا تتعدى حدود المُمكِـن، فلـيس مـن المعقـول أنْ تفقـس بيـضة العـصفور عـن دجاجـة، لأن الوجود حقيقة وإحتمال، أي على حد تعبير "ارسطو" وجود بالفعل كما هو كائن، ووجود بالقوة بمعنـى ما يمكن أنْ يكون، والتحول أو التطور هو الإنتقال من القوة الى الفعل، وكما إن الحركة النوعية مُمتنِعة إلا في حدود الإمكانية، كذلك الإعتماد المُتبادَل مُتعذَر أيضاً، فـلا علاقـة بـين النظـام الـسياسي والأخـلاق الإجتماعية مَثلاً إذْ ليس أي منهما سبباً أو نتيجة للآخر. إن هذا المنهج المُترسِب (من المرحلتين، السحرية السابقة لنشوء المنطق واللاهوتية السابقة للإيمان بالعقل . . والذي يحصر إهتمامه بالإنسجام الـداخلي للفكر بعيداً عن علاقته بالواقع)[185]، لا زال ميهمناً على الكثير من كتابات المثاليين واللاهوتيين وإنْ فقد بريقه في الأوساط العلمية منذ فاتحة القرن العشرين.

2) المنهج الجدلي: الجدل ترجمة لكلمة ديالكتيك التي تعني (عنـد سـقراط مُناقـشة تقـوم عـلى حـوار وسؤال وجواب، وعند افلاطون منهج في التحليل المنطقي يقوم عـلى قِـسمَة الأشـياء الى أجنـاس وأنـواع بحيث يصبح علم المبادئ الأولى والحقائق الأزلية، وعند ارسطو ومَناطقة-أي أصحاب المنطق- المسلمين قياس مؤلَف من مشهورات ومُسلّمات).[186]

ويعود الفضل في وضع أسسه الى الفيلسوف اليوناني الشهير "هيروقليطس" الذي حـدد صفاته الجوهرية بـ (الحركـة والتحـول الـدائم)، حيـث يقـول (لـستُ أرى إلا التحـول والتغيـير ، أنـتم تَخلَعـون عـلى الأشـياء أسـماء وكأنمـا هـي سـتبقى الى الأبـد ولكـن

النهر الذي تنزلون فيه للمرة الثانية ليس هو نفس النهر الذي نزلتم فيه أول مرة)[187]، ووضع يده على عمومية التناقض عندما قال في الشذرة (53) من شذراته: (نهار وليل، شتاء وصيف، حرب وسلام، شبع وجوع، وتَعمُ الحرب وينشب الصراع بين جميع الأشياء، وينشأ كل ما في الوجود بمُقتضى الصراع والتنازع).[188]

ويبقى (هيغل)، الفيلسوف الألماني الشهير، هو صاحب الفضل في تعميم هذا المنهج وإكسابه الطابع الشمولي، إذْ إن أي بناء فكري حسب إعتقاده لابد أنْ يعتريه الترهل والذبول بعد مرور فترة من الزمن، وأنْ يصبح تالياً غير موافق لحياة الإنسان الباحث دائماً عن إطار واسع يحتويه ويستجيب لحاجاته المُتعددة والمُتجددة، وعندها يكون نشوء تصور جديد عن ما يجب أنْ يكون ضرورة لا مناص عنها، فينشأ الصراع بين الفكرة القديمة والفكرة الجديدة والذي سينتهي حتماً الى التوفيق والتواضع على (مُرَكَّبْ) يجمع الجديد بمجمله والعناصر الإيجابية في القديم، وهكذا يتطور التاريخ من خلال التطور التدريجي لفكرة الحرية.[189]

وبهذا إستطاع (هيغل) (أنْ يكشف عن العلاقة الضرورية التي تربط شتى المذاهب والأفكار الفلسفية، وعن التوارث والإستمرارية في تطورها فلا يغدو تاريخ الفلسفة حَشداً عشوائياً بل رصد للعملية المعرفية في مسيرتها التاريخية)[190]، ولكن ما يؤاخذ عليه هو جعله للتابع متبوعاً والمتبوع تابعاً، فمما لاشك فيه إن الإنسان يولد في وسط بيئي يتأثر به ويأخذ خزينه المعرفي عنه، صوراً ذهنية ومفاهيم عقلية، يبني عليها ما يشاء من الإستنتاجات والآراء التي هي ليستْ مقطوعة الجذور عن البيئة الموحية بها، إن لم تَكُنْ صورة منسوخة عنها، وحتى الخيال لا يخرج عن هذا الإطار وإن بدى شيئاً لا يَمتُ بأيما صلة للواقع لأنه رد فعل عقلي على حيثيات واقعية.

وخِلافاً لهيغل جاء المنهج الماركسي مادياً مُقنَناً إتساقاً مع نظرة كارل ماركس الى المعرفة بوصفها عملية إنعكاس موضوعية للواقع المحسوس على الدماغ الإنساني ليس كما تُعكَس صور الشخوص في المرآة بل إنعكاس حي فيه تفاعل، قبول ورفض. وابتداءً رفض ماركس مثالية هيغل القائلة بأولوية الفكر وآمن بثلاثيته الجدلية بَعدَ أَنْ سَبغَ عليها طابع الموضوعية، فالأطروحة واقع مادي والطِباق نقيض له (نفي أول)،

أما المُركَبْ الناجم عن الصراع بينهما فهو (نفي النفي)، وهكـذا يـتم التقـدم (لا عـن طريـق التعبـيرات المتطورة عن فكرة الحرية ولكن عن طريق الأثر الذي تتركه ظروف الحياة المادية في الإنسان الذي أهم ما يجب أنْ يؤخذ بنظر الإعتبار عند التفكير في تطور أفكاره هو نظام الإنتاج السائد).[191]

إن الحركة الداخلية على وفق هذا المنهج محكومة بثلاثة قوانين هي[192]:

أ) قانون التفاعل والترابط الشامل: إذْ إنَ الفلسفة الماركسية لا تنظر الى الطبيعة بوصفها مجموعـة مـن الوحدات المُنفَصِلَة بعضها عن البعض الآخر، بل هي كلٌ موحَدٌ مُنسجم لا يُمكن تفسير أية ظـاهرة فيـه بمعزل عن الظواهر الأخرى.

ب) قانون التناقض: ويشير منطوقه الى إن أية ظاهرة كونية تَحمل نقيضها معهـا، ففـي الإنـسان الفـرد تُعبِرُ طاقة البناء عن دفق الحياة المُتجَدِد، وقوة الهَـدم عـن حتميـة الفنـاء، كـذلك الحـال عـلى صـعيد الطبيعة الجامدة، حيث هنالك الحركة الدائبة للألكترونات حول نواة الذرة، وفي المجتمع نَجـدُ المـصالح المُتضادَة، مـصلحة الفـرد التـي قـد تتعـارض مـع مـصلحة المجمـوع، ومـصلحة المالـك لوسـيلة الإنتـاج المُتقاطعة مع مصلحة الشغيل الكادح والتي يَتولد مـنهما "الـصراع الطبقـي". إن التغـيرات الحاصـلة في الطبيعة تنجم عن التناقضات الكامنة فيها، بعدما تصل الى مرحلة الإنفجار، لذلك يُمَيز الماركـسيون بـين مقولتين هما:

مقولة التناقض الذي يعني التعارض في صورته الناضجة كـما هـو الحـال مـع التعـارض بـين البروليتاريـا والطبقة البورجوازية في المجتمع الرأسمالي، ومقولة التعارض التي تُـشير الى الإخـتلاف غـير العـدائي بـين طرفين أو أكثر، كالتعارض بين الريف والمدينة، العمـل الفكـري واليـدوي، الإنتـاج والتبـادل في المجتمـع الاشتراكي، وإذْ يزول التناقض يبقى التعارض قائماً.[193]

ولكن إذا كان التناقض الداخلي هو مصدر الحركة والقوة الدافعة للتطور فماذا عن العامل الخارجي؟

تُجيب الماركسية على ذلك بقولها (إن الأسباب الخارجية هي عامل التَبَدُل والأسباب الداخلية هي أساس التَبَدُل، وإن الأسباب الخارجية تفعل فعلها عن طريق الأسباب الباطنية. فالبيضة تتبدل في درجة حرارة ملائمة فتصير كتكوتاً ولكِنَ الحرارة لا تستطيع أنْ تُحَوِلَ حَجراً الى كتكوت لأن لكل منهما أساساً يختلف عما للآخر).[194]

إن ما يُلاحَظ على الماركسية في هذا المُضمار هو إساءتها لإستخدام مُصطلحَي التناقض والتضاد، فهما ليسا مُترادفَين بالمعنى الفلسفي إذْ إنَ التناقض يُعبر عن النفي من جهة والإثبات من جهة أخرى، كأن نقول إن الذئب ليس حَملاً ، فمن جهة أولى جرَّدنا الذئب عن صورة الحَمل، ومن جهة أخرى مَيزّنا بين صورة الذئب وصورة الحمل.

أما التضاد فهو الإختلاف بين شيئين في لحظة مُحدَدَة من الزمن فالفرخ ضد البيضة والدجاجة ضد الفرخ، ولكن يمكن للبيضة أنْ تُفقِس عن فرخ وللفرخ أنْ يصبح دجاجة، أي إن إمكانية الصيرورة بهذه الكيفية كامنة فيهما مَعاً، والعملية هذه لا يُمكن وصفها بالصراع بل بالتكامل، حيث إن وجود الدجاجة يَستلزم وجود البيضة ولكن وجودالذئب لا يستلزم وجود الحمل.

ج) قانون نفي النفي: الحركة، كما أسلفنا في عُرف ماركس ليستْ إنتقالاً مكانياً فحسب، بل تحول نوعي، يندثر القديم من خلاله بعد إستنفاد طاقته على المقاومة ويولد الجديد حاملا بذور فنائه معه أيضاً حتى إذا ما أصبح عتيقاً وأدى دوره المُناط به آلَ الى السقوط ليفسح المجال لقادم جديد.

فالمجتمع العبودي، مَثلاً شَكّل تاريخياً النقيض للمجتمع المشاعي، والمجتمع الإقطاعي جاء نقيضاً للمجتمع العبودي الذي تَمَثّل نقيضه بالمجتمع الرأسمالي وهكذا دواليك.

ويُمكن القول إذا كان الجدل هو "العقل في حالة تَكون" ، وإذا (كان الواقع ليس مُعطى ثابتاً بل عالم في ولادة مُستمرة فإن المنطق الذي يحاول خلق نماذج على صورته مدعو الى أنْ يجعل مباده نفسها موضع تساؤل ليستطيع في كل لحظة أنْ يطرح

المسائل في الحدود المُطابِقَة للوضع الجديد. أي إن المنطق له تاريخ، وهذا التاريخ . . هو تاريخ التقلبات التي طرأتْ على طرح السؤال نفسه).[195]

ومن هنا كان لابد من تجاوز المنهج الجدلي المادي الذي تحَجَر في (إطار مُغلَق من التصورات القَبْلية، وضمن منظورات وأنساق من الصيغ الفكرية المُتبلورة حول نظرية إطلاقية ومذهب وثوقي يدًعي الكمال النظري . . الى حد بعيد).[196]

3) المنهج الجدلي العلمي التاريخي :يعود الفضل في بَلّورة الأسس المنطقية لهذا المنهج الى الفيلسوف الألماني (كانتْ) الذي يعتقد إن العملية المعرفية هي حوارمُتصل بين العقل من جهة والواقع الموضوعي من جهة أخرى ،والنظرية ثمرة لمثل هذا الحوار لذلك لا يُمكن لها أنْ تَدَّعي الكمال علاوة على "الوثوق " المُطلَق ،وكل ما يمكن التوافر عليه هو إمتلاك تصور ،مجموعة مبادئ نهتدي بها ونُغنيها في نفس الوقت ، نُصححُها على ضوء مُعطيات التطور الواقعي.

ويمتاز هذا المنهج بمجموعة من الخصائص النوعية هي[197]:

أ) إن الظواهر والأفكار مُترابطة ترابطاً تبعياً، وهي تتطور بفعل الصراع الذي ينشأ بين مُتناقضاتها الداخلية. وهذا المبدأ لا يختلف عن مُنطلقات المنهج الجدلي المادي.

ب) إن الأفكار ذاتها ليست مُنعزِلة عن بعضها، بل هي بُنى مُترابطة لها تاريخ خاص بها ومن أجل أنْ نفهمها لابد من البحث عن جذورها التاريخية ورؤاها المُتشابكة.

ج) ترتبط المذاهب الفلسفية إرتباطاً وثيقاً بإسلوب الإنتاج السائد وما يعكسه من علائق إجتماعية ومصالح طبقية للفلسفة رأي فيها.

ثانياً: المادية التاريخية . . الإطار النظري للتنمية-

التاريخ في عُرف الماركسية بُنية يتبادل التأثير داخلها الناس والطبيعة على وفق قوانين مُحددة بالإمكان معرفتها والتنبؤ بتأثيراتها. وتمتاز هذه القوانين بالواقعية، بمعنى إنها موضوعية مُستقلة عن وعي الناس الذين تتحكم بحياتهم أو هُمْ يكيفونها بما يتناسب ومتطلبات معاشهم، كما تمتاز بانتظامها في نسق مترابط عُنيَتْ بدراسته المادية التاريخية التي تذهب الى (إن إسلوب إنتاج الحياة المادية يَشرط أفاعيل الحياة الإجتماعية والسياسية والثقافية بصورة عامة، فليس وعي الناس هو الذي يُعيِن وجودهم، بل إن وجودهم الإجتماعي هو الذي يُعيِن وعيهم)[198]، لأن الشرط الضروري لصنع التاريخ هو أنْ يتمكن البشر من العيش أولاً وذلك بإنتاج وسائل إشباع حاجاتهم الأساسية، وهم (إذْ ينتجون وسائل العيش الضرورية لهم إنما ينتجون أيضاً بطريقة غير مباشرة حياتهم المادية بالذات)[199]، وهكذا يكون (المبدأ الاول هو إنه ينبغي للبشر أنْ يتمكنوا من العيش ليتمكنوا من صنع التاريخ. فأول واقع تاريخي إذنْ هو إنتاج وسائل تلبية الحاجات المادية . . والواقع الثاني هو إن أول حاجة أُشبِعَتْ قادَتْ الى حاجات جديدة، الواقع الثالث . . هو إن البشر الذين يُجدِدون يومياً حياتهم يَشرعون في صنع بشر آخرين).[200] ويظهر إنتاج الحياة الشخصية للناس (كعادة ثنائية، فهو علاقة طبيعية من جهة وعلاقة إجتماعية من جهة أخرى. وينجم عن ذلك إن إسلوب إنتاج مُحدَد يجتمع دائماً مع إسلوب عمل جماعي مُحدد، وإن هذا الإسلوب هو نفسه "قوة إنتاجية" . . لذا فإن تاريخ الإنسانية يجب دوماً أنْ يُدرَس بالإرتباط مع تاريخ الصناعة والمُبادلات).[201]

ولكن الناس لكي ينتجوا ما يحتاجون إليه لابد لهم من أنْ يتعاونوا بمعنى إنهم لا يستطيعون العيش فُرادى مُنعزلين، أي أنْ تقوم بينهم (صِلات معينة ضرورية مستقلة عن إرادتهم وهي علاقات إنتاج مُقابل درجة مُعينة من درجات نمو قواهم الإنتاجية المادية. ويؤلف مجموع هذه العلاقات الإنتاجية البُنية الإقتصادية للمجتمع وهي القاعدة المُشخَصة التي تقوم فوقها بُنية فوقية حقوقية وسياسية والتي تُقابلُها أشكال

مُعينة من الوعي الإجتماعي)[202]، تُعبِر عن نفسها من خلال الثقافة والآداب والفن والدين.

إن مجموع قوى الإنتاج (التي تتكون من القوة البشرية، الآلات والأدوات الإنتاجية، التجربة المُتراكمة عَبر الزمن)، وعلاقات الإنتاج المُتمثِلة بـ (شكل المُلكية، طبيعة توزيع ثمرات الإنتاج بين العاملين) وتاليا وضع الفئات الإجتماعية في عملية الإنتاج والذي ينعكس عن صورة المُلكية[203]، هما النقيضان اللذان يَنتظمان "إسلوب الإنتاج" ويشكلان مَكمَن حيويته وسر تطوره.

ويَطلق ماركس على إسلوب الإنتاج وبنائه الفوقي تسمية (الكيان الإجتماعي) أو (النظام الإجتماعي)، كما يطلق على علاقات الإنتاج تَسميَة الأساس الإقتصادي للمجتمع.[204]

وتُفسِر المادية التاريخية الصيرورة الإجتماعية إستناداً الى قانونَين مُترابطَين هما:

أ) التطور المُضطرِد لقوى الإنتاج.

ب) ضرورة التوافق والإنسجام بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

التطور المُضطرِد لقوى الإنتاج:

إن الإنسان في سَعيهِ للسيطرة على الطبيعة وتسخير إمكانياتها لخدمته يبحث دائماً عن وسائل أكثر قدرة لتحقيق هذا الهدف لذلك فهو يُجدِد الآلات والأدوات التي يستعين بها لإنتاج حاجاته المادية، وهذه الآلات والأدوات في تطورها تُطوِر الإنسان ذاته لأنها توسِع من مداركه وتُضاعِف من قدرته على سبر أغوار المجهول ، فالعلم من حيث كونه معرفة الذات والآخر، إن كان شخصاً أو عيناً، مُناط أمر تقدمه بتقدمها، والعلاقة بينهما علاقة عِلة ومعلول ،إذْ إن العلم شرط ضروري لإختراع الآلة، والآلة بدورها سبب جوهري في تقدم العلوم. (إن ثورة حَدثَتْ في العلم قد أُعدَتْ لثورة حَدَثتْ بواسطة العلم، فالتحول الراهن مَهّدَ له تراكم الإكتشافات المُنجَزَة. . على مستوى البحث الأساسي في الفيزياء وكيمياء الجُسيمات الكبيرة . . فَكونُ العلم أصبح . . قوة مُنتِجة هو ما يبرهن عليه واقع إن الزمن الذي يفصل بين إكتشاف علمي وبين تطبيقه العملي وإستخدامه صناعياً يتقلص بإستمرار).[205]

قانون التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج:

إن أي نمط إنتاجي لكي يكون مُستقِراً لابد أنْ ينسجم فيه مستوى تطور قوى الإنتاج مع العلاقات الإنتاجية التي يقررها حيث (تتكيف علاقات الإنتاج حسب متطلبات حالة معينة لتطور قوى الإنتاج الإجتماعي).(206)

ويتلخص منطق هذا القانون في إن نمط الإنتاج يتعرض للتصدع والزوال عَبرَ الزمن بفعل التغييرات الكمية التي تمس العنصر الجوهري فيه وهو (قوى الإنتاج) التي ونتيجة هذا التطور تدخل في تعارض مع العلاقات الإنتاجية المُنعكِسَة عنها، وسرعان ما يتحول هذا التعارض الى تناقض لا يُحَل إلا بالثورة المُفاجِئة، وعندها لابد من حلول نمط إنتاجي جديد محل القديم ،ولكن (قوى الإنتاج التي تتغير أولاً ليست مُستقِلة عن علاقات الإنتاج، وإن علاقات الإنتاج التي يتعلق نموها بنمو قوى الإنتاج تؤثر بدورها على نمو هذه القوى، فهي أما أَنْ تُعيقَها حينما لا تُساير إزدهارها او تُعجِل في نموها).(207)

يقول كارل ماركس (إن تشكيلاً إجتماعياً مُعيَناً لا يزول قط قبل أنْ تنمو كل القوى الإنتاجية التي يتسع لإحتوائها، ولا تحل قط محل هذا التشكيل علاقات إنتاج جديدة ومُتفوقة ما لم تتفتح شروط الوجود المادي لهذه العلاقات في صميم المجتمع القديم . . وفي الخطوط الكبرى يمكن إعتبار إسلوب الإنتاج الآسيوي والإقطاعي والبرجوازي الحديث مراحل متنامية للتَشَكل الإجتماعي والإقتصادي).(208)

وهناك بالإضافة الى ما ذكرنا من أساليب إنتاجية، اسلوب الإنتاج السلعي البسيط الذي (يظهر بإستمرار كإسلوب إنتاج ثانوي تكون مُلكية وسائل الإنتاج فيه مُلكية خاصة للمنتجين الذين يقومون مع عوائلهم بإستعمالها وإستبدال منتوجاتهم بمنتوجات الآخرين، ويلعب إسلوب إنتاج السلع البسيط على شاكلة الحرف اليدوية دوراً له أهميته الخاصة في أواخر الحِقبَة الإقطاعية كما يلعب دوراً مُهماً إذْ يكون على هيئة إنتاج فلاحي خاص في ظل الرأسمالية والأطوار الاولى لتطور الاشتراكية).(209)

ومن الجدير بالذكر إن كارل ماركس وهو يخطط مسار تطور الإنسانية على وفق هذه الرؤية التي إستمدها من تجربة البلدان الغربية لم يَدَعِ لها الإطلاق في المكان أو

الخلود في الزمان حيث يقول : اذا أُخِذَتْ هذه المُجردات في ذاتها (مُنفصلة عن التاريخ الواقعي لا تملك البتة أية قيمة. إن أكثر ما تستطيع أن تفعله هو أنْ تُفيدَ في تيسير تصنيف المادة التاريخية لكنها لا تستطيع في أية حال كالفلسفة أنْ تكون منهاجاً أومُخططاً تخيلياً يمكن بموجبه ترتيب)[210] الأنماط الإنتاجية المُتعاقِبَة بفعل الصراع بين كل من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج إبتداءً من النمط المشاعي مروراً بالتشكيلة العبودية فالإقطاعية ومن ثم الرأسمالية التي هي صائرة حتماً نحو الإشتراكية نفياً لها وبديلاً عنها.[211]

يقول كارل ماركس (إن الإستملاك الرأسمالي المُطابِق لنمط الإنتاج الرأسمالي يُشكِلُ النفي الأول للملكية الخاصة التي هي ليستْ إلا تابعاً للعمل المُستقِل الفردي، ولكن الإنتاج الرأسمالي يَنسِلُ هو ذاته نَفيَهُ بالحتمية ذاتها التي تخضع لها تطورات الطبيعة، إنه نفي النفي).[212]

والسؤال الذي يطرح نفسه هو:

لماذا لم تتحققْ هذه النبوءة، ولماذا صَمدَتْ الرأسمالية حتى هذه اللحظة تُنافِح عن نفسها بأمضى الأسلحة وأشد البأس، لا بل لماذا أفَلَتْ حتى النماذج المُشوَهَة للماركسية في الإتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية وولَتْ مُدبِرَّةً الى غير رجعة؟

هل يكمن الخطأ في النظرية أو في الناس أم نُعلِقُه على شماعة القَدَر غير المُنصِف للبشرية!؟

والجواب سوف لا يكون (آرسطياً) (أما وأما) ،وسوف لا يكون كذلك إطلاقياً مُعتقَدياً يُفسر الكون وأحداثه بأبرز محمولاته ، إذْ الإنسان يأكل ويشرب ويظلم ويقتل ويسعى لتحصيل العلم . . الخ لأنه عبد لشبقيته ،أو هو يركب الأهوال ويُناطح الصخر وَيفنى في سبيل أنْ ينتصر حق معلوم ويندحر ظلم مذموم لأن دمه أزرق أو أحمر . . الخ، أو إذا ضُرِب على خده الأيسر أدار خده الأيمن تواضعاً وإيماناً، وإذا رأى جائعاً إقتطَعَهُ رغيف خبزه صَدَقَةً، كل هذا لمجرد إن الله سبحانه شاخص أمامه آناء الليل وأطراف النهار، لا يغفل عن ذكره طُرفَة عين.

نقول إن هذه المُعتقدية الأحادية، بمعنى تفسير الظواهر إستناداً الى عامل واحد (الجنس، العنصر، الدين)، لسنا على وفاق معها لذلك سيكون جوابنا إستنطاقاً لصاحب النظرية نفسها . .لـ (كارل ماركس).

يقول المَثَلُ الشعبي (إذا عُرِفَ السبب بطل العجب)، والعِلم يُقرر بأن تشخيص الداء هو الخطوة الأولى الراجحة للتخلص منه، لذلك يصح القول بأن ماركس قد قَدَّم خدمة جليلة للطبقة الرأسمالية بتحليله لآليات عمل النظام الرأسمالي وَكشفهِ لمواطن ضعفه، أفادَتْ منها في معالجاتها اللاحقة للأزمات التي تعرضَتْ لها، إذْ هل يمكن لـ (كينز) مثلاً أنْ يأتي بجديدهِ" نظرية الطلب الفعال" دون قراءة مُتأنية للتراث الفكري الماركسي الذي إستبطن بين طياته بأوضح ما يكون الإستبطان النظرية المذكورة أعلاه. هل كان يمكن للرأسمالية أنْ تصطنع وسائلها الجديدة لتحقيق التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج من خلال، "التشريك الرأسمالي" بتعميم المُلكية المُساهِمَة للمشروعات الإقتصادية، دون إستلهام لفكر عدوها اللدود كارل ماركس؟

والركيزة الثانية التي نستند عليها في إعطاء إجابة مُحددة حول السؤال المطروح، هي إن الماركسية ليست ديناً جديداً بل نظرية شاملة يُمكن التمييز داخلها بين العلمي الموضوعي والطوباوي الشاعري لذلك كان من الضروري جداً تَكمِلَة المشوار بتطوير هذا (النسبي) وتكييفه مع تطورات الواقع الذي يعترف ماركس بأنْ لا "مُطلَق" سوى (هو) وحركته. إذنْ الجمود عند النصوص التي أُعتُبِرَتْ نهائية، ومن بَعدُ تنصيب أوصياء حتى على تفسيرها، هو الذي أضاع الفرصة لإعادة النظر وتحقيق التواصل وترميم ما أهترأ من منطق الماركسية الأولى أو تجاوزه الزمان. أما الركيزة الثالثة فتكمن في التطبيق حيث لم يكن هناك دليل تفصيلي عملي أمام أولئك الذين فَجَّروا ثورة الطبقة العاملة نيابة عنها وراحوا يَحكمون بأسمها، ولأن الأنانية الضيقة والمزاج الإنتهازي المصلحي لعبا في رؤوس رموز السلطة، طغى التبرير بحجة الجدل العلمي والإخلاص الثوري والمبادرة التاريخية من حيث يجب أنْ تسود الرؤية المتوازنة ، فكانتْ التجارب مِسخاً مُشوَهاً، إستبدَلَتْ ديكتاتورية القياصرة والرأسماليين

بدكتاتورية الرفاق والعسكريين منهم على وجه الخصوص، وساوَتْ بين الناس بالفقر مـن أجـل أنْ تبنـي جهازاً سلطوياً عملاقاً.

ويمكن الإستشهاد بمقولة (ماكنمارا) وزير الدفاع الامريكي في إدارة الرئيس جـون كنـدي لتـصوير جانـب من الحقيقة التي ذهبنا اليها حيث يقـول لمـدراء جهـاز الإسـتخبارات الأمريكيـة عـام 1961: (علينـا أن نُرغِمَ الإتحاد السوفيتي على تغيير أولوياته. إن النظام الشيوعي يَعِـدُ جماهـيره بمجتمـع مـن الرفاهيـة تنتفي فيه النقود، ومجتمع من المـساواة ينتفـي فيـه التمايـز الطبقـي. ولتحقيـق هـذه الأهـداف فـإن الاتحاد السوفيتي مُطالَب بأنْ يضع التنمية كأولوية قبل الأمن وعلينا أنْ نُرغمَـه عـلى أنْ يرفـع أولويـة الأمن ويضعها قبل التنمية، وعلينا أن نَشدَه الى سباق سـلاح يقطـع أنفاسـه ويرهـق مـوارده ويتركـه في النهاية ترسانة نووية دون رغيف خبز أو قطعة لحم، وكذلك فإن غلبة الأمن على الأولويات الـسوفيتية سوف تنعكس من الخارج الى الداخل فيزيد تَركزُ السلطة بيد المسؤولين عنه في أجهزة الحـزب والدولـة مما يُباعِدُ بينهم وبين عامة الناس ويعزلهم).[213]

وقبله كان الرئيس السوفيتي الأسبق "نيكيتا خروشوف" واضحاً عندما كتب يقول: (لمـاذا كانـتْ زراعتنـا متأخرة عن صناعتنا؟ . . إن ستالين مسؤول عن ذلك لأسباب كثيرة ....

1) إنه وضع الزراعة في المرتبة الثالثة في اقتصادنا.

2) كان يعتبر المزارعين حثالة المجتمـع، لا يحـترمهم ولا يقـدر عملهـم وظـن إنَ الـضغط هـو الطريقـة الوحيدة لِحملِهم على الإنتاج.

3) كان يدفع للفلاحين لقاء محصولهم أقل من كلفته الى حَدٍ فَقدوا معـه الـدافع الى العمـل في المـزارع الجماعية).[214]

هذا (الستالين) الذي إرتكب المذابح الجماعية بحق الفلاحين الكادحين في بـلاد "دكتاتوريـة البروليتاريـا" والذي يردد دائماً شعاره المُحبَب " يجب إستخدام طريق الثورة الحمراء في تطبيـق الإشـتراكية"، يتحمـل القسط الأكبر من المسؤولية عن فشل التجربة السوفيتية التـي أَسـلَمَتْ الـروح في عهـد خلفـه الليـبرالي "غورباتشوف".

لقد إستوحى ماركس نظريته حول التشكيلات الإجتماعية المذكورة سالفاً من واقعه الأوربي الذي لا يتطابق مع واقع القارات الأخرى من حيث طبيعة العلاقات الإنتاجية وديناميكية تطور قوى الإنتاج السائدة فيها، لذلك خَصَها بِما أسماه: نمط الإنتاج الآسيوي.

إسلوب الإنتاج الآسيوي:

لم يحصلْ أنْ إختلف المفكرون الماركسيون على مفهوم مُعيَن مثلما إختلفوا حول تحديد محتوى وتفسير معنى إسلوب الإنتاج الآسيوي لإعتبارين:

الأول: علمي لأن القائل به (كارل ماركس) لم يذكرْه صريحاً إلا مرة واحدة في كتابه "مساهمة في نقد الإقتصاد السياسي" وعلى سبيل الإستطراد دون أن يستفيض في تشخيص ملامحه أو إيضاح موقعه بين أنماط الإنتاج الأخرى لذلك تفاوتَتْ الآراء وتعدَدَتْ الإجتهادات بخصوصه.

الثاني: سياسي، آيدلوجي، إذْ إنَ نجاح الثورة السوفيتية وإندفاع قادتها نحو تعميم مُنطلقاتها وتوسيع دائرة تأثيرها، جعل الخلود الى هذا المفهوم أمراً غير مرغوب فيه، لأنه يثير الشكوك حول إمكانية نجاح الثورة الشيوعية في الصين، و (ما دام ماركس قد تحدث عن ركود المجتمعات الآسيوية، فهذا معناه إن تطبيق هذا المفهوم على الصين يَعدِل القول بركود الثورة وتاليا إستحالتها)[215]. كما إنه يُسيء الى مشاعر الآسيويين حيث يوحي بعزلتهم عن العالم وتمايز قانون تطورهم وتأصل ظاهرة التخلف في مجتمعاتهم.

ومن الممكن تمييز أربعة تأويلات لـ "نمط الإنتاج الآسيوي" عند الكتاب الماركسيين هي:[216]

التأويل الأول: ويرى القائلون به إن " نمط الإنتاج الآسيوي" تشكيلة إجتماعية خاصة بآسيا لا يمكن بأي حال من الأحوال تعميمها على بقية أنحاء العالم. ومن أبرز أنصار هذا الإتجاه (ماديار وسافانوف وهيرا نويوشيتارو). ويؤخذ على هذا الرأي عدم مطابقته للوقائع التاريخية.

التأويل الثاني: ويميل أنصاره الى عَدِ نمط الإنتاج الآسيوي نمطاً بدائياً وأبرز المُبشرين بـه هـم (غيوموريـو منذ عام 1929، والعالِم الياباني كاتسومي في عام 1934، والعالِم الانجليزي دوغلاس في عام 1961).

لقد حكم القائلون بهذا الرأي على التشكيلة الآسيوية من خلال علاقات الإنتاج المَشاعية وأغفلوا طبيعة قوى الإنتاج ودرجة تطورها، كما إنهم تَجاهلوا وجود (الدولة) بوصفها بناءً فوقياً لا يصح وجـوده إلا في مجتمع طبقي.

التأويـل الثالـث: يقـول رواد هـذا الـرأي (المـؤرخ الـصيني شـومي عـام 1957، العلـماء الـسوفيت في الأعـوام1931 – 1934) بـأن نمـط الإنتـاج الآسـيوي هـو نمـط إقطـاعي إذْ رغـم (وجـود العبوديـة في المجتمعات الآسيوية القديمة دون شك، فإن أكثرية الفلاحين في المجتمعات القروية كانوا أشـبه بالأقنـان المُلزَمين بدفع الضرائب الى الدولة عيناً).[217]

لقد جاء في البيان الصادر عن المُناقشات التي دارَتْ في مدينتي "تفليس" و "لينينغراد" للسنوات (1930 – 1931) ما يلي: (إن أصالة البلدان الآسيوية على إمتداد تاريخها كبيرة للغاية وهي تُـشكِل بمعنـى مـن المعاني بُنيَة خاصة من الإقطاعية يميل بعضهم الى أنْ يطلق عليها إسم نمط الإنتاج الآسيوي).[218]

التأويل الرابع: ويذهب الى عَدِ نمط الإنتاج الآسيوي نمطاً عبودياً، في حين تَحدثتْ الماركسية عن عبوديـة مُعمَمَة قَصدتْ بها، (إن المُنتِج لم يكن خاضعاً وتابعـاً للمُقطِـع بـل للدولـة، والوجـه الأسـاسي الثـاني إن العبد العمومي يتمتع بحقوق أزاء الدولة والمُقطِعين وبملكيـة أدواتـه ومنزلـه وزوجتـه وأولاده وكـذلك يتمتع بملكية شخصية).[219]

كل هذه التحديات تتعارض مع نمط الإنتاج العبودي في المجتمعات الغربية التي كان فيهـا العبـد مُلكـاً لسيده.

المعالم العامة لنمط الإنتاج الآسيوي:

1: المُلكية العامة للأرض، وسيطرة الدولة على كافة شؤون الحياة من خلال جهازهـا البيروقراطـي، إذْ إنَ (المشاعات القروية تحيا في حالـة مـن التبعيـة العامـة. وهـي تخـضع خـضوعاً مُبـاشراً لـسلطة الدولـة والوسطاء الذين يتولون الوظائف الإقتصادية ويقتطعون الفائض ويسوقون الناس الى أعمال ألسُخرة . . ولكن ليس لإعضاء الطبقة الحاكمة سوى سلطة وظيفية).[220]

ويعتقد ماركس إن آسيا لم تَعرِفْ سوى ثلاثـة أنـواع مـن الإدارة الحكوميـة هـي: (إدارة ماليـة أو نهـب الداخل، وإدارة الحرب أو نهب الخارج، وأخيراً إدارة الأشغال العامة).

(وإن المناخ والشروط الإقليمية وخاصة وجود الرقعات الصحراوية . . تجعل من الري الإصطناعي أساس الزراعة الشرقية، وإن هذه الضرورة الأولية لإستخدام المياه.. قـد تَطلبَـتْ في الـشرق . . تَـدخلَ الـسلطة المركزية. ومن هنا تَرتبَتْ وظيفة إقتصادية على جميـع الحكومـات الآسـيوية ألا وهـي وظيفـة العنايـة بالأشغال العامة).[221]

2: التداخل بين الزراعة والصناعة، فالمهنة الحِرَفية لم تَعِدْ بَعـدُ مُنفـصلة عـن العمـل الإنتـاجي الأسـاسي لذلك تقوم كل إسرة بكفاية نفسها مما تحتاجه من ضروريات العيش كالغذاء واللباس . . الخ.

3: (إن السكان يتركزون في أراضٍ قليلة الإتساع . . واليد العاملـة لا تـشكو هنـا مـن نقـص في العَـدَد . . ولهذا أُستُخدِمَ مُنذُ أقدم الأزمنة سِجِلٌ للمساحة تُذكَر فيه أسماء ممتلكي الأرض المزروعة).[222]

4: المجتمع الآسيوي، مجتمع تعاوني ، يندمج فيه الفرد إستجابة لضرورات قاهرة، فهو عضو في قبيلة أو طائفة يتمتع معها بالمُلكية المُشترَكة لشروط الإنتاج، وهذا ما يُميزُه عن طابع التعـاون الرأسـمالي الـذي يفترض إبتداءً وجود الـشغيل ألحـر، المالـك لقـوة العمـل والمُـستعِد لبيعهـا في أيـة لحظـة مقابـل أجـر معلوم.[223]

5: (يرى العديد من المؤرخين الماركسيين اليابانيين من أمثال جيروهوياكاوا إنَ غزو مَـشاعَة لمـشاعَة هـو من السمات الأساسية لـ: "نمط الإنتاج الآسيوي". وقد قال بالفكرة نفسها ميليكيشفلي في دراسة له عـن البُنيَة الطبقية لمجتمعات الشرق القديم).[224]

6: إن المُبـادلات التجاريـة في المُجتمعـات الآسـيوية تتركـز في حـدود حاجـة المَـشاعة الى بعـض الـسلع التكميلية، أو التخلص من فائض السلع الذي تسيطر عليه الدولة في صورة ريع عقاري بعد توزيع الجزء الأكبر منه على الوسطاء والموظفين الحكوميين. وهنا تختلف عن نمط التجارة الإقطاعية حيث المُبـادلات الكبيرة بين الريف والمدينة التي تُشَكِلُ سوقاً للإقطاعيات الريفية، وهذا ما ولَّـد الإعتقـاد لـدى مـاركس بأن المدينة في المجتمعات الآسيوية لا تلعب الا دوراً هامـشياً في الحيـاة الإقتـصادية وهـي (لا تولَـد إلا حيثما يوجد موقع مناسب للتجارة الخارجية، وإلا حيثما يُبادِلُ رئيس الدولة أو مرازبته دخلهـم مقابـل العمل ويُنفقونه في شكل مال/عمل).[225]

وبوجيز العبارة (إن ماهية نمط الإنتاج الآسيوي هي الوجود المُركَب لمشاعات بدائية يسود فيها التملـك المُشترَك للأرض ومُنظمَة جزئياً على علاقات القرابة، وسلطة تُعبِر عـن الوحـدة الفعليـة أو الوهميـة بـين هذه المَـشاعات . . وعـلى هـذا فـإن نمـط الإنتـاج الآسـيوي هـو في جـوهره أحـد أشـكال الإنتقـال مـن المُجتمعات اللاطبقية الى المُجتمعات الطبقية).[226]

إشكالية التسمية:

يُثير مفهوم " نمط الإنتاج الآسيوي" عدة تساؤلات منها: هل إن هذا النمط خاص بآسيا وحدها أو يمتـد ليـــشمل بِقاعـــاً أخـــرى مـــن العـــالم؟ وبخـــصوص ذلـــك يـــرى بعـــض الإقتـــصاديين الماركـــسيين بأن هذا النمط مـن الإنتـاج وُجِـدَ حتـى في أوربـا نفـسها ولكنـه تَبلـوَر بوضـوح أكـبر في آسـيا، لـذلك إقترح الماركسي الياباني "جيرو هوياكاوا" عام 1934 تـسميته بــ " نمـط الإنتـاج الخِراجـي"[227]، للخـروج من مأزق التحديد الجغرافي غير الدقيق الذي يفتقد الى صفة الشمول والإبانة عن الإستثناء لِما لا يصح عَدَهُ ضـمن دائرتـه، لأن مـاركس يـشترط في المنـاطق التـي ينطبـق عليهـا هـذا المفهـوم أنْ تكـون مـن

أراضي الهواطل (الأمطار) الكافية لإزدهار الإنتاج الزراعي بوصفه النشاط الأساسي لهذه التشكيلة الإجتماعية.

كما إن تعريف هذا النمط (لا ينبغي أنْ يتضمن أكثر مما ذكره ماركس عنه ، ظهور مجتمع طبقي في إطارأشكال مُلكية الأرض الجماعية على أساس من مستوى للقوى الإنتاجية ما يزال بالغ التدني ولكنه يسمح مع ذلك بإقتطاع فائض إنتاج، أما السِمات الأخرى "الأشغال الكبرى، الري، الإستبداد" فهي ليست أساسية . وتخص لانمط الإنتاج نفسه وإنما بعض المجتمعات الآسيوية " مصر القديمة، الهند").[228]

الإسلوب الآسيوي للإنتاج وتخلف آسيا:

يرى كارل ماركس إن (البلدان الآسيوية تملك من جهة أولى وبحكم المَشاعات القروية بُنية تنتمي الى المرحلة الرعوية . . وتملك من الجهة الثانية وبحكم وجود دولة مُستبِدَة بُنى شبه حضارية وعلى هذا فإنها مجتمعات إنتقال من الهمجية الى الحضارة، وهي راكدة عند هذه المرحلة الإنتقالية مُنذُ غابر الأزمان).[229]

ويُعَد جمود التركيبة الإجتماعية الآسيوية، والتقسيم التكاملي المُغلَق للعمل (زراعة/حِرفة) داخلها، وسيطرة الدولة على الفائض الإقتصادي فيها، من أهم مؤشرات تخلف المجتمع الآسيوي ،إذْ إنَ (المشاعات الريفية ترتكز على الصناعة المنزلية وعلى الجمع الأصيل بين الحياكة اليدوية والغزل اليدوي والإسلوب اليدوي لفلاحة الارض. هذا الجمع الذي كان يضفي عليها طابع الإكتفاء الذاتي)[230]، والذي أصبح منبعاً للجمود المؤسسي وإنعدام المُبادرَة الذاتية، واللتين أفضيتا الى إمتناع ولادة أنماط إنتاجية أكثر تقدماً.

وإجمالاً يتلخص الرأي الماركسي حول هذه المسألة في (إن الإستبداد الشرقي القائم على أساس الوحدة اللاامتمايزة بين الصناعة اليدوية والزراعة، بين المدينة والريف، والمُبقي على أشكال التملك والإنتاج البدائية قد ترك آسيا في منأى عن حركة التطور التاريخي التقدمية بالرغم من مظاهر التجديد التي إقترن بها).[231]

ولكن الثابت تاريخياً إن الصراع بين الإنسان والطبيعة في آسيا أكثر فاعلية من نظيره في القارات الأخرى لأنها مَنشأ الحضارات ومَوطن المدنيات الأولى، كما إن قوى

الإنتاج التي إستعان بها الإنسان الآسيوي لبناء معالم هذه المـدنيات كانـت أكـثر تطـوراً مـما هـي عنـد غيره،إذَنْ لماذا لم يؤدِ التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج حسب منطق المادية التاريخية الى تطور مُماثِل لِما حصل في اوربا؟

وإذا كان الرأي بأن قوى الإنتاج لم تتطورْ لذلك بقيت التشكيلة الإجتماعية جامـدة، فهـذا يتنـاقض مـع التسليم بشمولية قانون حتمية التطور المُضطرِد لقوى الإنتاج؟

وخِتاماً لم تواجِه مدرسة فكرية إعتراضـات وإنتقـادات موضـوعية مـثلما واجهـتْ الماركـسية لإعتبـارات معروفة عديدة، ودَرجاً مع الدارجين يُمكننا تسجيل المُلاحظات الآتية حول هذه الفلسفة ومنهجها :

1) الفلسفة منذ نشوئها نَأَتْ بنفسها عن العادي المُعـاش، وهَوَمَـتْ في عـوالم (الميتافيزيقيـا) بَحثـاً عـن المُطلَق المُتناهي، وَحدُه "سقراط" الذي لم يترك لنا شيئاً مكتوباً كان وجودياً واقعياً، الفضيلة عنـده هـي أنْ يعرف الإنـسان نفـسه، والرذيلـة أنْ يجهـل كوامنهـا، وعـلى هـدي سـقراط سـار (مـاركس) فـأعطى للفلسفة معنى جديداً، إذْ لم يَعِدْ موضـوعها معـه قِـدَم العـالم وحدوثـه، نـسبية المعرفـة أو إطلاقيتهـا، موضوعية التذوق الجمالي أو ذاتيته حسب، بل دراسة الحياة الإنسانية وآفاق تطورها المستقبلي، وهنـا يصح التساؤل عن مشروعية التَفَقُه (ميتافيزيقياً) لفيلسوف يَتنكر إبتداءً لجدوى الميتافيزيقيا.

فماركس بموقفه المادي المُستنِد على رؤية مُنفعِلة بما يجري "تجاوزات الكنيسة وإنحرافات رجال الـدين ومناصرتهم لمظالم الرأسمالية"، يكون قد إستعاض عن جوهر الظاهرة بعوارضها، حيث إن الـدين نـزوع متأصل عند الإنسان الذي يبتغي من وراءه الفوز بالأمان الروحي والإستقرار النفسي، وهـو موقـف مـن قوة لا نراها لكن نشعر بالحاجة جميعاً الى تصديقها، أو في أبسط الأحوال الى إفتراضها.

وليس معنى كلامنا هذا، الحكم على الأفكار الماركسية من خلال جوهرهـا المـادي ، ولكـن ما دام ماركس يصف نظرياته بـ "الفلـسفة العلميـة" أو "العلـم الفلـسفي"، إذَنْ لا يجـوز تعميم آرائه على مجالات لا تَطالَها أساليب البحث العلمي وأدواتـه، وتجـاوزه عـلى هـذه الحقيقــة بفعــل ميولــه الكليــة هــي التــي جعلتــه يخــرج بأحكــام وتــصورات لا تنتمي الى العِلم بشيء ولا تستقيم مع أُسسه، الإستقراء بوصفه اداة للبحث والنسبية بإعتبارها صـفة مُطلقة للحقائق.

2) إن ماركس فسر الصيرورة التاريخية بالتناقض الداخلي الكامن في صميم أية ظاهرة، هـذا التنـاقض الذي يحصل أساساً بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والـذي لا يُمكـن أنْ يُحـسَم إلا مـن خـلال الثـورة. ولكن الـشواهد التاريخيـة جـاءت مُتعارِضـة مـع هـذه الرؤيـة إذْ إنَ الإنتقـال فقـط مـن نمـط الإنتـاج الإقطاعي الى المرحلة الرأسمالية وفي بقعة جغرافية مُحدَدَة هي فرنسا تم عن طريق العنف الثوري ،أما التحولات المُناظِرة الأخرى، البدائي الى العبـودي والعبـودي الى الإقطـاعي، فقـد تَمَّـتْ تـدريجياً وبـصورة سلمية ونقصد في لحظة التحول النوعي.

ولغرض الإلتفاف على هذه الحقيقة حاول بعـض العلـماء الـسوفيت أنْ يقـدموا تفـسيراً آخـراً لـسقوط النظام العبودي بإدعائهم (إن سقوط العبودية لم يتم بالطرق السلمية . . وإن السقوط لم يتم فجأة بل إستغرق مرحلة تاريخية طويلة، وتم بطرق مُختلفة ولم يسلك نفس الطريق).[232]

3) لقد أُغرِمَ الفلاسفة والمفكرون بنظرية العامل الواحد في تفسير التاريخ، ولم يَشذْ ماركس عـن رَكـبِهم رغم إن إرساءه الفلسفة على قاعدة العِلم تَقـضي بـذلك، فتـشبثَ بالعامـل الإقتـصادي وعَـدَه الأسـاس المادي الذي تنعكس عنه قوى الإنسان الأخرى، الفكرية علاوة على نوازعه الروحية، بحيث أصبح عنـده كل نشاط إنساني مُرتبط بدافع مصلحي،سافرأو مُبَطَن .

إن هذه النظرة الضيقة أجبَرَتْ ماركس مرات عديدة الى الإعتـساف في تفـسير الأحـداث التاريخيـة، ولَيْ عنق الحقائق لكي تتسق مع الإطار الفكري الموضوع سَلَفاً لتفسيرها، مَثَلهُ في ذلك مَثَلُ "مَنْ يَبري رجليه لكي يلاءم الحذاء"[233] على حد تعبير الزعيم الصيني ماوتسي تونغ.

4) إن المادية التي أوغلَتْ الماركسية أيما إيغال في الإيمان بها لم تَصمِدْ أمام الإكتـشافات العلمية للقرن العشرين، إذْ هَدمَ "آرنست رذرفورد" ركنها الأول عـام **1911** بإثباتـه إن

الذرة تتكون من نواة متناهية في الصغر تحيط بها جُسيمات سالبة هي الألكترونات، تُولّد بحركتها مجالاً كهرومغناطيسياً.

وأجهزَ (آينشتاين) على ركنها الثاني برفضه لفكرة (الزمان والمكان) المُطلَقَين، حيث رأى إن علاقات الزمان والمكان وقوانين الحركة لا يمكن قياسها إلا بالنسبة للشخص المُراقِب وظروفه الموضوعية.[234]

5) قامَتْ التحليلات الإقتصادية الماركسية بمجموعها (على نظرية السلعة، أي الإنتاج من أجل السوق، وقد إستمر هذا التحليل مقبولاً دون حاجة الى تعديلات جذرية حتى نهاية الثلث الأول من القرن العشرين . وكان التصديق الأخير الصارخ له الأزمة الأمريكية الكبيرة عام 1929).[235]

ولكن الذي حصل بعد هذا التاريخ نتيجة تبني النظام الرأسمالي لسياسات جديدة تهدف الى إدماج الطبقة العاملة في الآلة الرأسمالية، ورفع مستوى معيشتها بالإعتماد على الفائض الإقتصادي المُتأتي من إستغلال البلدان النامية، هو عدم تحقق تصورات ماركس عن(الإفقار) الذي هو لب الصراع بين البروليتاريا والبرجوازيين، والدافع الفعال لبلوغه مرحلة الإنفجار.

6) يعتقد ماركس إنَ معدل الربح يتجه في الأمد الطويل الى الإنخفاض ومعنى ذلك (عندما تكون نسبة الإستغلال ثابتة[236] فإن نسبة الأرباح تهبط بزيادة رأس المال لكل فرد . . إن هذا الرأي يظهر بصورة واضحة مُتناقِضاً مع مناقشات ماركس الأخرى، فاذا كانت نسبة الإستغلال تتجه نحو الثَبات فإن الإجور الحقيقية تأخذ بالإرتفاع مع زيادة الإنتاجية وإن العمل يستلم حصة ثابتة من مجموع الزيادة).[237]

كما إن عَد الإجور المصدر الوحيد لفائض القيمة لا يُمكن قبوله مع التحول في آليات النشاط الإقتصادي الناجم عن الثورة العلمية والتكنلوجية والذي كان (يَتحَددُ قبل كل شيء بتراكم رأس المال وزيادة عدد العاملين الفعليين. أما الآن فهو رهن بالمستوى الذي يبلغه البحث العلمي وبالإتساع السريع لأنظمة خاضعة كلياً للسيبرنتيك، وبالنوعية الإنسانية للعمال الذين يتصورون ويراقبون ويبرمجون الإنتاج والإدارة).[238]

7) (إن المادية الجدلية حينما تطبق الديالكتيك وقوانينه على المادة والطبيعة والمجتمع تكون كأنها تفرض على الواقع الموضوعي مُصادرات عقلية . . أو مبادئ قَبْلية . . كما إن التطور الديالتيكي في نظر المادية الجدلية تطور تقدمي . . ومثل هذا القول يحمل بين طياته كما يقول بعض النقاد نوعاً من الغائية، فلماذا يكون التركيب أو نفي النفي على هذا الشكل؟ . . أَلا يتعلق الأمر بتبرير عقيدي لا غير).[239]

8) إن كارل ماركس يَعِدُ وجود نمط الإنتاج الآسيوي وإستمراره نتيجة منطقية لظروف الإنتاج الخاصة بآسيا وهو بذلك يُعلِل فِعلَ الصيرورة خِلافاً لماديته التاريخية بعامل ثانوي، إذْ إن العامل الرئيسي أو المُولِد لحركة التناقض الداخلية طِبقاً للماركسية كما أسلفنا هو قوى الإنتاج.

المبحث الثاني

مدرسة التبعية التنموية

في إطار بحث إقتصاديي العالم الثالث عن رؤية جديدة للتخلف، وفلسفة مُختلِفة للتنمية، نَشأتْ مدرسة التبعية أو (المدرسة الهيكلية) أو (مدرسة امريكا اللاتينية). وباديء ذي بدء يُمكننا القول إن أياً من هذه التسميات لا ينطوي على حقيقة المقصود، فمن أجل إضفاء طابع (المدرسة الفكرية) على مجموعة من المَقولات والآراء والفرضيات لابد من إجتماع عنصري الوحدة والتجانس فيها، وحدة المنطلق وتجانس المحتوى الآيديولوجي. فهل يمكن إدعاء هذه الخاصية في ما يسمى بـ(مدرسة التبعية)؟

الجواب على ذلك سوف لا يكون بالإيجاب إذْ يمكن تمييز عدة إتجاهات داخلها تختلف من حيث المنبع الذي تستوحي منه أفكارها والمدى الذي تذهب اليه في نزوعها الإصلاحي، وهكذا لا يبقى ما يجمعها سوى المَنحى التحليلي العام المُتمَثِل بالعلاقة بين دول مُتخلفة وأخرى مُتقدمة وإنعكاساتها بالنسبة لكليهما معاً.

أما وصف (التبعية) فيوحي بأن هؤلاء الكتاب والمفكرين قد ركزوا جهودهم الفكرية على تحليل مَقولة (التبعية) فاستحقوا أنْ تُلصقَ بهم سمة تميزهم عن غيرهم، وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة لأن (التبعية) مَعلَمة من معالم البناء الفلسفي لرواد الفكر البنيوي، وهي ليست الأساسية وإن كانت مُتضَمَنَة في معظم تحليلاتهم ،أما بوصفها نتيجة لتطور تاريخي أو سبباً ترتب على غيره من الأسباب وأفضى الى نتائج ظل عملها قائماً ومستمراً.

وأخيراً يأتي التحديد الجغرافي لدائرة هذا الإتجاه بـ (قارة امريكا اللاتينية) غير دقيق لأنه يقود من جهة الى إستبعاد مفكرين واقتصاديين لهم باعٍ طويل في تشكيل البُنيات الأساسية لهذا الفكر أمثال بول باران وسمير أمين ومحبوب الحق، ومن جهة أخرى إن بذرة هذا الإتجاه نجدها أول ما نجدها عند الإقتصادي الياباني (جيرو هوياكاوا) صاحب نظرية الإقتصاد الخِراجي، وعند بول ستريتن الذي سبق غيره في

وضع أسس إستراتيجية الإعتماد على الذات،ومع هذا يبقى راؤول بريبتش رغم الرصانة العلمية لأقرانة، الرائد المُمَيز في هذا المجال، فهو المُبَشِر والمُنَظِر، لذلك نرى إن دراسته حجر الزاوية للإحاطة بهذا الإتجاه المُجَدِد.

راؤول بريبتش ونظرية التبادل غير المتكافئ بين المراكز والأطراف :

منذ عام 1949 طرح بريبتش مفهوم (المركز والمحيط) قاصِداً تحديد طرفي العلاقة في التنمية الدولية التي يُفترَض أنْ تكون تكاملية وهي كذلك ولكن ليس في صالح البلدان النامية لأن الدول الصناعية تلعب فيها دور الكوكب الكبير الذي بحركته يرسم حركة الأجرام الصغيرة الواقعة ضمن مَجَرَتِه.

والمنطلق الذي يَحكم مثل هذه الرؤية هو إنه إذا كانت الطبقة الرأسمالية في المركز طبقة حيوية، فإن قرينتها في الأطراف ليست كذلك بل هي مشوهة المَعالِم، فاقدة الأصالة بسبب طبيعة تكونها، إذْ نَشأتْ نشوءاً شاذاً في ظل السيطرة الإستعمارية، وبذلك كانت تابعة، راغبة في هذه التبعية لأنها مصدر ديمومتها وإنتعاشها.

والمشكلة الرئيسية التي تعاني منها هذه الرأسمالية هي عدم كفاية (التراكُم) اللازم لتوسيع قاعدة التكوين الرأسمالي نتيجة الى:(240)

أولاً: الإفراط في الإستهلاك البَذَخي مِنْ قِبَل الطبقات عالية الدخل، المُتأثِرة بنمط السلوك الغربي وثقافته الإجتماعية.

ثانياً: سيطرة بلدان المركز على معدلات كبيرة من الفائض الإقتصادي لبلدان المحيط بصورة تحويلات أرباح، أثمان سلع مُبالغ فيها . . الخ، أي إن البرجوازية الوطنية في البلدان النامية تَفتقد الى خاصية السيطرة على التراكم، والتي لا تتحقق إلا من خلال:(241)

1) التوافر على إمكانية إعادة تكوين قوة العمل وما تستوجبه من توفير للمواد الغذائية الكافية باسعار تنسجم مع هدف تحقيق الأرباح اللازمة لتشجيع رأس المال

المحلي على ممارسة نشاطه الإنتاجي، كما تتطلب في مراحل لاحقة إنتاج السلع الإستهلاكية المُعوِضَة للإستيرادات.

2) السيطرة على المراكز المالية الوطنية وتطويرها، وتحقيق إستقلالها أزاء رأس المال الأجنبي.

3) السيطرة على السوق المحلية وتوسيعها وهذا يتطلب وضع سياسات فاعلة وكفوءة لتطوير القدرة الشرائية لغالبية الشرائح الإجتماعية الفقيرة من خلال إعادة توزيع الدخل توزيعاً عادلاً.

4) تحرير الموارد الطبيعية من قبضة الشركات مُتعدية الجنسية وإستغلالها من قِبَل الدول النامية إستغلالاً كفوءاً ،أو عند تَعذر ذلك الإحتفاظ بها للمستقبل خاصة إذا كانت الثروة مالاً إستراتيجياً ناضِباً مثل النفط والمعادن الأخرى.

5) تطوير القدرات المحلية في مجال التعامل مع الفن التقني بما يجعل البلد المَعني قادراً على تطويع التقنيات الملائمة وإستحداث تقنيات جديدة، أي تقليل الإعتماد على المراكز الأساسية في هذا الخصوص الى أدنى حد مُمكِن.

ثالثاً: سياسات التشغيل غير العقلانية التي تتبناها الحكومات لإمتصاص فائض العمالة خاصة من بين أعضاء الشرائح المتوسطة (خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس المهنية) دون الإسترشاد بمعيار الحاجة الفعلية والكفاءة مما جعل هؤلاء العاملين عِبئاً على الإقتصاديات الوطنية.

والحقيقة إن مثل هذه السياسات لا تُطبَق إلا لأغراض سياسية بعيدة كل البُعد عن مقاييس الحِساب الإقتصادي الرشيد.

ويمضي (بريبتش) في تحليلاته ليوضح كيفية توزيع المُتبَقي من الفائض الإقتصادي على الشرائح والطبقات الإجتماعية والتي يُقسمَها على وفق منظور جديد الى : [242]

1) الفئات الإجتماعية العليا والمُتمَثِلة بـ (البيروقراطية الإدارية) وطبقة التكنوقراط، وأرباب المهن الحرة، ومالكي وسائل الإنتاج، وهذه الطبقة تستحوذ على النسبة العظمى من الدخل الوطني بسبب إحتكارها للمفاصل الأساسية للنشاط الإقتصادي.

2) الفئات المتوسطة: وهي الفئات التي يكون مصدر دخلها أما مهارتها وعملها الخاص أو الكمية المتواضعة من رأس المال الذي تمتلكه، وهي دائبة المحاولات لإقتسام بعض ثمار الزيادة في الدخل مع الفئات العليا للمجتمع.

وتجري غالبا إعادة توزيع الدخول من قِبَل الفئات العليا بما يُرضي هذه الفئة تَجاوزاً لضغوط نقاباتها (العمالية والمهنية) وعن طريق سياسات الإنفاق الحكومي التي تُجبِرُ الحكومات عادة لمحدودية قدراتها المالية الى إعتماد التمويل التضخمي لإنجاحها. وهكذا لازمَتْ ظاهرة التضخم عملية التطور الرأسمالي في الأطراف، وأصبحَتْ مُعضلة عَصيَة على الحل بالنسبة اليها.

3) الفئات الدُنيا: وهذه الفئات تعيش على الهامش، إذْ لا تتمكن من الحصول على نصيب من ثمار التقدم التكنولوجي بسبب إفتقادها الى (التنظيم) وتالياً القدرة على (مُساومَة) الغُرماء الآخرين.

والفكرة المحورية الثانية في فلسفة بريبتش والتي ترتبط برباط سببي مع فكرته الأولى عن (المركز والأطراف) هي تدهور شروط البيئة الدولية المُلائِمة لتنمية العالم المُتخَلِف، حيث إن الدور الذي لعبته التجارة الدولية في تنمية البلدان الصناعية بوصفها ظاهرة تلقائية غير مُثقَلَة بأعباء المُقايَسَة مع نماذج سابقة عليها، لم يَعِدْ موجوداً بسبب تَصَدِع نظام التجارة القديم وظهور النزعة الحِمائية لدى الدول الصناعية مما أثقل كاهل البلدان الآخذة بالنمو حديثاً بمشاكل مُتَعَدِدَة ،أبرزها إنخفاض حصتها من الصادرات العالمية والذي قاد الى حدوث عجز في موازين مدفوعاتها حاولَتْ معالجته بتعويض الإستيرادات عن طريق التصنيع المحلي ولم تَفلِحْ نظراً لضيق أسواقها الداخلية وتزايد طلبها على المواد الغذائية المُزامِن بالضرورة لإتساع حركة التصنيع.

و (بريبتش) يعتقد إن بطء (نمو صادرات المواد الأولية نتيجة ضرورية للتقدم التكنولوجي في البلاد الصناعية، فلهذا التقدم نتائج مباشرة تتمثل في إحلال المنتجات الصناعية محل المواد الأولية الطبيعية وفي تخفيض نسبة المواد الخام المُستعمَلَة في الناتج النهائي. كما إن له نتائج غير مباشرة ترجع الى إن جزءاً صغيراً من الزيادة في دخل الفرد . . تُوجَه نحو الطلب على المواد الغذائية وغيرها من المُنتجات الإستهلاكية الأساسية بينما يتجه الجزء الأكبر من الزيادة في الدخل نحو زيادة الطلب على السلع الصناعية والخدمات).[243]

وهنا تكمن أسباب التبادل غير المتكافئ بين البلدان النامية التي تتشكل صادراتها من مجموعة السلع الأولية والتي يميل الطلب عليها الى الإنخفاض في الأمد الطويل والبلدان الصناعية التي تتكون صادراتها من السلع المُصنَعَة حيث يرتبط الطلب عليها بعلاقة طردية مع الدخل.

ويستند (بريبتش) في تحليله لتدهور شروط تجارة الدول النامية على قانون (أنجل)، ففي مُعظَم بلدان العالم يميل الأفراد عندما ترتفع دخولهم الى تقليل إنفاقهم على الغذاء وزيادته على السلع المُصنَعة الضرورية والكمالية، أي إن المرونات الدَخلْية على منتوجات القِطاع الأولي واطئة[244]. ولكن ما يُسَجَل على هذا القانون هو عدم صِحة تَعميمه على جميع سلع القطاع الأولي وإقتصار مَصاديقِه على السلع الغذائية فقط، والشاهد التاريخي الذي يُمكن التشبث به في هذا الخصوص هو إرتفاع الطلب على سلعة النفط مع تنامي الدخول العالمية، وعدم حصول العكس إلا في فترات محدودة لأسباب بيئية وإقتصادية.

ويعتقد بريبتش أيضاً إن ظاهرة الإحتكار في القِطاع الصناعي أكبر مما هي عليه في القِطاع الزراعي لذلك فإن القوة التنظيمية للصناعيين مُقابِل تبعثر جهود المُنتجين الزراعيين، تجعل شروط التجارة تميل لصالح الصناعة.[245]

وعلى وجه العموم يرجع الإنخفاض الكبير في صادرات المواد الأولية الى ظهور مجموعتين من العوامل . . أولهما العوامل الإقتصادية التلقائية التي أدَتْ الى بطء

نمو الطلب على المواد الأولية،وثانيتهما نشوء عوامل ناتجة عن إنتهاج البلاد الصناعية الكبرى لسياسة الحماية الجمركية.[246]

وللخروج من هذا المأزق يرى (بريبتش) ضرورة التمسك بسياسة تعويض الوارادات فلا زال باعتقاده هناك هامش لإحلال المُنتجات المحلية محل المُستورَدَة وإنه ما زالتْ هناك فرصة للإفادة من ميزة المنافسة، (ومن الممكن توسيع هذا الهامش بصورة كبيرة إذا استمرَتْ عملية الإحلال لا في نطاق السوق المحلي بل في نطاق مجموعة البلاد الآخذة في النمو بحيث يمكن لهذه المجموعة من البلاد أنْ تجني معاً ثمرات المُنافسة الحرة والتخصص ووفورات الحجم الكبير.. ويُمكِن تطبيق هذه السياسة كذلك بالنسبة للخدمات، مثل إجور الشحن البحري والتأمين).[247]

ويبدو إن بريبتش لم يَستَقِرْ على رأي نهائي، بل هو دائم التجاوز لأفكاره والبحث عن جديد يَحضى بالقبول العام.

يقول د.انطونيوس كرم (لقد لاحظتُ إن كتابات بريبتش وفورتادو الأخيرة تُرَكِز على التبعية في مجال الإستهلاك والثقافة . . ولاحظت ُكذلك. . إنهم خَرجوا عن (نظرتهم القومية) التي بدأوها في الأربعينات واتجهوا صوب (النظرة الماركسية) للأمور . . ويقول د.جلال امين يبدو من خلال جهود بريبتش إنه لا حل طالما هناك مزيداً من الرشوة تُدفَع للفئات الوسطى، إلا إن التوصيات واضحة وهي إن كل مشاكل التنمية الهامشية ناتجة عن الإتصال بين الدول المُتقدمة والمُتخلفة وليس هناك مخرج إلا إذا حَسمنا هذه القضية).[248]

هذه هي رؤية بريبتش التي أفاض في شرحها أقطاب هذا الإتجاه الفكري، وأضافوا اليها رؤى ليسَتْ أقل شأناً من المصدر الذي تأثرَتْ به وخاصة في مجال تحليل الإختلالات الهيكلية والتبعية الإقتصادية والفائض الإقتصادي.

أولاً: الإختلال الهيكلي: على وفق أصحاب مدرسة التبعية (إن التنمية والتخلف هيكلان جزئيان من نظام عالمي واحد هو النظام الرأسمالي العالمي، وإن هذا النظام قد تَميَز وما زال بوجود قوى مُسيطِرَة ، وأخرى مُسيطَرعليها تَفتقدُ ألقدرة الذاتية على النمو والتغيير).[249]

وإن العَالم النامي في سعيه لتنمية إقتصادياته عن طريق الإندماج بالإقتصاد الدولي عانى وما زال يعاني من ظاهرة التهميش (التمدين دون تصنيع كاف وكفوء)، والذي قاد بدوره الى تعميق الإختلالات الهيكلية في إقتصادياته، هذه الإختلالات نَبعَتْ من مصادر مُتعدِدَة وعَبرَتْ عن نفسها بصيغة مُحدَدة هي: التخصص بإنتاج وتصدير المواد الأولية والزراعية الذي أدى الى إضطلاع قِطاع الصادرات بالدور الحيوي في تسيير عجلة الإقتصاد، بمعنى إن الإعتماد على الصادرات من الموادالخام جَعلَ التطور الإقتصادي للبلدان النامية مَرهوناً بحركة السوق الدولية غير المُستَقِرَة فإذا إرتفعَتْ أسعار الصادرات بمعدلات أعلى من معدلات أسعار الإستيرادات[250]، فإن النتيجة ستكون إنتشار الموجات التضخمية بفعل:

1) عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، إذْ إن زيادة أسعار الصادرات تعني زيادة عوائد المُنتجين(الأرباح، الإجور، . . الخ) وهذا يعني زيادة الطلب على السلع المحلية، ونتيجة محدودية العرض من هذه السلع سترتفع أسعارها. هذا الإرتفاع سيقود الى مُطالبة العمال بزيادة إجورهم مما يؤدي الى إرتفاع التكاليف الإنتاجية وتاليا إزدياد أسعارالبضائع المحلية ، وهكذا تتخذ الموجات التضخمية شكل الدائرة المُنداحَة (المُتَسِعَة) .

ومع إنخفاض أسعار الصادرات سَيعمُ التضخم أيضاً خِلافاً للمنطق الإقتصادي الأكاديمي ذلك لأن مِثلَ هذا الإنخفاض يؤدي الى عجز في الميزانية الحكومية، ونظراً لإعتماد الحكومات على حصيلة الصادرات في تمويل مشروعاتها وتسديد نفقاتها، ستضطر عندها للجوء الى التمويل بالعجز أي أما الإقتراض من الجمهور والمصارف أو زيادة الإصدار النقدي، وكلا الآليتين تُفضيان الى التضخم.

كما إن إنخفاض أسعار الصادرات ينعكس سلباً على قدرة البلد الإستيرادية ، وإنَ تحجيم الإستيرادات يؤدي الى الضغط على الموارد المحلية المحدودة فترتفع أسعارها، خاصة إذا كان الإنتاج الوطني من السلع الغذائية مَحدوداً.

ويوصي الهيكليون لمُعالَجَة هذا الوضع بضرورة تنويع البلدان النامية لمصادر دخولها عن طريق تغيير هياكلها الإنتاجية والتخلص من فَخ التخصص أحادي الجانب

والتحرر من التبعية. إن هذه التوصيات هي الأهداف الجوهرية للتنمية والتي لا يشك أحد بجـدواها، ولكن أي هدف يتحول الى أمنيَة إذا لم يأتِ مُتوافقاً مع الظروف الموضوعية والقُدرات الذاتية من إرادة سياسية وإمكانيات مادية وبشرية، لذلك لا نرى في مثل هذه التوصيات سوى توصيف لعلاج عَصي على التحقيق.

2) طبيعة العملية التنموية والإختلال بين العرض والطلب :

إن الشروع بتنفيذ برامج التنمية يقتضي البدء بمشروعات البُنية الإرتكازية (طرق، جسور، موانئ. . الخ) ، ولما كانَتْ هذه المشاريع غير مُنتِجَة بصورة مباشرة إنما تخدم عملية الإنتاج لذلك فإن عوائد العـاملين فيها، (إجور، أرباح، ريوع، فوائد) تُعَد نقوداً بـلا مقابـل سـلعي، أي إنهـا والحـال هـذه تُـشكِلُ مَـصدَراً تضخمياً.

ويشير الهيكليون أيضاً في هذا الخصوص الى الطبيعة المُزدوَجَة للإستثمار، أي إنتاج مـادي وخـدمي مـن جهة وتوليد طلب فعال من جهة أخرى، ولما كان الإنتاج أكثر تخصصاً، أي يتحدد بمجموعة معينـة مـن المُنتجات، في حين ينصرف الطلب الى أنواع مُتَعَدِدَة من السلع لذلك لابد أنْ يحصل إختلال بـين الطلـب الكلي والعرض الكلي لصالح الطلب، مما يدفع بالأسعار نحو الإرتفاع.

ويُضيف الهيكليون عاملاً آخراً لحصول الموجات التضخمية في الإقتصاديات النامية هو طول فترة الإنشاء بالنسبة للمشروعات المُنفَذَة ضمن إطار برامج العمران، فمنذ إنشاء المشروع حتـى بـدء إنتاجـه هنـاك تيار من التدفق النقدي لا يتزامن معه تدفق سلعي مما يؤدي الى إرتفاع أسعار السلع وعوامـل الإنتـاج أيضاً.

هذه الإختلالات لا يرى الهيكليون طريقاً لتجاوزها إلا من خلال التصنيع الذي لابد لغـرض إنجـازه مـن التركيز (على السياسة الإقتصادية الحمائية وبضمنها الحصص، التعريفة الكمركية، السيطرة عـلى القَطـع الأجنبي . . كذلك التعاون في المجال الدولي . . برفع الإجراءات الحمائية على صادرات الـدول الناميـة . . المـساعدات المالية والفنية سـواء عـن طريـق الحكومـات في الـدول الـصناعية أو عـن طريـق مـساهمة هـذه الحكومـات في المؤسـسات الدوليـة)[251]. وذلـك لأن مـن المـشاكل الأساسـية في الـدول الناميـة حـسب الهيكليـين هـي مُـشكلة التمويـل التـي تجـد مبرراتهـا (فـيما يطلـق عليـه

بفجوة الموارد المحلية، وهي الفجوة القائمة بين معدل الإدخار المحلي . . وبين معدل الإستثمار المطلوب تحقيقه للوصول الى معدل النمو المُستهدَف).[252]

ويُلخص (جندر فرانك) أسباب نشوء وإستمرار هذا الوضع بثلاثة عوامل هي: (إستنزاف الفائض، وهو يرتكز في تحليل هذا التناقض على تحليل باران الذي يُفرِق بين الفائض المُحتمَل والفائض الفعلي، . . الإستقطاب بين الدول الأم والتوابع، فالدول الأم إذْ تستنزف الفائض الإقتصادي من التوابع . . فإنها تدعم عملية التخلف في الدول التابعة. أما التناقض الثالث فهو، الإستمرارية في التغير..)[253]، ويُقصَدُ به إن وجود النظام الرأسمالي بحد ذاته يعني تأبيد الإختلالات البنيوية للإقتصاديات النامية ومن ثم تجديد التخلف فيها.

ثانياً: التبعية الإقتصادية -

يُعرِف (دوس سانتوس)، أحد أبرز أقطاب الإتجاه البنيوي ، التبعية على إنها واقعة يكون فيها (إقتصاد أقطارمُعيَنَة مَشروطاً بتنمية وتوسع إقتصاد آخر، حيث تستطيع بعض الأقطار السائدة أنْ تتوسع وتواصل تنمية ذاتها بينما الأقطار الأخرى "التابعة" تستطيع أنْ تفعل ذلك فقط كإنعكاس لذلك التوسع الذي قد تكون له آثار إيجابية أو سلبية على تنميتها المُباشرة).[254]

إذَنْ التبعية والحال هذه صورة من صور الإرتباط القَسري، تنطوي على ظاهرة التبادل غير المُتكافئ الذي يستنزف الطرف الأقوى فيه الفائض الإقتصادي للطرف الآخر الأضعف.

ونظراً لأن النظام الرأسمالي بوصفه إطاراً لهذا التَكَون الشاذ (محكوم بالحركية الدائمة ولأن نمو مختلف أجزائه دائماً غير مُتكافئ، ولأن وضع مُختلَف الأمم في الترتيب الهرمي مُتحرك يستنتج البعض من ذلك كله إن "التبعية الخارجية" ظاهرة موجودة في جميع الأحوال، وهي نسبية ومتحرِكة).[255]

ويُعَرِفُ (لويس) الإقتصاد التابع بانه (الإقتصاد الذي لا يحوي على عناصر ديمومته، حيث إنَ معدلات الإستثمار السنوية والإبتكارات فيه مُتأثِرَة بشكل أساسي بعوامل خارجية)[256]، أي هو الإقتصاد الذي يفتقد الى قوة الدفع الذاتي.

لقد ركز الهيكليون كثيراً على المشاكل الناجمة عن التبعية (ومن بينها المشاكل المرتبطة بالتبعية التكنولوجية، وأثَرِ أنظمة المواصلات على البلدان التابعة وآثار الطبيعة المتغيرة للنظام الرأسمالي العالمي لاسيما الأهمية المتزايدة للشركات متعددة الجنسية).[257]

ويُميز (سانتوس) بين ثلاثة أشكال من التبعية هي:[258]

1) التبعية الإستعمارية، والتي يسيطر بموجبها رأس المال الأجنبي على المفاصل الأساسية في اقتصاديات المُستعمَرات من خلال إحتكار التجارة.

2) التبعية المالية، والتي نشأتْ في نهايات القرن التاسع عشر، إذْ سيطر رأس المال الأجنبي الكبير على مراكز إنتاج المواد الأولية والزراعية في البلدان النامية وبدأ بتوسيعها وتنميتها وربطها بالمراكز الرأسمالية المتقدمة ربطاً تبعياً، ويُطلَق على هذه العملية تسمية "التنمية المتجهة الى الخارج".

3) التبعية التكنولوجية الصناعية، ونَشأتْ بتبني الشركات مُتعَدِدَة الجنسية خيار إقامة صناعات موجهة لتلبية مُتطلبات السوق المحلية في البلدان المُتخلفة ضمن نطاق ما يُسمى بـ (استراتيجية إحلال الواردات).

إن النتيجة التي نخرج بها من التحليل أعلاه هي تعذر القيام بتنمية حقيقية دون فك عرى الإرتباط التَبعي مع المراكز الرأسمالية، لأن في ذلك الطريق وحده تكمن امكانيات الحِفاظ على ثروات البلدان المُتخَلِفَة من النهب والتبديد، وهذه هي الفكرة المركزية في مفهوم (باران) عن الفائض الإقتصادي.

الفائض الإقتصادي:

يذهب (بول باران) الى التمييز بين ثلاثة انواع من الفائض الإقتصادي، يُعرِفُها كلاً على حِدة وهي:[259]

أولاً: الفائض الإقتصادي الفعلي: وهو الفرق بين الإنتاج والإستهلاك الجاريَيْن للمجتمع خلال فترة زمنية معينة، ويتجسد في الإصول الرأسمالية من جميع الأنواع التي تُضاف

الى الثروة القومية كالمُعدات الإنتاجية والبضائع المخزونة والأرصدة مـن العمـلات الأجنبيـة والمُكتنـزات الذهبية.

ثانياً: الفائض الإقتصادي المُحتَمَل: ويُعـرَف بانـه الفَـرق بـين كميـة النـاتج المُمكِـن تحقيقهـا في ظـروف طبيعية ونمط تقني مُعطى، وبين ما يتواضع المجتمع على عَـدِهِ اسـتهلاكاً ضروريـاً، وتحقيـق مثـل هـذا الفائض يفترض إعادة توزيع الدخل وتنظيم الإنتـاج والإسـتهلاك بـصورة رشـيدة كـما يـستلزم تغيـيرات جذرية في البنية الإجتماعية.

ثالثاً: الفائض الإقتصادي المُخَطَط: وهو الفرق بين الإنتاج الأمثل الذي يمكـن بلوغـه في ظـروف مُحـدَدَة تاريخياً وبين الحجم الأمثل للإسـتهلاك الـذي يتعـارف عليـه المجتمـع، وتحقيقـه يتطلـب الـتخلص مـن الوحدات غير الكفوءة في الجهاز الإنتاجي والزيادة القصوى لوفورات الحجم الكبير والقضاء على التنوع غير المُبرَر في المنتجات، والحِفاظ على الموارد البشرية والطبيعية باستغلالها إستغلالاً كفوءاً.

واذا كان (باران) قد تَجنَبَ تعريف الفائض الإقتصادي، عـلى إعتبـار إنـه مفهـوم مُعقَـد يَتعَـذَر حَـصره بتعريف دقيق يُغني عن الجهد التحليلي إذْ إنَ هناك الكثـير مـن المفـاهيم التـي يَنطـوي عليهـا تبقـى عَصِيَةً على التحديد، مثل (الإستهلاك الضروري والأمثلية)، غير القابلين للقياس، فإن شـارل بتلهـايم يـرى من الضروري وضع مثل هذا التعريف لأن غيابه يعطي مُبرراً لإطراحِه جانباً من قِبَل الإقتصاديين. ويرى كذلك إنَ تعريفات (باران) للفائض الإقتصادي مُعقَدَة بعض الشيء وتُثير تساؤلات عديدة لـذلك إقـترح بَدلاً عنها التعريفات الآتية:[260]

1) الفائض الإقتصادي الجاري: وهو الفرق بـين النـاتج الإجتماعـي المُتـاح ومجمـوع إسـتهلاك المُنتجـين وأسرِهم، ويمكن الإرتفاع بقيمته أما عن طريق تخفيض الإجور الحقيقيـة للعـاملين، وهـذا هـو الإتجـاه التلقائي في الأنظمة الرأسمالية، أو عن طريق زيادة الإنتاجية بمعدلات أكبر من معدلات زيـادة الـدخول الإسمية. ويعتمد المجتمع على هذا النوع من الفائض في تمويل الإستثمار وأنواع النـشاطات الإجتماعيـة الواقعة خارج دائرة الإنتاج المادي.

2) الفائض الإقتصادي المُتاح للتنمية: ويقابل مفهوم (الفائض الإقتصادي الفعلي) ل (باران)، الا انه يَشتمل على كل ما هو مُتاح للإستخدام في التنمية، وليس كل ما يُستَخدَم بالفعل، ويمكن أنْ يُحتَسَب بطرح النفقات التي لا تخدم بشكل مباشر العملية التنموية من الفائض الإقتصادي الجاري. أي إنَ:

$S_t = S_n - C_s$

حيث إنَ: S_t = الفائض الإقتصادي المُتاح .

S_n = الفائض الإقتصادي الجاري.

C_s = النفقات غير الإنتاجية التي لا تخدم التنمية بشكل مباشر.

3) الفائض الإقتصادي المُستَخدَم في التنمية: وهو الفائض الذي يُخَصَصُ فِعلاً لتغطية النفقات التي تُفضي الى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع ويشمل:

أ) الإستثمارات الإنتاجية الجديدة.

ب) الإستثمارات غير الإنتاجية الجديدة التي لا تخدم بشكل مباشر عملية الإنتاج المادي، مثل المدارس والجامعات، بالإضافة الى نفقات مدارس البوليس الحربية.

ج) النفقات التي تستهدف بشكل مباشر الإرتفاع بالمستوى العلمي للمجتمع وتوسيع قاعدة المُشتَغلين بالعلم، وتأتي في مقدمتها نفقات البحث العلمي.

ويعتقد (باران) إن الفائض الاقتصادي (يُمكن أنْ يُستَهلَك ويُمكن أنْ يُستَثمَر، ويمكن أنْ يُبَدَد)، ولما كانتْ الأراضي الزراعية في البلدان النامية التي هي المصدر الرئيسي للفائض الإقتصادي، غالباً ما تؤجَر على شَكل حيازات صغيرة للفلاحين، اما الضياع الكبيرة فيسيطر عليها الإقطاعيون الكِبار، لذلك يتركز الفائض الإقتصادي بيد هؤلاء الذين يُبددونه في مجالات غير مُنتِجَة لا تخدم عملية التنمية الإقتصادية.

وينتهي بول باران من تحليلاته السابقة الى عَدِ العقبة الرئيسية أمام تطور البلدان النامية ليس النقص في رأس المال بل سوء إستخدام المُتاح منه والبالغ (20%)

من دخولها القومية والذي لو وظِفَ بصورة عقلانية لإرتفع بمستوى هذه الدخول الى معدلات نمو تتراوح بين (7 – 8%) سنوياً.[261]

إستراتيجية الإعتماد على الذات:

العالم الثالث يتخبط، هذه حقيقة، والتجريبية فلسفة هذا التخبط، وهذه حقيقة اخرى، وعندما تكون التنمية بمعنى التحديث أو (الغَربَنَة)* غاية الغايات إذَنْ لابد أَنْ يصبح التصنيع جوهرها. وبما إنَ هذا الجوهر لا يمكن التوافر عليه الا من خلال عمل مُنَظَم لذلك كانتْ البداية مع استراتيجية التصنيع من أجل التصدير وهي وإنْ فُرِضَتْ فَرضاً من قِبَل رأس المال الأجنبي الا إنها وجَدَتْ صدى حسناً لها في البلدان النامية فأفضَتْ الى نتائج غير مرغوبة.

وجاءَتْ استراتيجية إحلال الإستيرادات بديلاً تحركه ردود فعل مشروعة على واقع راح ينمو تخلفه بمعدلات أعلى من معدلات نمو إمكانيات تطوره المنشود. ولكن كما يُقال، مَنْ يزرع الريح يحصد العاصفة، كان حصاد هؤلاء كحصاد أقرانهم السابقين مزيداً من الأزمات والصدمات. إنَ النتيجة التي خلص اليها تنمويو العالم الثالث من وراء هذه التجارب الفاشلة هي التخلي عن نهج (اللحاق) وتبني استراتيجية الإعتماد الجَماعي على الذات وإنتاج الحاجات الأساسية بوصفه خياراً واقعياً فَرَضَته ظروف الشعور بإستحالة بلوغ القمة التي هي الحضارة الغربية اذا لم تُرَمَمْ السفوح وهي الجماهير الفقيرة الجائعة والمسحوقة.

ويُعَدُ الإقتصادي بول ستريتن أول مَنْ وضع أسس هذه الإستراتيجية على الوجه الآتي:[261]

أولاً: البدء بإشباع الحاجات الأساسية لغالبية الناس الفقراء والمعدمين، والتي تتحدد بغذاء أفضل نوعية وأوفر كمية وبمياه صالحة للشرب وخدمات صحية وتعليمية ملائمة وسكن مريح بالإضافة الى تلبية الحاجات غير المادية مثل المُشارَكَة في صنع القرار السياسي، الكرامة الشخصية، الثقة بالنفس.

ثانياً: إنَ إنجاح المشروع يتطلب تغييراً ليس فقط في نمط توزيع الـدخل، ولكـن ايـضاً في هيكـل الإنتـاج القائم وكذا في التجارة الخارجية، فهو يـستوجب زيـادة في المعـروض الـسلعي، وتـوفير القـوة الـشرائية اللازمة لإمتصاصه من السوق.

ثالثاً: تطوير القِطاع الزراعي وإعطـاء الأولويـة فيـه لزراعـة المـواد الغذائيـة الـضرورية لمعيـشة النـاس، والإهتمام بإصلاح الخلل في أنظمة مُلكية الأرض.

رابعاً: تطوير تكنولوجيا مُلائِمَة للدول النامية، التي بما إنها تعاني من نقص شديد في رؤوس الأمـوال لابـد أنْ تتجه لإختيار التكنولوجيا كثيفة العمل والتي لا تستلزم مهارات عالية غير متـوفرة وادارة مُعقَـدَة لا تُناسِبُ الظروف الإجتماعية والثقافية لهذه البلدان.

وتوالَتْ الدراسات بعد ذلك، تُضيف وتُصحح، تَرفضُ وتَقبَلُ، وكان أول مبادئ هـذه الإسـتراتيجية الـذي أُخضِعَ للمحاججة الفكرية هو (مفهوم الحاجات الأساسية)، إذْ جرى التساؤل عن معناه، مداه الزمنـي، أبعاده الإجتماعيـة والثقافيـة، فكـما هـو معـروف في الأدب الإقتـصادي إنَ الـسلع تُقَـسَمُ الى ضروريـة وكمالية إرتكازاً على معيار الدخل، ولكن بما إنَ متوسط الدخل مُتحَرِكٌ صعوداً في ظل التنمية إذَنْ يبقى الباب مفتوحاً دائماً لسلع جديدة تخرج من حقل الكماليات لتنضم الى دائرة الضروريات، هـذه الحركـة أوحَتْ من قَبلُ للمفكر الإسلامي ابن خلدون بتوسيط سلعة بين الـسلعتين أَسـماها (الحـاجي)، لیـست بالضرورية تماماً ولا بالكمالية وَقفاً.

ومع هذا يظل تعبير "أساسي" مُضَلِلاً (فكل الحاجات التي تدخل في تشكيل الشخصية الإنسانية أساسية . . ويبدو إنَ أول محاولة في العصر الحديث لتـصنيف الحاجـات قـد حَـدَثَتْ إسـتجابَةً للـسياسة التـي إتَبَعَهـا أربــاب النــشاط الإقتــصادي والإداري في الغــرب للحــصول عــلى أقــصى أداء مُمكِــن مــن مستخدميهم).[262]

والحقيقة التي لا مراء فيها هي إنَ أقطاب هذه الإستراتيجية لا يجمعهم سوى الإتجاه العـام بمـضامينه الأساسية الآتية:[263]

1) لا يمكن الإعتماد على آلية السوق في تحقيق كفاءة توزيع الموارد على القِطاعات الإقتصادية المختلفة عندما يكون هيكل توزيع الدخل مُشوَهاً.

2) لا تتوزع ثمار النمو الإقتصادي تلقائياً وبالتساوي على القِطاعات المُختَلِفَة، إذْ أثبتَتْ التجارب إنَ البون يزداد إتساعاً بين القِطاع الحديث والتقليدي، ففي نظام يَفتَقِدُ الى خاصية تكافؤ الفرص بسبب الجمود المؤسسي والتفاوت الصارخ في توزيع الدخول والمستويات غير المتكافئة في التعليم والخدمات الإئتمانية، لا يمكن إلا أنْ يُشوه النمو لصالح أقلية مُتميزة.

3) نتيجة لتعذر مُجاراة البلدان النامية للبلدان الصناعية في نمطها الاستهلاكي المُغري أصبح خيار "إشباع الحاجات الأساسية" هَدفاً لا مهرب عنه، يفرض التركيز على السلع الإستهلاكية التي تستطيع غالبية الجماهير الحصول عليها وتطويرها تَبعاً لتطور مستوى الدخل، كما حصل مع التجربة الصينية حيث جرى التأكيد على تصنيع السلع ذات الأسعار المُتناسبة مع القوة الشرائية لغالبية الناس مثل "ماكنة الخياطة وجهاز المذياع والدراجة الهوائية . .الخ".

4) الإعتماد الذاتي: إنَ التنمية الحقيقية يجب أنْ تنطلق من مبدأ الإعتماد على النفس الذي يشترط الإستخدام الكفوء للموارد والتكنولوجيا المحلية، فإستخدام المهارات التقليدية لإنتاج سلع جديدة وتطويرها يُعَدُ القاعدة لبناء تقني مُستحدَث، وهذا بحد ذاته يفترض التقليل من الإعتماد على المساعدات الخارجية وإعتبارها استثناءً لا يُعتَدُّ به نتيجة للشروط المُجحِفَة التي ترافقها عادة وتُكوّن الأساس المادي لتشويه خطط التنمية وحرفها عن مساراتها المؤشَرَة.

5) فك الإرتباط: ويُقصَدُ به (إعطاء الأولوية لإنجاز تنمية وطنية شاملة، وإخضاع العلاقات الخارجية لمُقتضيات هذه الخطة على عكس استراتيجية التكّيف التي تقوم على الإنخراط في الإتجاهات السائدة على صعيد عالمي ومحاولة الإستفادة منها).[264]

فالتنمية لكي تكون مستقلة لابد أنْ تتجه نحو الداخل، ليس بمعنى الإنعزال عن العالم الخارجي، بل بمعنى توفير شروط العلاقة المُتكافئة مع المراكز الرأسمالية.

6) التعاون الإقليمي وإعادة الإرتباط: يذهب مفكرو هذه الإستراتيجية الى (إنَ الإعتماد على الذات لا يعني الإكتفاء الذاتي ويمكن أنْ يوجد أي عدد من الأسباب التي تجعل مجتمعاً أساسه الإعتماد على الذات يَعد التجارة الدولية مؤاتية بالنسبة لدعم اهدافه الإنمائية، ومن بين هذه الأسباب نقص الإمدادات المحلية للمستلزمات الزراعية والإفتقار الى المُعِدات النوعية والدراية التي يُمكن أنْ تُعَجِلَ بمعدل التطور المادي)[265]. ولكن في نظر هؤلاء المفكرين إنَ التعاون بين مجموعة من الأقطار المُتقارِبَة في درجة النمو ومستوى التطور يوفر فرصة الإنطلاق لجميع الشركاء دون حيف يلحق بهذا الطرف أو ذاك، أي إنَ فك الإرتباط مع المراكز الرأسمالية يوجِبُ ضرورة إعادة الإرتباط وعلى نطاق واسع مع البلدان النامية.

7)المُشاركة الشعبية: لأن هذه الإستراتيجية ترمي الى تحرير الإنسان من قيوده المادية لكي يقوم بدوره الإنساني في الحياة، لذلك تقول بوجوب فسح المجال أمامه واسعاً ومن خلال بناء مؤسسات ديمقراطية للأدلاء برأيه ومناقشة كل البرامج الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي يُراد له أنْ يكون موضوعاً لها، ورفض منطق الوصاية الذي يذهب الى إنَ الجماهير قاصِرَة وغير قادرة على ممارسة العمل الديمقراطي دون أخطاء قاتلة، إذْ إنَ ما يجب أنْ تقدمه الشعوب من تضحيات لكي تتعلم أغلى شيء في الوجود، ونعني به الحرية، يبقى صغيراً مهما عَظُمَ وتَزايدَتْ مخاطره وبهذا تسقط وتتلاشى مُبررات إلغاء الدور ومُصادَرَة الإرادة.

8) السعي لبناء نظام دولي جديد يستجيب لشروط إنجاح هذا التوجه الذي لابد أنْ يكون من بين أولوياته (جعل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنوك الإقليمية ذات طابع ديمقراطي وعالمي اكثر بحيث لا يصبح وضع سياساتها وتنفيذها في أيدي البلدان الرأسمالية المحورية . . وفي مجال التمويل هناك حاجة لتطوير مؤسسات مالية جديدة بُغيَة توجيه الموارد المالية دون وساطة البنوك غير الوطنية)[266]، ولكن لابد من التذكير بالصعوبات التي تكتنف عملية تطبيق هذه الإستراتيجية، والمُتَمَثِلَة بـ:

أ) إنَ البلدان النامية كتلة من الوحدات غير المتجانسة، لا يربطها ببعضها سوى "تخلفها" وهـو ظـاهرة نسبية لا يصح تعميمها بالدرجة نفسها على الجميع، فهناك من بين هذه البلدان مَنْ توَفرَتْ لـه شروط الإنطلاق الإقتصادي واصبح بلداً مُصنَعاً او نصف مُصنَع او على طريق التصنيع، وهناك مَـنْ فَقَـدَ زمـام المُبادرة تماماً وأضحى هَمَهُ فقط معالجة الفقر المُزمِن الذي يعاني منه ابناء شعبه، لـذلك فـإن التكامـل بين هذه البلدان، حسب منطق استراتيجية الإعتماد على الـذات، سـيقود الى تكـوين نظـام دولي جديـد للعمل تقتسمه مجموعتان هما: مجموعة الأطراف السابقة التي أضحَتْ مراكز جديدة بفعل إمكانيتهـا الإقتصادية والمستوى الذي أصابَتْهُ مـن التطـور كالهنـد والـصين والبرازيـل. . الـخ، ومجموعـة الأطـراف الفقيرة التي ستظل كذلك. يقول بريبتش في هذا الخصوص: إن التكتلات الإقليمية تنطوي (عـلى إزديـاد إعتماد أعضائها الصغار على الأعضاء الكبار، ولعل أفضل وسـيلة لتفـادي ذلـك هـو العمـل عـلى تنويـع الصادرات سواء من حيث المنتجات او من حيث البلاد التي تُصَدَرُ اليها. ولا يمكن تحقيق ذلـك إلا عـلى المستوى العالمي) [267] ،إذَنْ في رأي بريبتش الحل يَكمِنُ في مُعالَجَة التَرَكُز السلعي والجغـرافي لـصادرات البلدان النامية، ولكن أَليسَ هذا هو النتيجة النهائية للتنمية المنشودة؟ وإلا كيف يمكن تحقيق هـدف تنويع الصادرات دون إحداث التغيير المطلوب في بنية الإقتصاد التقليدية؟

ب) إنَ تنفيذ هذه الإسـتراتيجية يـستلزم (مزيـداً مـن الإلتـزام الـسياسي الـوطني والمزيـد مـن التعـاون التكنولوجي بين البلدان النامية، ونتيجة هذه المتطلبات سـيتعين تعـديل العلاقـات الإقتـصادية الدوليـة لجعل النظام الإقتصادي العالمي الجديد مُفيداً وعملياً).[268]وكل هذه الشروط تبدو غير واقعيـة في ظـل الظروف الحالية للعـالم النـامي، حيـث الإرادة الـسياسية مُرتَهَنَـة إنْ لم نَقُـلْ غائبـة، والتعـاون شـعار لم يَتجاوَزْ بَعْدُ مرحلة الوجود اللفظي الى الوجود الفعلي وأقطاب النظام الإقتصادي الدولي التقليديين هم الجُناة والقُضاة في الوقت نفسه.

ج) يمكن أنْ تؤدي هذه الإستراتيجية الى المُغالاة في سياسة الإكتفاء الذاتي، وتالياً الميل نحو الإنعزال مما يؤدي الى فقدان البلد المَعني لفـرص حـضارية كبـيرة تُبقيـهِ عـلى حالـة مـن

التخلف بحجة الإستقلالية والإعتماد على الذات . . الخ كما إنها قد تُفقِدُ صادرات هذا البلد ميزتها النسبية في السوق الدولية.[269]

المبحث الثالث

الإغتراب..الظاهرة وطريق الخَلاص

تمهيد:

تذهب الإسطور اليونانية الى القول بأن الإنسان كان كُلاً مُتكامِلاً لا إنفصال بين ذَكَرِهِ وإنثاه حتى حَلَتْ لعنة الآلهة عليه فشطرته نصفين ، أصبح ديدن كل نصف فيه البحث عن نصفه الآخر، اي إنَ إغتراب الإنسان الروحي بدأ منذ تلك اللحظة المشؤومة، لذلك اضحى الكفاح قَدَرَهُ في سبيل إعادة الإنسجام الى نفسه المُضطَرِبَة الباحثة عن الإستقرار والأمان ،وعلى الرغم من المحتوى الإسطوري الذي إنطوى عليه هذا الرمز المجازي، الا إنه كان مُلهِماً لكل اولئك الفلاسفة المُبَرَزين الذين كتبوا عن ظاهرة الإغتراب بدءاً بهيغل وفويرباخ وإنتهاءاً بماركس. وكما الفلسفة ليست مَشرَباً واحداً، بل عقائد واتجاهات، لا يحصل الإجماع فيها على أمرٍ الا ليكون مَثاراً لإختلاف جديد، فهي أما مادية تنظر للفكر من خلال الواقع الموضوعي، او مثالية تَعِدُ العقل كائناً مستقلاً يخلق معارفه ليسموا معها كذلك حال الإغتراب بوصفه مقولة فلسفية مُتَعَدِدَة المعاني مُتشابِكَة الأبعاد تأخذ طابعاً دينياً مع (فويرباخ) حيث يضع الإنسان نفسه في خدمة قوى غيبية مُتَجبِرَة، يفنى بها ويتفانى من أجلها لا لشيء إلا لأنه يؤمن بسطوتها ويخشى إنفاذ هذه السطوة عليه.

وتأخذ معنى المُفارَقَة الروحية عند (هيغل) عندما تصبح الثروة والدولة كيانين مُتعاليين على الإنسان " الذي أوجدهما لينتصر بهما على فوضى الحياة غير المُحتمَلَة مع الإنفلات والإملاق".

واخيراُ تأخذ معنى إستلاب(مادي – روحي) عند ماركس منذ نشوء الملكية الخاصة وظهور الإستغلال في شكل هيمنة (لمالك) على ثَمَرات جهود الغير، ومُصادَرَة إرادتهم لصالحه، هذه الصور الثلاث عن الإغتراب(الديني، الروحي، الإقتصادي) ليسَتْ مُنعَزِلَة عن بعضها لأنها تغرف من منهل واحد، والإختلاف بينهما يدور

حول ثنائية (السبب – النتيجة). مَنْ هو (المُنفَعِل ومَنْ هو الفاعل؟) وسؤالهما المحوري هو: هل فقدنا إمكانيات العيش الحر لأن الفكر قد خاننا، والرب قد تخلى عنا، أم إغتربنا روحياً وفكرياً وتاليا دينياً لأننا فقدنا موجبات إستقلالنا المادي؟.

وبقصد إضفاء الشمولية على الظاهرة مع الإحتفاظ بطابعها الموضوعي، تناولنا الإتجاهات ذات الصبغة العلمية في نظرية الإغتراب، أما التهويمات الروحانية الغارقة في الخيال فلم نقتَرِبْ منها إلا لِماماً وبِقَدْرِ ما إستوجب سياق البحث ذلك، وهكذا قسمنا البحث الى ثلاثة مطالب هي:

اولاً: في معنى الإغتراب.

ثانياً: الإغتراب في الفكر الماركسي.

ثالثاً: طريق الخلاص.

أولاً : في معنى الإغتراب-

الإغتراب او الإنخلاع مصدر للكلمة اللاتينية (Alienation) التي تعني (جَعلَهُ آخراً، غَيَّرَهُ، نقل الملك الى شخص آخر، أتبَعَهُ شخصاً آخر، جعله عدواً، والخليع عند العرب هو الشخص الذي بُتِرَ من عشيرته لسبب ما).[270]

وينطوي هذا المفهوم على مظاهر مُتَعَدِدَة مثل(الإنسلاخ عن المجتمع والعزلة والعجز عن التلاؤم، والإخفاق في التكيف مع الأوضاع السائدة، واللامبالاة،وعدم الشعور بالإنتماء،بل وايضاً إنعدام الشعوربمغزى الحياة).[271]

كما إنه ينصرف الى مواضعات مُتباينة يمكن حصرها على الوجه الآتي:

1.الإغتراب بمعنى الإنفصال وقد برز هذا المعنى في كتابات الفيلسوف الألماني (هيغل) ليعبر عن المعرفة المُجزَأة لعناصر الحياة المُترابِطَة التي تتسبب في حالة التوتر والإحتكاك بين الأجزاء المنفصلة والمتناقضة ولكن المتكاملة أيضاً.[272]

كما برز هذا المَنحى المعرفي بجلاء عند المسلمين الأوائل، إذْ يقول الرسول محمد(ﷺ)(بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء، قالوا يارسول الله ومَنْ الغرباء؟ قال الذين يزيدون، إذا أنقَصَ الناس)[273].ويفسر إبن قَيّم الجوزية (الزيادة)

في الحديث هذا بما معناه (الذي يزيدون خَيراً وإيماناً وتُقى إذا أنقَصَ الناس من ذلك).

ويذهب أحمد بن عاصم الإنطاكي هذا المذهب فيقول(إني أدركتُ من الأزمنة زمناً عاد فيه الإسلام غَريباً كمابدأ ،أنْ ترغب فيه الى عالِم وجدته مفتوناً بحب الدنيا، وأنْ ترغب فيه الى عابد وجَدتَهُ جاهلاً في عبادته مخدوعاً صريعاً، غدره إبليس، قد صعد به إلى أعلى درجات العبادة وهو جاهل بأدناها فكيف بأعلاها).(274)

2.الإغتراب الموضوعي: وينبع من إحساس الفرد بالتَميز عن الآخرين وإنفصاله عنهم أو إنفصالهم عنه نتيجة معاناتة من عقدة النقص او عقدة التفوق. وغالباً ما يكون هذا الضرب من الإغتراب مَصحوباً باعتزال الناس والشعور بالوحدة الدائمة، فحضور المُغتَرِب هنا لايكون إلا جسدياً، اما الروح فهي غائبة حالمة، لا تستقر على حال.

3.الإغتراب بمعنى التَخلي القَسري عن حق من الحقوق المدنية للآخرين. وقد أُستُخدِمَ هذا النوع في البحوث التاريخية الإنجليزية للدلالة على مُصادَرَة ملكية فرد او مجموعة من الأفراد ونقل حقوقها إلى (الغير) لأي سبب من الأسباب.

4.الإغتراب بمعنى فقدان القدرة والسلطة : لقد أدخَلَتْ الآلة الإنسان بتجربة جديدة، كان الإغتراب أحد نتائجها،(فهو لا يُقَرِرُ بنفسه الحركات الجسمية في أداء عمله الصناعي بل لابد من الخضوع لما تُمليه الآلة من إجراءات تقنية تُكرَرُحَرفياً، في إطار هذه الرتابة صار الإنسان – وقد سُلِبَتْ منه الإرادة تابعاً للآلة بَعدَ أنْ كان يتحكم بها ويطورها حسب عادات جسده). (275)

إذَنْ يشير هذا المفهوم إلى الشعور بالعجز أمام الظروف الموضوعية للافراد بوصفها مسؤولة عن تحديد درجة إستجابتهم لما يحيط بهم وفاعليتها.

فالآلة التي تُطَوَرُ كما يذهب الفيلسوف الأمريكي (هربت ماركوز) لتقليل جهد العامل العضلي والفكري إنما تُفضي لا مندوحة إلى إستغلاله وتجريده من قدراته بمُصادرتِها لإمكانياته وإرهاقها لكيانه العصبي، حيثُ إنَ مجتمع " الوفرة" يُشَدِدُ قبضته على الإنسان عن طريق وسائله المنظورة، بالإضافة الى إرغامه للفرد على قبول

الإستبداد مقابل بِضعَ بضائع استهلاكية، لأن سلاطين المال قادرون بالتكنولوجيا على خِداع العمال وعامة الناس وتوجيههم بالإتجاه الذي يُقلِصُ اهتماماتهم حتى يصير الإنسان ذو بعد واحد، مادي لاغير، في حين تكمن السعادة البشرية بالتكامل بين البُعدين المادي والروحي .

5.الإغتراب عن النفس: هذا النوع من الإغتراب يمتاز عن غيره بكونه ينطوي على خاصية شعور الفرد بإنفصاله عن ذاته إنفصالا كُلياً.

ويُعَدُ ما كتبه (آريك فروم) من أكثر الكتابات دقةً وعمقاً في هذا المجال، حيث تناول ظاهرة الإغتراب من زاوية تكوين الشخصية الفردية التي إذا ما أصيبَتْ بهذا العُصاب* تَشظَتْ كينونتها الى " ذات" و " آخر" بمعنى إن حامل هذه الشخصية يَزدوجُ على نفسه فيراها غريبة عنه لاتُطيعه بل تأسره.

والمقصود هنا عند(فروم) هو إنفصال الفرد عن ظرفه الإنساني المثالي كما هو الحال في المجتمع الحديث الذي تنامَتْ فيه النزعات الإستهلاكية وبلغَتْ مدى بعيداً، مما جعل الناس يبذلون جهوداً مُضنيَة لاتتناسب وحاجاتهم الفعلية لإرضائها، بل تتجاوز الضروري المعقول من هذه الحاجات إنسجاماً مع تيار التبذير الذي صار يُرغمُهُم على مُسايرَة الآخرين بقصد الفوز بإعجابهم عن طريق(الإقتناء والإسراف) ، وهكذا تَبدَدَ المعنى الجوهري للعمل الإنساني وما يصاحبه من شعور بالفخر والرِضا.[276]

ثانياً: الإغتراب في الفكر الماركسي -

يُعَدُ الفيلسوف الألماني كارل ماركس أول مَنْ درس بالإستناد الى العوامل الإقتصادية ظاهرة الإغتراب ،التي وإنْ إستوحى مفهومها من هيغل، إلا إنه أعاد بناءها على وفق منطلقات مختلفة كلياً، فهي في نظره ليسَتْ تَهويمات متصوف ولا هواجس حليم، بل واقعة مادية نَشأتْ بفعل الصراع الذي إنتهى إلى تجريد الأغلبية من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الضرورية للحِفاظ على شخصياتهم الإنتاجية المُستَقِلَة.

وبسبب ذلك لابد لهم من التنازل عن حرياتهم وبيع قوة عملهم للآخرين من أجل تأمين معاشهم، وهكذا برز إلى الوجود السادة المالكين المُتنفذين مقابل العاملين المُستلَبين.

ولِغَرَض الإحاطة بالموضوع قسمناه الى المحاور الآتية:

1.الترابط بين المُلكية الخاصة والإغتراب الإقتصادي: يَدمغُ كارل ماركس نمط الإنتاج الرأسمالي بالنزعة المادية المُفرطة، فهو نظام يتعامل مع جميع الأشياء على إنها سلع " اي موضوع للتبادل" ، يدين بوجوده إلى آليات التراكم الأولي لرأس المال مثل : نهب المستعمرات ، طرد الفلاحين والسيطرة على أراضيهم بالقوة وتحويلهم إلى بروليتاريا مُتحَرِرَة من هيمنة الإقطاعيين ومُجرَدَة عن وسائل إنتاجها، هذه العملية حَدَثَتْ في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، فأصبحَتْ هناك طبقتان رئيسيتان، المنتفعون من التراكم الأولي، والجماهير الغفيرة المحرومة من وسائل إرتزاقها السابقة[277]. وبحكم منطق الضرورة كانتْ دائرة المُنتفعين تَضيقُ شيئاً فشيئاً، وتتسع بالمقابل دائرة المحرومين ، فالمُنتِج (الذي يُوظِفُ عملاً أقل من معدل العمل المطلوب يكون موقفه التنافسي أقوى من نظيرة الذي يُوظِفُ عَملاً أكبر من المعدل، وتاليا فإن الأخير مُهدَدٌ بالخروج من حَلبَة المُنافسة. وفي حالة إفتراض عجزه... فإن خروجه من حلبة الإنتاج يعني تَجرَدَه عن وسائل إنتاجه أي إغترابه عنها). [278]

وشَكَلَ عامل التوسع في تقسيم العمل عنصراً جوهرياًمن عناصر تعميق الإغتراب (ليس للعامل بل ولجميع الناس.. إذْ يضطرون للدخول في علاقات هي خارجة عن إرادتهم... وإن هذه العلاقات الإجتماعية تعمل على سَلخ إنسانيتهم بحكم إستقلالها

عن مشاعرهم وأفكارهم) [279]. بالإضافة إلى إنَ تقسيم العمل (يُحَدِدُ لكل فرد نِطاق فاعلية لايستطيع الخروج عليه، فهو صياد بري أو بحري أو راعي مواشي... هذا التثبيت للفاعلية الإجتماعية، هذا التجميد لإنتاجنا الذاتي في شكل قوة خارجية، موضوعة فوقنا، تَفلِتُ من رقابتنا ... هو " الإنخلاع" كما يسميه الفلاسفة) [280] الذي ينعكس على الصِفات الشخصية للإنسان . ف(إذا كان الأفراد يَشكون بوجه عام من إفول الذكاء في حوالي سن الثلاثين الى الخامسة والثلاثين فإن هذا الإفول يكون اكثر بروزاً بكثير لدى الأفراد الذين بقوا في حِرفَة واحدة والذين لم يُبَدِلوا قَط بيئتهم منه لدى الذين تَنقلوا كثيراً والذين بَدّلوا مشاغلهم بكثرة) .[281]

ويَقرِنُ بعض المفكرين الإقتصاديين (ظهور التملك الخاص والإستغلال لاحقاً ظهور عمليتي التمايزوالإضطرار الإقتصادي بظهور المجتمع العبودي الأوربي، حيث شكل مالكو الأرض في اليونان وروما القديمتين طبقة الأسياد وإنحدرَ المُستلَبون من الأرض الى طبقة العبيد) .[282]

وأخيراً يمكن القول مع ماركيوز:إنَ (العمل مُنفَصِلٌ عن موضوعه هو في نهاية المَطاف إغتراب للإنسان عن الإنسان،يُعزَلُ فيه الأفراد بعضهم عن بعض،ويوضَعُ بعضهم ضد بعض، ويَكمِنُ أساس ارتباطهم في السلع التي يتبادلونها لا في أشخاصهم). [283]

2.الإستلاب والتشيؤ وجها الإغتراب المُتكامِلَين: ينصرف مفهوم الإغتراب عند ماركس إلى مَعنَيين مُترابطَين هما: الضَياع بمعنى الإستلاب، وهو بصورة عامة(فُقدان القيم والمُثل الإنسانية والخضوع لواقع إجتماعي يتحكم بالإنسان ويستعبده، فيقرر حينئذ الإنفصال والإنعزال عن الآخرين والعالم وحتى عن ذاته) [284]. والمعنى الآخر هو إنَ العامل حين يغترب عن قوة عمله ونشاطه الإنساني يتحول الى مجرد سلعة تُتَدَاول في السوق، وهذا هو معنى التشيؤ الذي يقول ماركس بصدده:(إنَ المال يَحطُ جميع آلهة البشر ويُحولَها الى سلع، إنَ المال هو القيمة العامة المُطلَقَة للإشياء طُراً، ومن هنا جُرِدَ العالم بأسره، عالم البشر وعالم الطبيعة على حد سواء من قيمته الذاتية، إنً المال هو الماهية المُستَلَبَة للحياة الإنسانية والتي يعبدها في الوقت نفسه) [285].

وتُعَد كتابات ماركس المُبَكِرة (أول تعبير صريح عن عملية التشيؤ التي يحيـل فيهـا المجتمـع الرأسـمالي كل العلاقات الشخصية بين الناس الى علاقات موضوعية بين أشياء... والذي يربط الناس سوياً من خلال السلع التي يتبادلونها، إذ إن قيمة السلع التـي ينتجهـا الأفـراد هـي التـي تُحَـدِدُ مركـزهم الإجتماعـي ومستوى معيشتهم) .[286]

إذَنْ على وفق الإستلاب يُصارُ الى تجريد العامل عن وسيلة إنتاجه وإجباره على بيع قوة عملـه، وطِبقـاً للتشيؤ يجري تحويل العامل من إنسان إلى سلعة لها قيمة تبادلية.

وفي ظل هكذا ظروف لايجِدُ المحرومون سوى تعليل نفوسهم بالأمل في حياة أخروية هانئة هي معيـار النشاط الروحي لهم على الأرض.

3.التنافر بين الحاجات ووسائل إشباعها: إن الانسان يكدح ويكد من اجل بلـوغ مـستوى عـيش لائـق يتماشى مع تطور مجتمعه، إذْ الكمالي يصبح بعد حين ضرورياً ، والـضروري يغـدو مُنفَتِحـاً ليـستوعب عناصر جديدة، لذلك توصف الحاجة باللامحدودية ، والإنخلاع او الإغتراب(يَجِدُ تعبـيره جزئيـاً هنـا في إنَ النظام الرأسمالي يُوَلِّدُ من جهة إفراطاً في الحاجـات ووسـائل إشـباعها، ومـن جهـة أخـرى.. يُخَفِـضُ حاجـات العامـل الى مـاهو ضروري بالـضبط لحفـظ حياتـه الطبيعيـة وحاجـات فاعليتـه إلى الحركـة الميكانيكية).[287]

الماركسية والإغتراب الديني:

تَفتَرِضُ الماركسية إنَ الإنسان يمتلك إستعداداً لطرح الأسئلة المتعلقة بالكون وظواهره الخارقة. من أين أتى هذا؟ سؤال لايستطيع عقل الإستغناء عنه، لأنه يعـاني منـه ، فهـو يخـاف سـطوة الطبيعـة ويخـشى جبروتها، إذَنْ لابد من أنْ يستنطقها ليكتشف أسرارها وليواجه مخاطرها.

وهكذا نشأ الدين في هـذه الحومـة الطفوليـة المرعوبـة مـن الـشعور بـالعجز أزاء قـوى الطبيعة الخارقة، وعندما تطورتْ قدرات الإنسان واتسَعَتْ معارفه إستطاع التغلب عـلى عقدة الذعر داخله تجاه محيطه الخارجي، فتطور فكـره الـديني إذْ حَلَـتْ محـل القـوى

الخفية الماورائية قوى إجتماعية لايمتلك الوسائل اللازمة لإخضاعها، لذلك عَمَدَ الى استرضائها .

يقول انجلز عن هذا التطور (كل دين ماهو إلا إنعكاس خيالي في عقل الإنسان للقوى الخارجية التي تسيطر على وجوده اليومي، إنعكاس تأخذ فيه القوى الأرضية شكل قوى فوق أرضية... ولكن سرعان ماتدخل قوى اجتماعية إلى جانب القوى الطبيعية لتقف في وجه الإنسان وتبدو بنفس الغرابة ونفس الغموض لتسيطر عليه بالضرورة نفسها).[288]

والإنسان عندما خلق هذه القوة القادرة القاهرة والمُتَسَلِطَة، لتكون عَوناً وملاذاً إنما تخلى لها عن نفسه، فهي أصنام لا يتم إسترجاع الإنسجام بين الذات وموضوعها الا بتحطيمها ومُصادَرَة سلطاتها المادية المُتَمَثِلَة بالمؤسسات الدينية والمعنوية المُتَجَسِدَة بأخلاق العبودية الزائفة.[289]

فالماركسية إذَنْ ترى إنَ أصل الدين يَكمِنُ (في الخاصية المُسيطرة للحقيقة الخارجية(التي) كانت تَعكس في البداية القوى الطبيعية ثم بالتدرج القوى الإجتماعية التي يشعر الإنسان أمامها بأنه ضعيف، أعزل، عاجز).[290]

ان هذا التفسير تبسيط مُخِلٌ للحقيقة الدينية، إذْ إنَ النزوع الديني لدى البشركان ومازال هاجساً أصيلاً يُعَبِرُ عن تَوقٍ لمعرفة المآل. لماذا نحن هنا وإلى أين سائرون؟ هذا هو جوهر القضية ، وأما التفاصيل الأخرى فهي لحظات تأريخية على طريق إنضاج إجابات تَطمَئِنُ إلى الإقتناع بها النفوس التائقة لمعرفة كَنهِ الوجود وماهية الحياة.

ولايُنقِصُ من قيمة ذلك تزامن تبلّوره مع بروز الدوافع النفعية الدالة عليه، لأن عين هذه الدوافع يحتويها مجرى التساؤل الأساسي، أي البحث عن وسيلة لإمتلاك الحياة ككل غير مجزأ يتداخل بعدها المادي مع أفقها الروحي.

والزاوية الأخرى التي نَظَرَتْ الماركسية من خلالها إلى الدين هي وضع المؤسسة الدينية المسيحية المُنحَرِف، التي باركتْ المظالم وناصَرَتْ مرتكبيها حِفاظاً على مصالح رموزها، ووظَفَتْ الإرث الديني في تزييف الوعي الإنساني وإفراغه من عقلانيته مما حدا بماركس إلى القول بأن الدين :(ضمير إنسان مقهور، وروح عالم بلا روح، إنه

إفيون الشعوب). ولكن الذي تجاهلته الماركسية هو الفرق بين ظاهر الدين المُشَوَه وجـوهره الناصـع بوصفه نصير الفقراء والمساكين، وعَدوَ الإستغلال والمُستغلين.

يقول السيد المسيح (ﷺ)(لايدخل غني الى الجَنَة إلا إذا لَجَ جمل من خُرمَ إبرة) .[291]

وأخيراً(لا يكفي أنْ نقول إنَ الدين يعطي إجابـات للأسـئلة المُتعَلِقَـة بالـضمير الإنـساني، إذْ إنَ النقطـة الهامة هي معرفة السبب الذي من أجله يحتاج كثير من الناس إلى إجابات خاصة يُقدمها لهـم الـدين تحت شَكلِ إله وخَلقٍ وجَحيم؟ وفهم السبب الذي من أجله تسمح هذه الإجابات للـدين بـأنْ يلعـب دوره في التحكم بالعلاقات الإنسانية..ومساهمته في التقليل من التوترات الإجتماعية).[292]

ثالثا: طريق الخَلاص:

الإغتراب من وجهة نظر كارل ماركس ليس ظاهرة أبدية لايمكن تجاوزهـا أو تَخطيهـا، بـل هـي واقعـة طارئة في التاريخ، نَشأتْ كما أسلفنا مع نشوء المجتمعات الطبقيـة لـذلك لابـد مـن إسـتعادة الإنـسان لحياته الحرة عن طريق الكفاح ضد الدولة بوصفها أداة قسرية تستغلها الطبقـة البرجوازيـة للـسيطرة على الطبقة العاملة وإستنزاف قواها الخَصِبَة.

وفي هذا الخصوص يقول كارل ماركس(إن إنعتاق المجتمع من الملكيـة الخاصـة... مـن العبوديـة يَجِدُ تعبـيرَه في إنعتـاق العـمال... لأن كـل الإنـسان مُتَـضَمَنٌ في علاقـة العامـل بالإنتـاج، ولأن كـل علاقـات العبودية ماهي الا تَكَونات ونتـائج لهـذه العلاقـة، فتحقيـق الوحـدة بـين النـاس والعـصر، بـين الفـرد والتاريخ يعمل على إعادة خلق الرؤية الشامة للحياة وإعادة بناء الوعي الذي يوحِدُ الناس المُختلفين).[293]

ويبدوإن ماركس كان متفائلاً جداً ولم يكن مُمكِناً بالنسبة له أنْ يتصور الثورة الهائلـة التـي حَـدثَتْ في العلوم وتطبيقاتها، وانعكاساتها الثقافية والسياسية ،ووضـعها بيـد الطبقـة الرأسـمالية مـا يُمَكِنّهـا مـن ترميم عالمها وإصلاح الإختلالات الحاصلة فيه بإسـتمرار وكفـاءة، إذ إنَ (الإنقلابـات الوحيـدة المُماثِلَـة لإنقلاب عصرنا قد تكون تلك التي دُشِنَتْ بين الألف السادس والثالث ق. م، إكتشاف الزراعة وإخـتراع الكتابـة... والإنقـلاب الـذي رافـق إخـتراع التلفزيـون لايُـضارِعُه الا الإنقـلاب الـذي ترتـب عـلى

إكتشاف الكتابة، فالتلفزيون لم يُدخِلْ تَبدلاً كمياً على نشر الثقافة كما فَعلَتْ المطبعة فحسب، بل أدخلَ تبدلاً نوعياً على مضمون الثقافة بالذات)[294].وكان بإمكان المجتمعات الصناعية مع هذه التبدلات العميقة أنْ تُزيلَ تناقضاتها العدائية بصورة سلمية، وذلك من خلال إمتصاص نقمة القوى الإنشقاقية وتصريفها بإتجاهات اخرى تخدم النظام وتُدلِلَهُ على مواطن ونقاط إختناقه، كما إنها تُخَفِفُ من درجة الغليان الإجتماعي وتوهِمُ الناس المُضَيعين بالإنتماء الحقيقي لمجتمع هم يدفعون ضريبة بنائه لحِساب الغير.

والتطور التكنولوجي فوق هذا وذاك، يؤجِلُ الثورة ويُصادِرُ الإحساس بضرورة التغيير السياسي، عندما يخلق عنصري الوفرة والكفاية ، وهكذا يتحول التحرر من الحاجة المادية الذي عَدّه ماركس شرطاً مُسبّقاً للحريات الأخرى الى مدخل لتوليد العبودية، فبتلبية إحتياجات الناس تزول أسباب تمردهم ويتحولون الى أدوات سلبية للنظام القائم، إذْ مادام العامل ورب العمل يتمتعان بفرص الترفيه نفسها، وإذا كانوا يقرأون الصحيفة ذاتها ويختَلِفون إلى الأماكن الثقافية والترفيهية دون تمييز، فلماذا إذَنْ يتصارعون ليلغي أحدهم الآخر؟.[295]

(إن وسائل النقل والإتصال الجماهيري وتسهيلات السكن والطعام والملبس والإنتاج المُتعاظِم لصناعة أوقات الفراغ.. تترتب عليه مواقف وعادات مفروضة وردود فعل فكرية تَربطُ المستهلكين بالمُنتجين ربطاً مُستَحَباً بهذا القَدْرِ أو ذاك ومن ثم تربطهم بالمجموع) [296]. وعندما تتحدث الماركسية عن إستلاب العمل بمعنى تَعَذُر رقابة المُنتِج على ما تنتجه يداه ، تذهب إلى إنَ الإستلاب (لايختفي آلياً مع تشريك وسائل الإنتاج الكبرى، إنه لايختفي إلا عندما يشعر الأفراد بوعي وتلقائياً بأنهم هم مُلاك مُنتجات العمل وسادة شروط عملهم، فهو يستلزم إذَنْ تسييراً ذاتياً واقعياً للمُنتجين، ووفرة واقعية في الخيرات والخدمات تغطي جميع الحاجات الجوهرية ، وجوهر جميع الحاجات وإختفاؤه يُشَكِلُ كلاً واحداً مع إختفاء نظام الأجر) [297]، فهل حقَقَتْ التجارب الشيوعية في العالم ذلك عمليا؟

يقـول روجيـه غـارودي: إنَ (إلغـاء المُلكيـة الفرديـة لوسـائل الإنتـاج، وهـو الـشرط الـضروري للثـورة الإجتماعية في عصرنا لايكفي للقضاء على كل صور" الأليَنَة" *فلقد علمتنا التجربة التاريخيـة إنَ نظامـاً للتخطيط المركزي في إدارة المُلكية الجَماعية " يُمكِنُ أنْ يولِدَ عاهات من الـسلطان " التقنـوي والمكتبـي في شِكلِ الدولة والحزب نفسه، وأنْ يُوَلِدإنفصاماً جديداً بين الطبقة والحزب). [298]

وهذا هو السبب الجوهري فِعلاً لسقوط تلك التجارب وأُفول نجمها مرة واحدة.

الفصل الثالث

الفكر التنموي العربي . .

أسس التحديد ومَعالِم القياس

المبحث الأول: التيار التنموي العربي الإسلامي

المبحث الثاني: ابن خلدون وجدلية التطور من خلال الصراع بين البداوة والحضارة

المبحث الثالث: المصارف الإسلامية بين موجبات الشريعة ومُقتضَيات تطور الأحوال

المبحث الرابع : التيار التنموي العربي المُعاصِر وتفسير ظاهرة التخلف

المبحث الخامس : التيار التنموي العربي المُعَاصِر ومقولة التنمية من خلال التكامل

المبحث السادس : المقولات السائدة في ميزان التيار التنموي العربي المُعاصِر

أولاً- تحديد دائرة الفكر التنموي العربي:

إنَ تحديد دائرة الفكر التنموي العربي يعني إبتداءً تَشخيص ما يَصحُ إعتباره إجتهاداً في التنمية او إعمالاً للعقل من أجل إستنباط قوانينها، وهذا الأمر يستلزم بطبيعة الحال حُكمَاً مُسبَقاً على مضمونها الجوهري وخصائصها النوعية لا بوصفها وجوداً مُتَحَقِقَاً بل وأيضاً إمكانية وجودية.

ولَما كُنا قد توصلنا الى نتيجة مفادها إنَ التنمية هي عملية تغيير كلي، مُرَكَبَة ودائمة ومُستَمِرَة، يتداخل فيها الذاتي بالموضوعي، الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، لذلك لابد من أنْ نقف على الدلالات الأخرى التي تعكسها مثل هذه القناعة، وأولاها تأريخية الفكر التنموي بمعنى أسبقية وجوده العياني على الوعي الفردي والجَمعي به، فهو محاولات مُتَصِلَة قد لا يستخدم روادها ذات المنهج العلمي ولا يَتبنون الجهاز المفاهيمي نفسه، ولكنهم في النهاية يتحدثون عن موضوع واحد محوره: لماذا يتحجر (الحاضر) عند حدود (الماضي) المُندَثِر، وكيف يمكن لهذا الحاضر المُعاب أنْ يتجاوز ماضيَهُ، وتالياً ما هو شكل المستقبل الآتي؟

وهكذا يصبح ماركس إمتداداً لإبن خلدون ويَضحى كينز تلميذاً لماركس، ويُمسي شومبيتر تَمَثلاً لهما معاً. قد لا يكون ماركس مُطَلِعاً على ابن خلدون، ولكن مَنْ قال إننا بصدد البحث عن مدى تأثر الأول بالثاني أو مقدار ما أخذ عنه من تصورات وحقائق علمية، نحن فقط نريد أنْ نُبَيَنَ صِلةَ القُربى بين طائفة الأفكار التي تنتمي الى نسق بنيوي واحد، أي تلك التي تُوظَف لتحقيق حلم مُتشابِه ومُتجانِس.

وثاني تلكم الدلالات، وحدة هذا الفكر من حيث موضوعه (المجتمع الحي المُتحَرِك)، ومن حيث محتواه (التجاوز الناجم عن التفاعل والإصطراع).

وبهذه المنهجية فقط نستطيع الخَلاص من شِباك النظرة الضيقة التي لا ترى في الغابة الكثيفة سوى الظلال الداكنة، أما الأشجار بوصفها كياناً عضوياً نَسجَ هذه الظلال فقد أُغمِضَتْ عنها العيون شاردة كليلة. وعلى الرغم من إنَ ما يشبه الإجماع ظل مُنعَقِداً على ضرورة التعامل مع "الفعل التنموي" بمنهج شمولي إلا إنَ الكثير من التنمويين يُفضلون دراسته كَجُزرٍ مُنفَصِلَة، يعزلون داخله المادي عن الروحي، والثقافي من الحضاري

حتى كاد البحث في موضوع التنمية يقتصر على الإقتصاديين فقط، وهذا أمر مُجانِب للصواب لأن التوافر على حكم وثوقي بشأنها هو هَمٌ مُشترك لكل من فلاسفة التاريخ وعلماء النفس الإجتماعيين بالإضافة الى الإقتصاديين، وإنَ المنهج التجزيئي الذي يَنطلقُ من إعتبارات تَخصصية محدودة تَدَّعي العلمية ولكنها بدون شك تتناقض مع روح العلم سوف يُضِلُ أصحابه علاوة على الذين يستعينون بنتائجه لمعرفة حقيقة ما جرى وما سيجري والكيفية التي يتبَلوّر بوساطتها. على هُدى هذه الرؤية رَسَمنا دائرة الفكر التنموي العربي إستناداً الى مبدأين هما:

الأول: إنطباق الوصف بمعنى توفر خصائص معينة في الإجتهاد يستحق معها أنْ يكون تنموياً، إذْ إنَ الآراء والنظريات المُثارَة بخصوص ظواهر التخلف والتقدم الحضاري أو تعليل تعاقبهما وتحليل علائقهما الداخلية مهما كان الأفق الذي تتحرك على إمتداده هي بالضرورة تقع ضمن هذه الدائرة، يتساوى في ذلك ابن خلدون رائد علم الإجتماع وجلال احمد أمين إستاذ الإقتصاد ومُعاصرُنا في الحياة.

الثاني: ماهيّة المُحتوى، أي الطبيعة الجوهرية للفكرة المُثارَة والتي تتجلى من خلال نوع السؤال المطروح وطريقة الإجابة عليه، ولا غَرابة في أنْ يصبح مثل هذا الفهم محل إختلاف خاصة وإنَ مُعظَم الدراسات التنموية الحديثة أخَذَتْ لنفسها مَساراً مَحدوداً قوامه تعريف الظاهرة بسِماتِها العامة ونتائجها النهائية حتى بدى الحديث مثلاً عن العلاقات التنافرية بين أصالة القيم وحداثة الغايات أمراً لا يَمتُ بصِلةٍ للتفكير التنموي، ونحن لا مراء ذاهبون عكس هذا الإتجاه مع القناعة القائلة إنَ أي حديث عن نهضة مُحقَقَة أو تطور حادث ينضوي بلا تردد تحت خيمة الفكر التنموي بوصفه حديثاً في التنمية وَمِنْ أجلِها. إنَ هذه المُقدمات تُشَكِلُ مَدخلاً ضرورياً لتشخيص الفكر التنموي العربي الذي هو من جهة إطار فلسفي حَكَمَ النشاط الإجتماعي لأبناء المنطقة العربية وقاد خطاهم بإتجاه أهداف في غالبيتها كانَتْ غير مقصودة وتَرتَبَتْ عليه

نتائج معروفة أَوحَتْ بفلسفات مُتباينة لَمْ تُلغِ أفقَها الأول إنما ظَلَتْ تتعايش معه مَنبعاً أو خياراً مُستَقِلاً بَديلاً.

هذه الكيانية الفكرية يمكن التمييز داخلها بين اتجاهين: الإتجاه الإسلامي الذي إرتكز على الإسلام بوصفه عقيدة تتسامى فوق الزمان ولا تَحدُها حدود المكان، والإتجاه المعاصر الوضعي الذي تجاوز إطارَه التأريخي ليتخذ من قيّم الحضارة الغربية مُلهِماً أو مُرشِداً على حدٍ سواء.

ثانياً- جدلية التجديد والتقليد/منحى الأصالة والمُحاكاة:

لقد كان افلاطون يعتقد بأن اللــه قبل أنْ يخلق العالم رسم مِثالَه في خُلدِهِ ثم إستوى ليصوغ موضوعاته المُتعَدِدَة كُلاً على مِثالِها، ولما كان الإنسان قد إستمد قدرته على الخَلْقِ من بارئه فهو لا مناص محاكيه فيما يصنع، ولكنه أيضاً يُحاكي المثال الذي يريد صنعه، وبذلك تصبح عملية تحويل (الإمكانية) الى (فِعلٍ) بالنسبة له محاكاة للمحاكاة والتي هي (عملية شعورية قَصدية يضع بها الفرد نفسه مؤقتاً موضع فرد أخر فيسلك على نحو ما يسلك دون أنْ ينتج عن ذلك تغيير جوهري في شخصيته)[299]، نتيجة لشعوره بالعجز عن التعامل مع الظواهر من موقع الإبداع المُنتِج، أما بسبب عدم التوافر على الإمكانيات الضرورية للعملية الإبداعية[300]."القدرة الفكرية، المنهج الملائم، الوسائل والأدوات"، أو نظراً لفقدانه الثقة بالنفس، أو وهذا هو الذي يَهمُنا الرغبة في التَمَثُلِ كإنعكاس للإقتناع المُطلَق بعَطاء الآخر من حيث الصلاحية والكمال. هذه الجدلية قطبا الرحى فيها هما: الشخصية المُحورية المولِدَّة للأفكار والشخصية الثانوية التي تقتبس من موقع الإنبهار، الولَه، الإيمان باستحالة التَجاوِز، ولَكِنْ مع الإحتفاظ بخصوصية تسمح اذا تَوفَرَتْ الشروط الأخرى ببلوغ الإبداع من موقع المحاكاة. لذلك يجب التمييز بين التَبني المُطلَق الذي يقود الى التَوَحُد[301] وبين التَمثُل بوعي وإدراك منطوٍ على (الإنتقاء) الذي يَستوجِبُ إلماماً بـ "المُعطى" المعرفي ونَقداً لمحتواه ومُفاضَلَة بين البدائل المطروحة ضمنه.

ويُمكننا القول إنَ ما يُمَيزُ الحالة الاولى (التَوحُد) بوصفها مصادرة للذات عن الحالة الثانية (المُحاكاة) بوصفها عملية مُشارَكَة في الفعل الإبداعي هو الفناء والإندغام بالآخر أو الإحتفاظ بمسحة من الإستقلالية عنه تعطي مرونة للدارس لكي يتعاطى مع المُستَجَدات.

اما الأصالة فينصرف معناها الى الإبتكار والإستحداث أو التجديد، إبتكار منهج أو إستحداث موضوع أو تجديد رؤية، وفي كل هذا لابد من توفر لازمتين:

الأولى: التوافق والإنسجام بين الإضافات النوعية وقاعدتها الفكرية، بمعنى إنَ العملية الإبداعية لا تعني الإلغاء المُعتقَدي للتراث بل الحوار معه والتأسيس عليه.

الثانية:الإغناء، أي إنَ إعادة النظر يجب أنْ تَسفِرَ عن مسار فكري مُختَلِف ونتائج علمية مُباينة للأصل الذي إستنَدَتْ عليه. فإبنُ رشد مَثَلاً بمعالجاته الطريفة لِمَقولة (القِدَم والحدوث) لم يقتصرْ على ترديد ما قيل عنها وتبسيطه وزيادة الشواهد عليه، بل راح ينهج مَنهَجاً مُغايراً كان ديدنه فيه ديدن الكادح المُبدِع بالعكس من سالفه أبو يعقوب الكِندي الذي لم َيزِدْ عن كَونِهِ ناقِلاً بارعاً وتوفيقياً مُريداً لفلسفات افلاطون وآرسطو، حتى صَحَتْ مع فلسفته مَقولة آرنست رينان بأنها ليستْ سوى (الفلسفة اليونانية كُتِبَتْ بحروف عربية).(302)

هذه الخلفية المُرَكَزَة عن مفاهيم (الأصالة /التجديد) و(المُحاكاة/التقليد) سوف تكون مرجعيتنا في دراسة الفكر التنموي العربي دراسة نقدية وإختبار مقولاته وإتجاهاته المُختَلِفَة.

المبحث الأول

التيار التنموي العربي الإسلامي

تمهيد :

إنَ الحديث عن أحكام الإسلام يقتضي العودة للإستدلال عليها الى دستوره الجامع لحكمة أرادها الباريء(عز وجل) يوجِزُها لنا القاضي عبدالجباربن احمد بقوله: (إنه تعالى لما كَلَفَنا النظر وحَثَنا عليه ونهانا عن التقليد ومَنَعَنا منه، جعل القرآن بعضه مُحكَماً وبعضه مُتشابِهاً ليكون داعياً لنا الى البحث والنَظَر وصارِفاً عن الجهل والتقليد).[303] قال تعالى في مُحكَم كِتابه العزيز: (هو الذي أَنزَلَ عليك الكِتابَ منه آياتٌ مُحكَماتٌ هُنَّ أُمُ الكِتاب وأُخَرٌ مُتشابِهات)(سورة آل عمران – آية 7) .

فالقرآن الكريم دستورالإسلام ومنبع عقائدة،مَثَلُهُ مَثَلُ باقة الورد النَضِرَة يَخالُها الطفل دُمية يلعب بهاكيفما يشاء ويَظنُها المريض بِشارَة خير وبارقة أمل للشفاء، اما العالِمُ المُدَقِق فيراها كُتلَة مُتراصَة من الذرات التي تُوَلِدُ بحركتها مَجالاً كهرومغناطيسياً، وينظر اليه الفنان نظرة الحالم الرومانسي كَلوحَةٍ يتناغم داخلها اللون مع الشكل لينسجا معاً موضوعاً للتذوق الجمالي الرفيع.[304]

وهكذا لكي نَفهَمَ الوردة على حقيقتها علينا أنْ نكون أطفالاً ومَرضى وفنانين، أطفالاً ببرائتنا، أي نُقبِل على تفسير القرآن بذهنية مُنَزَهَةٍ عن الغرض وروح مُطَهَرَةٍ من الهوى وبذلك نَضمَنُ الأمانة في إستنطاق النص القرآني وإستجلاء معانية ،وعُلماء بِعِدَتِنا التي هي عِلمٌ واسع وأداة تحليلية صالحة، ومرضى بمعنى إنَ إعمال العقل في القرآن ليس بَطَراً بل حاجة روحية ومادية تقتضيها مُستلزمات الإيمان الديني أو مُتطلبات الحياة الدنيوية، فنحن نجتهد لكي نبرر فِعلاً ما أو نستحدث أجوبة لقضايا مُستَجَدَة. وفنانين أي إنَ المُجتَهِد لابد أنْ يتمتع بخيال خَصبٍ يُتيحُ له إلتقاط المعنى الكامن من وراء اللفظ الظاهر مثلما يلتقط البَحارُ اللؤلؤة من بين أكداس الأصداف الغائرة في البحر. إنَ هذه الإشكالية هي التي تَواضَعَ الفلاسفة والفقهاء على تسميتها

ب" التأويل"الذي يُعرّفُه ابن رشد بأنه: ((إخراج اللفظ من الدلالة الحقيقية الى الدلالة المَجازية من غير أنْ يَخِلَ ذلك بعادة لسان العرب في التَجَوّز من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه أو لاحقِهِ او مُقارِنِهِ)).[305]

ولكي لا تَعُمَ الفوضى ويُرسي كلُ مَنْ هَبَ ودَب أوتاد خيمته في هذا الكون القرآني الرَحيب، يُحَّمِلُ(النَص) بما لايَحتَمِل، تَوصَلَ المتكلمون الى صياغة قانون عام هو بمثابة شروط لايَكتَسِبُ الإجتهاد مشروعيته الا بتوفرها .[306]

1.أنْ يكون المعنى الظاهر للنص ليس مُراداً بل هو مِثالٌ ورمز للمعنى المقصود حقيقة ولكنه لايُعلَمُ بأنه مثال إلا بقياسات بعيدة مُرَكَبَة.
2.ألا نَصِلَ بسبب التأويل الى معنى يَهدِمُ أساساً من أسس الشريعة وغالباً مايؤشِرُ إتساع الحديث عن ضرورات وضع القيود تَفشي ظاهرة الإنفلات وهذا بالفعل هو الذي حَصلَ حيث إنشعبَ الفكر الواحد الى أفكار والعقيدة الواحدة الى عقائد وأصبحنا أمام إتجاهات لاتجتمع إلا لتفترق، مُكَذِبَة واحدتها الأخرى ودامغة إياها بصفة الإفتراء، فبين مُحَرِمٍ للمُلكية إلا ما حَلَلَ اللـه من العمل الصالح ومُبيحٍ لها إلا ماحَرّمَ اللـه من العمل الطالح، وبين ضانٍ على العبد بكَفَاف العيش وآخر مُنعِمٍ عليه ببطر النعمة، ولكل حججه وأسانيده من قرآن قال عنه الإمام علي(ع) إنه حَمّال أوجه.[307]

نحن إذَنْ عندما نتحدث عن الفكر التنموي العربي الإسلامي إنما نتشبث بالإتجاه العام دون أنْ نتجاهل الإجتهادات الفرعية، فهو حديث عن الإطار الشمولي الذي يَنتَظِمُ النشاط الإقتصادي لأجل عَمارة الأرض ونشر الخير على أديمها.

وأولى المُلاحظات التي نعتقد بضرورة إثارتها حول هذا الإطار الفكري قبل الولوج بدراسته هي كَونُه مَذهباً وليس عِلماً[308] ، يستمد قُدرَتَه على التَجَددِ والمُلاءَمة من حيوية الفكر الكلي الذي ينتمي إليه ذلك لأنه ليس إستقراءً لواقع مُشَخَص وإنما

مُصادرَةً عليه في محاولة لإعادة تشكيله على وفق رؤية مُكتَمِلَة مُغلَقَة يُغنيها التأويل بقَـدْرِ مايـسلبها خاصية (التوَحد).

ولِغَرَض الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه إرتأينا تقسيمه الى ثلاثة مطالب هي:

أولاً: إشكالية المُلكية في الفكرالتنموي العربي الإسلامي.

ثانياً: نظرية التوزيع في الفكر التنموي العربي الإسلامي.

ثالثا:مُحَدِدَات النشاط الإقتصادي في الفكر التنموي العربي الإسلامي.

أولاً -إشكالية المُلكية في الفكر التنموي العربي الإسلامي: غالباً ماتجري مناقشة هذا الموضوع بمعزل عن السياق التأريخي لإثارته إذْ إنَ التساؤل عن أصالة المُلكية في الإسلام أي أحقية الإنسان في إقتناء الأشـياء وإنفاذ إرادته عليها يظل حالة إعتسافية لسببين:

الأول: مُناسبة طرح السؤال الذي فرضته إعتبارات آيديولوجية إقتضَتْ أما التَكَيُـف مـع أو رفـض مثـال أُريدَ له أنْ يُعَمَم هو النموذج الإشتراكي، لذلك إصطبَغَتْ المواضـعة الفكريـة في هـذا الخـصوص بطـابع إنتقائي أخذ الصيغة الآتية: هل إنَ الإسلام إشتراكي النزعة أم رأسمالي التَوَجه؟.

وليسَتْ الحاجة الى إثبات عدم مشروعية هذه المُصادَرَة قائمة لأسـبقية (المُـسنَد) عـلى (المُـسنَد إليـه)، ولعمومية السؤال وضبابيته، فأية رأسمالية نَقصد وأية اشتراكية نَعني؟ وبأي عين ننظر الى الإسـلام، هـل نأخذه من وجهة نظر السَلفي المُقَدِس للنص المُتحَجِر عنده، ام المُتفتح بـه والمُنفَـتح عـلى نظـائره ، وفي كلتا الحالتين نحن نُفاضِل ونختار ماينسجم مع ميولنـا لننتقـل حَـتماً مـع المواضـعة ذاتهـا مـن دائـرة(البحث العلمي) الى حاضنة (التَبَني المُعتقَدي).

الثاني: إنَ هذا السؤال ينطوي على عملية مُقارَنَة بين نظـريتين تنتميـان الى مَرجعيـات فكريـة مُختلفـة، فالماركسية تستند في تمييزها بين(التَمَلُك والحِيازة) الى الفِقه الروماني الغربي الذي يفترض إكتمال الأبعاد الثلاثة للملكية (الإنتفاع، السيطرة، التصرف) [309] في حين إنَ الفكر الإسلامي يتبنى وجهة النظر الشرقية ومفادها إنَ الفرد يمتلك بوصفه جزءاً من جماعة تُقايضُه الأمن بـالولاء وتفـرض عليـه الإلتـزام بـشروط مراعاة المصلحة العامة المُرجَحَة حين إقتضاء الضرورة عند التصرف بالمال العائد له.

ويرتكز الفِقه الإسلامي في إستنباط أحكام المُلكية على مبدأين هما:[310]

1.مبدأ التسخير: ومعناه وضع الكون بمُمكناته الماديـة في خدمـة الإنـسان إبتغـاءً لإشـباع حاجاتـه وتنمية قُدراته الذاتية. كما في قوله تعالى: (أَلَمْ تَـرَ إنَّ اللــه سَـخَّرَ لَكُـم مـا فِي الأرضِ والفُلْـكَ تَجري في البحرِ بِأَمرهِ وَيُمْسِكُ السماءَ أَنْ تَقَعَ على الأَرض إلا بإذنـهِ إنَّ اللــه بِالنـاسِ لِـرَؤُوفٌ رَحيم) {سورةالحج/آية65}.

وتترتب على هذا المبدأ نتيجتان:

الأولى : ضرورة السعي والعمل للإنتفاع بالكون المُسَخَر.

الثانية: العدالة في الإفادة من خيراته.

جاء في القرآن الكريم(وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَـا أَقوَاتَهـا في أَربَعَـة أَيـامٍ سَـوَاء للسائلين){فصلتْ/10}.

2.مبدأ الإستخلاف : وجوهره إن الإنسان خليفة اللـه في الأرض يستمد المشيئة والقدرة منـه عـلى إعمارها والتمتع بمكنوناتها. يقول سبحانه وتعالى : (آمِنُوا بِاللـه وَرَسُولِهِ وَانفقوا مِمَّا جَعَلَكُـم مُستَخلَفينَ فيه){سورةالحديد/ آية7}.

وبالإعتماد على هذا المبدأ أُثيرَ الخِلاف حول طبيعة المُلكية، إذْ مادام الإنسان(مُـستَخلَفاً مـن المالـك الأصـيل، فالمُلكيـة إذَنْ هـي وظيفـة إجتماعيـة تُنـاط بـالفرد أو المجموعـة

بحُكمٍ شرعي.. أو إنها كُيفَتْ كوظيفة إجتماعية ومن ثم فَمِـن حـق المالـك الأصـيل..أنْ يُحَـدِدَ لخليفتـه مدى وحدود هذه الوظيفة).[311]

ولابد من مناقشة هذا الرأي على مُستويين:

المستوى الأول: الحقيقة والمَجاز، حيث إنَ إسـتخلاف اللـــه للإنـسان في الأرض لايعنـي عـدم مـشروعية إمتلاكها او إستخدام قِواها الظاهرة والكامنة ذلك لأنه هو ذاتـه مُلـكٌ لبارئـه ومـع هـذا يبقـى حُـراً في التصرف بممكناته فلا يحق لأحد أنْ يسأله مَثلاً لماذا يُطفيء عَينَه إذا شاء ، أو لماذا لم يَعِـرْ أحـداً عـضواً من أعضائه إذا إحتاج اليه إلا على سبيل النصيحة.

وهنا يَجدِرُ التمييز بين علاقتين:

الأولى : هي علاقة المخلوق بالخالق من حيث كَونُه (عَبداً) يُطيعُ بلا مِنَة ويستجيب بدون تردد، وهـذه المسألة مرهون أمر تجـسيدها واقعيـاً بقـوة الإيمـان التـي تـستوجب الـرضى والإقتنـاع إبتغـاءً لتحقيـق مَصلَحَة آجلة على حِساب مصلحة آنية.

الثانية: هي علاقة المخلوق بالمخلوق، ذاتاً وموضوعاً، والتقييد هنا مجازي محدود بحدوده،القاعدة فيه (إنعدام النهي عن سلوك الطريق هو في حَدِ ذاته إذنٌ بسلوكه).[312]

أما النص على المُباح شَرعاً وخِلافه فمما تَستوجبُه ضرورة الإجتماع الإنساني، إذْ لايمكن أنْ يُـترك أيُ شـأن من شؤون الحياة سائباً بدون تقنين وإلا إضطرَبَتْ أحوال الناس ونشب الصراع بيـنهم، والى ذلـك يُـشير الإمام علي(ع) بقوله (لولا أنْ يضرب بعضكم وجوه بعض لِقسَمتُ السواد بيـنكم) [313]، ولكـن الإسـلام أيضاً وهو (يمنح الفرد حقه في الملكيـة الشخـصية وحقـه في التـصرف بمالـه يُقَيـد كـل حـق مـن هـذه الحقوق بقيود خُلقية من داخله وقيـود قانونيـة مـن خارجـه، ويَقـصِدُ مـن وراءهـا ألا تجتمـع الـثروة

في موضوع بصورة هائلة) [314]. إذَنْ الحدود الشرعية التي تُنَظِمُ ظاهرة التملك شُرِعَتْ لإعتبارات منفعية، أما مراعاة للمصلحة العامة في أنْ يصيب كل فرد حقاً معلوماً من الثروة المُباحة شَرعاً، أو مَنعاً لحصول نزاعات بين الناس لو تُرِكَتْ الأمور تجري على عواهنها أو تَجَنُباً للإثرة في المال مما يتعارض ومبادئ العقيدة الإسلامية، فعندما إختلفَ الصحابة بشأن أرض العراق والشام رأى الخليفة الراشدي عمربن الخطاب(رض) تقسيمها بين المسلمين فلم يوافقْهُ مُعاذ بن جَبَل الذي قال له (إنك إنْ قسمتَها صار الريع العظيم في أيدي القوم يبيدون فيصير ذلك الى الرجل الواحد او المرأة) [315] فأقَرَه على ذلك.

المستوى الثاني: القِدوة، فالذين يقولون بترجيح كفة المُلكية الجماعية على الفردية من المُفكرين المسلمين غالباً مايستشهدون بمواقف السَلَف الصالح أمثال أبي ذر الغفاري(رض) الذي أفتى بوجوب إنفاق كل فرد مافَضُلَ عن حاجته من مال في وجوه البِرِ والخير[316]. ولكِنْ فاتَ هؤلاء إنَ هذا المَثَل هوالإستثناء الذي لايقوم مقام القاعدة فالقرآن الكريم (لم يَعترِضْ على حق المُلكية وإنْ كان بعض من مبادئه يوحي بتحديدإستخدام هذا الحق ويمنع إساءة إستعماله وهذا أمرنراه في كل التشريعات).[317]

يقول تعالى((قَسَمنَا بَينَهُم مَعيشَتَهُمْ في الحَياةِ الدُّنيا وَرَفَعنَا بَعضَهُم فَوقَ بَعضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَخِذَ بَعضُهُم بَعضاً سُخريا){سورة الزخرف/آية 32 }.

والآن كيف تصبح المُلكية حَقاً مُكتسَباً مشروعاً، وما هو معيار الفصل بين صِوَّرها المُتَعَدِدَة.

يكاد يُجمِع الفقهاء المسلمون على إنَ الأساس الأكثر صَلاحاً لإكتساب حق المُلكية هو" العمل" ، من هنا أُعدّتْ الثروات التي تدخل اليد البشرية بتكييفها أو خلقها أو إستخراجها هي فقط موضوعاً للتملك، أما غيرها من الأموال فَحكمُها أما الإباحة

العامة او الإستملاك الجَماعي، وبإضافة معيار " إقتضاء المَصلَحَة" الى العمل يُمكِنُ التمييز بين ثلاث صور من المُلكيَة تعايشَتْ في المجتمع الإسلامي على صعيد واحد هي:

أ)المُلكية الخاصة التي لم يُحَدِدْ الإسلام مَدياتها العليا والدنيا[318]، لأنه وهو يسعى لتحقيق مبدأ العدالة لايُطابِقُ بينها وبين مفهوم المُساواة المُطلَقَة الذي لايقره بدليل قوله تعالى(ليس للإنسان إلا ماسعى).

ب) المُلكية العامة أي مُلكية الدولة، كما في قوله تعالى (ويسألونك عن الأنفال قُلْ الأَنفال لله والرسول).

ج) المُلكية الجَماعية، قال الرسول محمد(صلى اللـه عليه وسلم)(لاحِمى إلا لله ولرسوله). قال أبو عبيدة وتأويل الحِمى المَنهي عنه أنْ تَحمي الأشياء التي جعل رسول اللـه(صلى اللـه عليه وسلم) الناس فيها شركاء وهي الماء والكلأ والنار)[319] ،وفي حديث آخر و(الملح). وليس النص على هذه الأشياء للحَصر بل قواعد الشريعة تَقضي بأن كل ماكان مِثل هذه المواد ضرورياً للمجتمع لايصحُ أَنْ يُترك تَملكُهُ للأفراد إذا كان ينشأ عن إحتكارهم له إستغلال حاجة الجمهور إليه، بل يجب أنْ تشرف الدولة على إستثماره وتوزيعه[320]. ومن الجدير بالإشارة إن ماتقدم هو إستقراء لما حَصَلَ في صدر الإسلام والعهد الراشدي، عليه إعتمدَ الفُقهاء ومنه إستمَدوا قياساتهم.

ثانياً : التوزيع في الفكر التنموي العربي الاسلامي-

لم يَهتَمْ الفكر التنموي العربي الإسلامي بسبُلِ تنمية الثروة مثلما إهتمَ بطرق توزيعها، فهي عنده مُعطى أنعم اللـه به على البشر, كافٍ لحاجاتهم العاجلة والآجلة. يقول تعالى في كتابه العزيز(وآتاكم من كل ما سألتموه وإنْ تَعِدّوا نعمة اللـه لاتحصوها، إنَ الإنسانَ لِظلومٌ كفّار).(سورة ابراهيم، آية 34)

لذلك فالمشكلة الإقتصادية بالنسبة للمُفكرين الإسلاميين لاتكمِنُ في ندرة الموارد[321] بل في ظلم الإنسان لنفسه وجحوده بِنِعَم بارئه والذي تجلى في صورتين:[322]

الأولى: موقفه السَلبي من الطبيعة وعدم سَعيه سَعياً جِدياً لإستجلاب موفوراتها الدَفينة.

الثانية:إنحرافه عن النهج القَويم في توزيع الثروة الذي يأمر بالإسوة ولا يُبيحُ الإستئثار، يقول الخليفة أبو بكرالصديق(رض) مُخاطِباً جَمْعَ المسلمين الأوائل: (أما ماذكرتُم من السوابق والقِدَم فما أعرَفَني بذلك وإنما ذلك شيء ثوابه على اللـه جَلَّ ثناؤه وهذا مَعاشٌ فالأُسوة فيه خيرٌ من الإثرَة) [323] .

ويقول الإمام علي(ع) (لو كان المال لي لِسوَيتُ بينهم فكيف وإنما المال مال اللـه، ألا وإن إعطاء المال في غير حَقِهِ تبذير وإسراف). [324]

والأُسوة عند السَلف الصالح لا تعني المُساواة المُطلَقَة بالرغم مما توحي به ظواهر النصوص، بل العدل أي التساوي في مُستلزمات الكِفاية كما جاء على لسان الخليفة عمربن الخطاب(رض)(اني حَريص على أنْ لاأدع حاجة إلا سَدَدتُها ما إتسع بعضُنا لبعض فإذا عَجزنا تَأسينا في عَيشِنا حتى نستوي في الكَفاف) .[325]

مستوى الكِفايَة وحَدِ الكَفاف:

يُميز الفُقهاء المسلمون بين" الكفاية" التي هي مستوى المعيشة السائد ب(توفير القَوام من العيش، أي مابه تستقيم حياة الفرد ويَصلحُ أمره) [326] والذي حَصرَه ابن حَزم في (طعام وشراب مُلائمين، كسوة للشتاء وأخرى للصيف، مسكن يليق بحاله، أي حقوق المأكل والملبس والمسكن). [327]

ويرى كل من الغزالي والشاطبي إنَ الإسلام يحرص على حِفظ الدين والنفس والعقل والنَسل والمال، وأنه يفرض على المجتمع توفير أسباب حفظ الأشياء الخمسة... التي

يَتعَينُ توجيه النظام الإقتصادي وأدواته المُختَلِفَة نحو تحقيقها في المقام الأول.[328] أما حَد الكَفاف فهـو مستوى المعيشة المفروض نتيجـة ًلظـرف شـاذ او لـضرورة يُمليهـا قـصور وسـائل الإشـباع المتـوفرة عـن سد الحاجات في فترة زمنية مُحَدَدَة.ويظل مثل هكذا وضع أمراً طارئاً يـسعى المجتمـع الإسـلامي دائمـاً لتجاوزه .

يقول الخليفة عمربن الخطاب(رض)(لو استقبلتُ من أمري ما إستدبَرتْ لأخـذتُ مـن الأغنيـاء فـضول أموالهم فردَدَتُها على الفقراء). [329]

ويقول الصحابي ابو ذر الغَفاري(رض) (لاينبغي لِمَنْ أدى الزكاة أنْ يقتنع حتى يُطعِمَ الجائع ويعطـي السائل ويَبِرَالجيران)، مُسترشِداً بالآية الكريمة (ليسَ البِرّ أَنْ تُولّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشرِقِ وَالْمَغرِبِ وَلكِنَّ البِرَّ مَنْ آمنَ باللـه واليَوْمِ الآخِرِ والمَلائكة والكِتابِ وَالنَبيينَ وآتى الْمالَ على حُبّـهِ ذَوِي الْقُـرْبَى والْيَتـامى والْمَـساكينَ وَابـنَ الـسَبيلِ والـسَائلينَ وفي الرقـابِ وَأَقَـامَ الـصَلاةَ وآتى الزَكـاةَ والمُوفُـونَ بِعَهـدِهِم إذا عاهدوا){سورة البقرة/آية 177 }.، بمعنى إنَ واجب المسلم ليس الإلتزام بما فُرِضَ عليه من مَغارم شرعية وحسب ، أنما يتعداها الى المُشاركة الذاتية والإلزامية في توفير شروط الإرتفـاع بحـال المجتمـع مـن حَـدِ الكَفاف الى مستوى الكِفاية.

مُرتكَزَات التوزيع في الفكر التنموي العربي الإسلامي:

يستند التوزيع الشخصي للدخل في الإسلام على ثلاثة مباديء هي[330]:

الأول : العمل كما في قوله تعالى(هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فأمشوا في مناكبها وكِلوا من رزقه واليه النشور).

الثاني: المُلكية، فهي كما رأينا مُصانة، مُحلَلَة عوائدها إنْ كانَتْ إيجاراً لأرض أو رِبحاً لرأس مال أو غيرذلك مما يتفق مع الشريعة ولا يَشذُّ عن أحكامها .

الثالث: الحاجة، وبناءً على ذلك يُقسَمُ الناس الى ثلاث فئات، فئة قادرة ومُستطيعة تعتمد في تحصيل رزقها أما على جهدها العقلي والعضلي أو على ماتمتلك من وسائل الإكتساب ،وفئة ليست بقادرة ولا مُستطيعة لِعجزٍ ألمَ بها أو مرض أصابها مما يوجب على المجتمع الإسلامي مُمَثلاً بحكومته أنْ يُخَصصَ لها مَكسباً مادياً يكفيها حاجتها عند مستوى الإستهلاك السائد، وفئة ثالثة قادرة وليسَتْ بمُستطيعة لقصور وسائلها عن بلوغ مطالبها المعيشية وهذه تستوفي فَضلَ حاجتها من بيت المال. أما إذا نظرنا الى الأمر من زاوية التوزيع الوظيفي فنجد إنَ الإسلام لايَعِدُّ سوى الارض والعمل مَصدرين للقيمة إذْ إنَ رأس المال إذا لم يَقتَرِنْ بالعمل ويُشاركه بالمَغرَم يكون مَغنَمُه (رِبا) إختلَفَ حوله الفقهاء من حيث معناه ومصدره ومواطن إباحته.

ثالثاً- مُحَدِدات النشاط الإقتصادي في الفكر التنموي العربي الإسلامي:

نظريتا المُلكية والتوزيع بالكيفية التي عَرضنا لها سابقاً تُشَكِلُ إطاراً فكرياً فلسفياً شرعياً للإقتصاد الإسلامي يستوعب مقتضيات التطور ويسمح بتحقيق شروطه (الحرية والحافز)، وبما إنَ إهتمامات العقل تَنصَبُ دائماً على إختيار المِصداقات للدلالة على صحة " المفاهيم" لذلك وقف المفكرون الإقتصاديون متسائلين أمام التجربة

الإسلامية، لماذا لم يحصل مع العالم الإسلامي المُترامي الأطراف، والمُثقَل بالإمكانيات والمحكوم بهذا الاطار الفكري المُنفَتِح والمُتَفَتِح ماحصل مع اوربا الخارجة تَوأ من سُباتِها العميق؟ وكان الجواب إجمالاً مُضطرِباً ومُشَوَشاً ،إنطباعياً مُتعَجِلاً في كثير من الأحيان ومُتحَفِظاَ في أحايين أخرى. ورغم ذلك يبقى المحور الذي دارتْ حوله النقاشات واحداً قَبولاً أو رَفضاً، هو إنَ كثرة القيود والكوابح التي تضعها الشريعة الإسلامية أمام المسلمين في ميدان النشاط الإقتصادي تَحِدُ من إندفاعهم وتُفَرِغُ مُرتكزات الدين الإسلامي المُتحَرِرَة من محتواها الحقيقي.

وتتلخص هذه الروادع ب:

1)الربا: يقول الرسول(ص) لا تَبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البِر بالبِر* ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء، عَيناً بعين، يداً بيد، ولكن بيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبِر بالشعير والتمر بالملح يداً بيد كيف شئتم). (331)

ويقول الإمام الشافعي (ولِهذا تَرَكْنا قَولَ مَنْ روى أنْ لارِبا إلا في نسيئة وقُلنا الرِبا من وجهين في النسيئة والنقد). (332)

وأفاض عدد من الباحثين بتعداد آثار مثل هذا التحريم على النشاطات الإقتصادية وخاصة في تقييده لحرية الإستثمار الضروري لتعجيل النمو الإقتصادي.

ويمكن أنْ نناقش هذا الأمر من زاويتين:

أ)من الناحية العملية كان هناك دائماً تكييفاً للنصوص الشرعية بما يتلائم ومُقتضيات الحال، إذْ عرف الفقهاء المسلمون وفِقاً للقاعدة المشهورة(الضرورات تُبيحُ المَحضورات) كيف يمكن أنْ يُرَخِصوا لبعض المعاملات الرَبوية دون الوقوع في دائرة الحرام.

وقد تواضع الشارع الإسلامي على تَسميَة هذه الحالات ب (المَخارج الشرعية) ومنها:

أولاً: بيع المُخاطرَة ومعناه(أنْ يبيع الإنسان شيئاً بثمن يتفاوت مبلغه بحسب كونه حالاً أو مُؤجَلا،فيقول مثلاً:أبيعك إياه بمبلغ كذاحَالاً وبزيادة كذا مُؤجَلاً الى الأجل الفُلاني.ولاتُعَدُّ الزيادة في الثمن لقاء الأجل من قَبيل ربا النسيئة). [333]

ثانياً: البيع المزدوج :ويُعرَف (بإسم بيع العينة وهو أنْ يتفق شخص على الشراء من أحد بقيمة (100) دينار مثلاً الى أجلٍ مُعيَن ثم يقوم عند حلول الأجل ببيع العين نفسه الى البائع الأول بخمسة وسبعين دينار). [334]

ثالثاُ: بيع الوفاء: وهوعقد أُستُحدِثَ بفتوى فقهاء المذهب الحَنَفي في القرن الخامس الهجري في مدينة بَلَخ عندما أصبح الناس لايرغبون في القَرض الحَسَن، وكيفيته أنْ يتعاقد مالك العَقار المُحتاج الى قرض مع شخص آخر فيبيع الأول عَقارَه للثاني بالمبلغ المُحتاج اليه على إنَ المُشتري (المُقرض) يتعهد بإعادة العَقارالى بائعه (المُقترض) متى رد هذا اليه الثمن (مبلغ القرض) [335].

ب) على الصعيد النظري:

ليس من السهل أنْ نُعَلِلَ الركود بتحريم الرِبا، فَتَحَوِلُ العلاقة بين المالك لرأس المال والمُحتاج إليه من علاقة ربوية إستغلالية الى علاقة(مُضارَبَة) يَقتَسمُ كلاهما من خلالها المَغارم والمَغانم على أرضية الإستثمار المُشترَك الحقيقي يَصحُ أنْ يُنسب إحداث التطور لها ولا يجوز أنْ يُبَرر التخلف بها.

2) إنَ الإسلام لايبيح لأبنائه أنْ يكسبوا المال كيفما شاؤوا وبأي طرق أرادوا بل هو يُفَرِقُ لهم بين الطرق المشروعة وغير المشروعة نَظراً الى المصلحة الجماعية[336]، ويبني البعض على ذلك نتيجة مفادها حِرمان(المسلم من تذوق المُجازَفَة... ومعاداة الفكرة الرأسمالية المُركَبَة من حُبِ المخاطرة والرغبة في الربح وإرادة القوة والسيطرة وهي كلها أساس الثورة الإقتصادية في الغرب). [337] والحقيقة إنَ الحكم بهذه الكيفية فَضلاً عن إنه إنطباعي، ينطوي على قَدْر كبير من المُبالغَة ف(من وجهة النظر الدينية ليس هناك أي قيد على مُلكية وسائل الإنتاج كذلك فإن العمل المأجور يُعَدُ امراً جِدُ طبيعي... أما طلب الربح والتجارة وتالياً

الإنتـاج للـسوق فـإمور تـرضى عنهـا الـسنة مثـل رضى القـرآن) [338].عـلى إنَ الإسـلام حَـرَّمَ بعـض المعاملات الإقتصادية شأنه شأن أي دين آخر لأسـباب صـحية أو أخلاقيـة أو إجتماعيـة مثـل بيـع النَجَش،[339] أي المزايدة العلنية ،و(بيع الأشياء قبل وجودها مثـل بيـع المَلاقـيح وهـي الأجِنَّـة في الأرحام قبل ان تولَد) [340]، و(المُتاجرَة بالأشياء التي يَعـدُّها الـدين نَجِـسَة كـالخمر والمِيتَـة ولحـم الخنزير، وتلك التي تكون مَـشاعاً بـين الجميـع: المـاء والعـشب والنـار. وهنـاك مـن النـواهي مـا يُعَدُ عائِقاً لإزدهـار الإقتـصاد الحـر كمنـع إسـتغلال تجـارة المطعومـات وبالدرجـة الأسـاس منـع الإحتكار) [341] .

3)يُقَيّدُ الإسلام المالكين بمجموعة من الضوابط هي:[342]

أ.عدم تعطيل الإستثمار إستناداً الى قول الرسول الكريم (ص):(عادي الأرض لله وللرسول ثم لكـم من بَعدْ، فمَنْ أحيا أرضاً مَيتَة فهي له وليس لمُحتَجِزٍ حَقٌ بعد ثلاث سنوات). [343]

ب.تصريف المال في أوجهه المشروعة بلا إسراف ولا فُسوق.

ت.التوسع في توزيع الثروة ، وعدم تركيزها بايدي قليلة.

ث.ضرورة إخضاع المصلحةالخاصة لمُقتضيات المصلحة العامة مع ترجيح الثانية على الأولى عنـدما يحصل التناقض بينهما.

ج.تُفضي قوانين الإرث في الإسلام الى النتيجة ذاتها، تجزئة الملكيات الكبيرة مَنعاً للإستئثار.

وما نخلص اليه من من خلال ماسبق ذكره هـو إنَ محاولـة تفـسير التخلـف بجمـود الإطـار العقائدي للفكر العربي الإسلامي، او عدم مرونته او إنعدام صلاحيته ليست محاولـة واهمـة حَسبْ بل فاقدة الى الأساس الموضوعي الذي هو " المُشاهدَة التأريخية" بعـد قراءتهـا قـراءة علمية مُقارنَة. إذْ مـن المعـروف إنَ معظـم الـديانات حافلـة بـالنواهي والمُحرَمـات والقيـود الأخلاقية المُلزِمَة ومع هذا شَكلَتْ كابحاً للتطور في بعض المجتمعـات، ولعبَـتْ دوراً مُـساعِداً في أخـرى كـما هـو الحـال مـع اليابـان او انجلـتر البروتـستانتية، ومـايُثير الإسـتغراب

حقاً هو إن المفكرين العرب الذين وسَعَتْ إهتماماتهم مساحة كبيرة من مشاكل عـصورهم، لم يَثِرْ إنتباهم ماهم آيلون اليه من تقهقر وإنكسار حتى كان النصف الأول من القرن الرابـع عشر، أي بعد مضي أربعة قرون على إنطفاء جذوة الإبداع وكسوف شمس الحضارة العربيـة حينما جاء العلامة ابن خلدون بنظريته حول آفـاق الـصراع بـين البـداوة والحـضارة ، ليعيـد صياغة منهج تليد ويَبني على هَديّهِ عِلماً جديداً هو عِلم الإجتماع الخلدوني.

المبحث الثاني

المصارف الإسلامية بين ثوابت الشريعة وقانون تطورالأحوال

المصارف الإسلامية ، موضوع مُثيرٌ للجَدَل ، لا زال مَحط تَكَهُن ومآل شُبهَة تتحكم في النظرة إليه الأهواء أحياناً ، والفهم المُحافِظ للنصوص المُقدَسَة الذي لا يرى في الحاضر سوى إمتدادٍ للماضي أحيانا أخرى ، الزمان تَبعاً له ، أيام تتوالى وليس أحوالاً تتغير ، فما صَلُحَ لقرون مَضَتْ وخَلَتْ يصلح لعهود حاضرة وأخرى آتية إلى أنْ يطوي اللـه الأرض ومَنْ عليها ، لذلك نجد أنفسنا في هذا الخصوص أمام مَوقفَين كلاهما مُتطَرِف ، بين مُستَهجِنٍ مُحرِمٍ للتعامل مع المصارف الإسلامية ، وقانع مُستَسلِم لما صارَتْ إليه الأمور ، لا يعتقد بالسؤال واجباً ولا بضرورة الإقتناع حقاً .

ومن أجل توضيح المفارقات في كلتا النظرتين تأتي دراستنا لتحليل المُنطلقات الفلسفية لهذه المصارف و آليات تطبيقها ، ما اختلف منها مع إجماع الفقهاء وما اتفق ، ما اقترب منها الى المعاملات الربوية للمصارف التجارية الوضعية وما إبتعد ، وبذلك نتوافر على قاعدة فكرية تؤهلنا لإصدار الأحكام وتقدير(الضرورات) التي تقتضي السير بهذا الإتجاه أو النكوص عنه. لأن النشاط المصرفي لم يَعِدْ أمراً فردياً يخص القائمين به ، بل هو حَلقَة مُكَمِلَة للنشاط الإقتصادي العام ، يؤثر في اتجاهاته ويحدد معدلات نموه ، ويتحكم بمنحى الإستقرار فيه .

ولتحقيق هذا الهدف بدأنا دراستنا باستعراض لأسس العمل في المصارف التجارية ، ثم عكفنا على دراسة الرؤية الإسلامية للنشاط المصرفي .

أولا : الرؤية الوضعية للنشاط المصرفي :-

أرسَتْ المصارف التجارية عملها على قاعدة (المُرابَحَة) ، أي المُتاجَرَة بالنقود ، التي هي على وفق منطقها سلعة شأنها شأن أية سلعة أخرى ، يمكن أنْ تُشترى وتُباع ، ولكن أيضا يمكن أنْ (تُقتَرَض) و (تُقرَض) ، فالمصرف التجاري يقوم ابتداءً بتجميع الفائض النقدي لدى المُدّخرين مقابل سعر معين ، هو سعر الفائدة ويعرضه

للمحتاجين إليه (المستثمرين والمستهلكين) على حد سواء ، بسعر أعلى ، مُستفيدا من الفرق بين السعرين .والمصارف التجارية منذ تأسيسها وحتى هذه اللحظة ، تتوسع أفقيا وعموديا ، فليس هناك من بلد في هذا العالم المُتباين ثقافيا وإجتماعيا وسياسيا لم تشملْه بنشاطاتها حتى أضحَتْ مُرتكزا من مُرتكزات البُنية الإقتصادية الدولية وأداة من أدوات التطور الإقتصادي العام ، ومن ناحية أخرى تَشعبَتْ هذه المصارف بنشاطاتها ، وتنوعَتْ في تخصصاتها ، فتعدَدَتْ أهدافها وأدواتها ، والتي يمكن بسطها على الوجه الآتي:- (344)

1.قبول الودائع من كل الأفراد والمؤسسات المستعدين للتعامل معها .

2.إستحداث (الشيكات) كوسيلة لتسوية المدفوعات ، مما قَلَلَ الحاجة لإستخدام النقود في التداول اليومي .

3.خَلْق النقود عن طريق منح الإئتمان .

4.التعاطي بالقروض قصيرة الأجل لغايات التجارة والإستهلاك الشخصي أو لتمويل رأس المال الإنتاجي .

5.فتح الإعتمادات لتسهيل التجارة الخارجية بجانبيها (الإستيراد والتصدير).

6. بيع وشراء العملات الدولية ، وتسهيل تحويلها من مكان إلى آخر لصالح المُنتفعين مقابل عمولة مُحدَدَة .

7.تقديم كافة الخدمات المصرفية الأخرى المشروعة لِمَنْ يطلبها .

ولكي يقوم المصرف بكافة هذه الأنشطة ، لا بد له من دخل يتحصل عليه من مصادر متعددة هي : (345)

1.الفوائد التي يستوفيها من القروض التي يمنحها إلى عملائه .

2.الفوائد التي يجنيها من استثماراته في اذونات الخزينة والسندات الحكومية وسندات القِطاع الخاص .

3.الفوائد التي يجنيها من أرصدته لدى المصارف الأخرى التي يتعامل معها ، وكذلك من احتياطياته غير القانونية في البنك المركزي .

4.العمولات التي يتقاضاها على الخدمات المصرفية التي يقدمها للمنتفعين .

5.بدلات إيجار الخزائن الحديدية فَضلا عن فَرق العملة التي يُتاجِر بها .

وَتوظِفُ المصارف التجارية دخلها القابل للتصرف في دفع الفوائد المترتبة على الودائع الثابتة والإدخارية لمستحقيها ، دفع فوائد القروض التي قد تضطر لإقتراضها من المؤسسات النقدية الأخرى ، إعادة خصم الكمبيالات بالإضافة إلى المصروفات التشغيلية كالرواتب والإجور والديون المعدومة والإندثار ومصاريف الدعاية والإعلان ...... الخ .

وتسترشد بمجموعة من المؤشرات في عملها هي : [(346)]

1.الربحية : فالمصارف التجارية تهدف من وراء كافة نشاطاتها إلى تحقيق أقصى الأرباح بأدنى هوامش المُخاطرة ، إنسجاما مع طبيعتها بوصفها مؤسسات إقتصادية رأسمالية ، تُنَظِمُ عملها على أساس من (العقلانية الإقتصادية).

2.السيولة : أي الموجودات التي يُمكن تسييلها بسهولة وبأدنى التكاليف ، وتُعَد النقود الحاضرة أكثر أنواع الموجودات المالية سيولة ، إلا إنَ الإحتفاظ بها يعني إخراجها من دائرة الإستثمار، وتالياً تُحرَم المصارف من عوائدها المُحتمَلَة ، لذلك تعتمد نسبة الأموال المُحتفَظ بها بصورة نقود سائلة على :

أ.أمد الودائع لدى المصرف ، فكلما طال هذا الأمد كلما قَلَتْ الحاجة للإحتفاظ بالنقود السائلة ، والعكس صحيح في حالة الودائع تحت الطلب التي لا يُمكِن تَوظيفَها لفترات بعيدة .

ب .إمكانية إسترجاع المصرف التجاري للقروض التي يمنحها لعملائه وأمدها ، فكلما طالَتْ فترة الإستيفاء كلما زادَتْ حاجة المصرف إلى الإحتفاظ بموجودات سائلة أكبر .

ج- الثقة والأمان ، فالمصرف التجاري لا يمنح قروضه لِمَنْ لا يثق بملاءتهم المالية وقدرتهم على الإيفاء بالتزاماتهم ، ويُرتبُ هذا الموقف نشاطا إضافيا هو جمع المعلومات عن العملاء للتأكد من (إحترامهم لتعهداتهم ، مركزهم المالي ، الضمانات الكافية التي يقدمونها ، كفاءة المشروعات التي يهدفون إلى استثمار القروض فيها).

د- الإلتزام بالمُحددات القانونية للعمل المصرفي وعدم التفريط بها ، مثل الإحتفاظ بالإحتياطي القانوني ، واحتياطيات الودائع ، والتعليمات الصادرة من البنك المركزي والقاضية بمنح القروض لقطاعات اقتصادية معينة ...... الخ .

على العموم تلك هي آليات ومنطلقات العمل المصرفي التجاري ، وحتى إذا شَذَ مصرف أو إنحرفَ عن هذا الإتجاه ، فإنَ شذوذه لا يمس جوهر النظام بل يتمحور حول تطويره ، بإضافة أداة جديدة ، أو إستحداث سياسة جديدة ، في إطار من المنافسة الحاكمة للنشاط المصرفي العام .

والآن ماذا عن الرؤية الإسلامية للنشاط المصرفي كما تواضع عليها (الإسلاميون)منذ منتصف القرن الماضي وحتى الآن، وبماذا تختلف عن (غريمتها) الوضعية، وما هي الأسس الفلسفية والشرعية التي تستند عليها في عملها ؟ هذه أسئلة وغيرها سوف نعرض لها في القادم من القول لنتبين حقيقة الأمر ودوافعه مبتدئين بالعرض لنقطة البداية في الخلاف ، وهي مقولة (الربا) .

الخلفية التاريخية لتحريم الربا في الفكر الإنساني :

كان الفيلسوف اليوناني (أرسطو طاليس)، يرى إنَ أية زيادة في النقود يستوفيها (الدائن) من (المَدين) تُعَدُّ عملا غير أخلاقي ، ذلك لأنَ النقود (عقيمة) بطبيعتها، تكمن أهميتها في كونها أداة للتبادل ومَخزناً للقيمة ، وإمتَدَتْ هذه النظرة إلى المفكرين الرومانيين ، على أساس إنَ (الربا) يُثقِلُ كاهل المدين الذي يضطر لسد حاجاته الإستهلاكية إلى الإقتراض ، لذلك ميز القانون الروماني (قانون الألواح الإثني عشر) بين الفائدة التي عَيَّنَ حدودها ، وبين الربا الذي قطع بمنعه ، ولكن هذا لم يمنعْ مفكرين آخرين من القول بتحريم الإثنين معاً ، حتى إنَ (كاتو) ذهب إلى القول بأن أخذ الفائدة لا يقل إجراماً عن القتل العَمد ، أما المدرسيون (السكولائيون) فميزوا بين (السعر) و (الربا) ، فكل زيادة عن السعر العادل في النقد وغيره ، يُعَدُ (ربا) يجب وقفه ، ومن أهم الحجج التي ساقها القديس (توماس أكونيوس) المعروف بـ (توما الأكويني) لتحريم الربا هي إنَ النقود سلعة تُستهلَك بمجرد

الإستعمال ، دون أنْ ينتبه إلى تشابهها في هذا مع سلع إستهلاكية كثيرة كالخبز واللحوم والفاكهة ...... الخ ، ومع ذلك فإن أسعار هذه السلع تتغير بين فترة وأخرى تبعا للتوازنات بين العرض منها والطلب عليها .

وبعد تطور الإقتصاد النقدي ، وظهور الرأسمالية التجارية على إمتداد القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر ، تطور الفكر السكولائي بإتجاه إعطاء المزيد من التنازلات،خاصة بعد الثورة الفرنسية الكبرى ،حتى وصل به الأمر إلى إباحة الربا الإنتاجي بصورة صريحة .[347]

الربا في الفكر الإسلامي : الربا في اللغة هو (الزيادة) و (العِلو) وجذره الفعل الثلاثي (ربى) بمعنى إرتفع ، ومنه (الربوة) – الأرض المرتفعة ، والربا على وفق الفقهاء الزيادة المشروطة في عِوَض القَرض ،الذي يفرضه الدائن على المدين دون مقابل ملموس .

وذُكِرَ الربا في سورة الروم (المَكية) ، بوصفه عملاً مذموماً، (وما أُتيتم من ربا لتربوا في أموال الناس فلا يربوا عند اللـه وما أتيتم من زكاة تريدون وجه اللـه فأولئك هم المضعفون) (38:30) ، أما في سورة (آل عمران) (المَدنية) فقد جاء التحريم صريحاً ... (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا اللـه لعلكم تفلحون) (130:3) .

وفي سورة البقرة (المدنية) قال سُبحانه (الذين يأكلون الرِبا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المَس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل اللـه البيع وحرَّم الربا)(274:2) . وهكذا نجد إنَ التحريم جاء مُتدَرِجاً ، مثلما هو الحال مع الخمر حيث حُرِمَتْ مع الصلاة (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) ، ثم كان التحريم مُطلَقاً (إنما الخمر والميسر رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) .

وفي السِنّة النبوية الشريفة خُصِصَ التحريم بوضوح وإفاضة ، لا بل إنَ الرسول الكريم يَعِدُّ (الربا) من الكبائر ، يقول (ﷺ) (اجتنبوا السبع الموبقات قالوا : يا رسول اللـه وما هي ؟ قال الشرك باللـه ، والسحر ، قتل النفس التي حرم اللـه الا بالحق ،

وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتَولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات).[348]

وعن ابن عباس (رضي اللـه عنه) (سُئِلَ عن الرجل يكون له الحق على الرجل إلى أجل : فيقول عَجِلْ لي وأضع عنك ؟ فقال : لا بأس بذلك إنما الربا أخِرْ لي وأنا أزيدك).[349]

والربا هنا على وجهين : ربا الفضل (الديون) ، والقاعدة فيه (كلُ قرض دَرَّ نفعا فهو ربـا) أي إنَ كـل زيادة في القرض يطلبها الدائن عِوضاً عن الزمن الذي يستغرقه القـرض ، حـرام شرعـا ، وربـا النـسيئة (البيوع) ، وحُكمُهُ حُكمُ سابقه وبذلك لا يُبيح الشرع الإسـلامي إلا (القـرض الحَـسَن) الـذي لا يطلـب صاحبه عليه زيادة ، حالا أو آجلا ، بل يُجزى عليه من اللـه ثوابا كـما روي عـن الرسـول (ص) (مَـنْ يَسَّرَ على مُعسِرٍ يَسَّرَ اللـه عليه الدنيا والآخرة) .

ولكن تطور الأحوال ، إقتضى من بعض الفقهاء تكييف النصوص الشرعية بما يُلائم الأمر الواقـع إسـتنادا إلى القاعدة الفقهية (الضرورات تُبيح المَحظورات) ، فرَخَصوا لمعاملات تبدو في ظاهرها ربويـة ، وهـي كما أسلفنا(بيع المخاطرة،البيع المزدوج،بيع الوفاء).

ومن رجال الدين المُحدَثين الذين ذهبوا هذا المذهب ،المفكر الإسلامي رضا المصري مُتَبعِاً نهج الفقيهـين محمد عبده وإبن القيّم الجوزية ، مُبَرِراً ذلك بحجتين هما :[350]

الحجة الأولى : إزالة الحَرَج ومُعالَجَة العِسر ، لأن العبادات تَلزَم حَداً معينا من التَعَـبِ والمـشقة إبتغـاءَ المثوبة .

الحجة الثانية : مبدأ توقي الإضرار بالنفس وبالآخرين ، فلا (ضَرَرٌ ولا ضِرار) ، وبذلك فإن الضرورة بحد ذاتها توفر القاعدة الشرعية للإستنباطات القانونية .

لقد عدد الرسـول الكـريم سـتة موضـوعات يَحـرِمُ تعـاطي الربـا فيهـا هـي : الـذهب والفضة والبِر(القمـح) والـشعير والتمـر والملـح ،إتفـق الفقهـاء عـلى قيـاس الأصـناف الأخرى على مقياسها ، إلا إنهم إختلفوا في عِلة التحـريم ، فـرأى الإمـام ابـو حنيفـة إنَ

العلة في الذهب والفضة هي الجنس والوزن ، لذلك يجري التحريم في كل موزون من جنسها كالحديد والنحاس ..... الخ ، والى ذلك ذهب الإمام احمد في رأي ، أما الأئمة مالك والشافعي ، واحمد ابن حنبل في رأي آخر ، فعللوا التحريم بـ (الثَمينة) التي هي وَصفُ شَرَفٍ به قَوام الأموال . (351)

ويذهب (أبن قدامة) إلى إن الصحابة إختلفوا في (ربا الفَضل) ، وروي عن ابن عباس ، وأسامة ابن زيد ، وزيد ابن أرقم ، وابن الزبير ، أنهم قالوا ،إنما الربا في النسيئة مُستشهدين بقول الرسول الكريم (لا ربا إلا في النسيئة) ، فعن سعيد ابن جبير ، قال (صَحبتُ أبن عباس حتى مات فو اللـه ما رجع عن الصَرف) .

وروي عن طاوس وقتادة ، أنهم قصرا الربا في الذهب والفضة ، وقالا بالإباحة في ما عداهما ، وإتفق أهل العلم على إنَ ربا الفضل لا يجري إلا في الجنس الواحد باستثناء سعيد بن جبير الذي شمل فيه كل شيئين يتقارب الإنتفاع بهما كالحنطة والشعير ، والتمر والزبيب ، وهذا يخالف قول الرسول الكريم (ﷺ) (بيعوا الذهب بالفضة) . (352)

وعلى ضوء هذه (الترخيصات) وإنْ كانتْ مَحَلَ أخذ وعَطاء ، توسع النشاط المصرفي الإسلامي ، واتسعَتْ مدياته ، وأُرسيَ بناؤه النظري كما سنرى .

ثانيا : المعالم الفلسفية للمصارف الإسلامية -

تستند المصارف الإسلامية في عملها إلى ثلاثة مبادئ هي : (353)

1.التأكيد على إنَ مصدر الدخل الأساسي هو العمل البشري ، ومن ثم يُعَدّ ما يتقاضاه المصرف من عوائد مالية جَرَّاء تجميعه للمدخرات وتوظيفها في المجالات الإستثمارية المختلفة إجرة عمل تُعرَف بـ (العمولة) .

2.الحرص على الإحتفاظ بروح الوساطة في الدور الذي يمارسه المصرف في تعامله مع المُدّخرين والمُستثمرين على حد سَواء .

3.بينما يَتَعَفَفُ المصرف الإسلامي عن التعامل بالربا مع المسلمين ، يَسمحُ لنفسه أنْ يأخذ الربا من غير الذميين ، مُعاملَةً بالمثل ، والتخريج الفقهي ما ذهب إليه فقهاء

الجَعفرية والحَنفية من جواز التعامل مع الكافر غير الذمي على وفق ما يتعامل به مع المسلمين .

إنَ هذا المبدأ مَوردَ إعتراض من قِبَلِنا لإعتبارين :-

الإعتبار الأول : المُصادَرَة على الإمثولة التي تشترط عدم جواز الإستثناء بالتعامل حسب أحوال المُتعامَل معه ، فلا يجوز مَثلاً إذا أردنا أنْ نُعَمِمَ الصدق بوصفه قيمة عليا ، أنْ نكون صادقين مع أهل الصدق وكاذبين مع غيرهم .

الإعتبار الثاني: إتفاق المقاصد بين هذا المُقترَح والعقيدة اليهودية التي تُحِلُ التعامل بالربا مع غير اليهود و تُحرِمُه بين اليهود أنفسهم.

وتُقَسَمُ عناصر العمل المصرفي اللاربوي إلى :

1- ضمان الوديعة، يتعهد المصرف الإسلامي من تلقاء ذاته بضمان الوديعة والإيفاء بقيمتها الكاملة في حالة الخسارة، ولا يجوز شَرعا فرض الضمان.والودائع هنا كما في المصرف التجاري ،أما متحركة (حساب جاري) ، أو ثابتة (لأجل) أو ودائع توفير. [(354)]

2-الدخل : حيث يضمن المصرف نسبة من الربح للمودّع بموجب عقد المُضاربَة بينهما ، وإعتقادا منه (أي المصرف اللاربوي) بأن عدم تحقيق أرباح بشكل مطلق هو احتمال نظري ، لأن جميع الودائع ترتبط مع بعضها وتستثمر في عشرات الفرص ، فخسارة فرصة يعوضها ربح فرصة أخرى ، وتالياً يُوزَع صافي الأرباح على جميع المضاربين بنسبة ثابتة ، طِبقا لقيمة ودائعهم ، أي إن الربح يُقَسَمُ على الوحدات النقدية المودَعَة ، فإذا حقق المصرف ربحا صافيا بقيمة (10) مليون دينار وكان مجموع الودائع لديه (100) مليون دينار ، يكون ربح الوحدة النقدية الواحدة نصف دينار ، أي (10 مليون ÷ 100 مليون) .

ويرى أصحاب هذا الرأي ، إنَ نسبة الربح التي يتقاضاها المودّع يجب أنْ لا تقل عن سعر الفائدة السائد في السوق النقدية ، وإلا انصرف المودعون إلى المصارف الربوية ، فإذا أخذنا بالإعتبار المخاطر المُتوقَعَة ، التي هي أما ناجمة عن الظروف الموضوعية

المحيطة بالإستثمار ، أو عدم إمكانية توظيف الودائع بكاملها ، عندئذ تُحسَب حصة المودّع على وفق المعادلة الآتية :[355]

حصة المودّع = سعر الفائدة السائد + (سعر الفائدة × مخاطرة عدم الحصول على ربح نتيجة للظروف الموضوعية العامة) + (الفائدة × مخاطرة عدم التوظيف الكامل) .

ثالثا : التكييف القانوني للمصارف الإسلامية :

تتخذ المصارف الإسلامية ، سواء كانت حكومية أو خاصة أو مُختلَطَة، شكل الشركات المساهمة كما رَسَمَتْ حدودها القوانين الوضعية ، أي أنها ليسَتْ إستثناءً من السياق العام لنشوء المؤسسات الإقتصادية في إطار القوانين المرعيّة ، وهي على عمومها وليدة النمط الرأسمالي ، لذلك يرى الكثير من المفكرين بأن المصارف الإسلامية من حيث المبادئ تتناقض مع الأسس النظرية التي تنتظم نشوءها فِعلاً ، وتتلخص هذه التناقضات بالآتي من المؤاخذات :[356]

1-تقوم المصارف الإسلامية على مساهمة مجموعة من المستثمرين ، الذين تُحَوَلُ مدخراتهم إلى أسهم وسندات ، تَسمَح هذه المصارف بالمضاربة عليها ،لذلك ستختلف قيمتها الإسمية عن قيمتها الحقيقية بما يجعلها داخلة في إطار الشبهات الربوية.

2-إنَ العَقد في الفقه الإسلامي يوجب (الرضى) ، وعقود المصارف الإسلامية ، من حيث صيغتها القانونية أو الإجراءات الشكلية ، هي أقرب إلى عقود الإذعان والتسليم بالأمر الواقع ، فالشركاء ليس لهم رأي في إختيار المُساهمين الآخرين ، لأن أسهمها مطروحة في السوق وبإمكان أي شخص شراء عدد منها والإنتماء إلى مجموعة المشاركين ، وبذلك تصبح المؤسسات مُكوَنَة من أشخاص لا يعرفون بعضهم ، وهم ليسوا مستقرين ، إذْ بإمكان أي منهم أنْ يبيع أسهمه متى شاء .

3- تُتَخَذ القرارات بأغلبية أصوات أعضاء الجمعية العمومية ، المُختَزَلَة من الناحية العملية بشخصية مدير الشركة بناءً على التفويض الممنوح له ، لذلك يمكن القول إنَ الشركاء هنا ليسوا سوى مالكين لأسهم ، وحقهم في التصويت مرتبط بأسهمهم مثلما

ترتبط بها حصتهم من الأرباح ، فالسهم إذَنْ وليس المُساهِم هو الأساس في عمل المصارف الإسلامية .

4- ليس للمصارف الإسلامية شخصية معنوية منفصلة عن ذوات الشركاء فيها ، لذلك تندمج ذمتها المالية بذمة الشركاء على وفق الفقه الإسلامي الذي لا يفصل بينهما .

فالشريك هو في نهاية المَطاف مَنْ يُسأل عن كل ما يصيب الشركة ليس في حدود حصته المُقرَرَة ، بل يمتد نطاق المسؤولية حتى إلى أمواله الخاصة التي لم يشملْها عقد الشركة ، لأنه في نظر الفقه الإسلامي يعمل بإسمه وبإسم شركائه .

ويحاول آخرون التمييز بين المصارف الإسلامية والتجارية بناءً على الإعتبارات الآتية:[357]

1- إنَ المصارف الإسلامية تنطلق في نشاطاتها من مبادئ الشرع الإسلامي ، أي إنها ترسي معالم سلوكها الإقتصادي على آيدلوجية واضحة في تباينها عن الآيدلوجيات الوضعية السائدة .

2- الإنتقال بـ (المصارف) من دور الوساطة المحايدة ، إلى دور الشراكة الإيجابية ، فالمصرف والمساهمون يَقتسمون المغانم والمغارم معا .

3- تساهم المصارف الإسلامية فِعلياً في تعظيم العائد الإجتماعي للإستثمار بإقامة العديد من المشروعات الحيوية ، والتي من شأنها أنْ تزيد من الأصول المادية ، وتنويع القاعدة الإقتصادية للمجتمع .

4- تضع المصارف الإسلامية مبدأ (التكافل الإجتماعي) هَدفاً لنشاطاتها المُختَلِفَة.

رابعا : مصادر الأموال للمصارف الإسلامية ونشاطاتها الإقتصادية :

تتأتى (أموال) أي مصرف إسلامي ، من مصدرين هما :[358]

1.المصادر الداخلية : وأهمها (رأس المال)،الذي يُقصَدُ به في الفكرالإسلامي (أصل المال) أي ذلك الجزء من الثروة النقدية المُخصَصَة للمشروع عند تأسيسه ، أما ما يُضاف إلى ذلك الجزء ، فهو مجموع الأموال المُستَثمَرة والتي تُعرَف بـ (مال التجارة) .

ويمكن تعريف رأس المال في المصرف الإسلامي بأنه مجموع مُساهمات أصحاب المشروع في بداية تأسيسه وصافي الأموال الإضافية (النقدية والعينية) ، وهو الفرق بين ما يضاف إليه وما ينقص منه في المراحل اللاحقة ، وإذا كان رأس المال لا يمثل إلا نسبة محدودة من الوعاء المالي للمصارف التجارية مقارنة بالكتلة النقدية التي تضخها في السوق الإستثمارية ، والتي تشكل الودائع بأشكالها المختلفة محتواها الأكبر ، فأنه يُعَدُ المصدر المالي الأهم بالنسبة للمصارف الإسلامية ، والذي يجب أنْ يكون كافياً لتغطية احتياطياتها .

أما المصدر الداخلي الآخر فهو الأرباح المُحتَجَزَة لإغراض دعم المركز المالي للمصرف وتأمين رأس المال ، فكما يقول ابن قُدامة (إنَ معنى الربح هو الفاضل عن رأس المال، وما لم يَفضَلْ فليس بربح ولا نعلم في هذا خِلافاً)، أي لا يصح توزيع الأرباح إلا بعد (تَفضيض) رأس المال ، بمعنى حصره وتحديده ، من هنا تأتي سياسة المصارف الإسلامية في تكوين احتياطيات تضمن من خلالها المحافظة على قيمة الودائع لديها .

2-المصادر الخارجية : وأهمها (الودائع) التي تستثمرها المصارف الإسلامية لتحقيق ما تيسر من الأرباح ، سواء كان هذا الإستثمار مُنفَرِداً أو بالمشاركة مع مؤسسات وشركات أخرى .

خامسا : العمليات المالية في المصارف الإسلامية :

بإستثناء العمليات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، تمارس المصارف الإسلامية كافة العمليات التي تمارسها المصارف التجارية ، والتي يمكن تلخيصها كالآتي :[359]

1.المضاربة : وهي عقد عمل بين طرفين ، المصرف بوصفه مُمَوِلاً ويسمى بـ (المُضارِب) وصاحب المشروع والذي يُسمى بالمُتَعهِد ، يتوافقان فيه على حصة كل منهما من الأرباح ، حيث يُترك لصاحب المشروع حرية العمل دون تدخل،وهو وَحدُه

الذي يتحمل الخسارة على أساس إن صاحب المشروع سيخسر جهوده العقلية والعضلية عندئذ ، وبذلك يتساوى الطرفان في الإلتزامات .

2.المُشارَكَة : وهي عقد تمويل ، يتم بين صاحب مشروع يتقدم بطلب تأمين الأموال اللازمة لإنشاء أو تشغيل مشروعه ، مع المصرف الإسلامي الذي يساهم لوحده أو مع شركاء آخرين في عملية توفير الأموال، ويكون لجميع الأطراف حينئذ حق المشاركة في الإدارة والإشراف على المشروع ، كما إنَ لأي منهم الحق في التَخلي عن هذه المهمة ، وتُوزَع الأرباح بين الشركاء على وفق نسب يُتفَق عليها لا يُشترَطُ أنْ تتساوى مع نسبة مساهمة أي منهم في رأسمال المشروع ، أما الخسارة فيتوزعها الجميع بحسب مساهمتهم في رأس المال .

3.المُرابحَة : حيث يسمح المصرف الإسلامي لنفسه بشراء سلعة معينة ، إستهلاكية أو إنتاجية ، أو خدمة معينة لصالح عميل معين يتعهد بتسديد ثمن البضاعة مع هامش من الربح بعد أجلٍ محدد ، وقد يسمح المصرف لعميله أنْ يدفع ما بذمته على أقساط يُتفَق عليها بين الطرفين .

4.الإجارة : إذْ يُمكن للمصرف أنْ يمتلك بنايات أو آلات أو تجهيزات ، يؤجِرُها لمستفيدين مُقابِل أجرٍ مُحَدَد ، أو مقابل دفع المُستفيد لأقساطٍ متساوية ، تُودَعُ في حِساب توفير يُفوَض المصرف التصرف بموجوداته إلى أمدٍ يَتَفِقُ عليه الطرفان ، وعندما يتم دفع الأقساط كاملة ، وتنتهي مدة الإجارة تتحول ملكية العين إلى المستفيد ، ويسمى هذا العقد بـ(الإجارة المُنتهية بالتمليك) .

5.القرض الحَسَن : وهو تسهيلات مالية يمنحها المصرف الإسلامي بدون مقابل إلى المُستحقين من المُحتاجين لتمكينهم وإعادة تأهيلهم مادياً ونفسياً .

6.صرف العملات : ويُمارَسُ على وفق شرطين هما : أنْ يكون البيع حالاً ومتاجرةً ، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى إنَ الصرف يُعَدُ فاسداً إذا لم يتم فيه (التَقابُض) الذي إنقسموا في المُراد منه إلى مذهبين :

الأول : يعتقد إنَ القبض هو تبادل العِوَضَين فوراً ، فلـو تـأخر التَقـابُض عـن ذلـك لا يـصح حتـى اذا لم يفترِقْ المُتعاقدان عن مجلس العَقد ، كما ذهب الإمام مالك (رحمه اللـه) .

الثاني: ويقول به أكثر الفقهاء ،ابـو حنيفـة واحمـد والـشافعي (رحمهـم اللــه) ، حيـث يُعَـدُ القَـبضُ صحيحا إذا تم التقابُض قبل الإنصراف عن مجلس العَقد سواء كان فوراً أو بعد حين . وسبب الإخـتلاف هنا هو تباين تفسيرهم لحديث الرسول الكـريم (ﷺ) (الـذهب بـالورق رِبـا إلا هـاء وهـاء) ، أي (هات و هات) ، بمعنى حالاً .

وأخيرا يمكـن إسـتخلاص بعـض الإسـتنتاجات الجوهريـة مـن إستعراضـنا الـسابق للمـصارف الإسـلامية وتلخيصها على الوجه الآتي:-

أولا:إنَ العقدة الأساسية للعمل المصرفي الإسلامي ،هـي كونـه ضرورة محكومـة بتطـور الأحـوال وتغـير المواضَعات التاريخية ، فَضلا عن إنه (شُبهَة) لا يستقيم معهـا حكـم شرعـي مُطلَـق ، فتعـدد وجهـات النظر بخصوص (الربا) والمعاملات الربوية يجعله دائما في منزلة بين منـزلتين ، لا تميـل كفـة فـيهما إلا لتُعادلها الكفة الأخرى ، وهذا ما يهبط به من موقع (القانون الحاكم) إلى مرتبة (الخيار المُرجَح) .

ثانيا: من الناحية الشَكلية ليس هناك من تمايز يُعتَـدُّ بـه بـين المـصارف الوضـعية وقرينتهـا الإسـلامية ، فالمعاملات المالية هي هي في كلتا الحالتين إن كانتْ تجري على وفق عقـد مكتـوب أو عُـرفٍ مـشهور ، والربا هو زيادة على الأصل مقابل المنفعة المُتحَصَلَة منه حتى لـو تـم بـالتراضي ، إذْ إجبـار النـاس عـلى التعامل به يجعله أقرب إلى دائرة (المُحرَمات) من فضاء الحَلال المُباح شَرعاً .

ثالثا: إنَ الدين الإسلامي جاء لكل البشر على إختلاف نِحَلِهم ومِلَلِهـم ، مُبَـشِراً بالإيمـان وحاثاً عليه ، القاعدة عنده في نشر عقيدته وتعميم قيمه ، القدوة الحَسَنَة ، فلا يجـوز والحالة هذه أنْ يُعامَل المُنحرف على صـورة إنحرافـهِ ، معاملـة المِثـل بالمِثـل ، وإلا مـا

الفرق بين الهادي والمُضِل ، من هنا فان إباحة التعامل مع البنوك الربوية ب(الربا) لا تجوز شَرعـا ولا واقعا ، لأن في ذلك تعزيزا للنهج الربوي وإعترافاً بضروراته .

رابعاً: إن الإختلاف الأكثر وضوحا بـين المنهجـين ، الربـوي واللاربـوي ، يبـدو مـن خـلال طريقـة توزيـع العوائد وتكييفها القانوني،ففي المصارف الوضعية تُعَدُّ الفائدة (الربا) الثمن الذي يدفعه المدين للـدائن ، في حين تَنهَج المصارف الإسلامية منهجا آخرا يقوم على مبدأ (المُضارَبَة) ، إذْ يدخل (المَدين) صاحب الحاجة للمال مع الدائن (المصرف) ، أو العكس ، في عقد عمل على أساس المُرابحة ، ولكن مـع ضـمان المصرف لأصل المال مَحَلِ المضاربة في حالة الخسارة .

المبحث الثالث

إبن خلدون وجَدلية التطور من خِلال الصراع بين البداوة والحضارة

كما عُدَّ كارل ماركس مُنشأً لنظرية تنموية، قاعدتها التناقض الذي يُفضي الى الصراع بين البُنى التحتية وتجلياتها الفوقية، وغايتها النهائية نفي الإستلاب الإنساني وخَلقُ عالَمٍ تتفتح فيه قوى الإنسان العقلية والروحية بحرية تامة، كذلك يمكن وصف إبن خلدون بذات الوصف خالِقاً لموضوع جديد على عصره وأترابه هو العمران البشري ببعديه، الواقعي من حيث كونه مشاهدة تاريخية يتبادل الأدوار داخلها طورا البداوة والحضارة، والغائي بوصفه نزوعاً نحو التمدن والإستقرار.

نقطة البداية عنده (القطيعة) مع التراث الفلسفي اليوناني (الإفلاطوني- الآرسطي)، فالعالم ليس تصوراً ذهنياً ولا مفهوماً تجريدياً بل هو حقيقة واقعة مُشخَصة، كما إنَ أهمية المعرفة وإتساع مَداها تتوقف على طبيعة الموضوعات محل الإهتمام، إنْ كانتْ بعيدة المنال لا طاقة للعقل على إمعان النظر فيها أو قابلة للمُداولَة، مُستَحِقَة للمجاهدة الفكرية.

يقول في هذا الصدد (إنَ قوماً من عقلاء النوع الإنساني زَعموا إنَ الوجود كله . . تُدرَكُ أدواته، وأحواله بالأنظار الفكرية والأَقيّسَة العقلية . . وإعلَمْ إنَ هذا الرأي باطل بجميع وجوهه. فأما إسنادهم الموجودات كلها الى العقل الأول واكتفاؤهم به في التَرقي الى الواجب فهو قصور عما وراء ذلك. ويخلق ما لا تعلمون. وأما ما كان منها في الموجودات الجسمانية ويُسمونه العلم الطبيعي فوجه قصوره إَن المُطابقَة بين النتائج الذهنية وبين ما في الخارج غير يقيني لأن تلك أحكام ذهنية كلية عامة والمواد الخارجية مُشخَصَة بموادها).(360)

وهو إذْ يذهب هذا المذهب يركن الى التمييز بين المُمكِن الذي يجب أنْ تَنصَّبَ الجهود على معاينته والمُحال الذي لا طائل من وراء التَحذلق في تصريفه وفق أهواء النفس وتَخيلات الذهن إذْ إنَ (الموجودات التي وراء الحس مجهولة رأساً لا يمكن التوصل ولا البرهان عليها لأن تجريد المعقولات من الموجودات الخارجية انما هو

مُمكِن فيما هو مُدرَك لنا ونحن لا ندرك الذوات الروحانية حتى نجرد منها ماهيات أخرى . . إنما يُقال فيها بالأَخلق والأولّى يعني الظن . . فأي فائدة لهذه العلوم والإشتغال بها ونحن إنما عنايتنا بتحصيل اليقين).[361]

الصراع بين البداوة والحضارة:

البداوة عند ابن خلدون تجري نحو مُستقَرِها بقوة العصبية التي هي رابطة إجتماعية تقوم على الحَسَب والنَسَب، قوامها خشونة الحياة وشظف العيش وغايتها بلوغ المُلك وإمتلاك ناصية المدنية. ووسيلتها التعاضد بين أفرادها والقتال حتى يتحقق مبتغاها في بناء مَجدٍ طريف أو تجديد مَجدٍ تليد. وهي لكي تكون عامة شاملة لابد لها من ضم عصبيات أخرى اليها تجمعهم بعد تَفرُقٍ وتسترضيهم بعد نفور فإذا ما هَرمَتْ الدولة المركزية وآنَ الأوان لغزوها إنساقتْ الى حلمها بقوة "الطبع" الذي ينتظم الأشياء.

وهكذا تولد دولة على أنقاض أخرى في دورات مستمرة لا تنقطع، كل دورة في ثلاثة أجيال تُمَثِلُ أطواراً متعاقبة وفق الصورة الآتية:

أولاً: طور النشوء- ويُرسى الحكم خلاله على قيم المُشاركة في المَغنَم بشقيه، السلطة والثروة، وكذلك المُسامَحَة والرِفق بأولي العصبيات الأخرى المغلوبة، وإتباع سياسة مالية عادلة تهدف الى كسب القلوب وتخفيف العبء من على كاهل الرَعيّة.

يقول ابن خلدون: (إنَ الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة . والسبب في ذلك إنَ الدولة إنْ كانتْ على سِنَنِ الدين فليسَتْ تقتضي إلا المَغارم الشرعية من الصَدَقات والخِراج والجزية . . وإنْ كانتْ على سِنَنِ التَغَلبِ والعصبية فلابد من البداوة في أولِها.

والبداوة تقتضي المُسامحَة والمُكارمَة . . فَيَقِلُ بذلك مقدار الوظيفة الواحدة والوزيعة* . . وإذا قَلَتْ الوزائع والوظائف على الرعية نَشطوا للعمل ورَغبوا فيه فيكثر الإعتمار ويتزايد* . . وإذا كَثُرَ الإعتمار كَثُرَتْ أعداد تلك الوظائف والوزائع فَكَثُرَتْ الجباية واتصلَتْ)[362]، والنتيجة التي تترتب على هكذا سياسة هي شيوع الرخاء وإنتشار الرفاهية ودخول الدولة في طور جديد هو طور (العَظمَة والرُقي).

ثانياً: طور العَظمَة والرُقي- وتحل فيه سطوة المُستَبِد الفرد الذي يستغني عن أهل عصبيته ويستبدلهم بآخرين من موالي وصنائع واصحاب مصالح بدلاً من المُكارَمَة والمُشاورة، وطغيان "ترف الحضارة" على "خشونة البداوة". وفي كل هذا لابد من أموال طائلة لا يمكن الحصول عليها الا بمُضاعفة الضرائب ومُصادرة ما في أيدي الناس من ممتلكات.

يقول في هذا الصدد (ثم يحصل الإستيلاء ويعظم ويستفحل المُلك فيدعوا الى الترف ويكثر الإنفاق بسببه . . ويدعوا ذلك الى زيادة في أعطيات الجُند وأرزاق أهل الدولة . . وتكون الدولة قد استفحَلَتْ في الإستطالة والقَهر لِمَنْ تحت يدها من الرعايا فتمتد أيديهم الى جمع المال من أموال الرعايا من مَكسٍ أو تجارة أو نقد في بعض الأحوال بشبهة أو بغير شبهة . . ويَعظُمُ الهَرَمُ بالدولة الى أنْ تَفضي الى الهَلاك).[363]

وبإنقضاء (الجيلين تشرف الدولة على نهاية عمرها الطبيعي فيكون حينئذ العمران في غاية الوفور والنَماء . . لأن الإجحاف وإنْ حَدثَ فأنه يظهر أثره في تناقص العُمران . . ثم إن المجاعات والموتان تكثر عند ذلك في أواخر الدول والسبب فيه قبض الناس أيديهم عن الفِلح بسبب ما يقع آخر الدولة من العدوان في الأموال والجِبايات).[364]

إذَنْ تنقلب في هذا الطور علاقة (الحاكم مع عشيرته ورعيته رأساً على عَقب، فالمُشارَكَة التي كانت بالأمس أساس العلاقة أصبحَتْ اليوم إستبداداً وتَحَكُماً . . أما سياسة كسب القلوب التي تقوم على الرِفق بالرعايا أصبح يقوم مقامها الإكثار من الضرائب، والنتيجة الطبيعية لكل ذلك هو دخول الدولة في الطور الثالث).[365]

ثالثاً: طور الضمور والتلاشي- (فاذا إستمَرَتْ الدولة وإتصلَتْ . . وجاء المُلك العَضوض والحضارة الداعية الى الكَيس وتَخلّقَ أهل الدولة حينئذ بِخُلقِ المُتحَذلق

وكثرُتْ حَوائجهم فُيكثرون من الوظائف والوزائع حتى تَثقُلَ المغارم على الرعايا.. فتنقبض كثير من الأيدي عن الإعتمار فتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع).[366]

وأمام تزايد الحاجة الى الإنفاق وعجز الإيرادات عن السَداد تحصل الأزمة الإقتصادية، ولما كانتْ العصبية قد فسدَتْ من قَبلْ لذلك يكون الوضع مُهيئاً لعصبية جديدة تأتي لتبدأ دورة أخرى من أدوار الدولة بـ "الطَبع" كذلك.

المستوى الثاني للتحليل الخلدوني: الحضارة غايةُ المُلك وهي مُهلِكَتُه -

إن الغاية التي يجري إليها المُلك هي الحضارة[367] بمعنى المدنية أي أساليب العيش ومقتنياته مُجرَدَة عن قيّمِها وثقافتها، هذا الإنتقال من "خشونة البداوة" الى "رقة الحضارة" لا يتم بصورة طبيعية مُتدَرِجَة بل يأتي فُجائياً ودونما تهيئة مُسبَقَة. السبيل اليه تقليد مَنْ سبق من المغلوبين والتمتع بما صَنعَتْ أيديهم، أما أساس توزيع الثروة بين مُحدَثي النعمة المُنتصرين فهو "الجاه"[368] وهكذا نصبح (أمام حضارة إستهلاكية غير مُنتِجَة وإسلوب في الإنتاج غير طبيعي يُمكنُ وصفه بأنه إسلوب الإنتاج الخاص بالإقتصاد القائم على الغزو).[369]

يقول ابن خلدون (اننا نجد صاحب الجاه والحَظوة في جميع أصناف المعاش أكثر يساراً وثروة والسبب في ذلك إنَ صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يُتقَرَب بها اليه في سبيل التَزَلف والحاجة . . فتحصل قِيّم تلك الأعمال كلها من كسبه . . ولهذا المعنى كانتْ الأمارة أحد أسباب المعاش)[370] ونظراً للإنغماس في بُهرج الحَضارة يبدأ صراع المصالح ويغيب الأساس المتين للعصبية وهو الكيان الإجتماعي الحامل لها أي (القبيلة) وبذلك تفسد مادة العمران.

أما صورته، أي منجزاته المادية والروحية فتذهب معه أيضاً لأن الدولة التي تَعقبُه لابد أنْ تكون بدوية في بداية نشوئها تَستقبِحُ آثار سابقتها وتحط من شأن قيّمها فيعود ساكنها الى خُلقِ البداوة أما طَوعاً لِما "في طِباع البشر من تقليد متبوعهم" أو قَسراً

إستجابةً لِما تدعوا اليه الدولة الجديدة [371]، وبذلك ينقطع سياق التطور ويَمتَنِعُ تراكم الخبرة ويـتحجم الإنجاز المادي الضروري لإضطراد التقدم.

هذا من الناحية السياسية والإجتماعية، أما من الناحية الإقتصادية فإن الفِلاحَة لا يشتغل بها أحد (مـن أهل الحضر في الغالب ولا من المُترفين ويختص مُنتحِلُها بالمَذَلَة).[372]

والفلاحون يُشكِلون طبقة "أهل الخَصاصة" المُثقَلَة كواهلهم بالمَغارم الشرعية وغير الشرعية لـذلك فهـم عاجزون عن تطوير إنتاجهم الزراعي، غير راغبين فيه لأن الحافز عليه مُنعَدِمٌ لديهم.

وكذا هو حال التجار الذين يستلزم عملهم الجاه الحافظ للمال كما هو واضح في قول ابن خلدون (أمـا مَنْ كان فاقد الجرأة والإقدام من نفسه، فاقد الجاه من الحُكام فينبغي أنْ يتجنـب الإحـتراف بالتجـارة لأنه يُعرَض ماله للضياع ويصير مأكلاً للباعة).[373]

وأخيراً يأتي الصُناع وليس حالهم بأحسن من حال قرنائهم في الحِرَف الأخرى، فالصناعة تتطلب رواجـاً لا يخلقه سوى المتسلطين وأزلامهم لأن (الدولة هي السوق الأعظـم أم ُالأسـواق كلهـا وأصـلها ومادتهـا في الداخل والخارج فإنْ كَسِدَتْ وقَلَتْ مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أنْ يلحقها مثل ذلك).[374]

ونتيجة لإقتصار طلب المُترفين على المنتوجات المنزلية ظلَـتْ الـصناعات في غالبيتهـا إسـتهلاكية خفيفـة، يُضاف الى ذلك إنَ الأثمان التي يدفعها المترفون تكاد تكون رمزية لأنهـم اصـحاب الجـاه الـذين يَتَقـرَبُ اليهم العامة بالعطايا، فيصير نتيجة كل ذلك حال الصناع مثل حـال التجـار والفلاحـين لـيس بإمكـانهم التـوافر عـلى أي فـائض يمكـنهم مـن تـشكيل قـوة إقتـصادية تـؤهلَهم للقيـام بـدور فعـال في الحيـاة السياسية.[375]

ويُلامِسُ ابن خلدون بحسه المُرهَف ظاهرة أخرى في غاية الأهميـة هـي إن كـل دولـة تقوم تتخذ لنفسها عاصمة جديدة (كرسي) تنقل اليها الدواوين والأعمال فيمتنع بذلك الإستقرار الضروري للعمران وتالياً يتوقف دفق النمو. حيـث إنَ رجـال العهـد الجديـد لكي يـضمنوا لأنفـسهم الأمـن والإسـتقرار لابـد لهـم (مـن تَتَبـعِ أهـل الدولـة الـسابقة

وأشياعها بتحويلهم الى قطر آخر يؤمَنُ فيه غائلتهم على الدولة . . حتى لا يبقى في مصر الكـرسي الأول

إلا الباعة والهُمَّل من أهل الفلح والعيارة وسواد العامة . . وإذا ذهب مـن مـصر أعيانـه نقـص سـاكنه وخرب عمرانه)[376]، إذَنْ ثلاثي التخلف في نظر ابن خلدون هـو: البـداوة الرافـضة للتَمَثُـلِ والبِنـاء عـلى صنائع السابقين، والإفقار المولّد للكساد، وعدم الإستقرار الناجم عن التعاقب الحتمي للـدول الحاكمـة. وهي عناصر لا نرى على بُعدِ الشِقَةِ بيننا وبينه إلا أَن نعترف لها بالحياة.

المبحث الرابع

التيار التنموي العربي المُعاصِروتفسير ظاهرة التخلف

إذا كان الفكر التنموي العربي الإسلامي قد إنشغل بكيفية توزيع الثروة ومقتضيات المواءمة بين موجبات الشريعة وأوجه النشاط الإقتصادي للأفراد والجماعات، فإنَ الفكر التنموي المعاصر إختار لنفسه مهمة أخرى هي البحث عن جذور التخلف العربي وعوامل استمراره، مقاربته في هذا الخصوص تتلخص بالسؤال التالي: لماذا لم تَستطِعْ البلدان النامية ومنها العربية بلوغ "الرأسمالية" بوصفها التعبير الأكثر نضوجاً عن الإنبعاث الحضاري؟

هل إنَ إنقطاع مجرى التطور وتوقفه عند حدود القرن العاشر تقريباً حصل نتيجة لأسباب خارجية، بمعنى هل إنَ التخلف إنعكس عن السيطرة الأجنبية أم كان سبباً لها، وأين موقع العوامل الداخلية في هذا السياق؟ وتَوخياً للدقة في الإختيار من حيث إشتراط إنطواء الإجتهاد على أصالة في الطرح أو تجديد في المنهج ورغبة بالتركيز على الأعمال الرائدة جرى التركيز على المواضعات الأكثر جِديَّةً في هذاالخصوص وهي حسب الترتيب:

المواضعة الأولى: علاقات التفاعل والهيمنة بين المركز والمحيط والتبادل غير المتكافئ.

المواضعة الثانية: الإندفاع والإنحسار في تيار النهضة العربية.

المواضعة الثالثة: أرجحية العوامل الداخلية في إحداث التخلف.

المواضعة الرابعة: التخلف العربي من وجهة نظر ماركسية.

المواضعة الخامسة: التخلف العربي من وجهة نظر غربية.

المواضعة الأولى: علاقات التفاعل والهيمنة بين المركز والمحيط والتبادل غير المتكافئ -

تعود هذه المواضعة الى الإقتصادي المصري الدكتور سمير أمين والتي إنطلق في إرسائها من فرضية مفادها:

إن (الحضارات الأقدم والأعظم لعالم ما قبل الرأسمالية مُنَظَمَة بطريقة تضمن لها الإستقرار والمرونة الكفيلين بتمكينها من إستيعاب التقدم المستمر لكن البطئ والمحدود للقوى المنتجة. وبهذا المعنى يستحق نموذج هذه الحضارات التي تَكونَتْ بصورة مستقلة على أرض هذه المجتمعات وفي محيطها صفة الإنجاز)[377]. نحن هنا أزاء إفتراضين ،يقول الأول منهما بوجود كيانين أحدهما مُكتَمِل يُغذي نفسه بنفسه عَبرَ آليات خاصة تكلم عنها ماركس في مُداخلته الإستطرادية عن نمط الإنتاج الآسيوي، والآخر متخلف يرتبط مع الأول بعلاقات صراع ومُناهَضَة. ويفيد الإفتراض الثاني بأن تنظيم العالم يتبلور في ثنائيات مُتعاقِبَة، هي مركز ذات حضارة أصيلة ومحيط محاكي ذات حضارة أقل (لَمعاناً تصبح لهذا السبب بالذات أكثر إستعداداً لإبداع أشكال تنظيم جديدة مُلائِمَة للرد على إحتياجات تطور متفوق للقوى المنتجة. وهكذا يوحي ميلاد الرأسمالية بقانون تطور لا متكافئ يقضي بأن تجاوز أي نظام لا يتحقق في مركزه وانما إنطلاقاً من محيطه).[378]

وبذلك نصل الى نتيجة خلاصتها إنَ النموذج الناجز لا يعود فيه التعاطي مع أو الإستجابة للتحديات أمراً مُمكِناً مما يقود الى الجمود والتحجر عند حدود الحاضر الذي سيمسي ماضياً لابد من تجاوزه، هذا التجاوز يأتي من عالَمٍ آخر لا تُقيدّه عوامل النضوج عن الحركة والإنطلاق. ويلخص د.أمين جوهر إطروحته هذه بقوله: (إنَ تخطي حدود نمط إنتاج معين وظهور بوادر نمط إنتاجي أكثر تقدماً يبدأ من الأطراف المُتَخلِفَة للنظام لا من مراكزه المتطورة، وقد أثبتَ التاريخ صحة هذه الفرضية مرتين، أولاهما عند ظهور الرأسمالية . . في الأطراف نصف البربرية، وثانيتهما في عصرنا الذي جعل تخطي الرأسمالية ضرورة موضوعية في الأطراف).[379]

لكن الوقائع التاريخية تناقض هذا الرأي، فروسيا التي شَهَدتْ المحاولة الأولى للإنقلاب ضد الرأسمالية لم تكن طرفاً (نصف بربري) بل مركز إمبريالي ناشئ

وبإعتراف سمير أمين نفسه الذي أمام هذا المُعطى المعرفي أعاد صياغة مقاربته بصورة جعل التاريخ فيها حَكَماً وشاهداً. يقول: (سوف يتكفل التاريخ بتصفية الحِسابات . . فأما سيتحقق التحول الإشتراكي إنطلاقاً من المناطق الأكثر تقدماً مما يجعل المناطق الأكثر تخلفاً تُفيدُ من القوى المنتجة التي تملكها الأولى لتسريع تطورها . . او إنَ هذا التحول يتواصل إنطلاقاً من المناطق المتخلفة).[380]

إنَ المُلفِتَ للنظر في محاولة د.أمين ليس التأرجح بين اليقين وضده في المنطلقات التي بنى عليها تصوره فحسب وانما التباين في تفسير التجارب التاريخية وتعليلها بأسباب مختلفة ليسَتْ متطابقة مع المرتكز الأساسي لإطروحاته الفكرية. فإذا كان فعل "التجاوز" للأنظمة القائمة يبدأ دائماً من المحيطات بسبب توافرها على عنصر المرونة الناجمة عن تدني مستويات تطورها الحضاري فلماذا تُستثنى حضارتا العراق والهند من هذا التعميم ويُعزى ضمورهما لأسباب خارجية؟ يقول د.أمين (يبدو إنَ الحضارة قد قامَتْ . . في أربع نقاط: مصر، بلاد الرافدين، وادي الهندوس، وادي النهر الأصفر . . لأن الري يسمح بوجود انتاجية أكبر وكثافة سكانية أعظم وهو يتيح قيام التجمعات الكبيرة . . وأيضاً تداول المنتجات والرجال والأفكار . . هذه الشروط البيئية هي نفسها التي ستدفع نحو مصائر مُتمايزَة. فبلاد الرافدين ووادي الهندوس هشة جداً . . فبما إنها محاطة بمناطق كثيرة السكان نسبياً فستجذب بِغِناها هجمات الرُحَّل.. وبسبب تدميرها مرات متعددة لم تتمكنْ من التطور بصورة مُنتَظَمَة ومُستَمِرَة).[381]

وهو هنا يتبنى الرؤية الخلدونية، حيث لا تُعطي البداوة المُستَنفَرَة دائماً للغزو فرصة كافية للحضارة لكي تتجدد وتستمر. ولكن هذا الأمر يمكن أنْ يقال عن مصر كذلك، التي كانتْ عِرضَةً طيلة تاريخها لِمثل هذه الغزوات.

ومن أجل أنْ يعمق د.أمين تحليله حاول الإجتهاد في نظرية التشكيلات الإجتماعية لكارل ماركس وترتيبها وفق تصور مختلف بعض الشئ، باحثاً عن تفسير منطقي لبقاء "المراكز القديمة" على أنماطها الإنتاجية دون تغيير نوعي. إذْ يعتقد إن البُنية الإقتصادية للمجتمعات الماقبل رأسمالية كانتْ تستند على نمط إنتاجي سائد تتمفصل

معه مجموعة من الأنماط الثانوية الأخرى، أي إنَ القاعدة هنا هي "التشكيلة" وليسَتْ الـنمط المُتَفَـرِد، هذه التشكيلات كما حددها هي:[382]

1- النمط الجَماعي: وهو يقابل النمط المَشاعي البدائي عند كارل مـاركس حيـث الأرض وسـيلة الإنتـاج الرئيسية مملوكة ملكية عامة للعشيرة أو القبيلة، تُوَزَعُ الى حصص على الأسر لغرض إسـتثمارها حـسب نظام ليس "مُساواتياً" بل "مَراتبي" بمعنى إنَ بعض العائلات تستأثر بالأراضي الأكـثر جـودة او الأحـسن موقعاً ومن هنا يمكن أنْ نَمسِكَ بجنين التمايز الطبقي.

2- النمط الخِراجي: والذي يقابل "النمط الآسيوي للإنتاج" عند كارل ماركس، ويُعَد الإقتـصادي اليابـاني "جيرو هوياكوا" أول من وسمه بهذا المصطلح[383]ولكن د.امين مَنَحَـهُ خاصـية "القاعـدة" التـي تفرعَـتْ عنها الأنماط الأخرى، فهو عنده التعبير الأول عن التبلّور الطبقـي، تقتـسم المجتمعـات داخلـه طبقتـان هما: طبقة الفلاحين الكادحين وطبقة الأسياد المتنفذين الذين يحتكرون الوظـائف الـسياسية لأنفـسهم ويفرضون على الزراع ضرائب هي بمثابة (ريع) أو (خِراج).

وبما إنَ الجماعة في هذا النمط تتأرجح بـين "النفـي" مـن جهـة و"الإسـتمرار" مـن جهـة أخـرى بـسبب الخاصية السلطوية، لذلك ظهر نمطا الإنتاج العبودي والإقطاعي كحالتين حديثتين أفرزهما تدهور البُنية الإجتماعية للتنظيم الخِراجي نتيجة إنعدام المُلكية المباشرة للأرض.

3- نمط الإنتاج العبودي: ويَعِدّهُ د.أمين مَفصلاً مـن مفاصـل التـشكيلة الخِراجيـة دون أنْ يتوقـف عنـد ظاهرة العبودية المُعَمَمَة المُمَيزة له في آسيا وافريقيا.

4- نمط الإنتاج الإقطاعي: ويتكون المجتمع فيه من طبقتين أساسيتين هـما طبقـة أسـياد الأرض وطبقـة الأقنان. وهذا النمط مهدد بالتفكك والإنحلال بمجـرد محاولـة الإقطـاعي الـتخلص مـن عـبء المنتجـين بتحريرهم وإستبدال وسائل استغلاله المباشرة لهم بأخرى غير مباشرة مثل (السُخرة، إقتطـاع جـزء مـن الناتج . . الخ).

5- نمـط الإنتـاج الـسلعي البـسيط: وهـو إسـتثناء لم يُكتـشَف إلا في المُـستعمرات البريطانيـة (انجلـترة الجديـدة 1600 – 1750، جنـوب أفريقيـا 1600 – 1880) وفي اسـتراليا ونيوزيلنـدة بعـد نـزوح الرجـل الأبيض اليهما وحتى ولادة الرأسمالية فيهما. ويتصف في حالته الصافية بوجـود مجموعـة مـن المُنتجـين الصِغار الأحرار الذين يُنَظِمون التبادل التجاري بينهم بالتساوي فَضلا عن النزوع الدائم نحو الرأسمالية.

إنَ هذا الترتيب يفتقد الى الترابط المنطقي، فاذا كان النمط الإقطاعي وفق المنهج الماركسي الـذي يعلـن د.أمين في مناسبات متعددة إلتزامه به وحرصه عليه، يُشَكِلُ نَفياً للـنمط الخِراجـي ف (نفيـاً) لِـمَ يمثـل النمط العبودي إذَنْ؟ وهل يجوز إستناداً الى الماركـسية أنْ يَحِـلَ النمطـان "الإقطـاعي والعبـودي معـاً" كنفيٍ أول "لنمط أسبق منهما تاريخياً ".

إنَ كارل ماركس كان واضحاً في نظريته عـن التعاقـب بـين الأسـاليب الإنتاجيـة إذْ عَـدَّ اسـلوب الإنتـاج الآسيوي "الخِراجي" وسطاً بين المرحلة البدائية والمرحلة العبودية كما إنه إعتبر المرحلـة الإقطاعيـة نَفيـاً للمرحلة العبودية وليسَتْ مُزامِنَة لها.

خلاصة القول: إنَ التشكيلات الما قبل رأسـمالية رغـم تنوعهـا تنطـوي عـلى شـكل مُـسيطر مركـزي هـو التشكيلة الخِراجية وعلى سلسلة من الأشكال المحيطية كالتشكيلات العبودية والإقطاعية والسوقية.

وهكذا من الممكن أنْ نشير الى محيط متوسطي واوربي (يونـان، رومـا، أوربـا الإقطاعيـة، العـالم العـربي والعثماني، ومحيط أفريقيا السوداء، والمحيط الياباني . . الخ، وإنطلاقاً مـن أحـد هـذه المحيطـات فقـط، أوربا، ستولد الرأسمالية)[384] نتيجة تضافر عاملين هما: التكديح أو "البَلتَرة" بمعنى خلق قطاع واسع من العاطلين المُستعدين للعمل بأي ثمن، والتراكم اللازم لبناء الجهاز الإنتاجي.

ولقد إقترن تحقيـق هـذين الـشرطين في (أوربـا الإقطاعيـة) ولم يَحـصَلْ ذلـك في المراكـز الحضارية لأن (قوة الدولة تعطي للنمط الخِراجي وظيفـة مُـسيطرة واضـحة، فالتجـارة البعيدة والإنتاج الحِرَفي الحر أو العبودي وانتاج القِطاعات المُعتَمِدَة على العمل المأجور كلها تخضع للدولة التي تسهر عليها وتمتصها . . أما في اوربا الإقطاعية نجد العكس هـو

الغالب، فالدولة بسبب ضعفها تترك المدن تزدهر بحرية في حين إنَ الأسياد الإقطاعيين، مُلاك الأرض القريبين من فلاحيهم يضطهدون هؤلاء الفلاحين دون ضابط).[385]

ويخلص د. امين الى نتيجة مفادها إنَ (تراكم رأس المال النقدي الذي وُجِدَ لدى جميع المجتمعات التجارية الشرقية لم يَقُدْ أبداً الى تطور العلاقات الرأسمالية لأنه لم تَنوَجِدْ في هذه المجتمعات أيد عاملة حرة وجاهزة . . وغياب هذا الترابط هو الذي يمنعنا من الحديث عن "الرأسمالية القديمة" أو الشرقية).[386]

ويمكن إيجاز هذه المُقارَبَة الفكرية كالآتي: إنَ غياب السلطة المركزية جعل الطبقة الإقطاعية الاوربية في منأى عن الروادع التي من شأنها أنْ تُخَفِفَ من وطأة ظلمهم للفلاحين الأحرار والأقنان مما اضطر هؤلاء للهروب صوب المدن المجاورة حيث طبقة التجار التي استخدمتهم في الإنتاج الحِرَفي البضاعي، وهكذا بدأتْ دورة رأس المال تولّدُ دفوقاً إستثمارية دافعة هي قاعدة نمو الرأسمالية وإتساع نطاقها.

ويحاول د.أمين ضمن هذا الإطار أنْ يقدم رؤية جديرة بالإعتبار للأسباب الكامنة وراء عدم بلوغ الحضارة العربية مرحلة الرأسمالية وسقوطها دونها، إذْ باعتقاده إنَ وظيفة العرب حتى بعد مجئ الإسلام تَحدَدَتْ بالإشتغال في التجارة والبعيدة منها على وجه الخصوص، وظل طابع حضارتهم صحراوياً يستلزم لكي يزدهر بقاء الحضارات الأخرى. وهكذا بمجرد أنْ (تتحول طرق التجارة فإنَ الصحراء تموت، وقد حدث هذا عدة مرات خلال التاريخ وفي كل مرة حاول رجال الصحراء للحِفاظ على بقائهم بالتحول الى فاتحين).[387]

والحقيقة التي لا غبار عليها هي إنَ التجار العرب إستحوذوا على فوائض مالية كبيرة جرّاء عملهم، لكنها لم تُستثمَرْ في القِطاعات الإنتاجية اللازم نموها للتحول نحو الرأسمالية (وذلك لأن الأرياف المعزولة لم تكن إقطاعية، وبإحتفاظها بالطابع التجاري كانت مدن الشرق تُكَوّنُ عوالم صغيرة متنافسة طالما إنَ منافذ بضاعتها الحرفية تتجسد في السوق البعيدة حيث يذهب تجارها للمغامرة هناك).[388]

وهذا يعني إنَ السوق الداخلية الضرورية لتطوير الإنتاج الصناعي لم تنمو بالشكل المطلوب على خلاف ما حصل مع البلدان الاوربية التي مَرَتْ التنمية فيها بمرحلتين، تحالف أبان مرحلتها الأولى (رأس المال مع الفلاحين من أجل عزل الطبقة العاملة الناشِئَة . . حيث إرتفَعَتْ دخول الفلاحين المُستفيدين من هذا التحالف الأمر الذي فتح سوقاً أساسية لمنتوجات الصناعة الجديدة . . ثم في المرحلة الثانية شمل التحالف الإجتماعي الطبقة العاملة نفسها وذلك لمواجهة صراع طبقي آخر ضد شعوب الأطراف).[389]

ومع هذه الولادة نشأ نمط جديد من العلاقات الإقتصادية الدولية، فالمراكز المتحضرة القديمة أضحَتْ محيطات للمحيطات القديمة التي أصبحَتْ مراكزاً، وعندها صار التخلف صفة مُلازِمَة لها يُغَذي نفسه بنفسه ضمن دائرة واحدة هي السوق الرأسمالية.

فما هو التخلف من وجهة نظر الدكتور أمين وما هي آليات إعادة إنتاجه؟

بالضد من ماركس الذي يرى إنَ انعدام الملكية الخاصة للأرض في المجتمعات الآسيوية هو العقبة الأساسية أمام نشوء الرأسمالية والتي سيعممها المستعمرون تَمَشياً مع مصالحهم بعد تحقيق سيطرتهم على هذه المجتمعات، يؤكد د.أمين على نتيجة مُغايرة هي تشويه الإستعمار للنمو الرأسمالي في الأطراف بسبب مصلحة الإحتكارات المُتعارِضَة مع هكذا نمو بصورة غير مشروطة.[390]

ولتدعيم وجهة نظره هذه يقدم د.أمين الإطروحات الآتية:

أولاً:(إنَ الغزوالتجاري الخارجي من قِبَل نمط الإنتاج الرأسمالي للتشكيلات السابقة للرأسمالية يؤدي الى مجموعة من الإنحطاطات الحاسمة مثل دمار الحِرفَة الذي لا يتبعه نشوء إنتاج صناعي محلي. والأزمة الزراعية التي يشهدها العالم الثالث اليوم هي نتيجة في جزئها الأكبر لهذه الإنحطاطات. اما التوظيف اللاحق للرأسمال الأجنبي فهو عاجز عن تعديل هذا الوضع لأن الصناعات المُستحدَثَة تظل مُتوجهة الى الخارج).[391]

ثانياً: (وتفضي هذه العاهة الى . . تضخم القِطاع الثالث بشكل مُفرَط في المحيط دون علاقة فعلية بتطور الطلب أو بتطور الإنتاجية . . وككابح للتراكم يتجلى هذا التضخم في النشاطات اللامنتجة التي تنعكس في تضخم المصروفات الإدارية بشكل خاص).[392]

ثالثاً: (من نتائج التخصص اللامتكافئ والميل القوي الى الإستيراد الناجم عنه، إنتقال مفاعيل آليات التكثير* المُرتَبِطَة بظاهرة التسارع من المحيط الى المركز).[393]

و (هناك قوى عديدة تسعى لتسريع تعاظم الواردات في البلدان المتخلفة وأهمها:

1- التمدين المصحوب بنقص في نمو الإنتاج الزراعي.

2- التعاظم الهائل للنفقات الإدارية غير المتلائمة مع إمكانيات الإقتصاد المحلي.

3- تحول بُنى توزيع الدخل و "تأورب" أنماط المعيشة في صفوف الفئات الإجتماعية ذات الإمتيازات.

4- نقص النمو الصناعي وإختلال توازن البُنى الصناعية "غلبة الصناعات الإستهلاكية" مما يفرض إستيراد مُعدات التجهيز والمُعدات الوسيطة).[394]

رابعاً: إنَ التخلف يتجلى في مجموعة من الخصائص النوعية هي:

1) التباين في إنتاجية القِطاعات الإقتصادية .

2) الثنائية وإختلال الهيكل الإقتصادي، و (الأطروحة الأكثر تَطَرُفاً حول الثنائية تَرّدُ إنعدام التجانس هذا الى تجاوز صنفين من الأنظمة: الأول يقال له نظام تقليدي والآخر يقال له نظام حديث . . نحن هنا أزاء تبسيط لا يأخذ بالحسبان إنَ القطاع التقليدي هو نفسه في كثير من الأحيان مُنخَرِطاً في السوق العالمية).[395]

3) التبعية: إذْ يتكون الإقتصاد المُتخَلِف (من قِطاعات مُتراصِفَة لا تقوم فيما بينها إلا تبادلات هامشية، بينما يتم القسم الجوهري من تبادلاتها مع الخارج . . ومما يفاقم أمر التبعية التجارية تبعية مالية تتعاظم وطأتها يوماً بعد يوم والعِلَة الأساسية في ذلك هي إنَ إستثمارات رؤوس الأموال الأجنبية في البلدان المُتخَلِفَة تولّد بصورة آلية تَدفقاً عكسياً في تحويلات الأرباح)[396]. وهكذا يُحكَم التراكم بقوة خارجية في البلدان

النامية على العكس من البلدان المتطورة التي تسيطر القـوى الوطنيـة فيهـا عـلى مـصادر هـذا الـتراكم ومنافذ تصريفه.

خامساً: يكاد يكون النمط الرأسمالي في التشكيلات الإجتماعية لدول (المركز) هو النمط الوحيد المُهـيمن خِلافاً لما هو عليه في البلدان الأطراف. (لأن إمتداد الرأسمالية هنا مبني على الـسوق الخارجيـة ويـنجم عن ذلك إنَ أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية لا تندثر. إنَ تعبير التخلف يصف إذَنْ تشكيلات ذات صفة إنتقالية مُحتَجَزَة).[397]

سادساً: إنَ التوسع الرأسمالي في المجتمعات المركزية يُفضي الى تكريس (سِمات التكامل الداخلي بينما في الأطراف يؤدي الى تَفَتُتِ المجتمع . . ويعتبر هذا الإختلاف إنعكاساً لعـدم تكـافؤ مواقـف البرجوازيـات المحلية في النظام العالمي و تفاوت كيفي وليس كمياً فقط. وهذا الأمر انما هو مجرد تعبير عـن التطـور اللامتكافئ)[398]. والذي هو إنعكاس لظاهرة التبـادل غـير المتكـافئ[399]. حيـث يتبنـى د.أمـين إطروحـة الإقتصادي الفرنسي ا.امانويل بخصوصها مُنطلِقاً من الإفتراضات الآتية:

أولاً: تساوي الإنتاجيات على الصعيد الدولي فـ (ساعة عمـل البروليتـاري الأفريقـي تعـادل سـاعة عمـل البروليتاري الأوربي لأن الناتج الصادر عنهما هو بـضائع دوليـة . . وبهـذا اذا خَلقَـتْ سـاعة العمـل هنـا وهناك نفس القيمة وإذا كان لقوة العمل هنا قيمة أقل . . فان معدل فائض القيمة لابد أنْ يكون هنـا أعلى مما هو هناك).[400]

أي (إنَ التعويضات في الأطراف هي أقل بكثير من الإنتاجيات . . فالفلاح الأفريقي مثلاً يحصل لقاء مئة يوم عمل شاق جداً في السنة على منتوجات مستوردة مانيفاتورية لا تكاد تعادل قيمة عشرين يوماً من عمل عادي يقوم به عامل أوربي ماهر).[401]

وسبب هذا التفاوت في مستوى الإنتاجية ومعدل الإجور هو (سهولة إنتقال السلع عَبرَ الحـدود وتَعـذُر إنتقال العمال مما يسمح بفرض إجور دنيا على عمل البلدان النامية).[402]

ثانياً: إنَ البضائع المنقولة من البلدان النامية الى البلدان المتطورة تمتاز بكونها بضائع خاصة لا يمكن الإستغناء أو الإستعاضة عنها. وهنا تكمن نقطة الخِلاف الأولى بينه وبين د.أمين الذي يعتقد بأن البضائع المُنتَجَة قد تكون إنتاجاً مُشترَكاً لكل من المراكز والأطراف مثل النفط، كما إنَ التكنولوجيا أتاحَتْ أمام الإنسان فرصة التعويض عن المنتجات الطبيعية بأخرى صناعية كما هو الحال مع الحرير الصناعي والمنتجات البلاستيكية . . . الخ.

ويفرق أ. ايمانويل بين نَمطَين للتبادل، الأول عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال مُختلِفاً وفي هذه الحالة تنتقل (القيمة) بين الوحدات الإقليمية كما لو كانتْ تنتقل بين قِطاعات لإقتصاد وطني واحد، أي إنَ التفاوت في الإجور يعكس هنا تباين الإنتاجيات، والثاني عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال مُتماثِلاً ولكن معدلات الإجور مُتباينة عندها تحصل عملية إستنزاف للقيمة المُتوَلِدَة في الأطراف من قِبَل أقطار المراكز وهذا ما يسميه (ايمانويل) بالتبادل غير المتكافئ.[403]

إنَ تَبَني د.أمين لآراء ايمانويل هذه لا يعني موافقته عليها تمام الموافقة خاصة فيما يتعلق بالنظرة الى الإجور، فهي عنده كما عند شارل بتلهايم دالة لمستوى تطور قوى الإنتاج، لذلك وإستناداً الى هذه الخلفية أعاد صياغة الفرضية السابقة ليجعل عدم التكافؤ نتيجة لتفوق الإنتاجيات على معدلات الإجور فقط .[404]

المواضعة الثانية: الإندفاع والإنحسار في تيار النهضة العربية -

بَلوَّر هذه المواضعة وأفاض في شرح مضامينها ونتائجها الدكتور جلال أحمد أمين إستناداً الى فكرة أساسية قوامها إنَ العامل الحاسم في إحداث الفعل النهضوي العربي هو العامل الخارجي مُشَبِهاً حال العرب بعربة القطار الأخيرة التي (ليس لها قاطرة خاصة بها وانما قاطرة القطار تأخذها حيثما تشاء . . فاذا أردنا أنْ نبحث عن نمط يتكرر في تاريخ التطور الإقتصادي والإجتماعي العربي فلنبحث أولاً عن تغير قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في العالم الذي في القاطرة وعن تغير العلاقات السياسية والإقتصادية بين الدول الكبرى).[405]

وإنطلاقاً من هذا التصور يبدأ باستقراء التاريخ العربي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين مُرَتِباً إياه في ست مراحل هي:

المرحلة الاولى: وهي المرحلة التي شَهدَتْ تَبَلّور تجربة محمد علي في مصر وتجربة الأمير بشير الثاني في لبنان وكذلك تجربة داود باشا في العراق ويعزوها الى إنشغال أوربا آنذاك في الحروب النابوليونية وكفاية فرص الإستثمار والتجارة بين وحداتها الإقليمية وانخفاض الأهمية النسبية للبلدان صاحبة التجارب المُشار اليها بالإضافة الى التوازن الحذر الانكليزي/ الفرنسي والذي لم يُحسَمْ لصالح انكلترا إلا في مراحل تالية، كل هذه العوامل سَمحَتْ لقوى النهضة العربية بالإنبعاث.[406]

وهنا يحذو الدكتور جلال حذو الإستاذ مكسيم رودنسون الذي يُفَسِرُ إزدهار التجربة المصرية على مدى ربع قرن بالتنافس (بين فرنسا وانكلترا، فلما إستعادَتْ اوربا وحدتها عام 1840 ولو بصورة قَسرية أدَتْ هذه الوحدة الى سقوط تلك التجربة).[407]

وكذلك حذو د. سمير أمين الذي يُعَلِلُ هذه الظاهرة بتفاعل العاملين الخارجي والداخلي معاً فيقول (إنَ فشل محاولات محمد علي التحديثية يُفسَرُ بقرب اوربا الذي لم يَترِكْ له الفرصة حتى ينجز إصلاح الدولة ويُصَنّعُ البلد، ثم النقص في نضج الظروف الإجتماعية . . لأن التشكيلات الإجتماعية للعالم العربي لا تقدم الفرصة لتفريخ الرأسمالية من داخلها، ومحاولة الباشا لبناء ميركنتلية دولة تدعيماً لقيام برجوازية محلية ما كانت تستند الى قواعد اجتماعية متينة).[408]

وطِبقاً للدكتور جلال أمين (أدى إستخدام الآلة البخارية في الصناعة البريطانية الى زيادة فائض المنتجات الباحثة عن أسواق للتصدير. وكان تَبَني بريطانيا لسياسة حرية التجارة في 1846 يمثل إستجابة لهذه التطورات ودافعاً لفتح أسواق جديدة . . . وأصبح أي نظام للحماية كالذي يفرضه محمد علي يشكل عائقاً أمام توسع صادرات المنتوجات البريطانية يَتَعيَنُ إزالته).[409]

ويستشهد د.جلال لتعزيز وجهة نظره هذه بالخطاب الذي أرسله (بالمرستون)[410] الى شقيقه الذي جاء فيه: (إنَ المقصد الحقيقي لمحمد علي هو أنْ يُنشأ

مملكة عربية تضم كل البلاد التي تتكلم العربية. وقد لا يكون هناك ضرر لهذا العمل في حد ذاته ولكن من حيث إنه لابد أنْ يؤدي بالضرورة الى تقطيع أوصال تركيا فإنه ليس بإستطاعتنا أنْ نُقرَه أو نؤيده. وفَضلاً عن ذلك فإن سيطرة الأتراك على الطريق الى الهند ليسَتْ في نظرنا أسوأ من خضوع هذا الطريق لحاكم عربي قوي).[411]

وأمام تلك الضغوط الخارجية إنتهَتْ التجارب المذكورة بعزل داود باشا عام 1832، ونفي الأمير بشير الثاني الى جزيرة مالطا عام 1840 وخضوع محمد علي لإرادة بريطانيا[412] وموافقته على تطبيق معاهدة (يالتا ليمان).[413]

المرحلة الثانية: وتبدأ من عام 1850 لتنتهي عام 1914 مع بدايات الحرب العالمية الاولى وهي مرحلة خضوع العرب المُطلَقَة للسيطرة الأجنبية وبدايات إرهاصات الشعور بالهوة الحضارية التي تفصل بينهم وبين الغرب. يقول الكاتب المصري قاسم أمين تعبيراً عن هذه الحقيقة (إننا نحاول تَعزية أنفسنا بالقول: إنهم متفوقون علينا ليس علمياً فقط ولكنهم متتفوقون علمياً وتكنولوجياً وأخلاقياً).[414]

المرحلة الثالثة: وهي الفترة المحصورة ما بين (الحربين العالميتين، حيث نجد إنَ أهم تطورين داخليين حصلا في المنطقة العربية هما نشأة الصناعة الوطنية من جديد . . ثم تفكك الإقتصاد والعالم العربي الى دويلات ومجتمعات إقتصادية صغيرة)[415]. إذْ ساد مبدأ "القومية الإقتصادية" الذي تَبَنَتْهُ المجتمعات الأوربية من قَبلْ فَفرَضَتْ كل دولة عربية الحماية لمنتجاتها الصناعية ضد منتجات الدول العربية الأخرى خاصة تلك الخاضعة لدول أجنبية مُختَلِفَة وقامتْ صناعات مُتشابِهَة دون أية محاولة لتحقيق التكامل بين الصناعات الجديدة أو للإفادة من إتساع السوق العربية أمام كُلٍ منها).[416]

والسبب الذي يكمن حَسبَ إعتقاد د.جلال وراء هذا التحول هو الأزمة الإقتصادية العالمية في الثلاثينيات التي أدَتْ الى ضعف قدرة أوربا والعالم الغربي على التصدير والإستيراد مما أدى الى بناء صناعات مُعَوِضَة عن الإستيرادات لإشباع الحاجات المحلية.

المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة برز نجم القوتين الجديدتين، الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الامريكية بوصفهما قطبي صراع بين معسكرين، اشتراكي شرقي ورأسمالي غربي، إنعكس بصورة مباشرة على الأقطار العربية المُتنافِرَة إذْ (زاد الإقتصاد العربي تَفككاً ولم يَحدِثْ أي تغير في الهيكل الإقتصادي، وفي السياسة شاعَتْ طريقة الإنقلابات العسكرية . . (بوصفها) أداة تناسب لأكثر من سبب وراثة الولايات المتحدة للنفوذ الانكليزي- الفرنسي).[417]

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة النزوع العربي الحقيقي نحو الإستقلال وتحقيق النهضة. وكعادته يفسر د.جلال هذا النزوع بالتبدل الذي (طرأ على نظام الدفاع الغربي . . وعلى إنخفاض الأهمية النسبية للتجارة والإستثمار في المنطقة العربية . . بالإضافة الى ما كانتْ تُحَقِقُهُ حركة القومية العربية من بعض النفع للولايات المتحدة في تصفية آخر معاقل الإستعمار البريطاني الفرنسي).[418]

واتَصَفَتْ هذه المرحلة بالتوازن الدقيق بين القوتين العُظمَيين الذي سمح لرجل مثل الرئيس عبد الناصر أنْ يستظل بأحداهما إتقاءً لشرور الأخرى. إنَ التحليل على وفق هذا المنطق لابد أنْ يؤدي بنا شئنا أم أبينا الى التسليم بـ (نظرية المؤامرة) التي تُعَلِلُ عمليات التحول السياسي والإقتصادي والإجتماعي في بلدان العالم الثالث بالتواطئ بين قوى التغيير من جهة والأقطاب الدولية من جهة أخرى، وهو رأي لانُقِرُ الدكتور جلال عليه ولا نعتقد بسلامته لأنه يعني فيما يعني مُصادَرَة الإرادة الوطنية والقومية وإطفاء جذوة التفاعل مع قوى التمرد على الأوضاع غير الملائمة. لذلك يمكن القول إنَ الشعوب قد تنتزع فرصتها لبناء كيانها الحضاري المستقل ولكن نجاحها من عَدَمِهِ يتوقف على طبيعة التحدي الخارجي وضخامته وطريقة التعامل معه.

المرحلة السادسة: وهي مرحلة الإنفتاح إذْ (بعد تجربة النمو السريع في اوربا والولايات المتحدة كادَتْ أسواق هذه البلاد أنْ تصل الى التَشَبُع مما جعل العالم الثالث يتمتع بأهمية متزايدة . . وكان من العوامل الجديدة نمو الشركات متعددة الجنسيات التي لا

تعرف لها وطناً . . ثم التقارب بين المعسكرين الذي جعل من غير الممكن لأحد أنْ يعتمد على ضرب أحدهما مستعيناً بالآخر، ومن ثم أصبحَتْ كل من الدولتين الكبيرتين تستطيع أنْ تضرب دولة ثالثة دون أنْ تخشى تدخل الدولة الأخرى).[419]

إذَنْ (ما طرأ من تحولات خطيرة على السياسات الإقتصادية العربية والتي رُفِعَتْ شعاراتها بحذر في البداية ثم بجرأة في أوائل السبعينات . . لم تَكُنْ إلا نتائج لتلك التطورات الخارجية التي ألمحنا اليها).[420]

ويعتقد د.جلال إنَ هناك أربعة أسباب تُبَرِرُ ترجيح العامل الخارجي على العوامل الداخلية في تفسير كيفية حدوث الإندفاع نحو التنمية او التراجع عنها على صعيد البلدان العربية هي:

أولاً: عنصر الفجائية في التحول، وذلك بعكس التحولات التي تجري في المجتمعات المتقدمة إقتصادياً.

ثانياً: إنَ التحول في البلدان العربية كثيراً ما يأخذ صورة من النقيض الى نقيضه.. وهو لا يَحمِلُ سِمات التحول الناتج عن عوامل طبيعية تنمو في داخل جسم المجتمع.

ثالثاً: إنَ التحول كثيراً ما يُفاجأ به الأجنبي).[421] وفي هذا الخصوص يقول الدكتور اسامة الخولي :إن التحولات لم تكن فُجائية كما قيل(فمشروعات محمد علي الصناعية تَوقفَتْ تماماً قبل سنة 1840 بحوالي عشرة سنين . . وكذلك مشروعات الري توقَفَتْ بسبب معدلات الوفيات العالية جداً بين العمال الأمر الذي دعا كلودبي أنْ يقترح عليه جلب مزيد من العبيد. بمعنى إنَ كل ظواهر الفشل كانتْ واضحة لكل من يريد أنْ ينظر اليها).[422]

رابعاً: كثيراً ما تكون الطبقات التي لها مصلحة في التحول ضعيفة جداً، (نجد مثلاً إنَ التحول الذي حدث نحو الاشتراكية . . حدث في وقت كانت الطبقة العاملة فيه ضعيفة جداً، أما التحول المعاكس الذي حصل نحو ما يسمى بالإنفتاح الإقتصادي . . حدث في وقت كانتْ قد نَمَتْ فيه طبقة عاملة قوية نسبياً وطبقة من المديرين والبيروقراطيين الذين لهم مصلحة في إستمرار القِطاع العام، ومع ذلك حصل التحول

رغماً عنهم).[423] وهذا حكم تَنقصُهُ الواقعية ذلك لأن هؤلاء البيروقراطيين هم الذين روَّجوا لسياسات التَحَوِل من القِطاع العام الى القِطاع الخاص بعد أنْ إمتلأتْ جيوبهم وإزداد طموحهم في أنْ تكون لهم مشروعاتهم الخاصة مأخوذين بأمل الهيمنة على المشروعات العامة عندما يحين وقت عرضها للبيع والتصفية.

إضافة الى إنَ التَبَلّور الطبقي لا ينعكس إلا عن تحول حقيقي جاد، والتجربة الإشتراكية المصرية تَجمَدَتْ عند منتصف الطريق لذلك لم تَسفِرْ عن نشوء بُنى طبقية نَقية، وهذا ما يؤكده د.جلال نفسه بقوله (إننا نجد ظاهرة غريبة جداً قد لا نجدها في المجتمعات المتقدمة وهي إنَ الأشخاص أنفسهم يلعبون الدورين . . دوراً في الإشتراكية، ويلعبون دور الرأسماليين في عصر الرأسمالية. ولو كان هؤلاء الأشخاص يُعَبِرون فِعلاً عن مصالح طبقية لما كان لهذا أنْ يحصل).[424]

والآن ما هو الطريق الى الخلاص؟

يقول د.جلال: (إنني أعتقد إنَ الأمر الحقيقي . . يكمن في عبارة قَرأتُها لمستشرق يقول فيها: حينما تخضع أمة أو ثقافة مغلوبة على أمرها لسيطرة أمة أو ثقافة غالبة فالأمل في نهضة الأمة المغلوبة لا يرجع الى حدوث تغيير في هذه الأمة بقدر ما يرجع الى ضعف الأمة الغالبة، أنا أعتقد إنَ المهمة الأساسية التي يجب على المثقفين والسياسيين القيام بها هي إبقاء روح هذه الأمة حية).[425]

المواضعة الثالثة: أرجحية العوامل الداخلية في إحداث التخلف -

ويعود الفضل في بلورَّتها الى الدكتور محمد سعيد الذي ينطلق من معارضة رواد مدرسة التبعية في قناعتهم القائلة بأن التخلف ليس خاصية ذاتية للبلدان النامية وانما نتيجة أسفرَتْ عنها السيطرة الإستعمارية التي أعيدَتْ بموجبها صياغة هياكل إقتصاديات هذه البلدان وفقاً لإحتياجات المركز الرأسمالي إبتداءً من القرن السادس عشر مُستَنِداً الى الحجج الآتية:[426]

أولاً: إنَ هذا الإفتراض هو حالة خاصة بـ "أمريكا اللاتينية" لا يجوز تعميمه على بلدان أخرى ظلَتْ بعيدة عن تأثير النفوذ الإمبريالي حتى بدايات القرن التاسع عشر.

ثانياً: يتجاهل مثل هذا الرأي دور العوامل الذاتية في توليد "التخلف" أي يلغي التاريخ الخاص للبلـدان النامية قبل إستعمارها.

ثالثاً: ليس هناك معنى خاص للتخلف، وإستخدام هذا المُصطلَح انما يشير فقط الى تكوينـات إجتماعيـة مُتباينـة قياسـاً بـنمط سـاد عالمياً ووفـر إمكانيـات التقـدم وإشـاعته.إنَ القـول بـتلازم الظـاهرتين (التقدم/التخلف) من حيث كَونِ أحدهما عِلَةً للآخر يُعَدُ مُغالطة تأريخية لإعتبارين:

1- إنَ الربط بين النمو الرأسمالي الأوربي وإستنزاف ثروات العالم الثالث هو أمر مُبالَغٌ فيه مبالغة كبيرة، صحيح إنَ عملية الإستنزاف تلك قد حَصلَتْ لكن الدول التي جَنَتْ فوائدها لم تَستكمِلْ مسيرة تطورها، ويقصد اسبانيا والبرتغال، كما إنَ التحول نحو الرأسمالية حَصلَ بفعل تغييرات داخلية شَمَلَتْ العلاقـات الإجتماعية ونِطاق السوق المحلية، فالعامل الحاسم إذَنْ لم يَكُنْ النَـزح المبـاشر للـثروة وإتـساع الـسوق الدولية إنما تطور التشكيلة الإجتماعية الإقتصادية الأوربية نفسها.

2- إنَ إقتحام اوربا لبلدان العالم الثالث لم يَقتَرِنْ بنشوء التخلف إقتراناً شَرطياً لأن معيار التمييز يصعب الإهتداء اليه هنا، هل هو مستوى المعيشة الذي إرتفع بلا شك إرتفاعاً كبيراً بعد الـسيطرة الإسـتعمارية حتى بالنسبة للطبقات الأشد فقراً حيث تَنَوعَتْ سلتها الإسـتهلاكية مـن الـسلع والخـدمات، أم إخـتلال الهياكل الإقتصادية والتأخر النسبي للصناعة، وفي هـذا الخـصوص لا يتـوفر لـدينا أسـاس للمُقارنَـة مـع الفترة السابقة تأريخياً، أو فقدان القوى المحلية لإمكانيات السيطرة على الإقتصاد وحينئذ نقع في دائـرة تفسير التخلف بالتبعية والعكس.[427]

ولا ندري لماذا لا يجوز أنْ نفسر التخلف بأبرز خصائصه خاصة اذا كانتْ مُتعـددة الأبعـاد. فالثابـت إنَ السيطرة الإستعمارية قد عَمقَتْ ظاهرة التخلف في العالم الثالث الذي أفرز هو الآخر البُعدَ الإقتـصادي للتبعية.

وعلى العمـوم يحـاول الـدكتور سـعيد ان يُـدَّعِمَ رأيـه مـن خـلال إسـتشهاده بـدخول الحضارات (الهندوامريكية) مرحلة التدهور قبل الغزو الأوربي لها مع تراجـع معـدلات

إنجازها التقني وتورط شعوبها في حروب مستمرة وتَدَني مستوى تطور قواها المُنتِجَة إذْ سَهلَتْ هذه العوامل مُجتَمِعَة عمليات الغزو الأوربي وساعدَتْ على إنجاحها.

من خلال هذه المقدمات يَخلصُ الدكتور سعيد الى تعريف مُحَدَدٍ لظاهرة التخلف بوصفه (عجز النظام أو تشكيلة إقتصادية إجتماعية ما عن توفير مصادر تغيير دينامية على درجة مناسبة من القوة والإنتظام بحيث تُمَكِنُ من إشباع حاجات إجتماعية متزايدة)[428]. مُتَخِذاً من ذلك مَدخلاً للبحث عن جذور التخلف العربي الممتدة حسب إعتقاده الى بدايات القرن السادس عشر والمُتَمَثِلَة بتدهور الإنتاج الزراعي، إنخفاض عدد السكان، العجز عن الإرتقاء بمستوى الإنتاج الحِرَفي، والتي تَعَزَزَتْ بتطورين هامين على الصعيد العالمي هما:[429]

1- تغيير طرق التجارة بعد إكتشاف رأس الرجاء الصالح وسيطرة البرتغاليين ثم الهولنديين وأخيراً الانكليز على الطريق البحري الى الهند إذْ فَقَدَتْ هذه الأقطار بذلك فائضاً إقتصادياً لم تتمكنْ من تعويضه إعتماداً على إنتاجها المحلي.

2- سيطرة الاوربيين وخاصة الأسبان على صادرات دول امريكا اللاتينية الى الدولة العثمانية من الذهب والفضة والتي أسفَرَتْ عن:[430]

أ) إضطراب النظام النقدي العثماني وتدهور القوة الشرائية للإجور مما دفع بقادة الجيش والولاة والموظفين الى التعويض عن ذلك بمضاعفة الضرائب أو المطالبة بالحصول على إمتيازات عينية تُستقطَع من الموارد الإقتصادية للدولة، وهكذا بَسطَتْ المصالح الشخصية نفوذها وشَلَّتْ فاعلية الجهاز الحكومي الضروري لمواجهة مشكلات النشاط الإقتصادي الجَمعي.

ب) خضوع الدولة العثمانية ومستعمراتها العربية لمُقتضيات التقسيم الدولي للعمل وتعميق تخصصها في إنتاج المواد الزراعية والأولية.

ويُحَذِرُ الدكتور سعيد من عَدّ هذين السببين دليلاً على صحة مقولات مدرسة التبعية مُنطَلِقاً من فرضية مفادها بأن تحويل التجارة لا يُمَثِلُ إختراقاً للإقتصاديات العربية وانما تنافساً ضاراً بين مَركزين إعتمد كل منهما على التجارة البعيدة المدى في توفير الفائض الإقتصادي مع فارق جوهري هو إنَ هذا الفائض لم

يَتحَوَلْ الى تراكم رأسمالي في الوطن العربي، أي لم يُستَثمَرْ لتوسيع الإنتاج على عكس الحال في اوربا التي شَكلَ بالنسبة لها تراكماً رأسمالياً أولياً.

ويحاول الدكتور سعيد أنْ يستنبط أسباب التخلف العربي إرتكازاً على مفهوم التشكيلة الإجتماعية وهي عنده مجموعة من الأساليب الإنتاجية المُتعايشَة معاً تحت سيادة إسلوب إنتاجي بارز. حيث يصبح التفاعل بين هذه الأساليب وبُناها الفوقية حافزَ التغيير بأنماطه الثلاثة: التطوري الذي يَسفِرُ عن سيطرة إسلوب إنتاجي أكثر قدرة على تطوير وإغناء التشكيلة الإجتماعية، والإنتكاسي ويعني الإنتقال من إسلوب إنتاج الى آخر ينجم عنه تدهور في النَسَق الإجتماعي وتجلياته السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وأخيراً التوازني الذي طِبقاً له تتعايش الأنماط مُجتَمِعَةً دون أنْ يسود أي منها على الأخرى. والتوازن هنا من الممكن أنْ يكون ديناميكياً دافعاً الى أمام ويجوز أنْ يظل ركودياً[431]. ولتطبيق هذا المنهج يُقَسِم الدكتور سعيد الوطن العربي الى ثلاث مجموعات هي:

منطقة بلاد الشام والعراق ذات النمط الإنتاجي الإقطاعي، ومصر ذات النمط الإقطاعي الآسيوي المتوازن، ومنطقة الخليج العربي المشهورة بإسلوبها الإنتاجي الرِعَوي. وخِلافاً لرواد مدرسة التبعية الذين يرون بأن الجمود المُمَيز لإسلوب الإنتاج الآسيوي لا يمكن تجاوزه إلا من خلال تعميم التملك الخاص وولادة العلاقات الإجتماعية الإقطاعية يرى الدكتور سعيد بأن هذا التحويل يُمَثِلُ تَراجعاً وليس تقدماً لأن الأرض وسيلة الإنتاج الأساسية يستلزم إستغلالها إقتصادياً حضور الحكومة حضوراً فعلياً وتنشيط دورها في مجال الأشغال الزراعية، وبمُصادَرَة الإقطاع لهذا الدور أُهمِلَتْ الأرض وتقادَمَتْ مشروعات الري واهتَلَكَتْ فتراجعَتْ المساحات المزروعة وعَمَّ الفقر والعوز وانخَفَضَتْ لاحقاً معدلات الولادات السكانية وتزايدَتْ معدلات الوفيات. ولما أسفرَ نشوء الملكية الخاصة في المجتمعات العربية عن تبلّور إقطاعي بسبب غياب ممكنات الصناعة أصبح هذا التبلّور تراجعاً عن نمط الإنتاج الآسيوي الذي كان أساس تطور الحضارة الشرقية.

وتُعَدُ مصر في عهد الدولة العثمانية مِصداقاً لهذا التحليل ذلك لأن نظام الإلتزام الـذي فُـرِضَ مـن قِبَـل العثمانيين (أي سيادة الدولة على رقَبَة الأرض مـع مـنح المُلتَـزِم حـق توريثهـا لغـيره)[432]، هـو إسـلوب آسيوي إقطاعي في نفس الوقت لأنه يتضمن (إستغلالاً مُزدَوَجاً حيث يوزع الفائض بين الدولة والمُلتَزِم . . ومن ناحية ثانية إنَ المُقابل الريعي الذي يحصل عليه المُلتَزِم والدولة لهما الطبيعة الإقتصادية نفـسها كريع إقطاعي)[433]، هذه الصفة المُزدَوَجَة كانتْ سبباً للتوازن الركودي بفعل تقاطع مصلحة المُنـتِج مـع تطوير قوى الإنتاج ما دامتْ ملكية الأرض محل تنازع بينه وبين الدولة التي لم تُوَجِه الفـائض المُتَحَقِـق لديها نحو الإستثمار المُنتِج.

أمـا بخـصوص العـراق وبـلاد الـشام ذات التـشكيلة الإقطاعيـة المُتَـصِفَة بالـصفات الآسـيوية للتـشكيلة العثمانية فإنَ إعتماد الزراعة على الري النهري فيهما ومـا يـنجم عنـه مـن مـشكلات فنيـة كبـيرة تُمْـلي وجوب حضور الدور الحكومي لمعالجتها والذي بـسبب تهـرب الأجهـزة الحكوميـة مـن أدائـه ضَـعُفَتْ الـسلطة المركزيـة واسـتقلَتْ الولايـات عنهـا يـديرها ولاتهـا الـذين سَـخرّوا الممتلكـات والمـوارد خدمـة لمصالحهم الشخصية.

وقد تَعمقَتْ هذه الظاهرة بالتوسع في منح الإقطاعيات الى مُلتزمين شَكلوا فيما بعد طبقة إرسـتقراطية ذات إمتيازات إقتصادية وإدارية فَرضَتْ تحولاً رأسمالياً إرتبط بالأسواق الاوربية مثلما هو حال صـناعة الحرير في سوريا وجبل لبنان.[434]

الى جانب هذا السياق العام لتطور الإقتـصاديات العربيـة هنـاك الـشروط البيئيـة التـي إكتنَفَـتْ تلـك الإقتصاديات خلال فترة الإحتلال العثماني حيث تَعرضَتْ الى حالة من الركود العـام بنموذجيهـا المـصري والشامي، وتبعية هيكلية تَخَصَصَتْ بموجبها بالإنتاج الزراعي الأولي، كما إنَ إستنزاف الفائض الإقتصادي العربي وتجريد المنطقة العربية من حرفييها المَهَرَة أحبط إمكانيـات صيانة المـشاريع الزراعيـة وتطـوير الحِرَف الصناعية فَجَمَدَتْ أدوات الإنتاج إنْ لم تَكُنْ قد تراجعَتْ نتيجة تآكل بعضها وعدم توفر القابلية على تجديده.

خلاصة القول إنَ (نشأة التخلف في الوطن العربي قد إرتبَطَتْ بظروف تطور تشكيلاتها الإجتماعيــة الــسائدة وإنَ بــزوغ علاقــات التبعيــة في أطوارهــا الأولى مــع المراكــز

الرأسمالية المتقدمة لم يكن غير أحد هـذه الـشروط العامـة التـي صـاحبَتْ الطبيعـة المُـستعمَرَة لهـذه التشكيلات . . على إنَ تطور علاقات التبعية قد بدأ يلعـب دوراً مُختَلِفـاً في مجـال تطـور الإقتـصاديات العربية إبتداءً من القرن التاسع عشر وخاصة في النصف الثاني منه).[435]

ولو حاولنا مُسايَرَة د.سعيد في تحليله الى نهاية المطاف وموافقته عـلى عَـدّهِ التحـول مـن نمـط الإنتـاج الآسيوي الى نمط الإنتاج الإقطاعي خاصية ركودية لأصبح القرن العاشر وليس السادس عـشر هـو بدايـة مرحلة التخلف، ففي الثلاثينيات منه دخل البويهيون بغداد ومعهم نشأ الإقطاع العسكري.

يقول ابن مسكويه (وفي هذه السنة 946م شَغَبَ الديلم على مُعز الدولة شَغباً قبيحاً . . تضمن إطـلاق رواتبهم في مدة ضَربَها لهم فاضطر الى ضبط الناس واستخرجَ الأموال من غـير وجوههـا فـأقطع قـواده وخواصه وأتراكـه ضـياع الـسلطان وضـياع المُـستترين وضـياع ابـن شـيرزاد وضـياع الرعيـة . . فـأهملوا متطلبات الري وبه قوام الزراعة وأدى ذلك الى خراب الكثير من القرى . . وهرب الكثير من الـزراع)[436] ،و(هذا الإقطاع يختلف عن النوعين المعروفين من قَبلْ . . فإقطاع التمليـك يُفـترَض فيـه أنْ يكـون مـن أرض المَوات لإحيائها أو من أرض الصَوافي ويُعطى صاحبه حق الملكيـة فيـدفع عنـه العُـشر، أمـا إقطـاع الإستغلال فهو مؤقت وهو شبيه بالمُزارعَة ويدفع صـاحبه عـادة الخِـراج أمـا إقطـاع البـويهيين فهـو في الأساس إقطاع لموارد الأرض في اراضي لها زراعها وملاكها).[437]

وجاء بعد البويهيين السلاجقة سنة 1092م الذين ساروا على النهج نفسه بل زادوا فيـه الإقطـاع الإداري الذي بموجبه مُنِحَ الأمير صـلاحية التـصرف بولايـة أو منطقـة بكاملهـا، وبعـد الـسلاجقة كـان الإجتيـاح المغولي. إذَنْ نحن أمام حِقبَة من التدهور هي التـي جَعلَـتْ أهـالي بغـداد مـثلاً يـستقبلون العثمانيـين كَمُنقذين لا مُستعمرين في القرن السادس عشر.

المواضعة الرابعة: التخلف العربي من وجهة نظر ماركسية-

ونحن هنا أزاء مقاربتين مُتكاملتين، كل منهما تعود الى مفكر ماركسي التوجه والعقيدة، الأول هو الدكتور فؤاد مرسي والثاني هو الدكتور رمزي زكي، حيث يبني الأول دعائم إطروحته الفكرية على مجموعة من المبادئ التي يَعدُّها انطلاقاً من معتقده بمثابة مُسلَّمات وهي[438]:

أولاً: إن البلدان المُتخلِفَة مُتمايزة عن بعضها لأن التخلف بوصفه نتيجة تطور قوى الإنتاج محكوم بقوانين موضوعية مستقلة عن وعي البشر وإرادتهم وبذلك فهو يتبلّور طِبقاً لإتجاهات هذا التطور ومَدياته العامة.

ثانياً: إنَ مصير أي نظام إجتماعي يتوقف على إنتاجية العمل ضمنه، فهي التي توفر الفائض الإقتصادي الضروري لعمليات التحول المستمر من الحلقات الدنيا الى الحلقات العليا للبُنى الإجتماعية الكلية.

ثالثاً: تُعَدّ المرحلة الرأسمالية أنضج المراحل التي مر بها المجتمع البشري والتي لم تستطعْ المجتمعات الشرقية من بلوغها بسبب نظامها الإقتصادي المُغلَق الذي تكاملَتْ داخله النشاطات الزراعية والصناعية على أسس الإكتفاء الذاتي وتحت رعاية سلطة مركزية مُستَبِدَة إستنزَفَتْ الفائض الإقتصادي بعدما هيمَنَتْ عليه.

وهنا نجد إن الدكتور مرسي يحاول تفسير كيفية تَجَذّر التخلف في رَحَم التشكيلات الإقتصادية الشرقية على ضوء مؤشرات نمط الإنتاج الآسيوي وتعليل ظاهرة تجاوزه إعتماداً على عوامل موضوعية تَمَثَلَتْ بالغزو الإستعماري الذي فتح باباً واسعاً أمام تغلغل النمط الرأسمالي لا ليحل محل الأنماط القديمة بل ليتعايش معها بعد تشويهها تشويهاً كاملاً، وهكذا يصبح التخلف واقعاً قياساً لما (أنجزته الرأسمالية من نمو إقتصادي وإجتماعي شامل على المستوى العالمي. ومعنى هذا إنه لا يوجد تَخلف مُطلَق كما لا توجد تنمية مُطلَقَة)[439]، ولكن يتناسى د.مرسي إنَ نسبية المفاهيم لا تعني إطلاقية النموذج الذي نقيس عليه، فالتخلف ليس إنعكاساً للمُقارنة

بين نموذجين بل مَعلَمة للزمان في حسابات آناتِهِ المُتعاقِبَة إذْ إنَ من الطبيعي أنْ تتجاوز اللحظة التي تأتي سابِقتَها وإلا ظَلَتْ الأوضاع هكذا جامدة دونَ حِراك.

وبإيجاز يذهب د.مرسي الى عَدِ الإنغلاق سبباً للجمود، والغزو الخارجي مُناسبة لإبتداء الحركة ولكن على أسس مُشوَهَة أُدمِجَتْ الإقتصاديات النامية خلالها بالسوق العالمية، وجوهر التخلف يكمن الآن في الإبقاء على هذا الرباط غير المشروع، (بعبارة أخرى طالما بَقيتْ البلدان المتخلفة جزءً لا يتجزأ من السوق الرأسمالية العالمية فإنَ هذه العلاقات العضوية تتكفل بالإبقاء على أوضاع التخلف في البلدان المتخلفة مهما تكن درجة تحررها السياسي ومهما تكن جدية محاولاتها للتنمية الإقتصادية).[440]

ويحاول الدكتور رمزي زكي أنْ يُقدِمَ هذه الرؤية بثوب أكثر إتساعاً مُعتَمِداً على إيمانه الثابت بحقيقة كون إجتياح النمط الرأسمالي لبلدان العالم الثالث أدى الى تحطيم العلاقة المتوازنة بين النمو السكاني من جهة ودرجة التقدم من جهة أخرى، وإستنزاف الفائض الإقتصادي لتلك البلدان. فحينما ساد النظام الإقطاعي اوربا كانتْ بلدان العالم الإسلامي تعيش مرحلة "الميركانتيلية" المُبَكِرَة، ولكن على إمتداد الفترة من القرن الحادي عشر الى القرن الرابع عشر تَغيرَتْ موازين القِوى حيث (دخل النظام الإقطاعي مرحلة التفسخ والإنحلال مُمَهِداً بذلك الطريق لظهور الرأسمالية التجارية . . وخلال تلك الفترة بدأتْ المحاولات الاوربية الأولى للوصول الى الشرق والسيطرة على مَسارات التجارة، والبحث عن الذهب).[441]

وبعدما (بدأت الرأسمالية الاوربية في تطويع وتكييف المناطق المُسَيطَر عليها عَبرَ البحار لكي تتمشى مع الحاجات المُتغيرة الجديدة للرأسمالية الصناعية . . أرسَتْ في الوقت نفسه دعائم التخصص وتقسيم العمل الدولي غير المتكافئ)[442] الذي أفضى الى النتائج الآتية:[443]

1- تحطيم الإقتصاد المعيشي وإشاعة العلاقات الإقتصادية السلعية وذلك عن طريق فرض التخصص بإنتاج السلع الزراعية والمنجمية التي تسد حاجة المراكز الرأسمالية المتقدمة.

3- تدمير الحِرَف اليدوية والصناعات الصغيرة بسبب عدم قـدرتها عـلى منافـسة الـسلع الأجنبيـة التـي أغرَقَتْ أسواق البلدان النامية نتيجة فرض مبدأ حرية التجارة عليها بالقَسر.

3- إنَ تخصص هذه البلدان بإنتاج السلع الأولية وسيطرة رأس المـال الأجنبـي عـلى قِطاعـات الإقتـصاد الرئيسية أديا الى تحجيم فرص الاستثمار أمام رأس المال الـوطني في المجـال الـصناعي وحـصره في قِطـاع الخدمات والنشاطات القائمة على المُضاربَة. كل ذلك أدى باعتقاد د.رمـزي الى إيقـاف عجلـة التطـور في البلدان المُتخَلِفَة ومُصادرَة مُمكناته.

نظرة نقدية :

تنطوي المواضعات الأربع السابقة على رغبة أكيدة بتشخيص العوامل الفاعلة في حركة المجتمـع العـربي إنْ صُعوداً أو هبوطاً، تَطوراً أو تَقهقراً، ولكن بالإستناد الى مرجعيات مُغتَرِبَة.

فالدكتور سمير أمين يذهب الى إنَ الـسبب الحقيقـي لعـدم بلـوغ المجتمـع العـربي مرحلـة الرأسـمالية وبقائه أسيراً لنمط الإنتاج الخِراجي هو عدم توافره على شرطي تحققها وهما الـتراكم والتكـديح، إذْ إنَ التجـار العـرب وإنْ تراكَمَـتْ لـديهم أمـوال طائلـة لكنهـا بَقيَـتْ عـلى هيئـة مُكتنَـزَات ولم تتحـولْ الى إستثمارات مُنتِجَة فَضلاً عن إنَ حضور الدولـة الفعـلي في الحيـاة الإقتـصادية قـد حمـى الفلاحـين مـن إضطهاد الإقطاعيين وإزالَ مُبررات هِجرَتِهم نحو المدن ليكوّنوا طبقة البروليتاريا الحرة المُستَعِدَة للعمـل بأي ثمن يُغري التجار وأصحاب رؤوس الأمـوال باسـتثمارهم في الـصناعة، مـثلما هـو الحـال مـع أوربـا الإقطاعية.

ولا شك إنَ هذه الرؤية المُستمَدَة من الفكر التنموي البنيوي فيها الكثير من عناصر الجِدَة والموضـوعية فهي تحاول إبتداءً أنْ تجتهد خارج إطار النصوص المقروءة لمرجعيتها أي أنْ تُعيـد قراءتهـا وفقـاً لرؤيـة جديدة من خلال عمليات الإسقاط الفكري إذْ أضحَتْ العلاقة بين الذات القارئة وموضوع قراءتها علاقة تعاطي ليس إلا، وهكذا يكون بالإمكان الإبداع من موقع المُحاكاة الحاكمة.

ولكن السؤال المطروح على الدكتور أمين هو هل إنَ الدولة كانتْ حامية للفلاحين من إضطهاد الإقطاعيين فِعلاً؟

إنَ المُعطيات التاريخية تؤكد عكس ذلك وخاصة منذ القرن العاشر الميلادي حيثُ نشأتْ طبقة إقطاعية إمتلَكَتْ بأيديها الأرض ومَنْ يَعمَلُ فيها وتَحَلَلَتْ من كل القيّم والقيود التي تَلجِمُها عن فعل المَحضور، فالعبرة ليسَتْ بالقانون المكتوب بل بالعُرف المُجَسَد سلوكياً في الحياة.

والمواضعة الثانية حاول الدكتور جلال احمد أمين من خلالها أنْ يستقريء مُتعرجات (الصعود/الهبوط) في منحى التاريخ العربي منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخلاصتها تفيد بأن تطور الإرادة النهضوية العربية هي دالة مباشرة للسياسة الدولية التي حَكمَتْ وستظل تحكم هذه الحياة وتُحَدِدُ لها هامش تقدمها. فَمَثَلُ العربي مَثَلُ مَنْ يُحكَم عليه بالسجن المؤبد ليس في وسعه إلا أَنْ يَعَرِفَ حدود السجن الذي يمكث فيه. أما طريق الخلاص فيكمن في مصير السَجّان الذي عندما تحل لحظة موته يبدأ سجينه بالإنطلاق، وهو في هذا يستوحي مبدأ توينبي القائل: (إنَ إنهيار حضارة من الحضارات وزوال مكانتها من سجل الإرتقاء يسبق فعلاً إقتحام حضارة أخرى لها إقتحاماً ظافراً).[444]

إنَ المنهج الذي إستخدمه الباحث في إطروحته هو الإستقراء الإنتقائي حيث ركز جهوده على إختيار المُشاهدات التاريخية الداعمة لرأيه مع إستبعاد كل الإستثناءات المؤكِدَة لضدها، فهو مثلاً إذْ يُفَسِرُ نجاح تجربة محمد علي في مصر بتراخي قبضة الدول الإستعمارية (فرنسا، انكلترا) عليها آنذاك نتيجة لإنعدام أهمية منطقة الشرق الأوسط عموماً من الناحية الإستراتيجية والتجارية في ميزان مصالحها لا يستوقفه حادث إحتلال فرنسا للجزائر خلال العام نفسه (1838). ويَصحُ القول إنَ هذه المُقاربَة أقرب الى التنظير السياسي منها الى التحليل العلمي، بدأ فيها صاحبها مُنفَعِلاً بالأوضاع المحيطة به المرفوضة من قِبَلِه والتي لم يُقنعْهُ منطق الفوضى الذي يَنتَظِمُها، فآل على نفسه إلا أَنْ يُعقلنّها، وكان له من المؤرخ البريطاني (توينبي) مَلاذاً

يحاكيه بمنهجه ويستعين بنظريته عن التحدي والإستجابة من موقع المُجتهد الواعي والمُتبَصِر.

أما أطروحة الدكتور محمد السيد سعيد فقد أكدَتْ على ترجيح العوامل الداخلية في نشوء التخلف، حيث يرى إنَ البحث عن أسباب النكوص الحضاري خارج دائرة التشكيلة الإجتماعية أمر لا يَحضى بالمصداقية، وهو لأجل تطبيق منهجه قَسَّم المنطقة العربية الى ثلاث تشكيلات، إقطاعية في بلاد الشام والعراق، آسيوية في مصر، ورِعَوية في الخليج العربي، مُعِداً إبقاء مُلكية الأرض بيد الدولة قاسماً مُشتركاً بينها مما أدى الى عدم تحمس مالكي حق الإنتفاع بها للإهتمام فيها وإصلاحها فكان هَمُهُم إستجلاب خيراتها. كما إنَ ضعف الدولة وإنحسار دورها الإقتصادي قاد الى إهمال نظام الري وجمود تطور وسائل الإنتاج وهكذا ظَلَتْ هذه التشكيلات في مرحلة التوازن الركودي والتي تَعمقَتْ إختلالاتها بتبعيتها لاحقاً للنمط الرأسمالي المتطور.

إنَ هذه الإطروحة تكاد تكون الوحيدة التي لم تَتمَثَلْ منهجاً مُحدَداً بل هي نتيجة إستقراءٍ مُتأنٍ للتاريخ العربي ومُزاوجَة ذكية بين حيثيات الإسلوب الآسيوي للإنتاج ومقولات علم الإجتماع بخصوص التطور الإجتماعي، فهي والحال هذه محاولة مُبدِعَة رغم المآخذ التاريخية التي سُجِلَتْ عليها في موضعها.

وأخيراً تأتي المواضعة الرابعة للأستاذين الدكتور فؤاد مرسي والدكتور رمزي زكي لتستنبط عوامل التخلف في الوطن العربي على ضوء المنهج الماركسي، وخِلاصتُها إنَ النمط الرأسمالي الذي فُرِض بالقوة على التشكيلات الإقتصادية الإجتماعية الشرقية ومنها العربية لا ليحل محل الأنماط السابقة لها بل ليتعايش معها أدى الى تشويهها تشويهاً كاملاً وتالياً عَرقَلَ إمكانيات تقدمها، كما إنَ دمج هذه الإقتصاديات بالسوق العالمية أفضى الى نهب فائضها الإقتصادي وتدمير الصناعات الحِرَفيّة فيها وإرغامها على التخصص بإنتاج السلع الأولية، وهذا هوجوهرتَخلفها الذي لا مجال للخلاص منه إلا بفك الإرتباط مع السوق الرأسمالية وإنتهاج سياسة تنموية مستقلة.

إن هذا التبسيط المُتَوَحِد مع مرجعيته العقائدية يمثل نموذجاً للقراءات الإنطباعية التي تبحث عن مصداقية المَقولات بوصفها قناعات نهائية أو بديهيات يقينية في القراءات التاريخية وبذلك تبتعد عن روح العِلم على الرغم من تَلفُعِها بردائه الفضفاض.

ورغبةً في تسليط الأضواء على التباين بين منحى العقل العربي والعقل الغربي في تشخيص أسباب وتحليل مُقتربات تأخرالمجتمعات العربية سنتناول محاولة توبي هاف في الآتي من القول .

المواضعة الخامسة : التخلف العربي من وجهة نظر غربية-

يحاول توبي أ. هاف في كتابه (فجر العلم الحديث) أنْ يُقدِمَ رؤية جديرة بالإعتبار عن أسباب تراجع الدور الريادي للبلاد العربية في النهضة العلمية العالمية، وعدم قدرة العرب على ترجمة المُعطيات العلمية التي توافروا عليها بعد الجهود التي بذلها عشرات من علمائهم الأفذاذ في عصرهم الذهبي الى تقنيات يطورون إعتماداً عليها إقتصادياتهم ونمط معاشهم. ويبدأ هاف سياق تحليله بالقول: (لاشك إنه حتى في القرنين الثاني عشر والثالث عشر كان التوازن بين معرفة متكاملة وبين وجود مَنْ لديهم المواهب العلمية المُدَرَبَة تدريباً جيداً يُرَجِحُ العرب على الاوربيين).[445]

ويستدرك بأنه (من المعقول بل من المُتوَقَع لهذه الإنجازات الفكرية أنْ تتجاوز الغرب في المستقبل آنذاك، ولكن ذلك مالم يَحدِثْ، ولم تكن المشكلة داخلية ولاعلمية ولكنها كانت سوسيولوجية – اجتماعية/ ثقافية). [446]

هذه المشكلات يمكن تلخيصها كالآتي:

1)العِلم ينطلق من يقين بقدرة العقل على معرفة العالم الذي ليس فيه أسرارلايمكن سَبرِ أغوارها، ولكنْ إنجازاً على هذا المستوى لايتحقق إلا بالمُشاركة القائمة على أساس الحوار الجاد والحر بين العلماء، و(هذه بالضبط كانت نقطه الضعف التي حالَتْ دون إنجاب العِلم الحديث)[447] في البلاد العربية ف(على سبيل المثال إنتَشَرَتْ حركة تأسيس المدارس في القرن الحادي عشر، عَيَنَتْ كل مدرسة إستاذاَ ينتسب الى مذهب فقهي، وذلك يعني إنَ المدرسة قد أصبَحَتْ معهداً لتدريس

وجهات نظر شرعية.. وحتى أواخر القرن الرابع عشر حينما كان في المدرسة أكثر من مذهب فأن الفقيه ينتقل من مجموعة من الطلاب الى أخرى ليتجنب إختلاط الطلاب المُنتسبين الى مذاهب مختلفة). [448]

وهذا يعني إنَ هذه المذاهب قامَتْ على أساس العزلة والإنغلاق، وليس على وفق التكامل الذي يقود الى تلاقح الأفكار والخروج بنتائج ناضجة يمكنها أنْ تخدم العِلم والعمل معاً، وهنا تصح المقارنة مع مافعله الأوربيون وخاصة الانجليز منهم في القرن التاسع عشر الذين أسسوا (الجمعية الملكية للعلوم... وكان الجانب العملي أو التطبيقي يحتل مكانة بارزة وسط الأبحاث التي أنجزها أعضاء هذه الجمعية فقد لاحظ بعض الباحثين إنَ الجمعية قد أجرَتْ خلال سنواتها الأربع الأولى بحوثاً تستهدف حل حوالي ثلاثمائة مشكلة، ومن هذه المشكلات مائتان لها تطبيقات عملية في صناعة التعدين والمِلاحة والبحرية).[449]

2)لاتوجد إتحادات في الشريعة الإسلامية، فضلاً عن إنَ نموذج التعليم يتركز على الأولوية المُطلَقَة للفِقه والدراسات الشرعية ومستوى حِفظ التراث، وينعكس هذا في نظام الإجازة... وهو تقليد يختلف تماماً عن نظام الشهادة من جهة إدارية ومن خلال إمتحان لِتَعَلُمٍ قائم على الإستدلال).[450]

3)التَحَزُب والإنكفاء،(فإلى جانب القانون المُقدَس، فأن الشريعة مُكوَنَة من أربع مدارس،الأحناف والمالكية ،الشافعية، الحنابلة..وفي القرنين الثاني عشر والثالث عشر كانتْ هناك أصول المذهب الظاهري..الذي أسسه إبن حَزم في الإندلس والذي إستمر نفوذه حتى طرد..عام 1492). [451]

وهذا يعني إنَ التعليم في المجتمع العربي الإسلامي تَحَولَ من هدف إكتشاف الحقائق الى تعليم مُتحَزِب، يَجترُ مقولاته لا لغرض التجديد فيها، بل من أجل تبريرها وتسويقها بين المسلمين بوصفها المُطلَق الوحيد الذي تَكمنُ الضلالة بالإنحراف عنه والتشكيك بأبجدياته.

4)إضطهاد المُجددين في الفكر أوالقائلين بما يخالف السائد من آراء وتصورات والمُتعارَف عليه من مُسلَّمات ويقينيات ف(قد اضطُهِدَ.. ابن ميمون من المسلمين المُتحَمسين... حيث هاجر الى القاهرة ومارس الطب وألف كتبه، ولقد مات ابن ماجه مسموماً على أكثر الإحتمالات من المتدينين المتحمسين..أما ابن رشد فالبرغم من مكانته كقاضي فقد نُفيَ حتى نهاية حياته وأُحرِقَتْ كتبه وأُكرِهَ على الهجرة الى مراكش سنة 1195م حيث مات عام 1198،وذلك بسبب رفضه كتاب الغزالي" تهافت الفلاسفة").[452]

5)نخبوية العِلم والتَعلم: لم يصبحْ العِلم حاجة في المجتمعات العربية الإسلامية، يُحَفِزُ الناس للإشتغال به، ويُشاع في أوساطهم إستجابة لما يريد القرآن الكريم والرسول الأعظم محمد(ص)، بل ظل مَحصوراً بين حُجراتٍ لاتضم إلا المختصين من أبناء الأسر الإرستقراطية أو مواليهم، ففي (كل من الثقافتين الإسلامية واليهودية تَحيزٌ قوي ضد إتاحة العلم للجماهير، وذلك لازم عن تصور ديني، إنه إذا كان الشخص مُتديناً حقاً يجب أنْ يَعلَمَ إنَ مناقشة الإمور الدينية مَحضورة).[453]

وفي هذا الخصوص يقول الإمام الشافعي :

وأكتمُ عِلمي عن ذوي الجهل طاقتي ولا أنثرُ الدُرَ الثَمينَ على الغَنَمْ

فمَنْ يَمنَحُ الجُهالَ عِلمـــــاً أضاعَهُ ومَنْ يَمنعُ المُستوجِبينَ فَقَدْ ظَلَمْ

كما إنَ إبنَ حَزم (1064م) (يعلن إنه ينبغي نشر العلم، ولكن نشره بين الأغبياء والرِعاع مَضيَعَةٌ للوقت ومُضِر... ونتيجة لهذا الموقف فإن مجموعة من أدبيات التَكتُم والإنغلاق موجودة في الحياة الفكرية العربية الإسلامية، كالإشارة الرمزية الى مذاهب معينة... وجذب الإفكار الى أفكار غير مَقصودة وتحويل معاني الكلمات عن معناها الأصلي... وإستخدام الإيجاز الشديد في التعبير عن الحقيقة والإبتعاد عن الوصول الى نتائج واضحة التكتم) .[454]

ويتحدث الدكتور محمد عابد الجابري في كتابه(نحن والتراث) عن إنَ ابن سينا كان يقول بكتاب لم يَصِلْ إلينا هو(المَضنون به على غير أهله)، أي المكتوم عن العامة من الناس لكي لايفهموه خَطأً فَتَزِلُ أقدامهم الى هاوية الضَلالة، وهكذا (في العالم

الإسلامي بدأتْ المساحة الثقافية الخَصِبَة... تَضيقُ وتـتقلص بِـدءاً مـن القـرن الحـادي عـشر المـيلادي " الخامس الهجري" عندما راح تأسيس المدرسة والإعلان الرسـمي للمـذاهب يَفرضـان بالتـدريج ممارسـة "آرثوذكسية" للفكر الديني بعيداً عـن العلـوم الدنيويـة) [455]. وعـلى العمـوم يـرى(هـاف) إنَ التقييـد والإيهام والإيجاز والإسهاب قَصد التمويه، (مُعارِضَةً لـروح العِلـم الـذي يـسعى الى الإختـصار ووضـوح لتعبير فَضلاً عن قيّم العالمية والشمولية، والنتيجة العلمية لعدم الثقة بالجماهير- حتى المُتَعَلِمَـة منهـا- هو الرفض التام لآلة الطِباعة بعد أنْ عرفتها اوربا في القرن الخامس عشر...وكما يقول جوهـان بدرسـن لم تَصبَحْ الطِباعة عَملاً تجارياً إلا عام 1834، حيث قامـتْ البعثـات التبـشيرية البروتـستانتية الأمريكيـة بنقل آلة طباعة من مالطا الى بيروت وافتتحوا بذلك عَهـدا جديـداً بطبـع سلـسلة طويلـة مـن الكتـب، وبذلك دَخلَتْ الثقافة الأوربية الى العالم الإسلامي) .[2] ومن حق أي مفكـر أنْ يتـساءَل بـالرغم ربما من إقتناعه بحيادية تحليـل(هـاف) والعنـاصر الجوهريـة التـي إنطـوى عليهـا، عـن دور العامل الخارجي ، اي مايُسمى في الفكـر الفلـسلفي(جـدل الـذاتي والموضـوعي)، فـإذا كانـتْ العوامل الداخلية قد مَهدَتْ لعملية الـسقوط الحـضاري ، فـإن الغـزو الخـارجي عَجَّـلَ بهـذه العملية، بل إنَهُ إجتثَ كل عوامل النهضة من جذورها(الفكر، المكتبات، منشآت الري،... الخ) ،وحتى عندما تخلص العالم العربي من الغزو المغولي الذي إبتدأ في عام 1258م بسقوط بغداد، لم يحـضَ بالإسـتقلال والحريـة الـضرورين لإسـتئناف البنـاء الحَـضاري، بـل خَلَفَـهُ العثمانيـون بنظامهم السلطاني الذي تَحَوَلَ بالبلاد العربية الى النظام الإقطاعي وأذاق الأحـرار مـن العـرب صنوف العذاب والإمتهان، ويكفي أنْ يَطّلِعَ المُتشكك على كتابَي المُصلِح عبدالرحمن الكـواكبي، (أم القرى) و(طبائع الإستبداد)، وكذلك كتابات الطهطاوي في مصر ليتأكد من هذه الحقيقة.

المبحث الخامس

التيار التنموي العربي المعاصر ومقولة التنمية من خلال التكامل

أربع مبادئ أساسية ضمن هذه المقاربة يكاد الإجماع أَنْ ينعقد عليها بين المفكرين التنمويين العرب هي:

أولاً: الإنطلاق من فرضية إستحالة تعميم النموذج الواحد والأخذ بمبدأ الخصوصية، فـ (ليس أمام العرب وهم في مُفترَق الطرق نموذج للتنمية مُعَدٌ سَلفاً وتفصيلاً بحيث يقتصر الإجتهاد على دراسته بعناية وتطبيقه بكفاءة . . بل إنَ الثابت الآن هو تعدد السبل التي يُمكن أنْ يسلكها أي مجتمع في نضاله من أجل التقدم الحضاري)[456]، إذْ ما دام (التطور تحديداً صيرورة تاريخية فهو إذَنْ قبل أي شيء آخر تَجاوبٌ جَماعي للمجتمع أزاء التغييرات والتصدعات التي تصيب الإستقرار التقليدي . . وإنَ الإدعاء بتقديم أية وصفة طبية ناجعة للتنمية يُعَدُ من ضروب الخِداع الفكري أو سوء النية التي تحملها الأيدلوجيا في طياتها)[457]، لذلك يتحدد النموذج التنموي عموماً على (ضوء عاملين: الأول مبادئ وأسس التحليل النظري الصحيح والثاني خصوصيات مجموعات الأقطارمَحَل البحث، فإذا كان الفكر المُعاصر لا يمتلك بَعدُ بناءً متكاملاً لنظرية التخلف والتنمية فإنه تقع على الباحث مسؤولية تحديد بعض العناصر التي يراها أساسية من بين العناصر العديدة التي قَدمَتْها التيارات الجديدة في الفكر التنموي لكي يستند اليها . . كإطار مرجعي عام).[458]

وإتساقاً مع هذا المَنحى (لايمكن القول منطقياً بوجود او إمكان وضع نظرية عامة للتنمية بالمعنى الدقيق للمُصطلح، فما يمكن ويجوز وضعه هو نُظُم فكرية ينطبق كل منها على التجربة الإنمائية في مجتمع او منطقة ما).[459]

ثانياً: التنمية مُتعَدِدَة الأبعاد، إذْ إنها ليستْ عملية إقتصادية كما تواضع عليها الفكر التقليدي بل هي (عملية تطور حضاري ضخم وعميق وعلى نحو شامل ومتكامل . . يُشَكِلُ الإنسان مركز الإهتمام فيها بوصفه الهدف والوسيلة معاً . . وهذا لا يتحقق إلا

بـ . . الهجوم على الفقر)[460] الذي يجدر أنْ يُنظَر اليه (من وجهة نَظَر مُطلقَة، أي عدم تلبية الحاجات الأساسية . . قبل أنْ يُعالج مـن وجهـة نظـر سـلبية عـن طريـق مقارنتـه بمـستوى المعيـشة في البلـدان الصناعية . . فإستفحاله ناجم عن . . إختلال التوازن البيئـي لمجتمعـات مـا قبـل الإسـتعمار الـذي كـان يَضمَنُ تكييف الإنسان لمحيطه ووسطه الطبيعي).[461]

أي إنَ التنمية (ظاهرة مُرَكَّبَة . . وإذا كان لعلم الإقتصاد اليـد الطـولى في معالجتهـا فـإن هـذا لا ينفـي أمرين: الأول إنَ التجربة الطويلة التي إرتكزَتْ على التحليل الإقتصادي البَحتْ مليئة بالإحباطات المُثِيرة للتساؤلات حول جدوى هذا المنهج، والثاني إنَ السعي الى تدارك القصور في إسهامات العلـوم الأخـرى لا يعني بأي حال إنكار الدور العام الذي يقوم به علم الإقتصاد).[462]

وبالرغم من إشتراط التنمية تنشيط الإقتصاد وتحريكه إلا إنَ تحقيقها يتطلب (التضافر بـين مجموعـة العناصر الإقتصادية وغير الإقتصادية معاً عندما يكونان كلاهما في وضع مـؤات . . فالتنميـة الإقتـصادية هي المحصلة الأخيرة لتطور القدرات البشرية)[463]. والسبيل اليها (إتقان اساليب الإنتاج الحديث وذلـك بالإعتماد في المراحل الأولى على إختيار إنتقائي لِـصيَغٍ مختلفـة مـن خـبرات الـدول الأكـثر تقـدماً ولـيس إسـتقدام منتوجـات التكنولوجيـا الحديثـة بـشكل عـشوائي خـارج أي خطـة جِديَّـة لإسـتيطان العِلـم والتكنولوجيات الحديثة)[464]، لأن تحقيق التنمية مرهون بإمتلاك المجتمـع للقـدرة عـلى (التَكَيُـف مـع المتغيرات البيئوية الأساسية: التواتر الديموغرافي، إقتحامات الثقافات الأجنبيـة، أنمـاط الإنتـاج الجديـدة، تدفق المُبادلات والسيطرة الإقتصادية، التغيرات المُفاجِئَة في المواصلات).[465]

ويعتقد د.اسماعيل صبري عبد اللــه مُحِقـاً، إنَ تعبـير التنميـة الـدارج يُـسلِمُ الى الـضَلالة لأنـه يـوحي بالإيجابية دائماً على عكس مُعطيات التجربة التاريخية، ودليلُه المباشر هـو إشـتقاق الكلمـة في اللغـات الاوربية وعلى رأسها الانكليزية (حيث يعني الفعل To develop: يتفتح ويزدهر وينـضج، ولا يختلـف مـدلول الفعـل Developer في الفرنـسية كثـيراً عـن ذلـك)[466] ولـيس مـن الواقعيـة القـول (بـأن كـل

تطور ينقل المجتمع بالضرورة الى وضع أفضل، فهذا التسليم يفترض قبول التطورية كفلسفة صحيحة تُفَسِرُ الكون وتحكم حركة كل ما فيه).[467]

علاوة على إنَ التخلف ذاته ضَربٌ من ضروب التنمية، فهو وفقاً لشارل بتلهايم (لا يعني تجميد الإقتصاد القومي على ما كان عليه قبل الغزو الإستعماري وانما إحداث تنمية مُشوَهَة تُفَكِكُ الإقتصاد التابع وتُفقِدَه التوازن بين قِطاعاته المُختَلِفَة وتربطه بإقتصاد الدولة الإستعمارية برباط وثيق يصعب الفكاك منه حتى بعد حصول البلاد على إستقلالها السياسي).[468]

خلاصة القول: (إنَ التنمية عملية حضارية مُتكامِلَة تعني رفع كفاءة القوى المُنتِجَة بما يُنمي الثروة القومية ويوَلِدُ الفائض الإقتصادي اللازم للتوسع المُطرَد في الإستثمار)[469]. فهي إذَنْ ليستْ (مجرد نمو إقتصادي تلقائي . . وانما جهد إرادي مُنَظَم من أجل تطوير سريع وجذري لهيكل الإقتصاد القومي، بتعبئة الفائض الإقتصادي وإستخدامه إستخداماً رشيداً . . . . والطريق الإشتراكي هو وحده الذي يتيح الفرصة لتحقيق هذا الهدف).[470]

ثالثاً: الإشتراكية عقيدة التنمية وطريقها المُمَهدَة - على إمتداد مرحلة الخمسينيات والستينات أضحَتْ الإشتراكية مَطلَباً يتغنى به كل أولئك الآملين بحياة معالمها الخبز الوافر والحرية الموفورة. وبغض النظر عن إختلاف محتوى الشعار ومضامينه لدى هذه الجهة أو تلك، كان التوجه اليها عامّاً حتى إضطرَتْ عقائد وآيديولوجيات أنْ تلصق نفسها بها وهي أبعد ما تكون عنها.

والسؤال الذي يطرح نفسه على هذا الصعيد هو: أية اشتراكية هي التي يُؤمن بها أبرز المفكرين التنمويين العرب ويشترطونها عقيدة للتنمية؟

يقول الدكتور اسماعيل صبري عبد الله: (ليستْ الإشتراكية مجموعة وصفات مُعدَة سَلفاً يمكن تطبيقها في كل مكان وزمان . . إنَ جوهرها هو سلطة سياسية نابعة من الجماهير الشعبية العريضة ومُعَبِرَة عن مصالحها . . وغلبَةٌ للملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج وتخصيص للموارد عن طريق التخطيط القومي الشامل، ونمط توزيع

الدخول لصالح الطبقات العاملة . . وعندنا إنَ المدخل العلمي للإشتراكية هو الماركسية)[471]، التـي عـلى حد تعبير الدكتور جورج قرم (تُنيرُ السبيل أمام وعي جـذري لظـواهر الإسـتغلال الإقتـصادي أكـثر مـما تعطي وصفات او مناهج عمل صالحة للتطبيق خارج البُنى الإقتصادية التي إنبثقَتْ عنهـا)[472]. داعِـماً رأيه بقول عالم اللسانيات الفرنسي (ليفي شتراوس): (أعتقد ان الآيدلوجية الماركـسية الـشيوعية ليـسَتْ إلا من حيل التاريخ لتسريع تَغَرُبِ الشعوب التي حافظَتْ على عزلتها حتى الماضي القريب)[473]، موجِداً في تداعياته بين ماركس وآدم سميث اللذين هما بإعتقاده وجهان (لآيدلوجية واحدة تهـدف الى إعطـاء صفة الشرعية لتقسيم العمل الإجتماعي على أسـس دنيويـة . . والى تمجيـد العَقلَنَـة الخاصـة بـالمجتمع الصناعي)[474]. فـ (تحاليل ماركس عن القوة التحريرية لرأس المال ودوره في التقدم المادي والتقني هـي في الواقع إمتداد للفلسفة الأُنسية العائدة لقرن الأنوار "الثامن عشر" وما يكمن فيه من إطّـراد التقـدم دائماً وابداً).[475]

والدكتور قرم إذْ يستحضر تَمَثُلَ الماركسية للتراث الغربي يتناسى أو يتجاهـل بكلمـة أدق القطيعـة التـي احدثتها معه، فهي لم تَستَسلِمْ له ولم تُبَشِرْ به بل حاكمته نقدياً لتتجاوزه، وإنَ اكتشاف القانون العلمي لتطور المجتمعات من حيث كونه تعاقب مراحـل إسـتناداً الى تطـور قـوى الإنتـاج لا يقـوم دلـيلاً عـلى إنبعاث القيّم المادية الاوربية حَيةً ناطقة في إطروحات كـارل مـاركس الفلـسفية وَحـدَهُ بـل الأقـرب الى الحقيقة إنَ مثل هذه الروحية العلمية وجِدَتْ عند فلاسفة العرب قبل غيرهم وفي مقدمتهم ابـن رشـد وابن خلدون.

إنَ المُعضِلَة الأساسية تكمن في العلاقة بين الإشتراكية والديمقراطية التي هي (مبدئياً لا يُمكن أنْ تكون . . أدنى مستوى من الديمقراطية البرجوازية، أي إنَ كـل الحقـوق الـشَكلية والحقيقيـة والمُكتَـسَبَة، حريـة الرأي والتعبير، التعددية، حرية التنظيم، حق الإضراب. .الخ.لا يجوز إنكارها بأسـم أيـة "مـصلحة عليـا" كانتْ. على العكس إنَ إلغاء الملكية الخاصة الفردية ينبغي أنْ يُغني هذه الديمقراطية بإزالتـه للأسـباب التـي تـضع حـدوداً لهـا)[476]، لأن الإشـتراكية تـستلزم (درجـة عاليـة مـن الـسيطرة عـلى التطـور

المستقبلي، من خلال تحكم دقيق للشعب، الأمر الذي يتطلب بدوره ديمقراطية صحيحة متفوقة أكثر من الديمقراطية الموجودة في مراكز النظام الرأسمالي).[477]

وبناءً على هذا التصور يُصَنِفُ د.سمير امين الأنظمة الإقتصادية الإجتماعية الى ثلاثة اصناف هي:

(أولاً: الإتجاه الإشتراكي الصحيح وهو تعبير عن المضمون الشعبي للقوى الإجتماعية التي تم تنظيمها للثورة ضد الرأسمالية.

ثانياً: الإتجاه الدولني ويقصد هنا مركزية نظام الدولة في تنظيم جميع أوجه الحياة الإجتماعية، وهو إتجاه يعبر عن تَبَلّور قوى إجتماعية جديدة مُسيطِرَة.

ثالثاً: الإتجاه الرأسمالي)...[478]

والنموذج الدولاني هو الآخر يمكن أنْ يكون مُعتدلاً كما هو حال الإشتراكيات العربية والأفريقية ،ومُكتَمِلاً كما في النموذجين الكوبي والفيتنامي وكلاهما ليس أمامهما سوى أحد خيارين ،أما التدويل أو بناء اشتراكية حقيقية دولية تحقق الشرط الضروري للتنمية المستقلة المتمحورة على الذات ويقصد به فك الإرتباط مع السوق الرأسمالية[478]، وبما لا يعني (الإنسلاخ عن النظام العالمي . . فليس من المجدي إغلاق الحدود والعيش على حد الكفاف وإنما العمل على بناء القوة الذاتية الطاردة . . والمُقَلِصَة لحجم التعامل معه).[479]

وهذا ما يُطلَق عليه في فكر مدرسة التبعية مُصطلَح (فك الإرتباط) الذي لازال مفهومه غير مُحدَد بدقة، فليس هناك من خيار بين خيارين، أما أنْ تكون جزءً من نظام إقتصادي دولي أو تنكفأ على ذاتك وتستغني عن الآخرين، لأن مثل هؤلاء الآخرين لا يتيحون أمام مَنْ يريد أَنْ يتأرجح فرصة النجاح.

رابعاً: تحقيق التنمية مشروط بالتكامل: لعل (من أهم ملامح الأصالة في فكرنا الإقتصادي العربي . . هو الإجماع على إنَ التنمية العربية لا تستقيم في واقع قطري . . ولا يمكن أنْ تنحصر في نمو مادي مظهري جزئي)[480]. ذلك لأن التنمية المُنعَزِلَة عن إطارها القومي (تصطدم بعقبات أهمها: ضيق السوق الداخلية وعدم إمكان الإعتماد

على أسواق الدول الصناعية لتصريف الإنتاج المحلي، وضعف القوة التفاوضية لكل قطر منفرد في مواجهة السوق العالمي الذي أصبح يتميز بالتكتلات الكبيرة).[481]

ومما يعزز هذه القناعة ويرفعها الى مصاف الحقائق المُسلَّم بها على صعيد الوطن العربي هو وحدة الهوية الحضارية وطبيعة التحديات وتكامل الإمكانيات المادية والجيوبوليتيكية العربية.[482]

وبصدد هذه المقاربة إختلف المفكرون التنمويون العرب حول قضية أساسية هي: مَنْ يُشَكِلُ أساساً إرتكازياً للآخر، التنمية القومية للتنمية القطرية أم العكس؟

يقول د.قرم: (كثيراً ما ينظر الى التنمية القطرية كمعرقل للتنمية القومية . .هذه النظرة مبنية على تصور تنموي يتميز بسمتين:

أ) الإيمان المُفرِط بمبدأ وفورات الحجم . . وهي لا تلعب دورها إلا في بيئة تكنولوجية ناضجة.

ب) قلة الإيمان بقدرة السوق المحلية على الإستيعاب في حال تعدد المنشآت الإقتصادية في القِطاع الإنتاجي الواحد، بينما التجارب تدل دائماً على إنَ الطلب يفوق بإستمرار العرض).[483]

ويسايره في هذا الإتجاه د.عبد العال الصكبان الذي يرى (إنَ نقطة الإنطلاق نحو التكامل هي تحقيق التنمية الذاتية داخل كل دولة من الدول المتكاملة لأن العملية لا تخرج في نهاية المطاف عن مُبادلة موارد إنتاجية . . أو تجميع هذه الموارد لإقامة مشروعات تعود بالمنفعة المشتركة على هذه الدول)[484]، وكذلك الدكتور فؤاد مرسي. ويبدو إنَ (التناقض بين التنمية القطرية والقومية ليس إلا تناقضاً في المظهر . . فلو كان التوجه الإقتصادي العربي يعتني أكثر بقيام المشاريع الإنتاجية ذات الحجم المُناسب لظروف البيئة المحلية وكذلك درجة المَلَكَة التكنلوجية لِكانَ بالإمكان الدخول في أعمال التكامل والدمج بصورة أكثر فاعلية).[485]

ومن الجدير بالمُلاحَظَة إنَ هذا التحليل على وجاهته يخفي في طياته نتائج مريبة تَضِرُ بالعمل الإقتصادي العربي المشترك ولا تنفعه، فعلى سبيل المثال يخرج الدكتور قرم من سلسلة تأملاته حول التكامل وضروراته برأي خلاصته ،إنَ (إخفاق

التنمية القطرية يُنَفِرُ المجتمعات من دخول تجارب تعاون إقتصادي عربي عميق لأن تعاون التخلف مع التخلف لا يولد الا المزيد من التخلف).[486]

وهذا ترديد ساذج لرأي الزعيم المصري سعد زغلول حول وحدة الأقطار العربية، وفحواه إنَ حاصل جمع الأصفار لا يساوي إلا صفراً. وفي مقاربة أخرى يرى الدكتور اسماعيل صبري عبد الله إنَ التنمية الشاملة تقتضي (الوحدة كضرورة إقتصادية وليس كهدف قومي حسب . . وأول دواعيه توسيع السوق . . ولكن أثر الوحدة على التنمية يظل بدوره محدوداً ما لم تكن في إطار اشتراكي . . وهذا يعني أنْ نتطلع أولاً الى خطوات التكامل بين الدول العربية المتحررة الهادفة لبناء الإشتراكية والآخذة بمنهج التخطيط).[487]

هذه الرؤية يعود الفضل في إستحداثها الى الاستاذ ابراهيم كبة منذ الخمسينات حيث يعتقد إنَ (الوحدة عمل ضخم يحتاج الى تخطيط إقتصادي علمي مشترك طويل الأمد . . لا يمكن أنْ يكون إلا بين بلدان عربية متحررة لأن تجانس الإتجاه السياسي شرط لابد منه لنجاح مشاريع الوحدة الإقتصادية).[488]

ويقدم د.فتح الله ولعلو محاولة توفيقية قوامها التفاعل بين ما يسميه العمل المشترك المنطقي (الإقليمي) والعمل العربي المشترك الشمولي (على أنْ يندمج الأول منذ البداية في أفق قومي. ذلك لأن أساس نجاح هذه العمليات يستند على عامل . . التقارب الجغرافي الكفيل بتوفير أسباب التضامن المصلحي . . فهو يفترض وجود علاقات تاريخية قديمة تساهم في خلق شرط المبادلات البشرية والتجارية وهو ما يدفع الى ميلاد شعور بإمكانية إيجاد كيانات عربية واسعة الأبعاد في حجمها الديموغرافي والموردي والمساحي).[489]

ولكن ألا يَصحُ انْ نأخذ بنظر الإعتبار إمكانية صيرورة هذه الكيانات الإقليمية بصورة مُتجزئة، تتكامل رأسياً مع العالم الرأسمالي المتقدم وبذلك تصبح مُعوقاً جديداً يُضاف الى مجموعة المعوقات الكابحة لحركة الدمج الإقتصادي العربي.

وفي إطار فرضيته يطرح الدكتور (ولعلو) مفهومين ليسا بجديدين هما: ما يسميه بالمنظور السكوني الذي يأخذ الواقع كمُعطى مُحاولا تغييره، والمنظور الحركي

الهادف الى تغيير الهياكل الإقتصادية العربية من خلال إستغلال الثروات الطبيعية والبشرية إستغلالاً كفوءاً (والعمل على الإستجابة للحاجات الجماهيرية في القِطاعات السكنية والصحية والتعليمية . . وبفرض إعطاء الأولوية للمشاريع المشتركة . . خاصة منها تلك التي يمكن أنْ تَستَعمِل الموارد المتاحة في مناطق الحدود . . لإحداث شروط التضامن المصلحي).[490]

وبقي أنْ نسأل إذا كان التكامل بمثل هذه الأهمية فلماذا لم يتحقَقْ ولو في حَدهِ الأدنى حتى الآن بين الأقطار العربية؟

يُحَمّلُ د.محمد لبيب شقير الفكر الوحدوي مسؤولية الفشل في الوصول الى قَدْرٍ من التكامل لأنه رفض (أنْ يكون للعوامل الإقتصادية أي مكان بين دعائم القومية . . كما إنه لم يَعطِ أي تحليل او تصور عن الكيفية التي يمكن أنْ يواجه بها العمل الوحدوي العربي مشكلات الإندماج او التوحيد الإقتصادي).[491]

ويلخص د.اسماعيل صبري عبد الله معوقات التكامل بين الإقتصاديات العربية بعدم وجود بيانات حولها مما يؤدي الى تضارب القرارات الإقتصادية على صعيد الوطن العربي ككل ،(وتتمثل العقبة الثانية في غَلَبَة النظرة الآنية على النظرة بعيدة المدى . . فبعض المصالح القطرية التي تبدو متفارقة في الأجل القصير والمتوسط يمكن أنْ تصبح مُتلاقية في الأجل الطويل. اما العقبة الثالثة فتتمثل في فقدان النظرة الشاملة نتيجة لتعدد الأجهزة والمنظمات المتخصصة)[492]، إضافة الى (ضعف القاعدة الإنتاجية العربية وإنخفاض درجة التنوع في الجهاز الإنتاجي القائم . . ويمكن إرجاع بعض أسباب فشل إتفاقية السوق العربية المشتركة . . الى نمط توزيع الدخول وأنماط الإستهلاك السائدة وخاصة في البلدان النفطية).[493]

كما ترجع الى (تغليب المنظور التسويقي في العمل الإقتصادي العربي المشترك على حساب المنظور التنموي والى سلبية السياسات التنموية العربية بسبب إدراجها في إطار قطري ضيق)[494]. وهناك ترجيح الرغبة (في التوصل الى قرار على الحاجة الى الدراسة أو التحليل وتبادل الرأي، وأخيراً . . ضعف الجانب السياسي الذي يجري

عادة على المستوى الحكومي بعيداً عن الرأي العام والمنظمات غير الحكومية المختصة ومراكز البحوث والقوى الإجتماعية المعنية).[495]

وينفرد الدكتور برهان الدجاني بإضفاء صفة الإيجابية على العامل السياسي مُفتَرِضاً إنَ (مفهوم القومية العربية والقوى المؤمنة بها داخل كل قطر عربي كانتْ في مقدمة العوامل الدافعة الى زيادة التبادل والتعاون بين الدول العربية)[496]. وهذه ليسَتْ من الفضائل إذْ إنَ محاولة الإلتفاف على الإندفاع الشعبي بالتجاوب معه ظاهرياً أودى بالتطلعات التكاملية وصادر مُمكنات نجاحها لأنه جعل الوعي الحكومي ينصرف الى عَدّ الإنخراط في العمل الإقتصادي العربي المشترك أشبه بالضريبة التي يجب أنْ تُدفَع للتوافر على الإستقرار السياسي.

ويمكن القول مع د.محمد لبيب شقير: (إنَ التكامل لا يخلق التنمية بل العكس تماماً، كل جهد تنموي يؤدي الى نوع من الإندماج مع النظام السائد عالمياً ما لم يستهدف المجتمع الإستقلال الإقتصادي ويخطط له معطياً الأفضلية للتعاون مع بلدان نامية أخرى بعد الإعتماد على النفس).[497]

لقد إجتهد التنمويون العرب للإجابة على قضايا مُلِحَة بخصوص مفاهيم التنمية والتكامل، وراح بعضهم رغبة في الإستزادة يبحث عن أرجحية هذا العامل أو ذاك من العوامل المُحَدِدَة للعملية التنموية، وأكثر هذه المحاولات نضوجاً وأعمها تأثيراً هي محاولة الدكتور يوسف عبد الله الصائغ.

مُقَرِرات التنمية العربية:

وضع د.الصائغ دراسته هذه بعد أنْ إطَلَعَ على عمل الإقتصاديَيَن (ايدما ايدلمان وسنشيا موريس) المتعلق باختبار العوامل المؤثرة في التنمية كَمياً حيث يعترف الكاتب بفضل إفكارهما ومنهجهما على نجاح مشروعه الذي يَعدّهُ محاولة "برجماتية" أكثر منها عقائدية آيدلوجية، فَمِن جهة الإسلوب إعتمد المُلاحظة المُباشِرَة والمقابلات الشخصية فضلا عن الأدبيات المُتَعَلِقَة بالموضوع محل البحث، ومن ناحية المدى

الجغرافي إكتفى بإنتقاء عَيّنَة مُكَوَنَة من اثني عشر قطراً فقط[498] ليستنبط إستناداً الى معطياتها أحكام إطروحته ويُعَمِمَها على الوطن العربي.

ويُقَسّمُ د. الصايغ المُحَدِدات التنموية الى أربع مَجاميع هي:[499]

أولاً: المجموعة* الإقتصادية وتشمل الموارد الطبيعية والهيكل الإقتصادي والقاعدة الصناعية والإصلاح الزراعي ورأس المال والبُنية التحتية والقوى العاملة والريادة أي الإدارة الإقتصادية. وقد توصل من خلال إختبارها فُرادى الى النتائج الآتية:

1- الموارد الطبيعية، وهي ترتبط مع طبيعة الأداء الإقتصادي بعلاقة جدلية إذْ يمكن لكفاءة الأداء أَنْ تُعَوِضَ عن نقص الموارد الى حد بعيد كما هو الحال في لبنان.

2- الهيكل الإقتصادي، ويتضمن التشابك القِطاعي، نمط تنظيم السوق ودرجة التجانس، وهو ليس سبباً للتنمية بل نتيجة لها بإستثناء صفة الإزدواجية التي تُعَد مُعوقاً تنموياً.

3- القاعدة الصناعية، وهي كالهيكل الإقتصادي معلول مُنفَعِل لا علة فاعلة، تتقرر بتواتر الفعل التنموي إذْ تنمو بنموه وتتحجم عند توقفه أو تعثره، مع العِلم إنها في مرحلة النضوج تلعب دوراً مُعَجِلاً لعملية التحديث والعَصرَنَة.

4- الإصلاح الزراعي، ويُقاس تأثيره بمدى التغيرات التي يحدثها في العلاقات الزراعية (شكل الملكية، طريقة الإستغلال، نمط التوزيع)، وكيفية التطبيق فيما اذا كانتْ فوقية ومحدودة أو ديمقراطية وشاملة لكافة سكان الريف. وضمن هذه الشروط يُعَدّ مُحَدِداً أساسياً للتنمية.

5- وفرة رأس المال من المصادر الداخلية والخارجية، ويمكن عَدَّهُ شرطاً ضرورياً وليس كافياً لحاجته الى عوامل أخرى تجعله فاعلاً مثل العوامل السياسية والقوة العاملة . . الخ.

6- البُنية التحتية ببعديها المادي (رأس المال الإجتماعي) والمَعنوي (الأمن، التربية، الصحة . .الخ) وهي إذْ تُشَكِلُ شرطاً أساسياً لإنطلاق التنمية، تغتني وتتوسع مع التوسع ببناء المشاريع الإقتصادية، وهذه النتيجة واحدة من الأركان الأساسية لنظرية هيرشمان في الدفعة القوية.

7- القوى العاملة، (ويمكننا أنْ ننظر الى هذه الناحية من زوايا مُختَلِفَة، التربية والتدريب، والمهارات وأخلاقية العمل . . ويشكل هذا العامل مُحَدِداً قوياً عندما تكون القوى على مستوى ملائم من التعليم والتدريب وعندما تكون متوافرة بأعداد وافية. ويفتقد الوطن العربي بشكل يُرثى له الى معظم فئات المَهارات الحَرِجة والبالغة الأهمية).[500]

8- الريادة والإدارة الإقتصادية: إنَ قابلية الإدارة على تكييف مجريات الإقتصاد الوطني ومرونتها في التصرف إضافة الى عقلانيتها في الإحتساب هي التي تُظهِرُ هذا العامل بمظهر المُحَدِد الفعال للتنمية.

ثانياً: المجموعة السياسية والإدارية، وتشتمل على دور القطاع العام والتخطيط والإدارة السياسية في تحقيق التنمية الإقتصادية. ويتخذ الدكتور الصايغ من التجربة الجزائرية مِثالاً يتعاطف معه منذ البداية ويعرض له بصورة المُنتمي له، الراغب في تعميمه، حيث يقول (للجزائر سجل جيد على الصعيدين: إلتزام القيادة بالتنمية والإنجازات الإجتماعية والسياسية، فقد أفسَحَتْ المجال للمشاركة على مستوى القاعدة وحققت نتائج إقتصادية مَشكورة يبدو إنها تُعَوِضُ جزئياً عن الحريات المُقَيَدة)[501]. وسبب ذلك بإعتقاده إنَ النظام الجزائري غير مُصَمَم (لكي يفيد البرجوازية وأقلية حاكمة ولا أيضاً لمنفعة نُخبة عسكرية يعود أصلها الإجتماعي الى البرجوازية ولا الى قبائل قوية، انما رافداً من روافد مجرى السلطة الأساسي)[502]. وهو بذلك يَغضُ النظر عن نتائج المبدأ التنموي الذي انتهجته السلطة الجزائرية والقاضي بِمُقايضة الزمن بالتكلفة، من حيث تعميقه للإختلال بين مجرى التدفق الإستثماري والطاقة الإستيعابية، فأُهدِرَتْ الأموال ببناء عشرات المصانع التي لا سوق لمنتجاتها ونَجمَ عن ذلك عجز في ميزان مدفوعاتها وتزايد أعباء ديونها إعتباراً من عام 1975[503].

ويضيف الدكتور الصايغ الى هذه المجموعة عاملين آخرين هما التجانس الوطني والإستقرار السياسي الذي على وفق منطقه لا يُمكِنُ أنْ يتحقق إلا عن طريق أحد خيارين أما الحكم النيابي أو الدكتاتورية الصارمة، (ويبدو أخيراً ولسوء الحظ إنَ

ذلك الإستقرار ليس إلا الشَلل تحت ضغط وإستبداد القوة الغاشمة. ولا يمكن إعتبار الإستقرار مُحَـدِداً نهائياً إلا اذا كان إستقراراً طَوعياً وحصيلة المقدرة على التمتع بالتعبير السياسي).[504]

ثالثاً: المقررات الإجتماعية/الثقافية وتتضمن:

1- التربية أي وسيلة إكتساب المعرفة والمهارات الفردية والجماعية وإمكانية السيطرة على البيئـة وهـي من المُحَدِدَات الأساسية ولكن فعلها محدود في الوطن العربي بسبب الأنظمة التربوية غير الملائمة.

2- التعاطي مع التبدل التكنولوجي من حيث الرفض او القبول.

3- ادوات التغيير وهي النخب الـسياسية والعـسكرية والقيـادات الحزبيـة والطبقـة المتوسـطة وفئـات الأقليات، ومن بينها تنفرد القيادات الـسياسية بوصـفها مُحَـدِداً أساسـياً وحيويـاً في تحقيـق التنميـة أو عدمها.

4- عامل الحاجة الى الإنجاز أي الدافعية إذْ (مهما كان مجـال العمـل لابـد مـن وجـود دافـع لـه سـواء لإرضاء اللـه او لمناهضة الشيطان . . إنَ النقطة الهامة . . حتى في مجال العمـل الإقتـصادي لـيس مـن الضروري أنْ يكون هذا الحافز مالياً فقط بل يمكن بعد تحقيق مستوى عال من الثراء أنْ تتوافر حـوافز لا إقتصادية تدفع برجال* الأعمال قُدُماً مسافات أبعـد بكثـير مـن دافـع الـربح مثـل الـسلطة والمكانـة الإجتماعية)[3] ،يصدق هذا كلما تَدنَتْ (المُتعة الهامشية للمال).*

5- الحِراك الإجتماعي، وهو حاصل جمع وتفاعل عوامل مختلفة هي الحوافز والحاجة للإنجاز والموقف من الحداثة والنظام الأسري والقاعدة السلطوية.

رابعاً: النفط والتعاون الإقتصادي، وهـما مُحـددان هامـان للتنميـة إذْ بإمكـان البلـدان العربيـة عنـدما تتصرف بموردها الهيدروكربوني دونما تبذير وبعقلية مُتَبَصِرَة أنْ تُعجِلَ من التنمية الشاملة وتاليـاً تـوفر (مصادر الطاقة البديلة في الأجل الطويل . . لأنها تفتقر الى مثل هذه المصادر بإستثناء الطاقة الشمسية وموارد الكهرباء المائية المحدودة).[505]

فمصدرو النفط عادة يلجأون الى بيع سلعتهم للحصول على عائدات تُلبي (متطلباتهم الأساسية للتنمية . . ومن جهة اخرى فإنهم يرغبون بالحِفاظ على مواردهم النفطية من النَفاذ السريع نظراً الى كون العملية التنموية طويلة جداً بطبيعتها ومُكَلِفَة..والى كَونِهم يُفضلون بقوة إمتلاك مصدر وطني مستقبلي للطاقة)[506].وبذلك يُعَدّ (تصدير معظم النفط المُنتَج حالياً بشكله الخام مُضراً بالمصالح الحالية للبلدان العربية ولكن يكاد يكون إنتحارياً على المدى الطويل).[507]

وبوجيز القول تُصنَف المُحَدِدات الى ثلاثة انواع هي على التوالي:[508]

1- المُحددات الأصلية وتتضمن التوجه الإنمائي للقيادات السياسية، الإدارة الإقتصادية، القوى العاملة والحوافز.

2- المُحددات الساندة مثل توفر رأس المال وقاعدة الموارد ودور القِطاع العام والتعليم، ويأتي بعدها في الأهمية الحِراك الإجتماعي.

3- الإطار العام ويشمل الإصلاح الزراعي والتعاون الإقتصادي بين الأقطار العربية، الإستقرار السياسي والمُشاركة الديمقراطية.

إنَ هذا الجهد المُمَيز لا يخلو من هِناتٍ ومواطن إستفهام يمكن إيجازها كالآتي:

اولاً: إنَ الدكتور الصائغ وهو يستعرض ما يعتقده مُحددات حقيقية للتنمية العربية يستبعد إستبعاداً نهائياً البيئة الدولية التي يجري داخلها التفاعل بين المُحددات، فالأفق العربي للعامل السياسي مرتبط إرتباطاً وثيقاً أما بضده أو بجذره على الصعيد العالمي، وما دام هذا العامل أهم مُحدد في سلسلة المُحددات المقروءة ،إذَنْ لابد من تناوله ليس مُنفصلاً عن حيثياته بل متكامل معها وكذا الحال مع العوامل الأخرى.

ثانيا: الذي يقرأ هذه الدراسة يخرج بنتيجة واحدة هي إنها إنطباعات ذاتية مُعزَزَة بقناعات شخصية لآخرين اختيروا بطريقة مجهولة، إذْ كيف تَمَ الإستبيان عن الموضوعات المطروحة، وما هو نوع العَيّنّة التي أُستخلِصَتْ النتائج من آرائها، وهل يحق تعميم مثل هذه الآراء والوثوق بها، هذه أسئلة لا نجد لها جواباً بين دفتي الدراسة

إلا إذا كان مَنحى القارئ مثل منحى الكاتب، إطلاق الأحكام وفقاً للإجتهاد الشخصي.

ثالثاً: إنَ الدراسة لا تخلو من إنحياز واضح لنماذج لا يمكن أنْ تكون مِثالاً مَرضياً بالنسبة للجميع.

المبحث السادس

المَقولات السائدة في ميزان التيارالتنموي العربي المُعاصِر

إنَ مناقشة التنمويين العرب للموضوع التنموي الجوهري المُتَمَثِل بالبحث عن جذور التخلف والإهتداء الى سبل النهضة كان لابد أنْ يقودهم الى دراسة القضايا الأخرى المُنعَكِسَة عنه والتي يمكن ترتيبها حسب درجة إرتباطها به على الوجه الآتي:

أولاً: مَقولة التبعية والدفق التقني.

ثانياً: ثنائية القِطاع العام والخاص.

ثالثا: مَقولة الأصالة والمُعاصرة.

أولاً: مقولة التبعية والدفق التقني -

يعود الفضل في تمييز هذه الخاصية من خصائص التخلف والحديث عنها كما لو كانتْ خِصيصَة قائمة بذاتها الى اقتصاديي امريكا اللاتينية وعلى رأسهم الأرجنتيني راؤول بريبتش وجندر فرانك. وتُعَد دراسة الدكتور ابراهيم سعد الدين أول محاولة جادة لإختبار هذه المقولة بالنسبة للواقع العربي من حيث صلاحيتها لتفسير حالة التخلف وازمة التنمية العربية.[509]

إذْ أَبانَتْ عند عدم وجود علاقة دالية مباشرة بين التخلف والتبعية، فـ (العوامل الداخلية قد تكون هي سبب بطأ النمو حتى في حال غياب أي سيطرة خارجية . . واليمن الشمالي مَثَلٌ للدولة التي بَقيَتْ متخلفة بل أكثر تخلفاً رغم انها لم تخضع للسيطرة الأجنبية بواسطة القوى الإمبريالية)[510] إذنْ التبعية وفِقاً لهذا التصور ليسَتْ سبباً بل نتيجة تَعمَقَتْ وامتَدَتْ بجذورها الى جميع مفاصل حياة المجتمعات المتخلفة من خلال آليات النظام الدولي المُتَمَثِلَة بـ (الإستخدام الواسع لوسائل الدعاية والتسويق وخلق نماذج إستهلاكية جديدة وإستخدام القروض. والمساعدات الخارجية

وإستخدام أدوات العلم والتكنولوجيا والسيطرة على المعلومات ومصادرها ومساعدات التدريب والتعاون في المجالات البحثية والإدارية والمحاسبية وبيع السلاح)[511]، فضلاً عن آلية الإستثمار الخارجي من قِبَل الشركات متعددة الجنسيات والذي ارتبَطَتْ به التبعية التكنولوجية والتبعية التجارية.[512]

ويرى الدكتور فهد الفانك (إنَ بعض هذه الآليات هي على الأقل ضرورات وما يجعلها تؤدي الى التبعية شرط سابق لها هو التبعية السياسية . . وإلا فان كل هذه الأدوات يمكن أنْ تكون إيجابية ومفيدة في سبيل التقدم والتنمية)[513]. فالإستثمار الأجنبي مثلاً مطلب من مطالب الدول النامية تجتهد لإجتذابه دون جدوى كما إنَ الشركات متعددة الجنسيات قَدَرٌ لا يمكن التنصل او الخلاص منه. ومحاولات التكييف الإقتصادي التي يفرضها صندوق النقد الدولي على بلدان العالم الثالث الراغبة بمساعدته ضريبة تأخذ صورة (تنازل عن جانب من حقوق السيادة لدولة او حكومة أساءَتْ التصرف في مُقدَرات بلدها . . ونصائح تدور إجمالاً حول التحذير من التوسع في الإستدانة الخارجية وعدم المبالغة في طبع النقود وما يتبعه من تضخم، وترشيد للإنفاق العام).[514]

اما الوجه المُظلِم لهذه السياسات فلم يقتربْ منه الباحث بل نأى بنفسه وذاكرته عنه وهو رفع الدعم عن السلع الأساسية ذات المساس بمصالح الفقراء والمُعدَمين، رفع القيود التجارية التي وضِعَتْ اساساً اما لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المتكافئة مع السلع الأجنبية او للتوافر على مصادر مالية ضرورية للدولة المَعنية، وأخيراً وهو بيت القصيد إيقاف عجلة نمو القطاع العام ومصادرته لصالح القِطاع الخاص.

وأكثر من ذلك يوصي الدكتور الفانك الدول العربية النفطية بالإندفاع نحو التعاون مع الشركات متعددة الجنسيات وإستغلالها لصالحها أو تأسيس شركات مُنافِسَة لها، ويؤيده في هذا الإتجاه الدكتور محمد الغندور الذي يرى بأن إحتمال التطابق بين مصالح هذه الشركات (وبعض مجموعات بلدان العالم الثالث كمجموعة البلدان العربية المُصَدِرَة للنفط قد يعطيها قوة تفاوضية أكبر في مواجهة اقتصاد أو

دولة. . المركز)[515]، حتى وكأن هذه الشركات تعمل بمعزل عن مصالح (المركز) أو بالضد منها.

إنَ هذه الاتجاهات تكمن بذورها في إطروحات د.سعد الدين نفسه الذي يقول (إنَ التنمية مع التبعية مُمكِنَة، كما إنَ التنمية المستقلة مُمكِنَة أيضاً، بل إنَ التنمية مع التبعية قد تكون أسهل في الأجل القصير).[516]

وتوحي هذه الفرضية بأحد أمرين، أما تصور التنمية على إنها عملية تحديث وحَسَبْ، أو تجاهل إنعكاسات البقاء في إطار قسمة العمل الدولية الحالية بالنسبة للدول النامية بوصفها منبع التهميش الدائم لها وتعميق الإختلالات الهيكلية والإزدواجية الإقتصادية التي تعاني منها حَصراً.

إنَ تبعية المجتمع العربي السياسية والإقتصادية أفضَتْ بالإندغام في نظامه الأبوي الشرقي الى نشوء ما يسمى بالنظام الأبوي الجديد الذي تتجلى أهم ملامحه في التَفَتت الإجتماعي، والتنظيم السلطوي، وإنغلاق الوعي وإطلاقيته وإرتكازه على المفاهيم الماورائية (الميتافيزيقية) عِوَضاً عن الإنفتاح والإيمان بالرأي الآخر، مُضافاً اليها الممارسات الشعائرية أي الإستعاضة عن جوهر الأشياء بعوارضها الزائلة.[517]

وتبقى التبعية التقنية في نظر الدكتور جورج قرم الشكل الأكثر بروزاً في دوائر التبعية المترابطة، فهناك بإعتقاده عوامل مُتشَعِبَة تعمل مُتعاضِدَة لإدامتها هي:[518]

1) إهتمام العرب بالتجارة منذ القِدَم وإهمالهم للزراعة والمِهَن الأخرى، مما قاد الى تخلف هذه القِطاعات وإنشغال النُخَب العالِمَة عن التفكير في تطويرها تقنياً. وهنا نجد إنَ المؤلف لازال أسير نظرات عفى عنها الزمن، فالعربي اليوم مُستعِدٌ نفسياً وفكرياً لأنْ يعمل أي شيء مَقبولا عُرفا لكسب لقمة عيشه خاصة بعد أَنْ زالتْ من وعيه إسطورة مهنة (الأمارة) التي إحتكرها أسلافه لأنفسهم مدة قصيرة بسبب ظروف تاريخية معروفة.

2- ضيق نطاق المشتغلين بالعلم وإقتصاره على نخبة من (الوجهاء) وتركز نشاطهم العلمي على الدراسات الدينية والأدبية والتاريخية مما ليس له صِلَة بالحياة المادية للإنسان. وهنا أيضاً يقع الباحث الفاضل في شِباك الأحكام المُتعَجِلَة. فالجاحظ مثلاً

وهو من أكابر المتكلمين العرب (مولى) وليس وجيهاً وكذا حال المُعدَم المبدع ابي حيان التوحيدي وعشرات من الجهابذة آخرين.

كما إنَ محدودية التعليم وعدم إنتشاره محكوم بظروف وإمكانيات لم تتوفرْ للمجتمعات الإسلامية في العصور الوسطى مثل الطباعة وقدرتها على ملاحقة ما يستجد من أفكار، ووسائل الإتصال المُيَسَرَة . . الخ.

3) وجود تقاليد قديمة لدى المجتمع العربي موروثة عن الفترة العثمانية تُشجِعُ على إستيراد التقنيّات والإستعانة بالخبرة الأجنبية خاصة في الميادين العسكرية. ويخلص د. قرم من هذه الإفتراضات الى تكوين رؤية متماسكة عن صورة البناء التقني المستقبلي المرغوبة، فالتكنولوجيا إبتداءً تتعلق (بالتجديد الذي يرتبط بدوره بالحافز الإقتصادي . . لذا فإنَ روح الخَلْقِ الثقافي والتكنولوجي في البلدان العربية لا يمكنهما أنْ ينموا ويتفتحا بحرية تامة إلا ساعة يبتعد سياق التحديث عن الطابع الإنتقائي البَحتْ فيجد إستقلاله الذاتي وخصائصه المميزة)[519]، مما يوجب أنْ تكون (المعرفة والكفاءة الإدارية وطاقة الإبداع . . هي الميادين التي ينبغي ان تَنصّبَ الجهود عليها قبل إغراق دولة ما في جحيم المستوردات الثقيلة والجاهزة . . فالتكنولوجيا درجات كما العِلم ويستحيل الحصول على الدرجات العليا دون السيطرة على الدرجات السفلى والمتوسطة. وهذه السيطرة تأتي بالممارسة الذاتية التدريجية "أي التعلم بالفعل").[520] لأن النقل التكنولوجي القائم (على تقليد الغرب وتقمص نمط حياته قد أدى الى إنفصام خطير في المجتمعات العربية بين نخبة يَفي إسلوب النقل المُتَبَع بتوفير قَدْرٍ من متطلباتها . . وبين أغلبية ساحقة ومسحوقة تقدم لها الطاقات الإنتاجية المحلية منتوجات رديئة باسعار زهيدة في سوق "للبائعين" تفتقر كلياً بحكم قصور الموارد وحجم الطلب لأي حافز للإبداع العلمي التقني الوطني).[521]

خلاصة القول: (إنَ التطور التكنولوجي . . ثمرة لشجرة باسقة . . لا يتم إلا بتحرير العقل العربي من أمرين: الأول هو السلفية المُتحَجِرَة التي ترفض الإجتهاد أو التجديد والأمر الثاني هو الإتباعية وما تولِدُه من تبعية لكل أو جُلِ ما نتعلمه من الدول الصناعية).[522]

ثانياً: ثنائية القِطاع العام والخاص-

يُجمِعُ غالبية التنمويين العرب على أهمية دور القِطاع العام في تحقيق التنمية وذلك بغض النظر عن الإطار العقائدي الذي تجري داخله مناقشة مثل هذا الموضوع، وحتى اولئك الذين يحاولون التقليل من شأنه او التعرض له بالنقد المُغرِض اللاذع يستدركون أقوالهم من حيث شاؤوا ليبينوا ضرورته في بعض الحالات العصية على المعالجة وفق المنطق النفعي للقِطاع الخاص. فنشوءه (كان مطلباً تنموياً إذْ لا يمكن تحقيق اهداف مثل النمو الاقتصادي، تحريك المدخرات الوطنية، توزيع الإستثمارات القِطاعية، خلق فرص عمل لتوظيف القوى العاملة المتنامية . . الحد من التبعية للنظام الإقتصادي الدولي، من دون أنْ تلعب الدولة عَبرَه دوراً فعالاً في الإقتصاد)[523]. فهو وحده القادر على تحقيق المهام التنموية التالية:[524]

1- بناء رأس المال الإجتماعي بوصفه القاعدة الإرتكازية للتنمية لِكَون طبيعة الإستثمار فيه من حيث طول فترة الإسترداد ودرجة المخاطرة وتدني مستويات الأرباح لا تُغري القطاع الخاص بالتوجه نحوه.

2- إنَ الإزدواجية التي تطبع الإقتصاديات النامية بطابعها وسيادة القِطاع التقليدي فيها تضع على عاتق القِطاع العام مهمة بناء وتحديث القاعدة الإنتاجية لأنَ تحقيق مثل هذا الهدف يتطلب استثمارات ضخمة لا تتوفر للقِطاع الخاص.

3- تعبئة الفائض الإقتصادي من خلال السيطرة على مجرى التدفق الإدخاري وتوجيهه نحو الإستثمار في القِطاعات المطلوب تطويرها.

4- إذا كانت التنمية التلقائية لا يُمكن أنْ تُفضي إلا الى مزيد من التبعية والإختلال فإنَ العمل التنموي المُخطَط يصبح هو الخيار البديل، وبما إنَ التخطيط يتطلب وجود قِطاع عام واسع ومُتطور وذات إمكانيات مُتجَدِدَة لذلك أضحى بناء مثل هذا القِطاع حتمية لا مناص عنها ولا غبار عليها.

5- إنَ القِطاع العام بحكم تَعَددِ أوجه نشاطاته وكبر حجم مؤسساته أصبح سوقاً لمنتجات القِطاع الخاص ومصدر تزويده بالكوادر الفنية والإدارية علاوة على ما يخلقه من وفورات تفيده في ترويج بضاعته. ويبلغ هذا النوع من التشابك (مداه في الأقطار

النفطية بحيث تَعذَرَ عليها إخلاء الساحة للقِطاع الخاص . . كما في قطاع المقاولات حيث تعيش كثير من وحداته الصغيرة على عقود من الباطن مع شركات القِطاع العام الكبرى).[525]

ولكن مع هذا الذي ذكرنا لا زال القِطاعان مَثارَ نقد ونقد مضاد، حيث إرتبط تطور القِطاع الخاص بالحماية والتسهيلات الحكومية، وأكد القطاع العام وجوده أيضاً من خلال إرتباطه (بالمشروع السلطوي السياسي الذي يقتضي أولاً وقبل كل شيء دعم الدولة في المحيط القطري وإستعمال كل الوسائل السياسية والإقتصادية لخدمة هذا المشروع)[526]. كما يمتاز كِلا القِطاعين بضيق الأفق، الإقتصادي بالنسبة للقِطاع الخاص الذي حَرمَته ظروف نشأته القطرية من الرغبة في والقدرة على الإمتداد بنشاطه نحو المحيط القومي الأوسع وجرَدَتْهُ من خِصال المُخاطرة والريادة، والسياسي بالنسبة للقِطاع العام لأن الحكومات التي أسستْهُ عَمَلَتْ على دعم موقعه من منظور يهدف أولاً وأخيراً الى تعميق جذور السلطة القطرية[527]. ولغرض التوفيق بين الآراء المتضاربة يقدم د. يوسف الصائغ مُقارَبَة يرى فيها إنَ (التشديد على حافز الربح والإنجاز الشخصي في القِطاع الخاص . . يُعَوِضُ عنه إلى حد ما الإهتمام الكبير بالكفاءة ومن الجهة الأخرى يمكن أَنْ يُقال بأن التشديد على الحاجات والأغراض الإجتماعية في القِطاع العام يَحِدُ من زخمه الى حد ما عدم مقدرة هذا القِطاع على تحقيق مستوى عالٍ من الكفاءة).[528]

ولكن الحكم بهذه الكيفية فيه مُجانَبَة للموضوعية، إذْ كفاءة القِطاع الخاص في الوطن العربي أمر مشكوك به، كما إنَ الكلفة الإجتماعية المترتبة على نشاطاته تجعل وجوده أكثر ضرراً من عدمه، وأبرز عناصر هذه التكلفة هي (زيادة حدة الخلل في توزيع الدخل، عدم مراعاة مقتضيات حماية البيئة، تخريب بعض النشاطات الإنتاجية نتيجة سياسات الإستيراد الإغراقية إضافة الى الإضرار الناجمة عن التلاعب بالاسعار وتهريب العملة).[529]

أما ما يتعلق بعدم كفاءة القِطاع العام فلا يمكن تصديقها بمعزل عن الظروف التي سَبَبَتْها، فهو ظَلَ مُطالَبٌ بتحقيق أهداف كبيرة بإمكانيات متواضعة نسبياً، وقد

نشأ وترعرع في أرض نصف جرداء فكانتْ مهمته تتعدى حدود الحِفاظ على التوازن وديمومة النمو الى إحداث التغيير البنيوي في الإقتصاديات العربية.[530]

وهكذا يتبدى تهافت الفرضية التي أقام على أسسها الدكتور الصائغ مقاربتـه والتـي يـستدرك إندفاعـه بخصوصها فيقول (ولكن ينبغي ألا نَحمِل هذا التمييز الى حدود المبالغة، فكفاءة القِطاع الخاص ليستْ ظاهرة عامة ومُطلَقَة ويصاحبها عادة هدر للموارد لا يُستهان به، وبالمقابل أظهر القطاع العـام في كثـير من الحالات مقدرة على تحقيق مستوى عال من الكفاءة . . فهنالك بالفعل نقاط إلتقاء بـين القِطـاعين هي القِطاع المُختلَط الهجين الذي يحمل في ثناياه ما يبشر بالفائدة للتنمية).[531]

إنَ الإنحياز الواضح من قِبَل معظم التنمويين العرب لصالح القِطاع العام لم يَلـغِ الرغبـة الجامحـة لـدى الأنظمة العربية في تَبني سياسات التكييف الإقتـصادي، والـسبب في ذلـك يعـود الى عامـل ذاتي يتمثـل بعجز القطاع العام عن تقديم نموذج مثالي للفاعلية يقطـع الطريـق أمـام المُتربـصين بـه مـن منتفعـين وسلطويين نتيجة الى:

1- إن ميراث العالم الثالث ينحو بالإدارة في كثير من الأحيان لكي تكـون شخـصية أو عائليـة أو قبليـة . . وإذا أضفنا تخلف المستوى الفني وتخلف البيروقراطية لأدركنا حجم التحدي الذي واجهه القِطاع العـام في هذا المضمار.[532]

2- (الميل لدى السلطات المُهَيمِنَة . . الى فرض العمال عليه بقطع النظر عـن الحاجـة الـيهم. لإعتبـارات سياسية وإجتماعية وقد أدى هذا إلى إنخفاض الكفـاءة الإنتاجيـة وإرتفـاع التكـاليف)[533]. أمـا العامـل الموضوعي فيتلخص بالتحول الذي أصاب سياسات الإستثمار على الصعيد العالمي أو مـا يُـسمى بـصيغة نقل الموارد، من مرحلة الإستثمار المباشر مروراً بمرحلة الإستثمار عن طريق القروض الخارجيـة والعـودة اخيراً الى اسلوب الإستثمار غير المباشر، (في إطار ظاهرة تدويل الإنتاج التي أخذَتْ أبعاداً مُتزايدة في ظل الثورة التقنية الثالثة . . وفي هذا السياق تتردد الدعوة الى "التفريد" وحقيقة ما تستهدفه هـي التمهيـد لتغلغل الشركات عابرات القوميات سواء ببيـع أصـول وطنيـة لهـا . . او بيـع هـذه الأصـول الى القِطـاع الخاص الوطني الذي يتولى دعوة تلك الشركات الى مشاركته).[534]

وقد لَعبَتْ الدول النفطية العربية ذات الفوائض المالية الضخمة دوراً كبيراً في فرض هذه السياسة على الدول غير النفطية التي تشهد موازين مدفوعاتها عجوزات مستديمة من خلال إغوائها باستخدام رؤوس الأموال المتوفرة لديها (في سد ثغرة التمويل . . وساعد على ذلك إنتقال العمالة من بعض دول العجز الى دول الفائض .. إذْ لعَبَتْ تحويلات هذه العمالة دوراً مزدوجاً، تدعيم القِطاع الخاص وهي تستثمر وتشجيع أنماط معينة من السلوك وهي تَستهلك).[535]

إنَ هذا النهج لا يُعَدُ (مجرد تغيير في تقسيم العمل بين كل من القِطاعين العام والخاص وانما تغيير في فلسفة التنمية واستراتيجيتها مصحوب بإعادة نظر في دور الحكومة ومسؤولياتها عن إدارة شؤون الإقتصاد الوطني).[536]

ثالثا: مَقولة الأصالة والمُعاصَرَة-

إنَ أية حركة نهضوية تجديدية لابد لها وهي تعيد قراءة واقعها بأبعاده الزمانية (الماضي، الحاضر، المستقبل) من أنْ تحتمي بالماضي البعيد وتوَظِفَهُ لصالحها، وقد جَسَّدَ الإسلام هذه الحقيقة بأجلى صورها عندما لم يتجاوزْ الدعوات السابقة عليه والمُمَهِدَة له كدعوة الأحناف وإنما تبناها ليذهب بها الى مَديات أوسع، فهو لم يُحارِبْ الماضي محاربته للحاضر بل (طَرحَ شعار الرجوع الى "الأصل" ،الى دين ابراهيم . . من أجل الإرتباط به كتراث أصيل . . والإرتكاز عليه لتحقيق قفزة تاريخية).[537]

إنَ فكر النهضة الحديثة لا يَشذُ عن هذا المسار، حيث كان الموقف من التراث عند أقطابه محل تباين ومُسَوِغ إنشعاب الى أربعة تيارات بدأتْ صراعها ولم تضعْ له حداً بَعدْ، هذه التيارات هي:

1- التيار السَلَفي (الذي إنشغل أكثر من غيره بالتراث وإحيائه في إطار قراءة آيدلوجية سافرة أساسها إسقاط صورة المستقبل المنشود ثم البرهنة على إنَ ما تم في الماضي يمكن تحقيقه في المستقبل)[538]. وهو يستند على قناعة تقول(بأن الأسلاف لم يتركوا شيئاً للأخلاف، فاذا واجهوا موقفاً مُستجَداً فما عليهم إلا أَنْ ينكفئوا الى الوراء ليأخذوا الحلول من الماضي)[539]. هذه السَلفيَة التي تحكم على عملية الإستنهاض من

منظور ديني يرى بأن إثبات الذات لا يتحقق إلا بالرجوع الى (الأصل) والإحتماء به والإنطلاق من مرتكزاته، الإيمان والعقيدة، (جَعلَتْ من العامل الروحي العامل الوحيد المُحَرِك للتاريخ. أما العوامل الأخرى فهي ثانوية او تابعة او مُشوهَة للمسيرة).[540]

ويحاول أنصار هذا التيار أَنْ يضفوا طابع الحركية على نظرتهم السكونية هذه عندما يؤكدون حقيقة كون الأصالة لا تعني الإنغلاق، فالفكر السَلفي بإعتقادهم (مرن مُتجَدِد ولكِنْ في إطار أصوله ومعالمه، والإجتهاد فيه مُقَرَر . . لكي يتوائم مع تطور الحياة . . وإذا قُدِرَ له أنْ يُغلَق في فترات فإن مبعث ذلك ضعف الدولة الإسلامية وضعف العلماء تَبَعاً لها).[541]

2- التيار العصروي: وهو تيار علماني خالص، ليبرالي يلخص مشكلة العرب في تخلفهم عن الركب الحضاري المعاصر من حيث (مستوى الدخل والإستهلاك، التكنولوجيا المُطَبَقَة والتنظيم، نُظُم الحكم والحريات المُتاحَة، قواعد السلوك وأنماط التفكير . . و"ماركسي" يُمَيزُ بين الغرب الرأسمالي والغرب الإشتراكي ويرى إنَ السؤال هو عَمَنْ يوضَعُ العِلمُ والتكنولوجيا في خدمته، الأقلية ام الأكثرية ويُشَخِصُ المشكلة في تبعية العرب للغرب الرأسمالي).[542]

ولسان حاله يقول: إنَ (الحضارة المعاصرة ليستْ لها جنسية مُحَدَدَة فهي تنتسب الى جهد الإنسانية الطويل، وتتميز عن الحضارات التاريخية ببعض الخصائص الفريدة، ومن هذه الخصائص خاصية المُطلَق . . والعالمية الى جانب تَمَلُكِها السيولة الذاتية بما إستحدَثَتْ من وسائل الإتصال والمواصلات بصورة غير مسبوقة في التاريخ).[543]

لذلك يركز أنصار هذا التيار على (ضرورة إعادة بناء الموقف التربوي الإنساني على نحو تجري فيه بنجاح عملية نسيان الماضي . . ودمج الحاضر بـ "الحاضر الاوربي الغربي" مُطيحين بمقولة "الأصالة" إنطلاقاً من ذلك الإنبهار الشامل حيال الغرب)،[544] فالحضارة *(المعاصرة ليسَتْ مُحايدَة، ولا يُمكن التعامل معها من

الخارج على عكس ما يعتقد بعض المُصلحين . . وقد طَرحَتْ مفاهيم كثيرة مـن أكثرهـا دورانـاً مفهـوم "التنمية").[545]

لذلك يسجل أصحاب هذا التيار على السلفيين مآخذ مفادها (إنَ التراث والتنمية لا يجتمعـان، فـالتراث قديم ميت والتنمية هي التجديد. التمسك بالتراث تَغَنّي بأمجاد الماضي والتنميـة تخطـيط للمـستقبل. والتراث يتكلم عن حاجـات روحيـة قـد لا تَهـمُ إلا الأقليـة المُترَفَـة . . والتنميـة تثـير مـشكلة الحاجـات العاجلة لدى الغالبية من المحرومين . .. التراثيون يستخفون بمنتجات التكنولوجيا الحديثة والتنميـة قـد لا تكون أكثر كثيراً من تطبيق هذه التكنولوجيا، وهم يتكلمون عن خصوصية موهومة في مواجهة تراث عالمي)[546]، يتسامى على الإنتماءات الجغرافية والعِرقية، وأخيراً يتكلم السلفيون (عن تقاليد وقيّم ثابتة تخضع كأي شيء آخر للتطور مع تغير الظروف الإقتصادية والعلاقات الإجتماعية).

ولكن د.صابر يؤكد من بين الليبراليين المُعاصرين على إنَ التنمية يجب أَنْ يـسبقها فكـر بـصير يعـصمها عن التقليد الأعمى (تفادياً لأحد خيارين، الأول: الإندفاع المحمـوم في تَبَنـي الأنمـاط الحـضارية بخيرهـا وشرها على حساب الأصالة والقـيّم وهـذا التَبَنـي لا يُـسلِمُ صـاحبه في كثـير مـن الأحيـان إلا الى المـصير الإسطوري للغراب الذي فقد مشيته ولم يَدرِكْ حسن مشية الطاووس. الثاني: الإعراض المُتعَصِب وهـو لا يُسلِمُ إلا الى العزلة).[547]

3- التيار الإنتقائي: ويمتاز بنزعته التوفيقية التي تذهب الى القول بـ (إنَ الماضي العربي يتمثل بالقيّم أمـا الحاضر الأوربي فيتمثل بالكَم العِلمي، والقيّم مُطلَقَة بطبيعـة الحـال، أمـا الكـم فهـو نـسبي ومـن ثـم فالتوفيقية تُمَثِلُ محاولة الدمج بين قيّم مُطلَقَة بصورة إطلاقية وبين قيّم نسبية أيضاً بصورة مُطلَقَة)[548]، و (التراث المطلوب التمسك به كنقطة إنطلاق للمستقبل ليس هو القواعد القانونية المُنَظِمَـة لـسلوك الناس . . ولا القواعد الأخلاقية . . بل هو فقط ذلك الجزء الحي من التاريخ. . الـذي مـا زال في تكويننـا النفسي والخُلّقي . . ليس من المفيد إذَنْ طـرح الموقـف عـلى إنـه إختيـار بـين الوافـد والمـوروث . . بـل القضية هي الإختيار بين التقليد والإبداع).[549]

ولكن (هل ما زِلْنا نحن العرب في وضعية تسمح لنا بـ "الإختيار" بين ما نـسميه النمـوذج الغـربي الـذي فَرضَ نفسه علينا منذ بداية التوسع الإستعماري وما نحلـم بـه مـن نمـوذج أصـيل . . فـاذا كُنّـا لم نَخـتَرْ

النموذج الغربي بمحض إرادتنا فنحن بالأحرى لم نختَرْ ما تبقى لدينا وفينا من النموذج التراثي لأنه إرث والانسان لا يختار إرثه كما لا يختار ماضيه لأنه يجره معه جراً).[550]

وهنا يكمن جوهر إشكالية (الأصالة والمعاصرة) التي ستظل قضية عَصيَّة على الحل لأنها محض قضية مُعتقدية لا يمكن أنْ ينعقد حولها الإجماع. ويقدم د.طيب تيزيني مقاربة توفيقية يرى فيها قاعدة صالحة لعمل تنموي عربي جديد عَبرَ التفاعل بين ثلاثة أقانيم هي (الإستلهام التراثي أي أنْ نستلهم عناصر من الماضي بحيث تمنحنا شرعية تاريخية تحقق لنا تواصلاً بين الماضي والحاضر . . ثانياً التَبَني التاريخي ويقوم على العودة الى الماضي وإكتشاف العناصر التي كانَتْ وما زالَتْ صحيحة أو التي لم تكن صحيحة عِلمياً ولكن تَثبِتْ صحتها العلمية. هذه العناصر نتبناها عِلمياً وتاريخياً . . أي نأخذها كما هي . . ثالثاً العزل التاريخي . . أي أنْ نواجه عناصر في الماضي العربي لا نستطيع أنْ نستفهمها ولا أَنْ نتبناها . . فنحققها ونوثقها ونضعها في متحف التاريخ)[551]. ولكن مَنْ هو الذي يستلهم ويتبنى ويعزل، هل هم المثقفون الذين لا تجمعهم رؤية موحدة عن التراث أم الجمهور الواسع الذي يجري تراثه في عروقه لغة وقيماً وتاريخاً وهو على الأعم الأوسع يفتقد خاصية الوعي بأهمية المُعضِلَة ومحتواها، وتالياً فإنَ إستجابته لعمليات التغيير النهضوي لا يُمكن التنبؤ بها ما دام الطريق الى إستثارتها فيه لا زال مُبهَماً.

وأخيراً هل إنَ التراث هو فقط الفكر المسطور بين دَفات المخطوطات والكتب حتى نستطيع أَنْ نمارس تجاهه عملية جراحية مِثلَ التي وصفها لنا الدكتور تيزيني، أم إنه (ما يبقى حاضراً في الخَلَفِ من السَلَفِ . . إنه العقيدة والشريعة واللغة والأدب والعقل والذهنية والحنين والتطلعات).[552]

والواقع إنَ الإنتقائيين أقرب الى قيّم الحضارة منهم الى ثوابت التراث الذي يُعللون حرصهم عليه بمبررات واقعية فحواها إنَ (الإستخفاف بالتراث هو

الإستخفاف بالنفس، والإمة التي لا تكف عن تحقير ذاتها . . لا يمكن في أحسن الأحوال إلا أنْ تكون مُقَلِداً كفوءاً. وأما السبب الثاني فهو . . إن التخلي عن الطقوس التي لا يبدو لها أي مبرر عقلاني ينتهي بالتخلي عن الشخصية الذاتية، ونقل طقوس الآخرين ينتهي بنقل أفكارهم ويشل القدرة على إبتداع أفكار جديدة)[553].

اذَنْ نحن أمام خيارين ومعضلة واحدة هي اما ان نكون تقليديين (أصالة) او معاصرين (حداثة) وكأننا فعلاً كائنات مُنفَصِلَة، بشر مُريدٌ مُخَيَّر وقيّم رائجة تبحث عن مَنْ يتمثلها، والحقيقة عكس ذلك تماماً، فنحن نتعايش مع الحضارة والتراث على صعيد واحد ويمكن لنا أنْ نكتشف (الحداثة على مستوى الوحدة الإنتاجية (الأدوات) وفي الوقت نفسه نكتشف التقليدية على مستوى علاقات العمل، وعليه فالصراع الجوهري ليس . . قائماً بين القِطاع الحديث والتقليدي وإنما بين الطبقات الإجتماعية التي تملك السبل الى حياة الحداثة من خلال حيازة القوة الإجتماعية/الإقتصادية وبين الطبقات الخاضعة التي يتم إستغلالها من خلال تعميق العلاقات التقليدية)[554]، ومنشأ هذه الإزدواجية يعود الى:[555]

أ) الصدمة الإستعمارية التي فَتحَتْ عيون العرب على تخلفهم وجَعلَتْ النموذج الغربي مِثالاً يسعون الى بلوغه ولكن في الوقت ذاته لا يُمَثِلُ هؤلاء الغربيون سوى أعداء فاتحين لذلك تداخل في الوعي العربي النهضوي دافعا العودة الى الأصول للإنطلاق منها نحو المستقبل والتشبث بالماضي للإحتماء به حِفاظاً على الشخصية القومية من محاولات التشويه أو التغريب.

ب) استمرار الثقافة العربية حتى بعد مجيء المستعمرين حية نامية. فلم تستطِعْ الثقافة الغربية من طمسها وإجتثاث جذورها المتغلغلة في الفكر والسلوك العربيين بعكس ما فَعلَتْ مع ثقافات أخرى لذلك ظَلَتْ الثقافتان تتجاذبان الإنسان العربي حتى هذه اللحظة.

ومما زاد هذه المسألة رسوخاً هو الشعور بعمق الهوة بين الحضارة المعاصرة وإنجازاتها العقلية والتقنية وبين التراث العربي كما تلقيناه عن أسلافنا.

والآن كيف يمكن تجاوز هذه الإشكالية؟

يرى الدكتور جلال امين إنَ الحل يَكمِنُ (في طرح كل مُسلّمات التنمية الغربية وبديهياتها للمساءلة والشك ولن نجد ما نستلهمه في ذلك إلا التراث . . ولا نستطيع أنْ نتصور نقطة للبداية أصلح من نظام

التعليم . . إذْ المطلوب تخريج شباب يعتز بدينه ولغته وعاداته. فالأجنبي لحسن الحظ قصير النظر متسرع في تحصيل الغنائم فلنحاول أَنْ نستغل مواطن ضعفه. فأنه أقل الميادين خضوعاً لسيطرته)[556].

ولا نعتقد بأن مسألة جوهرية كهذه تُحَلُ بمثل هذه البساطة فضلا عن خطأ الإفتراض الذي إنطوَتْ عليه المعالجة وهو غفلة المستعمرين عن ميدان التعليم في الوطن العربي، والذي كانتْ اياديهم منذ بدء سيطرتهم حاضرة فيه، تُرَتِبُ وتُنَظِمُ وتضع الأسس والقواعد له.

ويدعو الدكتور محمد عابد الجابري الى قطيعة خاصة مع التراث كطريق للخلاص، بمعنى (التخلي عن الفهم التراثي للتراث . . أي التحرر من الرواسب التراثية وعلى رأس هذه الرواسب التراثية القياس الفقهي الكلامي في صورته اللاعلمية التي تقوم على ربط جزء بجزء ربطاً ميكانيكياً والتي تعمل بالتالي على تفكيك الكل وفصل أجزائه عن إطارها الزماني المكاني الآيدلوجي . . القطيعة التي تُحَولُنا من كائنات تراثية الى كائنات لها تراث)[557]، وذلك بإعادة صياغة (بُنية الوعي بالماضي والحاضر . . وهي عملية تتطلب التخطيط لثقافة الماضي بمعنى إعادة كتابة تاريخها وبالتالي إعادة تأسيسها في وعينا وإعادة بناءها كتراث لنا نحتويه بدل أَنْ يحتوينا . . أما التخطيط لثقافة المستقبل فمعناه توفير شروط المواكبة أو المشاركة، مواكبة الفكر المعاصر والمشاركة في إغنائه وتوجيهه وذلك هو معنى المعاصرة).[558]

وبوجيز العبارة يدعو الدكتور الجابري الى أنْ نكون بشراً ذا تراث وليس كائنات تراثية على حد تعبيره، ولكن كيف؟ أَليسَ التراث هو، سيكلوجيتنا، لغتنا، عاداتنا، أي نحن بمعنى شخصيتنا، الفردية، والجماعية، وحتى لو إفترضنا جدلاً القدرة على إنتزاعه من دواخلنا فهل يكمن الحل بتبني (المعاصرة) التي هي بلا شك تراث الآخرين مندغم بابداعاتهم المتواصلة، إذنْ نحن نتخلى عن تراث لصالح آخر. إنَ هذه المناقشات الفكرية التي لا جدوى من ورائها حَريٌ بزمن التنمية إذا ما تَحَقَقَتْ أَنْ

يتكفل بها ويميط اللثام عنها، فالغربيون لم يجتمعوا شعوباً وحكومات ليقرروا ماذا يأخذون من تـراثهم وماذا يرفضون، هل يقدسون هـذا الـتراث أم يركنونـه جانبـاً؟ بـل كـان تطـورهم ذاتـه حـاكماً وجـاءت تنظيراتهم من بعد تُفلسِفُ وهي مُطمَئِنَة هادئة لأنها قد انتقلَتْ من مرحلة التقرير (كيـف سـيجري؟) الى مرحلة التأطير كيف جرى؟ .

الخاتمة

يحاول معظم الإقتـصاديين أنْ يؤرخـوا لبدايـة نـشوء الفكـر التنمـوي عنـد منتـصف اربعينيـات القـرن العشرين إنطلاقاً من فَهمٍ خاطئ وموهوم لمصطلح التنمية الذي هو عندهم لا يختلف بل يتطابق مـع مفهوم النمو الإقتصادي بوصفه زيادة معدلات الدخل القومي الحقيقي بصرف النظر عن مـصدر هـذه الزيادة.

والإعتراض الذي نسجله على هذا التحديد يستند الى حجتين منطقيتين هما:

الحجة الاولى: المدلول اللغوي للمصطلَحَين، فالنمو (Growth) يشير الى الزيادات الكميـة التـي تحـصل عبر الزمن للاشياء المادية كالزيادة في الوزن أو الحجم أو الإتساع (الطول والعرض).

اما مصطلح التنمية (Development) ومعناه التطور وهو مشتق من الفعـل (To Develop) ويُقـصَدُ به (يتفتح، يزدهر)، فيستبطن معنى النضوج الذي يترتـب عـلى عمليـات النمـو، حيـث قبـل أنْ تتفـتح أزهار النبات وتتحول إلى ثمار لابد من عملية إنبات ناجحة، يشترط بلوغها مرحلة الإكتمال ظروفاً بيئية ملائمة. وبناء على ذلك يمكن تصوير العلاقة بين النمو والتنمية على صورة العلاقة بين الوسيلة والغاية.

الحجة الثانية: من الناحية التأريخية لا يوجد مجتمع من المجتمعات الإنسانية لم يَشهَدْ نمـواً إقتـصادياً، تَباطأتْ أو تسارعَتْ معدلاته، ولكن المجتمعات التي توافرَتْ على التنمية ظَلَّتْ محدودة وقليلة نسبياً، والسبب في ذلك يعود إلى تضافر او عدم تضافر العوامـل الذاتيـة والموضـوعية اللازمـة لإنجـاز النهـضة الحضارية، فعملية التنمية هي بالأساس عملية تـراكم مـادي تـنعكس عنـه التغـيرات النوعيـة المُتمَثِلَـة بتطور نسق القِيّم الإجتماعية، ونظم التربية والتعليم وعوامل الدفع الذاتي، أي تزايد الحاجات البـشرية وإمتلاك القدرة العلمية والتقنية على إنتاج وسائل إشباعها.

لـذلك حاولنـا تَقـصي جـذور هـذا الفكـر بعـد تعريفـه تعريفـاً مُغـايراً، عـلى إنـه (جهـد فكـري يرمـي إلى تحليـل عوامـل النهـضة الحـضارية وأسـباب تحققهـا مـن عدمـه). وهـو مـا وجـدنا

أولى بوادره في نظرية (العمران البشري) لإبن خلدون، الذي يرى بأن هدف الحِراك الإجتماعي التحـول من مرحلة البداوة بمعالمها المعروفة (الترحال الدائم، شظف العيش، إحتقار العمل اليدوي)، الى مرحلـة الحضارة التي هي نهاية المطاف (الغاية التي يجري إليها المُلك) حتى اذا ما تَحصَّلَ عليها وإنغمسَ فيها بدأتْ عوامل الإنحلال تَدُبُ بين أوصاله، وهكذا تتعاقب الدول وينعدم التراكم الضروري لإنجاز التنمية.

على وفق هذه الرؤية تُعَد نظرية (المادية التاريخية) للفيلسوف الألمـاني كـارل مـاركس نظريـة تنمويـة بإمتياز، فهي تزيح الستار عن العوامل الداخلية المُحَرِكَة للتطور، إذْ إنِ الصراع بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يدفع دائماً باتجاه التواضع على مُركَب (إجتماعي – إقتصادي – سياسي) جديد يكون أكثر تقـدماً من سابقه.

خلاصة القول: إنَ التنمية تعني النهضة الشاملة على الأصعدة كافة، أي هي نهايـة الطريـق ولـيس أيـة محطة من محطاته المتلازمة.

أنها النتيجة وليس السبب، فنحن مُتحضرون لأن قدراتنا قد نَمتْ حتـى بَلغَـتْ مـؤشرات الحـضارة كـما تواضع عليها المجتمع الإنساني.

أما النمو، فهو الزيادة الكمية التي تحصل في قِطاع من القِطاعـات الإقتـصادية، لـسبب أو لآخـر، قـد لا تكون ناجمة عن الفاعلية الإجتماعية بل نتيجة ظروف طارئة كإرتفـاع أسـعار مُنـتَج معـين أو اكتـشاف مورد اقتصادي يزداد الطلب عليه عالمياً .

وهذا يعني إنَ التنمية هي عملية بعيدة المدى، شاملة، هي تغيير جذري للواقع، أو (صيرورة تاريخيـة) على حد تعبير الفلاسفة، تنطوي على عمليتي النمو والتحديث، ولكن دون أنْ تنتج عنهما بالضرورة.

لقد ركزنا على التمييز بين هذين المـصطلحين بوصـفهما مَـدخلاً لدراسـة النظريـات والإجتهـادات التـي تَصَدَتْ لتحليل ظاهرة (التخلف – التنميـة) وتبيـان أسـبابها ومُقترباتهـا، حيـث إتبَعنـا في ذلـك إسـلوباً وصـفياً – تحليليـاً- نقـدياً للوقـوف عـلى مـدى صـوابيتها ودقتهـا العلميـة وأمانتهـا في التعـاطي مـع الواقـع الـشاخص، والنتيجـة التـي إنتهينـا اليهـا هـي إنَ الفكـر التنمـوي عـلى عمومـه لازال في دائـرة (الإشكاليات) أي إنه لازال مُلتَبِساً تتقاذفه أهواء المُتخاصمين وعقائدهم الخاصة، فالإشكالية كما يعتقـد الفيلسوف الألماني (Kant) (أَحكام، الإيجـاب والـسَلب فيهـا ممكـن، وتـصديق العقـل بهـا مبنـي عـلى

التحكم ، أي مُقرَرٌ دون دليل)، ولأن الفكر التنموي العربي في هذا العصر أضحى صدى لمرجعياته الغربية حاولنا التمييز فيه بين محاولات جادة تسترشد بالمناهج أياً كانت مشاربها دون أنْ تستسلم لإحداثياتها في تحليل واقع الإقتصاديات العربية وآفاقها المستقبلية وأخرى لا زالَتْ تُرَدِدُ الشائع من القول في الأدب الغربي دون تَبَصر ولا بَصيرة.

وفي هذا السياق، ولكي يكون تحليلنا علمياً محايداً، عَمدنا الى تسليط الأضواء على مفهومي الأصالة بوصفها إِستحداث لموضوع أو إبتكار لمنهج أو تجديد لرؤية، والمحاكاة بإعتبارها الفناء او الإندغام بالآخر مع الإحتفاظ بمسحة من الإستقلالية عنه تعطي مرونة للدارس لكي يتعاطى مع المستجدات.

ومن بين كل ما كتب التنمويون العرب لم نَجِدْ سوى أربع محاولات تستحق الدراسة هي:

أولاً: محاولة الدكتور سمير أمين المستوحاة من مقولة الإقتصادي الفرنسي (أ.أيمانويل) في التبادل غير المتكافئ بين المراكز والأطراف، ونظرية ابن خلدون في الصراع بين البداوة والحضارة، والنظرية الماركسية في أنماط الملكية.

ثانياً: محاولة الدكتور جلال أمين المُرجِحَة لفاعلية العامل الخارجي في إندفاع وإنحسار النهضة العربية، فكل التجارب التنموية العربية، على وفق إعتقاده تَحقَقَتْ بسبب تراخي قبضة الغرب الإستعماري على الوطن العربي، وضَمُرَتْ نتيجة إستعادة الغرب لمقتضيات تأثيره عليه.

وهو هنا يستوحي مقولة المؤرخ والفيلسوف الانجليزي (آرنولد توينبي) القائلة (بأن نشوء حضارة جديدة مرهون بضمور حضارة قديمة أو زوال نفوذها).

ثالثاً: نظرية الدكتور محمد سعيد وهي الأكثر أصالة من بين كل تلك المحاولات، والتي تنطلق من فرضية مفادها، بأن التخلف خاصية ذاتية للبلدان النامية تَسبَبَ بها عجز التشكيلات الإجتماعية عن توفير ديناميات التطور الحضاري .

رابعاً: محاولتا الأستاذين الفاضلين، الدكتور فؤاد مرسي والدكتور رمزي زكي واللتان تستلهمان بصورة تامة الإرث الماركسي، وخاصة نظرية (الإسلوب الآسيوي في الإنتاج). حيث يعتقدان بأن فرض النمط الرأسمالي للإنتاج بالقوة على التشكيلات الإقتصادية الشرقية ومنها العربية لا ليحل محلها بل ليتعايشان معاً أدى إلى تشويهها ولاحقا تجذير تخلفها.وعَوداً على بدء خلصنا في نهاية المطاف الى الإستنتاجات العلمية المدونة تالياً:-

أولاً: إنَ الفكر التنموي الليبرالي كان دائماً يأتي لاحقاً ليُحَلِلَ أو يُفَسِرَ أو يُبَرِر، لم تُحَمّله تلقائية النمو في البيئة التي انبثق عنها وِزرَ رسم مسارات التنمية وتحديد أهدافها حيث لا مُقايسَة بإنعدام النموذج الباعث عليها، وهذا الأمر بقدر ما حرر التجارب النهضوية الغربية من قيود التصورات المُسبَقَة حرمها من رؤية الآثار الضارة المُنعَكِسَة عن عَفوية التطور وفوضى النشاط الإقتصادي المُفضي له وتالياً إمكانيات تجاوزها، فهو وصف لما يجري ينطوي في كثير من الأحيان على حُكمٍ قيّمي بخصوصه ،ويمكن أنْ يكون (كينز) المَثَل الأكثر وضوحاً على ما ذهبنا اليه إذْ مع ضخامة بنائه الفكري لم يَشأ له إلا أنْ يكون عِلاجاً لأزمة آنية فرضتها ظروف صيرورة الرأسمالية من المرحلة التنافسية الى مرحلة الإحتكار.

وبالنظرة ذاتها يمكن تفسير إنبعاث فلسفة التكييف ومحاولات تعميمها على العالم أجمع بإقتضاء مصلحة الرأسمالية المالية – الصناعية وشركاتها متعدية الجنسية للعودة من جديد الى منابع الليبرالية والتحول من مرحلة "القومية الإقتصادية" الى ما يُسمى بـ "العالمية" أو "العولمة".

ثانياً: واجه الفكر التنموي الليبرالي بعد الحرب العالمية الثانية مشكلات مختلفة عن تلك التي إبتدأ بها، فعلى صعيد الدول الصناعية تركز بحثه على تحليل وتوصيف الإختلالات الهيكلية المُلازمة للنظام الرأسمالي وسبل إصلاحها، وإهتم كثيراً بالعالم المتخلف لجعله يتناغم في حركته مع المراكز المتطورة وبما يضمن إندغامهما ثانية على أسس جديدة تُشَكِلُ قاعدة العلاقات الإقتصادية محورها، من هنا كانت مقولاته تدور

في دائرة التأكيد على النمو بوصفه آلية لِلحاق، ولما أثبتَتْ التجارب العملية عُقمَ مثل هذا التصور كـان إصطناع التعارض بين النمـو والتنميـة مَخرجـاً فكريـاً ومُـصادرةً عـلى المطلـوب، فكـون التنميـة عمليـة حضارية يحتاج تبلّورها الى مزاج نفسي شعبي مُؤات وبيئة سياسية صالحة وقـيم إجتماعيـة مُتفَتِحَـة لا يلغي حقيقتها بوصفها محصلة لنمو متواتر، فهي أولاً وأخيراً تراكم مادي يُفضي الى تغيرات نوعية.

ثالثاً: إنَ مصير العالم آيل اليوم الى نوع من الوحدة المنفعية، قوامها تدويل النـشاط الإقتـصادي بوصـفه هدفاً حتمياً للشركات متعدية الجنسية التي اكتسبَتْ طابعاً كلياً شمولياً بتحولهـا الى مؤسـسات عالميـة ذات رؤوس أموال مشتركة لدول صناعية واخـرى ناميـة، رغبـةً في تجـاوز الإنعكاسـات الـضارة لظـاهرة التطور غير المتكافئ بين أقطاب النظام الرأسمالي (الإتحاد الأوربي، الولايـات المتحدةالأمريكيـة، اليابـان) والتي إقتضى وفاقُها على أساس المصلحة المشتركة حشر العالم الثالث ضمن إستراتيجية كونيـة تَجلَـتْ في ما يُسمى بـ (التنمية المستدامة).

رابعاً: إنَ الفكر التنموي البنيوي بأصوله الأولى فكـر إنقـلابي ، لم يـأتِ كقرينـه الليـبرالي مأسـوراً لعقـدة الإصلاح والتبرير بل جاء رافضاً للواقع حاملاً معه مشروعه الحضاري البديل، لذلك كان شمولياً، التنميـة بالنسبة له وسيلة لبلوغ غاية سامية تتلخص بالخلاص الإنساني من الإستلاب الناجم عـن اسـتئثار القلـة المالكة لوسائل الإنتاج بثمرات عمل الكثرة المحرومة من هذه الملكية. والتنمية هي آلية بلوغ مثل هذه النتيجة، فمن خلالها تنمو قوى الإنتاج الجماعي التي تقود حَتماً عَـبرَ الـصراع الى فـرض بنائهـا الفـوقي المُختَلِف.

خامساً: إنَ المشارب الفكرية المتباينة التي إستقى منها رواد مدرسة التبعية رؤاهم قد أوقعتْهُم في شرك الإنتقائية وأسلمتْهُم الى البلبلة الفكرية، فبين مؤمن باستراتيجية إحلال الواردات، راغب بها، وبين مُنتَقِدٍ لها ،لا يرى فيها سوى عثرة من عثرات الفكر التنموي في العالم الثالث أفضَتْ الى تعميـق تبعيتـه للعـالم الأول لذلك لابد من التحول عنها الى إستراتيجية الإعتماد على الذات الموجبة لفك عرى الإرتباط بالسوق

الرأسمالية والتعاون الجماعي بين البلـدان الناميـة ذاتهـا ومـع ذلـك يعـود هـؤلاء الى المُطالبَـة بتجـذير التعاون الدولي أملاً في جَني ثمراته المُتمَثِلَة بالتسهيلات التجارية والمساعدات الماليـة والفنيـة الـضرورية لإنجاح التنمية.

سادساً: ظل الفكر التنمـوي العـربي الإسـلامي أمينـاً لإطـاره العقائـدي الـذي جـاء ترجمـة لـه حتـى في امتداداته المعاصرة، يحاكي ذاته من موقع الإنبهار والتقديس، وهكـذا بَقيَـتْ التكييفـات التـي إقتـضتها ضرورات حركة الواقع المعاش محدودة بحدود هامش الإجتهاد المسموح به إجتماعياً وقانونياً.

سابعاً: إنَ الفكر التنموي العربي المعاصر وهو يحاول أنْ يُجَدِدَ ذاته من خلال إلتصاقه بواقعه القومي لم يَجِدْ أمامه مُتسعاً لمعالجة مشاكله إلا من موقع المحاكاة، محاكاة الآخر منهجاً ومضموناً وذلك لأسـباب موضوعية ، فكونُه إبناً لِعالَمٍ رُدِمَتْ فيه الفواصل بين الأمم، يفكر بعقلية مُرتَكِزَة عـلى أرضـية منطقيـة واحدة لا يمكنه أنْ ينكفأ باحثاً عن طريقه الخـاص الـذي يـستدل بـالرجوع اليـه عـلى غايـات ووسـائل حضارة خاصة به.وحتى لو إفترضنا جَدلاً إمكانية حصول ذلك فإن معرفـة خلفيـة أقطابـه الـذين تربّـوا أطفالاً صغاراً في مدارس غَذّتهم بقيم الثقافة الغالبة وجذرّتها في شعورهم تُكَـذِبُ مثـل هـذا الإفـتراض. لذلك فإن أقصى ما يُقال عن فكر هذه بيئته إنه مبـدع مـن موقـع المحاكـاة. هـذا الإبـداع الـذي بَلَغَـه البعض ولم تَطأ الكثرة الكاثرة شواطأه.

ثامناً: إنَ جهود التنمويين العرب على الرغم من عراقتها لم تَسفِرْ عن تكوين مدرسة تنموية لهـا ملامـح مُمَيزَة بسبب غياب الديمقراطية والإحتواء السلطوي لمعظم المفكرين العرب ورسـمنَتِهم ونتيجـة لـذلك غَلبَ على أعمالهم منطق التبرير والإعتساف في إصدار الأحكـام، فَـضلاً عـن إنَ إشـاعة أجـواء الإرهـاب الفكري هي التي جَعلَتْ الفكر التنموي العربي يطفو كما الزَبد فوق الـسطح دون أنْ يغـور الى أعـماق الواقع ليكتشف مُمكنات صيرورته المستقبلية.

تاسعاً: لم يجد التنمويون العرب بُداً وهم يعالجون إشكالية العلاقة بين النـشاط العـام والخاص إلا أنْ يعترفوا للقطاع العام بالريادة وحتى أولئك الذين أخـذوا عـلى عـاتقهم

مهمة الترويج لفلسفة التكييف الإقتصادي لم يضعوا دور هذا القطاع موضع التشكيك بل إرتكزوا على كفاءة أدائه المنخفضة ليتخذوا منها ذريعة لإدانته، ومع ذلك لم يجرأ أحد منهم على القول بإمكانية ملء القطاع الخاص للفراغ الذي سيتركه القطاع العام في حالة تصفيته و (خصخصة) نشاطاته.

عاشراً: إنَ التنمية تقتضي العودة الى التراث أما لِتَمَثُلِهِ أو للإحتماء به، وبما إنَ النهضة العربية قد تزامَنَتْ مع فترة التخلص من السيطرة العثمانية التي عانَتْ الأقليات (الدينية والقومية) تحت وطأتها من محاولات طمس الهوية بالرجوع الى تراثها الخاص بها وإحيائه والإستعاضة به عن تراث الأمة الأوسع، ولما كانتْ التنمية بوصفها توجه جماعي مُنَظَم يلتقي على أرضية الأهداف المشتركة تشترط الإتباعية المُتجانِسَة لذلك كان إنشعاب المرجعية الواحدة الى مرجعيات مُتنافِرَة ضاراً بها ومُعَرقِلاً لمسيرتها، وقد تعزز هذا التوجه بشيوع الروح الإقليمية الباحثة عن مشروعية جامعة مانعة في الحلقات التاريخية المُندَثِرَة، فكانتْ الدعوات الفرعونية الباحثة عن جذور لها في ثقافة البحر الأبيض المتوسط وكذا هو حال الدعوة الفينيقية حتى تأصل في الوعي الجَمعي إنَ التوجه لمشروع حضاري واحد لا يبرره سوى رغبة القائلين به والداعين اليه ما دام الإنتماء الى كُلٍ شامل وموحَد لا يرتكز على مُعطيات وجودية وثوقية غير قابلة للطعن.

ان هذا التشكيك والتأرجح في الولاء من قِبَل النُخَب العالِمَة والحاكِمَة كان سبباً جوهرياً من أسباب تعثر مسيرة التكامل الإقتصادي العربي والذي لم يَعرْهُ التنمويون إهتماماً يتناسب وثِقلِه في ميزان العوامل الكابِحَة لتلك المسيرة.

أحد عشر: إنَ الإبداع الحقيقي الذي يُعَبِرُ عن أصالة الفكر لا يكمِنُ في الإتباعية المُطلَقَة بل بالمصالحة مع الذات من حيث كونها مشروعاً دائماً للتحقق ليس بمعنى إستبعاد مُعطيات الوجود الموضوعي وإنما بتَمَثُلِ عناصره والبناء عليها حتى يمكن للذات أنْ تتجاوز تراثها الذي يكتنفها بقصد التواصل مع بُعدِهِ الإنساني من موقع الفاعل لا المُنفَعِل والمُعطي لا الآخذ فَحَسبْ، أي من موقع المُعيل والمُعال معاً.

فالبحث عن مشروع نهضوي مُمَيز ورؤية حضارية جديدة لا يعني الإنعزال والتشرنق في حـدود البيئـة المحلية مثلما إنَ الإنتماء للآخر لا يلغي خصوصية الذات المنتمية التي يتعين إبداعها بقدرتها على خلـق سؤالها الخاص بها وإجتهادها للجواب عليه بصدق ورَويَة.

الهوامش

[1] ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان، (مركز الكتب الأردني/1987)، ص 8.

[2] هنري أيكن، عصر الآيدلوجيا، (دمشق/1972)، ص 181.

[3] ميلتون فريدمان، م.س، ص 8.

[4] Alfred W. Stoner and Douglas C. Hague, Economic theory, (4th. ed)pp. 393 -394.

[5] Higgines, B. "Economic Development – Principles, Problem and policies، (New York, 1968) p.57.

[6] مقتبس عن : د. عبدالمنعم الطناملي، ثروة الامم لآدم سميث، (تراث الانسانية، المجلد الاول، دار الرشاد الحديثة) ، ص58

[7] مقتبس عن : أي. راي كا نتربري، موجز تاريخ علم الأقتصاد، ترجمة سمير كريم،(القاهرة ،ط1)، ص83.

(8) Adam Smith, The theory of Moral sentiments,(London,1910),p.162

* عالم فيزياء انجليزي، وهو صاحب نظرية الجاذبية .

[9] أي. راي .كا نتربري، م. س، ص86

[10] د. عبد المنعم الطناملي، م. س، ص58

[11] D.J ساكس ، D.R ميلينكر، L . J كالوب، جغرافية الغنى والفقر، (مجلة العلوم الامريكية المجلد 11-12) ، ص5-6.

[12]المصدر نفسه ، ص8-9

[13]Nurkse, Ragner, proplems of capital formation under develope Countries,(New York,1961) p.5.

[14] د.محمد علي الليثي، التنمية الأقتصادية، (دار الجامعات المصرية/1979)، ص67.

[15] الفريد مارشال، أصول الإقتصاد، ترجمة وهيب مسيحة، (مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط 8)، ص 329.

[16] جيرالد ماير وروبرت بولدوين، التنمية الأقتصادية ، ترجمة د. يوسف عبد الله صائغ، (بيروت – نيويورك/1964)، ص 157 – 158.

[17] الفرد مارشال، م.س،، ص 381.

* آرثر بيجو(1877-1959) واحد من ألمع تلاميذ الاقتصادي الإنجليزي (الفريد مارشال)، تتلمذ على يده في جامعة كمبردج، وخَلَفه بتدريس مادة الاقتصاد بعد تقاعده عام 1908، كان

هو وليس زميله كينز صاحب القدح المُعلى في الأوساط العلمية والأكاديمية والحكومية ،ولكن بعد الكساد العظيم (1929-1936) ذهب في تفسيره للبطالة مذهباً أغاض كينز الذي بزغ نجمه آنذاك، حيث رأى بأن سبب البطالة هو الإجور المُرتَفِعَة التي نتيجة ل" المقاومات الإحتكاكية" لاتتكيف مع التغيرات التي تحصل بصورة عاجلة ،مما عَرَضّه الى حملة إنتقادات ظالمة إضطرته للإعتزال ولزوم البيت حتى وافته المنية في سنة 1959 .

إنظر بشأن آراءه في أسباب البطالة:

Arthur pigou, Theory of unemployment,(London, 1933),p.252

(18) A.C.pigou, The Economic of walfar, (4th. ed ،London,1961)، p.5

(19) مقتبس عن: جون كاسيدي، فشل الاسواق ، ترجمة سمير كريم، (القاهرة ، 2012) ، ص183

(20) A.C.pigou,lib,p.129

(21) جون كاسيدي ، م. س، ص 193

(22) A.C.pigou,lib,pp.187-192

(23) lib,pp.185-186

(24) جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والإشتركية والديمقراطية، الجزء الأول، تعريب خيري حماد، (الدار القومية للطباعة والنشر)، ص 51.

(25) المصدر نفسه، ص 138.

(26) كلوديو نابليوني، الفكر الإقتصادي في القرن العشرين، تعريب نعمان كنعاني، (دار الثورة للصحافة والنشر/1979)، ص 50.

(27) جوزيف شومبيتر، م.س، ص 10.

(28) المصدر نفسه، ص117.

(29) المصدر نفسه، ص 107 – 108.

(30) المصدر نفسه، ص 196.

(31) المصدر نفسه، ص 206-207.

(32) بيترورسلي، العوالم الثلاثة، ترجمة صلاح الدين محمد، ج3، (بغداد/1987)، ص29.

(33) جوزيف شومبيتر، م.س، ص 212-258.

(34) المصدر نفسه، ص 259.

(35) جاك روبان، من التنمية الإقتصادية الى النمو البشري، ترجمة شحاذة الحوشان، (دمشق/1977)، ص50.

(36) جيرالد ماير وروبرت بولدوين، م.س، ص 179.

(37) مالكولم جبلز وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة د. طه عبدالله منصور وآخرون، (دار المريخ/ الرياض) ، ص217.

[38]R . F.Harrod, A Essay in Dynamic theory.(Economic journal, 49,March,1939)pp.14-33

[39] مالكولم جبلز وآخرون، م, س، ص223.

[40] ميشيل تورادو، التنمية الإقتصادية، تعريب ومراجعة أ. د. محمود حسنين،(دار المريخ/ الرياض) ، ص409

[41] مايكل إيدجمان، الإقتصادالكلي، ترجمة محمد ابراهيم منصور, (دار المريخ للنشر/الرياض/1985)،ص461

[42] Robert solow, "Acontribution to the theory of Economic growth", (Quarterly Journal of Eonomics,70،February 1965)،pp.56-94

[43] W.Arthur Lewis, Economic Development with unlimited Supplies of Labor, (The Manchester School, 22 May, 1954),pp.155

[44] مالكولم جبلز وآخرون،م.س،ص164

[45] Nurkse, Ranger, Problems of capital Formation under developed countries, (New York, 1961), p 4-5.

[46] جيرالد ماير وروبرت بولدوين، التنمية الإقتصادية، ج 2، (بيروت – نيويورك/1965) ، ص97.

[47] د.هشام باقر البعاج، المغزى الحقيقي لنظريات الحلقات المفرغة للفقر، (مجلة الإدارة والإقتصاد – جامعة بغداد، ع 2، 1981)، ص13.

[48] Lewies, Arthure, Theory Economic Growth, (London, 1972). p. 226.

[49] د.هشام باقر البعاج، م.س، ص 35.

[50] د. فايز الحبيب، التنمية الإقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، (الرياض، ط 1985/1) ، ص 129-133.

[51] د. عمرو محيي الدين، التخلف والتنمية، (دار النهضة العربية للطباعة والنشر – القاهرة، 1977)، ص289-290.

[52] د. فايز ابراهيم الحبيب، م.س، ص 131-134.

[53] ز.ف.سوكولينسكي، م.س، ص 119.

[54] د. فايز ابراهيم الحبيب، م.س، ص 143-148.

[55] د. عمرو محيي الدين، م.س، ص289.

[56] د. فايز ابراهيم الحبيب، م.س، ص 152.

[57] أنظر في هذا الخصوص: - و. و. روستومراحل النمو الإقتصادي، ترجمة د.برهان دجاني، (بيروت/1960)، ص9-91.

- ابراهيم كبة، دراسات في تاريخ الإقتصاد والفكر الإقتصادي، ج 1، (مطبعة العاني – بغداد/1973)، ص 71-72، ص 53 - 54.

58) فرانسوا بيرو،م.س،ص127

59) ابراهيم كبة،م.س،ص72

(60) Michal Bruno, Damestic Resource costs and Effective proudaction ,(Journal of political Economy, 80,1972),pp.16-33

(61) لوريتا نابوليوني، الإقتصاد الخَفي، ترجمة لبنى حامد عامر، (الدار العربية للعلوم ، ط1، 1010) ، ص49.

(62) المصدر نفسه ، ص50

(63) Gustav Ranis, Industrial sector labor Absorption,Economic Development an cultural change(21) 1973,p.387

(64) مالكولم جبلزوآخرون ، م.س، ص 720-722

(65) المنجد في اللغة والأعلام، (دار الشروق، بيروت/ 1986)، ص27، ص389.

(66) د.مراد وهبة، يوسف كرم، يوسف شلالة، المعجم الفلسفي، (دارالثقافة الجديدة/القاهرة/ط 1972/2)، ص 19.

(67) د.جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج 2، (دار الكتاب اللبناني – بيروت/1979)، ص 379.

(68) د.محمد عابد الجابري، إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر: صراع طبقي أم مشكل ثقافي،(مركز دراسات الوحدة العربية، التراث وتحديات العصر في الوطن العربي،ط 2، بيروت/1987)، ص29.

(69) عبد السلام بن عبد العالي، سالم يفوت، درس الأبيستمولوجيا أو نظرية المعرفة، (دار الشؤون الثقافية، بغداد/ط 1989/2)، ص10.

(70) فرانسوا بيرو، م.س، ص 24.

(71) المصدر نفسه، ص42.

(72) والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الإقتصادي، ج 2، ترجمة صلاح دباغ، مراجعة برهان دجاني، (بيروت - نيويورك/1968)، ص 315-316.

(73) جون كينيث جالبريث، أضواء على التنمية الإقتصادية، ترجمة ماهر نور، (القاهرة)، ص 62.

(74) د.نادر فرجاني، عن غياب التنمية في الوطن العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية)، م.س، ص 44.

(75) د.اسماعيل صبري عبد الله، التنمية الإقتصادية العربية - إطارها الدولي ومنحاها القومي، (مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات في التنمية والتكامل الإقتصادي العربي، ط3، بيروت/1985)، ص 43.

(76) جاك روبان، م.س، ص 68.

[77] يُقصَد بالدفع الذاتي (العملية التي لا يتحدد فيها معدل الإستثمار ودَفقِ التقدم التكنولوجي بعوامل خارجية أساساً وإنما بعوامل تنبع داخلياً من ذات الإقتصاد المحلي).

د.عبد المنعم سيد علي، الأقطار النامية ونظام النقد الدولي-القسم الأول، (مطبعة سعد – بغداد/1975) ،ص 5.

[78] د.رمزي زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، (مجلة العلوم الأجتماعية، ع 2، السنة الثامنة، الكويت/1980)، ص 10.

[79] د.محمد زكي الشافعي، التنمية الإقتصادية - الكتاب الأول، (دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة/1970)، ص13.

[80] بيتر ورسلي، م.س، ص 90.

[81] د. اسماعيل عبد الرحمن، علم الإقتصاد الأكاديمي ومأزق التنمية في بلدان العالم الثالث، (مجلة الإدارة والإقتصاد-الجامعة المستنصرية، ع 1982/7)، ص24.

[82] د. عمرو محيي الدين، م.س، ص 13.

[83] M. L. Seth, Theory and Practice of Economic Planning, (6^{th} edition, 1977, New Delhi), p.4.

[84] أنظر في هذا الخصوص:

شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية، ترجمة د.اسماعيل صبري عبد اللـه، (دار المعارف بمصر/1966)، ص27-30.

[85] تقوم آيدلوجية التقدم على فكرة توزيع الإختصاصات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بحيث تختص الأولى بإنتاج السلع الصناعية في حين تختص الثانية بإنتاج المواد الأولية، أما آيدلوجية التحديث فقد ظهرَتْ وتَطَورَتْ خلال المرحلة (1949-1979) وتقضي بإشراك البلدان النامية مع نظيرتها المتقدمة في عمليات إقتصادية تهدف الى إعادة توزيع الإختصاصات على الصعيد الدولي.

أنظر في هذا الخصوص:

- د.أنور عبد الملك، تنمية أم نهضة حضارية، (مجلة المستقبل العربي، م. س)، ص 9.

[86] أجناتسي زاكس، نموذج القطاع العام في الإقتصاديات المتخلفة، ترجمة سمير عفيفي، (الهيئة المصرية للتأليف والنشر/1970)، ص17 .

[87] فرانسوا بيرو، هذه هي الرأسمالية، ترجمة محمد عيتاني، (دار بيروت للطباعة والنشر/1959)، ص 73.

[88] أوليفر كوكس، الرأسمالية نظاماً، ترجمة ابراهيم كبة، (دار العاني/بغداد)، ص 171- 172.

[89] أنظر في هذا الخصوص:

- أجناتسي زاكس، التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية، ترجمة صبحي الأتربي، (دار المعارف بمصر/القاهرة)، ص 35-38.

[90] بول باران، الإقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة أحمـد بلبـع، (دار الحقيقـة للطباعـة والنـشر، ط 2، أيلـول/1971)، ص 212-211.

[91] لستر بيرسون، ماذا يجري في العالم الغني وفي العـالم الفقـير. . شركـاء في التنميـة، اعـداد ابـراهيم نـافع، (دار المعـارف بمصر-القاهرة/1971)، ص101.

[92] جيرالد ماير، التجارة الدولية والتنمية، ترجمة د.أحمد سعيد دويدار، (دار النهضة للطباعـة والنـشر-القـاهرة/1968)، ص 65-73.

[93] جيرالد ماير، روبرت بالدوين، ج 2/م.س، (مؤسسة فرانكلين للطباعة النشربيروت/1965)، ص 92-93.

[94] Robertson, D.H، "The Future of Information Trade" ،(The Economic Journal, No. 189, Vol. XL VIII, March 1983), p.5.

[95] أنظر في هذا الخصوص:

- بول بايروك، مأزق العالم الثالث، (دار الحقيقة/بيروت)، ص 63، ص 275.

- أوليفر كوكس، م. س، ص 152.

-أجناتسي زاكس، م. س، ص 35- 38.

[96] إبراهيم كبة، موريس دوب ومفهوم التراكم البدائي، (مجلة الأقتصادي/ع 1، 1971)، ص 145.

[97] أنظر في هذا الخصوص:

- بول بايروك، م. س، ص 182

- لستر بيرسون، م. س، ص 101.

[98] جيرالد ماير، روبرت بالدوين، ج 2/م.س، 107 – 110.

[99] دار الثورة للصحافة والنشر، الإشتراكية والشركات متعددة الجنسية، ترجمة واعداد جورج الراسي، (1977/ بغداد)، ص 13.

[100] د.فؤاد مرسي، م. س، ص 119.

[101] دار الثورة للصحافة والنشر ، م. س، ص 9.

[102] د.رمزي زكي، نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الإقتصاد الرأسمالي الدولي/ج 2، (دراسات عربية، ع 9 – 10، 1989) ،ص 141.

[103] إنظر في هذا الخصوص:

- عزيز علي محمد، دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في سياسات التصحيح والتنمية، (عن كتاب: سعيد النجار، التصحيح والتنمية في البلدان العربية، أبو ظبي/1978)، ص 97.

- طليعة كوركيس توما، فاعلية سياسات التكييف الإقتصادي لصندوق النقد الدولي في دول مختارة ،(إطروحة دكتوراه في الإقتصاد - جامعة بغداد/1992)، ص 2.

- مصطفى مهدي حسين، دور الـسياسات الماليـة والنقديـة في إجـراءات التكييـف للإقتـصاد العـربي، (رسـالة دكتـوراه في الإقتصاد – جامعة البصرة/1990)، ص 89 – 92.

[104] عزيز علي محمد،المصدر نفسه، ص 2.

[105] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، صياغة العناصر الأساسية الواجب النظر فيها لدى وضع برامج وخطط الخصخصة، (جنيف/1994)، ص 4.

[106] ماديسن بيري وبيتر يونج، التنمية بالمساعدات، (ستيف هـ هانكي، تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص)، ترجمة محمد مصطفى غنيم، (دار الشروق، ط 1، 1990)، ص 163.

[107] كونتستين ميكالويولوس،إقراض البنك الدولي للتكييف الهيكلي، (التمويل والتنمية، 5 يونيو/1987، المجلد 24)، ص 8.

[108] مانويل جويتيان، دور صندوق النقد الدولي في التكييف، (مجلة التمويل والتنمية، م. س)، ص 3.

[109] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، م. س، ص 16.

[110] آلان والترز، التحرير الإقتصادي والتخصيصية – نظرة عامة، (صندوق النقد العربي، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، أبو ظبي/1988)، ص 4.

[111] بيتر هيلر وكريستيان شيلر، الآثار المالية للتخصيصية مع الإشارة الى البلاد العربية، (صندوق النقد العربي، م. س)، ص 113 – 114.

[112] سعيد النجار، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، م. س، ص 25.

[113] هيلين – ب – ناكاني، دروس التحويل الى القطاع الخاص في البلدان النامية، (مجلة التمويل والتنمية، ع 1، المجلد 1990/27)، ص 45.

[114] بيتر هيلر وكريستيان شيلر، م. س، ص 144 – 145.

[115] آلان والترز، م. س، ص 65.

[116] سعيد النجار ، م. س، ص 25.

[117] المصدر نفسه، ص 25.

[118] د. مصطفى حسن علي، شركاء في تشويه التنمية، (دار الطليعة – بيروت، ط 1 /1993)، ص 208.

[119] ظهر مصطلح العالم الثالث في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية من قِبَل الديغوليين وقد أطلقه أولاً الإقتصادي الفرنسي (الفرد سوفي) في مقال كتبه الى مجلة (لويزيز فاتور) في 14 آب 1952 تحت عنوان "عوالم ثلاثة – كوكب واحد". ورد في بعضه: (إن العالم الثالث مُهَملٌ، مُستَغلٌ ، مُحتَقرٌ كالطبقة الثالثة، يُريد أن يصبح شيئاً). إنظر: – بيتر ورسلي، م. س، ص 67.

[120] مقتبس عن د.مصطفى حسن علي، م. س، ص 237.

[121] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، (سلسلة عالم المعرفة/الكويت/ تشرين الأول/1989)، ص 83.

[122] المصدر نفسه، ص 105.

[123] المصدر نفسه، ص 50.

[124] المصدر نفسه، ص 110.

[125] UNDP , تقرير التنمية البشرية للعام 2005، ص120.

(126) المصدر نفسه، ص 5.

(127) آرنولد توينبي، الحضارة في الميزان، ترجمة امين محمود الشريف ،(سلسلة آفاق ثقافية/ دمشق 2008، الطبعة الثانية)، ص61.

(128) محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية ،(ط1، بيروت/1998)، ص300.

(129) محمد دياب، عولمة الإقتصاد ،(مجموعة من الكتاب ، الإسلام والغرب - كتاب العربي/2002/49/ الكويت) ،ص63.

(130) بيتر تايلور، كولن فلنت،الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر،ترجمة عبدالسلام رضوان، د. اسحق عبيد، (سلسلة عالم المعرفة 2002، 282/ج1)، ص250.

(131) عبدالخالق عبدالله، العولمة ومحاولة دمج العالم ،(الاسلام والغرب/ م. س)،ص 94-95.

(132) بيتر تايلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان، د.اسحق عبيد، (ج2 / يوليو 2002)، ص20.

(133) سليمان العسكري، اعلام العولمة، (الاسلام والغرب/ م.س)، ص 51-52

(134) د. طه عبدالعليم، م .س، ص87

(135) د.عبد الخالق عبدالله، م. س/،ص96

(136) فيديريكو مايور ثاراجوثا . نظرة في مستقبل البشرية ،(الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية)، ترجمة. د. محمود علي مكي، ص15.

(137) بول هيرست ،جراهام طومبسون، ما العولمة ، ترجمة د. فالح عبدالجبار،(سلسلة عالم لمعرفة 273، الكويت/2001)، ص18

(138) المصدر نفسه، ص46

(139) روجيه غارودي، حوار الحضارات، ترجمة عادل العوا ،(منشورات عويدات, باريس/ 1978)، ص60

(140) بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة ،(مركز دراسات الوحدة العربية/ م. س),ص220

(141) امارتيا صن، التنمية حرية ، ترجمة شوقي جلال، (سلسلة عالم المعرفة ، 303، مايو 2004/ الكويت) ، ص284.

(142) د. محمد عابد الجابري/ م. س، ص302

(143) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبدالواحد وافي، (لجنة البيان العربي/ط1958/1/ج3)، ص883.

(144) د. سليمان العسكري، م. س، ص54-55

(145) آرنولد توينبي/ م. س، ص175-176

(146) بول هيرست ، م. س، ص284

(147) د. طه عبدالعليم ، م.س، ص84

(148) بيتر دراكر، الادارة – المهام, المسؤوليات، التطبيقات، ترجمة اللواء محمد عبد الكريم، ج3، (الدار الدولية للنشر والتوزيع1996)، ص172.

[149] بول هيرست، م. س، ص36.

[150] روجيه غارودي، م. س، ص59

[151] بول هيرست، م. س، ص36

[152] بيتر دراكر، م. س، ص172.

[153] د. محمد دياب، عولمة الإقتصاد، م. س، ص63.

[154] بيتر دراكر، م. س ، ص172- 183.

[155] د. موسى ابراهيم الورد، أثرعولمة تدفق رؤوس الأموال الاجنبية على اقتصاديات البلدان النامية ،(مجلة كليـة بغـداد للعلوم الاقتصادية، حزيران 2001) ،ص95.

[156] جلال امين ، العولمة والدولة،(مركز دراسات الوحدة العربية ، م. س) ، ص189.

[157] بيتردراكر، م. س، ص201-202.

[158] د. محمد دياب، م. س ، ص63.

[159] د. محمد دياب، م. س، ص64-65

[160] جلال امين، م. س، ص155-156

[161] جان ماري جوينو، نهاية الديمقراطية ،(الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان/ سرت/ ط1/ 1995)، ص39-42

[162] بول هيرست، م. س، ص387

[163] جان ماري جوينو،م.س، ص38

[164] المصدر نفسه، ص43

[165] بول هيرست ،م.س، ص24

[166] بول هيرست، م. س، ص240

[167] د. محمد عابد الجابري، م. س، ص204

[168] آلفن وهايد توفلر، الحرب والحرب المضادة ، تعريب د. صلاح عبدالـلـه ،(الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، ط1، 1995)، ص356-358

[169] جان ماري جونيو، م. س، 94-95

[170] آلفن وهايدي توفلر، م. س، 358

[171] جان ماري جونيو، م. س، ص 38.

[172] د.زكريا ابراهيم، مشكلة البنية وأضواء على البنيوية، (دار مصر للطباعة، ط 1)، ص 32.

[173] جان بياجيه، البنيوية، ترجمة عارف منيمنة وبشير أوبري، (منشورات عويدات، كاون اول 1971)، ص 8.

[174] د.علي عباس مراد، حل الإشكالية المنهجية والتطبيق – البنيوية نموذجاً، (مجلة آفاق عربية، ع 1993/5)، ص 25.

[175] جان بياجيه ، م. س، ص 13.

[176] د.زكريا ابراهيم، م. س، ص 81.

[177] جان بياجيه ، م. س، ص 85.

[178] روجيه غارودي، البنيوية-فلسفة موت الإنسان،ترجمة جورج طرابيشي،(دار الطليعة-بيروت ، ط1979/1)، ص 110.

[179] هنري ايكن ، م. س، ص 227.

[180] د.توفيق الطويل، أسس الفلسفة، (دار النهضة العربية، ط 1979/7)، ص 104.

[181] جون ديوي، المنطق، ترجمة زكي نجيب محمود، (دار المعارف بمصر، ط 2، 1969)، ص 544 - 548.

[182] محمد عابد الجابري، تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة، (دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 2، بـيروت/1982)، ص 48.

[183] رينيه ديكارت، مقال في المنهج، ترجمة محمود محمد الخضير، (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط 2)، ص 149.

[184] د.الياس فرح، مقدمة في دراسة المجتمع العربي والحضارة العربية ، (دار الحرية للطباعة، بغداد/1979)، ص 19.

[185] مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، (القاهرة/1979)، ص 60.

[186] مقتبس عن د.عبد الغفار مكاوي، مدرسة الحكمة، (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر/القاهرة)، ص 23.

[187] المصدر نفسه، ص 27.

[188] هنري ايكن، م. س، ص 231.

[189] د. حسام الآلوسي، الفلسفة والإنسان، (مطابع دار الحكمة، بغداد/1990)، ص 174.

[190] ج. ب. كوتس، قادة الفكر الحديث، (دار العلم للملايين ، ط 2، بيروت/1945)، ص 17.

[191] جورج بوليتزر، جي. سي. موريس كافين، اصول الفلسفة الماركسية، ، (بيروت/ بدون سنة اصدار)، ص 125 - 142.

[192] ماوتسي تونغ، مقالات فلسفية، ص 30.

[193] المصدر نفسه، ص 30.

[194] روجيه غارودي، ماركسية القرن العشرين، ترجمة نزيـه الحكـيم، (منـشورات دار الادب - بـيروت/1972)، ص 85 - 86.

[195] د.الياس فرح، م. س، ص 19 - 20.

انظر في هذا الخصوص كذلك: د.محمد عابد الجابري، م. س، ص 29.

[196] د.حسام الآلوسي، م. س، ص 172 - 176.

[197] كارل ماركس، فريدريك انجلز، منتخبات، المجلد الاول، ترجمة الياس شاهين، (دار التقدم - موسكو/1988)، ص 8.

[198] كارل ماركس، اسهام في نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة انطوان حمصي، (دمشق/1970)، ص 25.

[199] كارل ماركس، مختارات من المؤلفات الأولى 1842 – 1846، ترجمة الياس مرقص، (دار دمشق للطباعة والنـشر)، ص 131.

[200] كارل ماركس، فريدريك انجلز، م. س، ص 108.

[201] كارل ماركس، اسهام في نقد الاقتصاد السياسي، م. س، ص 25.

[202] روجيه غارودي، م. س، ص 85 – 86.

[203] اوسكار لانكه، الاقتصاد السياسي 1– القضايا العامة، تعريب وتقديم د. محمد سلمان حسن، (دار الطليعـة للطباعـة والنشر، بيروت، ط 1973/2)، ص 65.

[204] روجيه غارودي، منعطف الاشتراكية الكبير، ص 22.

[205] اوسكار لانكه، م. س، ص 61.

[206] روجيه غارودي، ماركسية القرن العشرين، م. س، ص 24.

[207] كارل ماركس، اسهام في نقد الاقتصاد السياسي، م. س، ص 26.

[208] اوسكار لانكه، م. س، ص 60.

[209] مقتبس من روجيه غارودي، ماركسية القرن العشرين، م. س، ص 74.

[210] جامعة با تريس لومومبا، عرض اقتصادي تاريخي، ج 1، (مكتبة التحرير/بغداد)، ص 31 – 179.

[211] كارل ماركس، فريدريك انجلز، م. س، ص 109 – 113.

[212] مأخوذ عن :محمد حسنين هيكل، حرب الخليج . . اوهام القوة والنصر، (مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط 1992/1)، ص 9.

[213] نيكيتا خروتشوف، مذكرات خروتشوف، ص 120.

[214] جان سوريه كانال، المشكلات النظرية لدراسة المجتمعات الطبقية الأولى، {عن كتاب: جـان سـوريه كانـال وآخـرون، حول نمط الانتاج الاسيوي، ترجمة جورج طرابيشي، (دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 1978/2)}، ص 21.

[215] نغوين لونغ بيش، ما نمط الانتاج الاسيوي، (جان سوريه كانال وآخرون، م. س)، ص 77 – 82.

[216] اوسكار لانكه، م. س، ص 68.

[217] يوجين فارغا، حول نمط الانتاج الاسيوي، (عن كتاب: جان سوريه كانال وآخرون، م. س)، ص 63.

[218] احمد صادق سعد، ست دراسات في النمط الاسيوي للانتاج، (دار الطليعة – بيروت، ط 1، 1979)، ص 151.

[219] جان شينو، نمط الانتاج الاسيوي، (عن كتاب: جان سوريه كانال وآخرون، م. س)، ص 41.

[220] كارل ماركس، فريدريك انجلز، في الاستعمار، ترجمة فؤاد ايوب، (دار دمشق للطباعة والنشر)، ص 37.

[221] يوجين فارغا، م. س، ص 70.

[222] كارل ماركس، رأس المال، م 2 – ق 1، ترجمة محمد عيتاني، (مكتبة المعارف – بيروت)، ص 472.

[223] جان شينو، م. س، ص 41.

[224] المصدر نفسه، ص 44.

[225] موريس غودلييه، الماركسية امام مشكلة المجتمعات ما قبل الرأسمالية، (عن كتاب: جان سوريه كانال وآخرون، م. س)، ص 195.

[226] جان شينو، م. س، ص 51.

[227] جان سوريه كانال، م. س، ص 524.

[228] موريس غودلييه، م. س، ص 110.

[229] اوليا نوفسكي، بافلوف، اسيا تختار، (دار التقدم – موسكو/1975)، ص 52.

[230] موريس غودلييه، م. س، ص 135.

[231] ابراهيم كبة، نظرية ايلينا شتايرمان حول سقوط النظام العبودي، (مجلة الاقتصادي ع 3، ايلول 1970)، ص 163.

[232] سُئِل ماوتسي تونغ عن سبب رفضه التسليم بالإستراتيجية السوفيتية في المقاومة وتطبيقها على الواقع الصيني فأجاب: إن تَبني هذ الخيار يجعلنا" كمَنْ يبري رجليه لكي يلائم الحذاء" ،وهو بذلك يشير الى عجز الفكرة عن إستيعاب مَديات الواقع المُتطور والمُتسِع دائماً.

[233] روبرت م. ايغروس، جورج ن. ستانسيو، العلم في منظوره الجديد، ترجمة كمال خلايلي، (الكويت/1989)، ص 19 – 20.

[234] روجيه غارودي، منعطف الاشتراكية الكبير، م. س، ص 52.

[235] نسبة الإستغلال = فائض القيمة/التكاليف المتغيرة =(الأرباح، الفوائد، الإجور،الريع/الإجور)

[236] Joan Robinson, an Essay on Marxian Economics, (second edition, 1966), p.36.

[237] روجيه غارودي، منعطف الاشتراكية الكبير، م. س، ص 52.

[238] محمد عابد الجابري، تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة، م. س، ص 29.

[239] د.محمود عبد الفضيل، حول مفهوم الرأسمالية الهامشية وعلاقتها بمستقبل التنمية في بلدان العالم الثالث، (المعهد العربي للتخطيط في الكويت، اعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط للعام الدراسي 1977 – 1978، شباط 1979)، ص 48.

[240] د. سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1988/1)، ص 24 – 25.

[241] د.محمود عبد الفضيل، م. س، ص 48 – 49.

[242] د. راؤول بريبتش ،"نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية" ،ترجمة د.جرجس حسن، عبدة مرزوق، (الدار المصرية للتأليف والترجمة)، ص 19.

(243) W. Bear, "The economics of prebisch and The ECIA" ،Economic Development and Cultural change, Vol. 10. No 2, 1960 – 1962, p. 181.

(244) Higgenes, lib, p.281

(245) د. راؤول بريبتش، م. س، ص 29.

(246) المصدر نفسه، ص 40.

(247) د.محمود عبد الفضيل، م. س، ص 55.

(248) د. ابراهيم سعد الدين، حول مقولة التبعية الاقتصادية العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات في التنمية والتكامل، م. س)، ص 79.

(249) د. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر – اسبابها ونتائجها، (الهيئة المصرية للكتاب، ط 1980/1)، ص 84 – 98.

(250) د.منى عبد الجبار الطائي، الهيكل الاقتصادي للدول النامية، (الاقتصادي ع 21، تموز 1983)، ص30.

(251) د. رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، (مكتبة مدبولي، ط 1985/1)، ص 200.

(252) د.ابراهيم سعد الدين، م. س، ص 81.

(253) عادل حسين، الاقتصاد المصري بين الاستقلال والتبعية 1974 – 1979، ج 1، (دار الكلمة للنشر، بيروت/1981)، ص 367.

(254) د. سمير أمين، م. س، ص 19.

(255) مقتبس عن: د.منى الطائي، م. س، ص 48.

(256) جوزي، ج، فيلا ميل، تخطيط التنمية، مأخوذ عن "ايزيك اوتيزا، الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بداية للتنمية"، ترجمة احمد فؤاد بلبع، (الهيئة المصرية العامة للكتاب/1985)، ص 92.

(257) د.ابراهيم سعد الدين، م. س، ص 83.

(258) بول باران، الاقتصاد السياسي للتنمية، م. س، ص 77 – 98.

(259) شارل بتلهايم، م. س، ص 110 – 115.

(260) بول أ. باران، بول م. سويزي، رأس المال الاحتكاري، ترجمة حسين فهمي مصطفى، (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر/1971)، ص 87.

* تعني (الغرَبَنَة)، الإقتداء بالنموذج الغربي في النمو الإقتصادي والمدنية، ومحاولة تقليده بوصفه النموذج الأمثَل للتقدم الحضاري.

(262) د.سمير غبور، التعريف . . القضايا ووجهات النظر، (عن كتاب: عبد السلام رضوان، حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي، الكويت)، ص 49 – 50.

(263) محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة احمد فؤاد بلبع، (الهيئة المصرية العامة للكتاب/1977)، ص 99.

[264] د. سمير أمين، م. س، ص 9.

[265] م. انيسور رحمن، تعبئة الاعتماد الوطني على الذات ، مأخوذ عن :ايزيك اوتيزا، م، س، ص 83.

[266] ايزيك اوتيزا، م. س، ص 26.

[267] المصدر نفسه، ص 21 – 22.

[268] راؤول بريبتش، م. س، ص 42.

[269] د.سمير غبور، ، م. س، ص 92

[270] كارل ماركس، مختارات من المؤلفات الأولى 1842-1846، ترجمة الياس مرقص ،(دار دمشق للطباعة والنشر)، ص68، هامش/1

[271] مقدمة تمهيدية ، مجلة عالم الفكر/ الكويت ، المجلد10-1970، ص4

[272] قيس النوري، الاغتراب ، اصطلاحاً ومفهوماً وواقعاً،(المصدر نفسه) ،ص12-14

[273]فتح اللـه خليفة – الاغتراب في الاسلام ،(المصدر نفسه) ،ص85

[274]انظر في هذا الخصوص. د.عبد الغفار مكاوي، مدرسة الحكمة، (دار الكتاب العربي، القاهرة)، ص 261-262

[275] كامل زهيري، الغاضبون، (مكتبة النهضة/بغداد)، ص27-30

* العُصاب / هو حالة نفسية غير سوية، أعراضها (أما بمثابة إشباع ولو بطرق ملتوية او رمزية لرغبات مُلِحَة دَفينة، او بمثابة دفاع ضد ظهورأوإشباع تلك الرغبات، والعصابي يعتقد إنَ للوواقع عند غيره نفس القيمةالتي لديه).انظر : د. وليم الخولي، الموسوعة المُختصرة في علم النفس والطب العقلي، (دار المعارف بمصر، ط1976،1)،ص374

[276] آريك فروم، الخوف من الحرية، ترجمة مجاهد عبدالمنعم مجاهد، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ، ص39-48.

[277] هربرت ماركيوز، العقل والثورة، ترجمة د. فؤاد زكريا، (الهيئة العامة المصرية للتأليف والنشر/ 1970)، ص296.

[278] د. فاضل عباس الحسب، الإقتصاد الاسلامي واالنظم الوضعية، بحث غير منشور، ص5

[279] د. قيس النوري، م. س، ص27

[280] كارل ماركس، مخطوطات كارل ماركس 1844،م. س، ص139-140

[281] أرنست ماندل ، النظرية الإقتصادية الماركسية، ج1، ترجمة جورج طرابيشي،،(دار الحقيقة للطباعة والنشر/ بيروت)، ص458

[282] د. فاضل عباس الحسب، م. س، ص9.

[283] هربرت ماركيوز، م، س . ص272.

[284] د. نوري شاكر، الإغتراب في الفكر الماركسي، (مجلة الثقافة ع3-4/ 1989)، ص84

(285) مقتبس عن د. نوري شاكر، الإغتراب في الفكر الماركسي، (مجلة الثقافة ، 6-12 ، 1983)، ص39

(286) هربرت ماركيوز، م. س، ص273.

(287) كارل ماركس، م. س، 58-63

(288) مُقتَبَس عن: د. اوسبورن، الماركسية والتحليل النفسي، ترجمة د. سعاد الشرقاوي،(دار المعارف بمصر/ 1972)، ص82.

(289) هنري لوفيفر، الماركسية، ترجمة جورج يونس،(ماذا أعرف/ 1972) ، ص37.

(290) د. اوسبورن، م. س، ص82

(291) الإنجيل كما دَونَه متي، الإصحاح 19، ص62.

(292) د. اوسبورن، م. س، ص81.

(293) مقتبس عن د. نوري شاكر، الإغتراب في الفكر الماركسي، مجلة الثقافة، ع2، شباط 1984، ص28.

(294) روجية غارودي، البديل، ترجمة جورج طرابيشي، (بيروت، ط1978،2)، ص17.

(295) السدير ماكنتير، ماركوز، ترجمة عدنان الكيالي، (بيروت)، ص104-106

(296) هربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشي، (بيروت/ط3، 1988)، ص47-48

(297) أرنست ماندل ، ج1، م. س/ ص455

* الأليَنَة = الإغتراب، وهي تعريب للكلمة اللاتينية ALIENATION

(298) روجيه غارودي، ماركسية القرن العشرين، م . س، ص54

(299) د.اوسبورن، الماركسية والتحليل النفسي، ترجمة د.سعاد الشرقاوي، (دار المعارف بمصر/1972)، ص 21/الهامش.

(300) يُلَخِص الفيلسوف الإنجليزي برتراند رُسُل مُعطيات الإبداع في المعادلة التالية:

(إرادة انسانية + خيال طليق + عِلم بموضوع البحث عميق ثم لحظة إلهام تَعطي تَصوراً مُترابِطاً يُطرَحُ للإختبار) .

انظر: محمد حسنين هيكل، زيارة جديدة للتاريخ، (بيروت، ط1، 1985)، ص 206.

(301) التَوحُد يعني (عملية لاشعورية ذات تأثير عميق دائم تتشكل بين آنية شخص وِفقاً لآنية شخص آخر تربطه رابطة انفعالية قوية" فالأنا يسعى الى التَشَبه بِمَنْ إتخَذَهُ نموذجاً يحتذيه").

انظر: د.اوسبورن، م. س، ص 21/الهامش.

(302) د.محمد عابد الجابري، نحن والتراث، (دار الطليعة – بيروت، ط 1، 1980)، ص7.

(303) مقتبس عن د. محمد عابد الجابري، بُنية العقل العربي،(ط2، بيروت/1987)،ص71.

(304) انظر: هنري كوربان، تاريخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة نصير مروة، (منشورات عويدات،ط1، 1966)، ص9.

(305) مقتبس عن د: عرفان عبدالحميد، الفرق والعقائد الإسلامية، (بغداد)، ص225

(306) المصدر نفسه، ص228

[307] يُروى عن الامام علي(ع) إنه قال لإبن عباس عندما بعثه لمفاوضة الخوارج (لاتَحَاجَهُم بالقرآن فإنه ذو وجوه ولكِنْ خاطبهم بالسُنة).

مقتبس عن د.محمد عابد الجابري،بُنية العقل العربي،(بيروت،ط1987/1)،ص275

[308] بين العِلم والمَذهب مابين الحلم والواقع من رابطة ،هما ليسا مُتداخلين بمعنى الإحتواء ولا مُنفَصِلَين بمعنى التناشز، مابينهم من مُشترك المعنى يجعل عزل أحدهما عن الآخر لا يحضى بالإجماع ولا يتمتع بالقبول العام، ومع ذلك فإن العِلم إذْ يبحث في ماهو كائن لايُمكن أنْ يتطابق مع المذهب الذي يبحث عن مايجب أنْ يكون، لأن لكل منهما فَضاؤه الخاص به، الأول يُقرر بحياد تام والثاني يَصدِر عن اليقين بمشروعه البديل. ويُعَدّ الإقتصادي الفرنسي(كاتيان بيرو) أول من مَيزَ بين المفهومين بقوله : (من المُناسِب الفصل بأقصى مايُمكِن من الجذرية بين النظرية والمَذهب، بين التفسير والتقدير، بين معرفة الواقع وإصدار الحكم القيَّمي).

انظر:د. ابراهيم كبة ، دراسات في تاريخ الإقتصاد والفكر الإقتصادي،(ج1، مطبعة العاني، 1983)، ص28.

[309] تُعرَف المُلكية بأنها(سلطة تُمَكِنُ صاحبها من إستعمال الشيء والإفادة به بجميع الفوائد التي يُمكِن الحصول عليها منه على نحو مؤبد وقاصر على المالك). د. فاضل عباس الحسب، في الفكر الإقتصادي العربي الإسلامي، (الدار العربية للطباعة، ط1، بغداد/ 1979)، ص13.

ويترتب على الأخذ بهذا المفهوم الإقرار بثلاثة انواع من الحقوق تَمَيزَتْ المُلكية التامة عن سواها هي:

1.حق الإنتفاع : أي التمتع بالشيءالمملوك والإستئثاربمردوده .

2.حق الحيازة : بمعنى سيطرة المالك على موضوع المُلكية بقوة العُرف او القانون إنابة او أصالة.

3.حق التصرف: وينصرف الى حق البيع والإعارة او إسناد أمر الإدارة للغير، على(إن هذا المفهوم قد بات موضع خِلاف لأنه لايرى في المُلكية سوى إمتياز ممنوح ويهمل الوظيفة الإجتماعية التي تُعَدّ أساساً لها) ،لذلك يقول (Ruskin) إن المُلكية هي الحق في حيازة الأموال التي إكتُسِبَتْ بطريقة شريفة واستُعمِلَتْ بحذق ومهارة) : انظر د. محمد عزيز، التوزيع، (مطبعة المعارف، بغداد، 1969)، ص57.

[310] د. محمد مصطفى السباعي، إشتراكية الإسلام ، الدار القومية للطباعة والنشر، ط2، 1960،ص81-83.

[311] د. فاضل عباس الحَسَب، م. س، ص17

[312] ابو الأعلى المودودي، مُلكية الأرض في الإسلام، نقله الى العربية محمد عاصم الحداد،(دار القلم/ الكويت/ ط2، 1969)،ص22.

[313] مأخوذ عن : القاضي ابو يوسف يعقوب ابن ابراهيم، كتاب الخِراج، (القاهرة، ط5، 1396)، ص39.

[314] ابو الأعلى المودودي، أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، ترجمة محمد عاصم الحداد،(مطبعة الأمان، لبنان، ط3، 1971)، ص18

(315) ابو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تحقيق خليل محمد هراس، (القاهرة، ط1/1968)، ص59

(316) عبد الحسين احمد الامين النجفي، الغدير، ج8، ،(مطبعة الحيدري،1952)، ص362.

(317) مكسيم رودنسون، م. س، ص59.

(318) د. محمد شوقي الفنجري، الإسلام وعدالة التوزيع، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ندوة الإقتصاد الإسلامي/ بغداد/ 1983)، ص353

(319) ابو عبيدة القاسم بن سلام ، م.س، ص413

(320) د. مصطفى السباعي، م.س، ص83

(321) يعتقد الإقتصاديون الرأسماليون إن المشكلة الإقتصادية تتمحور حول محدودية الموارد الطبيعية ازاء الحاجات الإنسانية المُتنوعة والمُتجددة لذلك يضطر الإنسان لأَنْ يُفاضلَ بين هذه الحاجات ويختار أقربها الى التحقيق. وإنطلاقاً من هذه الرؤية يصبح (الحرمان) أمراً مُبَرَراً ،إذْ لما كان الناس يتنافسون جميعاً على خيرات محدودة لإشباع حاجات غير محدودة فلابد والحال هذه أنْ يستأثر بعضهم بجزء أكبر منها او بِكُلِها على حساب الآخرين تبعاً لإمكانياته المادية والمعنوية، اما الإشتراكيون فيذهبون مذهباً آخراً إذْ يرون سوء توزيع الثروة وتركيزها بيد الأقلية وحِرمان الأكثرية منها جوهر المشكلة الذي لايُخطِؤه النظر المحايد والنزيه.

(322) د. محمد شوقي الفنجري، م. س، 341

(323) القاضي ابي يوسف/ م.س، ص45

(324) محمد عبده، م. س، ص7.

(325) د. محمد شوقي الفنجري، م. س، 358

(326) ابو عبيدة القاسم بن سلام، م. س، ص76

(327) مقتبس عن ابراهيم منصور، محاولة لتفسير الواقع الإقتصادي في العالم الثالث على ضوء مفاهيم الإقتصاد الإسلامي، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، م. س)، ص56

(328) احمد عباس صالح ، اليمن واليسار في الإسلام، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1972)، ص64.

(329) المصدر نفسه،ص67

(330) ينصرف مفهوم التوزيع في الفكر الإقتصادي الى ثلاثة مَواضِع هي:-

أ. التوزيع الشخصي للدخل، اي حصة الفرد من مجموعة السلع والخدمات المُنتَجَة خلال سنة.

ب.التوزيع الوظيفي، اي مقدار العائد الذي يُصيبُه عامل الإنتاج مقابل مشاركتة في العملية الإنتاجية، وقد يجتمع هذان البُعدان لموضوع واحد، فالعامل مثلاً يكون دخله الشخصي هو عينه دخله الوظيفي، اولا يجتمعان معاً خاصة بالنسبة لأولئك الذين يتوافرون على مصادر دخل مُتنَوعَة.

ج. عملية ترويج السلع والخدمات اي نقلها من مكان انتاجها الى محل استهلاكها (التسويق). ومن نافلة القول إن المدارس الإقتصادية إختلَفَتْ في تحديد معايير التوزيع، إذْ بينما يرى أقطاب النظام الرأسمالي في المُلكية المعيار الأكفأ لتحقيق العدالة، يأخذ أصحاب المذهب الإشتراكي

بمعيار(العمل) إتساقاً مع مبدأهم الشهير(من كُلٍ حَسبَ طاقته ولكـلٍ حَـسبَ عملـه) والـذي هـو باعتقـادهم ضرورة يمكن تجاوزها الى ما هو أسمى منها، اي التوزيع حَسبَ (الحاجة) عندما يـصبح المجتمـع مُهيـأً مـن الناحيـة الإقتـصادية والتربوية لبلوغ المرحلة الشيوعية بقاعدتها المعروفة (من كل حَسبَ طاقته ولكلٍ حَسبَ حاجته) .

* البِر = القمح

(331) محمد بن ادريس الشافعي، الأم، المجلد الثاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط2، بيروت/ 1977)،ص15

(332) المصدرنفسه ، ص15

(333) جاك اوستروي، الإسلام والتنمية الإقتصادية، تعريب د. نبيل صبحي الطويل، (دار الفكر بدمشق)، ص85-الهامش

(334) جوزيف شاخت، القانون والدولة، عن كتاب : شاخت وبوزورث، تراث الإسـلام ، الجـزء الأول، ترجمـة محمـد زهـير السمهوري، (الكويت/ ط2، 1988)، ص160- الهامش

(335) جاك اوستروي،م. س، ص83/ الهامش

(336) ابو الاعلى المودودي، أسس الإقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، م.س، ص131

(337) جاك اوستروي ،م. س، ص52.

(338) مكسيم رودنسون، م. س، ص52.

(339) يقول الرسول(ص) (لاتناجشوا.. والنَجَش أنْ يَحضر الرجل السلعة فيعطي بها الـشيءوهولايريد الـشراء ليقتـدي بـه السُوّام فيعطون بها أكثرمما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سَومَهُ).محمد بن ادريس الشافعي،م. س،ص91

(340) جوزيف شاخت، م. س، ص160

(341) مكسيم رودنسون، م. س، ص54.

(342) د. فاضل عباس الحسب، م. س، ص28

(343) رويَ هذا الحديث بِصورٍ مُتعَدِدَة ، فقد رواه أبو يوسف مثلما هو مُثبَّتٌ أعلاه ، وبينما رواه الشافعي كالآتي : (مَـنْ أحيا مَواتاً من الأرض فهو له، وعادي الارض لله ولرسوله ثم هي لكم منـي). انظـر: محمـد بـن ادريـس الـشافعي،م. س، ص91

(344) د. هشام جبر، ادارة المصارف ،(جامعة القدس المفتوحة، 2008)، ص43

(345) د. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك ،(دار النهضة العربية، بيروت،1952)، ص212-219

(346) د. منير الهندي، ادارة البنوك التجارية، (جامعة طنطا، 1994) ،ص207-209

(347) ابراهيم كبة، دراسات في الفكر والتاريخ الإقتصادي، (مطبعة العاني، بغداد، 1972)، ص396- 401

(348) مقتبس عن د. احمد السالمين، المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الشريعة الاسلامية،(ط1، 1986)،ص9

[349] علاء الدين المتقي ، كنز العمال في الأقوال والأفعال،(مؤسسة الرسالة، ج1، 1979)، ص186

[350] احمد عنايت، الفكر الإسلامي السياسي المعاصر ، ترجمة د. ابراهيم دسوقي، (مكتبة مدبولي القاهرة)، ص164-165

[351] د. علي احمد السالمين، م. س، ص17-18

[352] ابن قدامة، المغني، الجزء الرابع، (مكتبة الكليات الأزهرية) ،ص3-5

[353] محمد باقر الصدر، البنك اللاربوي في الإسلام،(المطبعة العصرية/الكويت)، ص11-19

[354] دار الزهراء للطباعة والنشر، سلسلة اخترنا لك(1)، (بيروت، ط1975/1)، ص184

[355] محمد باقر الصدر، م. س، ص32-34

[356] عائشة الشرقاوي البنوك الإسلامية، (المركز الثقافي العربي، ط1، 2000)، ص48- 51

[357] د. احمد محمد المصري، ادارة البنوك التجارية والإسلامية،(مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية،1998)، ص60-64

[358] عائشة الشرقاوي،م. س، ص235-243

[359] المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، خطة الإستثمار في البنوك الإسلامية، 1987،ص133-135

[360] مقدمة ابن خلدون، (دار القلم – لبنان، ط 1978/1)، ص 516.

[361] المصدر نفسه، ص 516 – 517.

* (وزيعة هي الضريبة التي تُفرَض على مجموعة من الأشخاص فيتوزعونها فيما بينهم . . وظيفة :ما يوَظَفُ أداؤه على الشخص بعينه . . فهي الضريبة العينية).

د.محمد عابد الجابري، العصبية والدولة، (الدار البيضاء، ط 1971/1)، ص 473.

* منحنى لوفر: يرى (لوفر) إنَ هناك علاقة عكسية بين مُتحصِلات الضريبة الإجمالية وبين أعبائها التي كلما إنخفَضَتْ أدَتْ الى إرتفاع وتائر النشاط الإقتصادي وتالياً زيادة حجم الوعاء الضريبي.

انظر للمزيد من التفاصيل: مايكل ايدجمان، الإقتصاد الكلي – النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، (دار المريخ للنشر، الرياض/1988)، ص 354.

[362] مقدمة ابن خلدون، م. س، ص 279.

[363] المصدر نفسه، ص 297.

[364] المصدر نفسه، ص 301 – 302.

[365] د.محمد عابد الجابري، م. س، ص 346.

[366] مقدمة ابن خلدون، م. س، ص 279 – 280.

[367] يُعَرِف ابن خلدون الحضارة بأنها (التَفنُن في الترف وإستجادة أحواله والكَلف بالصنائع التي تُؤنِقُ من أصنافه وسائر فنونه).

عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الواحد وافي، (لجنة البيان العربي، ط 1، 1958، ج 3)، ص 76.

(368) يُعرِفُ ابن خلدون الجاه بأنه (القُدرَة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالأذى والمنع والتسلط بالقهر والغلبة). المصدر نفسه، ص 909.

(369) يتصف اسلوب الإنتاج القائم على الغزو بالسِمات الآتية:

1- إن الصفات الفردية لا القوى الإقتصادية هي الفاعلة فيه لأن رزق الإنسان هنا مرهون بروؤس رماحه، فهو لا يتطلب إلا المؤهلات الجسدية التي تجعل الرجل مقاتلاً شرساً، (العضلات القوية والشجاعة والتجربة الحربية).

2- إن العلاقات التي تنتظم الناس داخلهُ ليست طبقية بل هي أواصر القرابة القائمة على الحَسَب والنَسَب، ما أنْ تضعف بإنتهاء مبرر وجودها حتى يحل محل التعاضد فيها الحَسد والغيرة والعَداء خاصة بعد إنتصار "العصبية" وتكوين دولتها نتيجة لسريان مفعول قانون "الجاه المُفيد للمال" والمُفضي الى صراع المصالح وحب الإثرة على حساب الغير.

3- إنَ الثروة فيه لا تنجم عن عمل أهل العصبة بل الخيرات الجاهزة من عين ومال سائل يسيطر عليها الغالبون ليحرموا منه المغلوبين. المصدر نفسه، ص 407.

(370) عبد الرحمن بن خلدون، م. س، ص 907.

(371) المصدر نفسه، ص 882 – 883.

(372) المصدر نفسه، ص 915.

(373) المصدر نفسه، ص 781.

(374) مقدمة ابن خلدون، م. س، ص 286.

(375) د.محمد عابد الجابري، م. س، ص 426.

(376) مقدمة ابن خلدون، م. س، ص 426.

(377) سميرأمين،التطوراللامتكافئ، ترجمة برهان غليون، (دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، 1978)، ص 6.

(378) المصدر نفسه، ص 7.

(379) د.سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، م. س، ص 247.

(380) المصدر نفسه، ص 186.

(381) سمير أمين، التطور اللامتكافئ، م. س، ص 44.

(382) المصدر نفسه، ص 15 – 21.

(383) انظر الفصل الثاني ، ص 70.

(384) سمير أمين، المصدر السابق، ص 48 – 49.

(385) المصدر نفسه، ص 45.

(386) المصدر نفسه، ص 28.

(387) المصدر نفسه، ص 34.

(388) المصدر نفسه، ص 37.

(389) د. سمير أمين، حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية، (مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية المستقلة في الوطن العربي، ط 1987/1)، ص 211.

(390) د. سمير أمين، التطور اللامتكافئ، م. س، ص 156.

[391] المصدر نفسه، ص 156.

[392] المصدر نفسه، ص 157.

* يقصد د.سمير أمين بآليات التكثير هنا (آليات المضاعف الكينزي).

[393] المصدر نفسه، ص 157.

[394] د. سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة حسن قبيسي، (دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 2)، ص 43.

[395] المصدر نفسه، ص 40.

[396] المصدر نفسه، ص 41، ص43.

[397] المصدر نفسه، ص 68.

[398] د.سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، م. س، ص 185.

[399] د.سميرأمين،التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة،ترجمة عادل عبد المهدي،(دارالحقيقة، بيروت، ط 1974/1)، ص 104.

[400] المصدر نفسه، ص 22.

[401] د. سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، م. س، ص 94.

[402] د.اسماعيل صبري عبد اللـه، التنمية الاقتصادية العربية، اطارها الدولي ومنحاها القومي، (مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، م. س)، ص 71/الهامش.

[403] انظر في هذا الخصوص:

- د.محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، (الدار الجامعية للطباعة والنشر/1986)، ص 93.

- د.سمير امين، التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة، م. س، ص 25.

[404] المصدر نفسه، ص 81.

[405] د.جلال احمد امين، دور الضغوط الخارجية في تطور الاقتصاد العربي، (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، التنمية العربية والعلاقات الدولية – الحلقة النقاشية الخامسة/1983)، ص 10 – 12.

[406] المصدر نفسه، ص 13.

[407] مكسيم رودنسون، م. س، ص 198.

[408] د. سمير امين، التطور اللامتكافئ، م. س، ص 234.

[409] د. جلال امين، المشرق العربي والغرب، (ط1، بيروت 1979)، ص 22.

[410] شغل بالمرستون منصب وزير خارجية بريطانيا آنذاك.

[411] د. جلال امين، المصدر السابق، ص 23.

[412] قال محمد علي بعد استسلامه لبريطانيا وموافقته على تحديد نطاق حكمه في مصر فقط: (أعتَرِفْ إنَ دلائل ساطعة تشهد الآن بفضائل حرية التجارة التي تَحَقَقَتْ بفعل المعاهدات القائمة. ولا يسعني نُكران ما يبدو لي اليوم حقيقة بديهية وكانت ظروف قاسِرَة قد إضطرَتني الى فرض الإحتكار والحفاظ عليه) مأخوذ عن: مكسيم رودنسون، م. س، ص 190.

[413] تتلخص تجربة محمد علي (1805 – 1849) في ثلاثة محاور هي: التركيز، التسخير، التصنيع، تركيز ملكية وسائل الإنتاج بيد الدولة وتعبئة الفائض الإقتصادي من خلال الهيمنة على النظام الضريبي والتجارة الخارجية وتوظيف هذه الأموال في بناء صناعة مُتطَوِرَة. (حيث حاول محمد علي أنْ ينتقل بمركز مصر من إقتصاد الكَفاف الى الإقتصاد المُركَب . . بالتركيز على زراعة تعطي محاصيل تجارية وبتحسين طرق المواصلات . . كما سار في التجارة على نظام الإحتكار . . وبلغ مجموع ما أنفقه في الصناعة حتى عام 1838 حوالي اثنتي عشر مليون باون وكان يُشَغِلُ (30000 – 40000) عامل في مصانعه . . ويعود نجاحه في الدرجة الاولى الى الحماية الإدارية لصناعاته)،. د.عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الإقتصادي العربي،(دار الطليعة – بيروت، ط 4، 1984)، ص 132 – 133.

وكان الجهاز الإنتاجي الصناعي المصري آنذاك (1828) يتكون من (ثلاثين مصنعاً لغزل القطن ونسجه وكانت معامل السكر تنتج الف طن سنوياً. وأخرَجَتْ دار صناعة الاسكندرية (17) سفينة حربية و (5) سفن تجارية). المصدر نفسه، ص 132/الهامش.

[414] فُرِضَتْ المعاهدة (بالتا – ليمان) من قبل بريطانيا على الباب العالي ونَصَتْ على (إلغاء كل انواع الإحتكار الذي كان يمنع التجار البريطانيين من إقامة علاقات مباشرة بينهم وبين التجار المحليين. وحدَدَتْ رسوماً جمركية ثابتة مُنخَفِضَة على الواردات والصادرات، 5% على الواردات و 12% على الصادرات).

انظر: د. جلال امين، المشرق العربي والغرب، م. س، ص 25.

يقول كرومر: (إنَ السبب الوحيد لتدهور صناعة المنسوجات الحريرية في دمشق هو إطلاق حرية إستيراد المنتجات البريطانية والسويسرية. إنَ هذه المنتجات أقل سعراً بنحو الربع ولكنها أقصر عمراً بكثير. إنَ الطبقات الفقيرة هي التي تشتري هذه المنسوجات الأوربية إذْ دفعهم تزايد فقرهم الى الإنصراف عن المنسوجات المحلية الأكثر جودة والأعلى سعراً). مُقتبَس عن مكسيم رودنسون، م. س، ص 26.

[415] المصدر نفسه، ص 14.

[416] د. جلال امين، المشرق العربي والغرب، م. س، ص 53.

[417] مُقتَبَس عن د.جلال أحمد أمين، دور الضغوط الخارجية في تطور الاقتصاد العربي، م. س، ص14.

[418] المصدر نفسه، ص 15.

[419] د. جلال امين، المشرق العربي والغرب، م. س، ص 52.

[420] د.جلال احمد امين، دور الضغوط الخارجية في تطور الاقتصاد العربي، م. س، ص 16.

[421] د. جلال امين، المشرق العربي والغرب، م. س، ص 76.

[422] د.جلال احمد امين، دور الضغوط الخارجية في تطور الاقتصاد العربي، م. س، ص 10 – 11.

[423] المصدر نفسه، ص 33.

[424] المصدر نفسه، ص 11.

[425] المصدر نفسه، ص 12.

[426] المصدر نفسه، ص 19.

[427] د.محمد السيد سعيد، نظرية التبعية وتفسير تخلف الإقتصاديات العربية، (مركز دراسات الوحدة العربيـة، التنميـة العربية – الواقع الراهن والمستقبل، ط 2 – بيروت/1985)، ص 138 – 143.

[428] المصدر نفسه، ص 142 – 143.

[429] المصدر نفسه، ص 144.

[430] المصدر نفسه، ص 148.

[431] المصدر نفسه، ص 149 – 150.

[432] المصدر نفسه، ص 153 – 154.

[433] المصدر نفسه، ص 161.

[434] المصدر نفسه، ص 161.

[435] المصدر نفسه، ص 162 – 163.

[436] مقتبس عن د.عبد العزيز الدوري، م. س، ص 86.

[437] المصدر نفسه، ص 89.

[438] د.فؤاد مرسي، التخلف والتنمية – دراسة في التطور الإقتصادي، (دار الوحدة للطباعة والنشر، ط 1982/2)، ص 8 – 16.

[439] المصدر نفسه، ص 17.

[440] المصدر نفسه، ص 82.

[441] د.رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، (الكويت/1987)، ص 18.

[442] المصدر نفسه، ص 52.

[443] د.رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة، (الكويت/1984)، ص 322 – 325.

[444] آرنولد توينبي، مختصر دراسة التاريخ، ج 1، ترجمة احمد شبل، (القاهرة/1966)، ص 114.

[445] توبي . أ. هاف، فجر العلم الحديث، ترجمة احمد محمود صبحي، (عالم المعرفة/ الكويت، ج2 ، 1997)، ص23.

[446] المصدر نفسه ، ص24

[447] المصدر نفسه، ص24

[448] المصدر نفسه،ص27

[449] د. فؤاد زكريا، التفكير العلمي ،(منشورات ذات السلاسل/ الكويت، 1985)، ص191.

[450] هوبي . أ. هاف، م. س، ص7

[451] المصدر نفسه، ص26

[452] المصدر نفسه، ص18

[453] المصدر نفسه ، ص36.

[454] االمصدر نفسه، ص37

---

[455] د. محمد اركون، الفكر الإسلامي - نقد وإجتهاد، ترجمة وتعليق هاشم صالح ، (بيروت، ط2، 1995)، ص8.

[456] مركز دراسات الوحدة العربية، صور المستقبل العربي، (ط1، بيروت/1982)، ص 14.

[457] د.جورج قرم، التبعية الإقتصادية، (دار الطليعة – بيروت/ط 3/ 1986) ،ص 142.

[458] د.محمد لبيب شقير، مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، التخطيط لتنمية عربية، ج 1، الكويت/1981)، ص 149.

[459] د.يوسف صايغ، نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية المستقلة في الوطن العربي، م. س)، ص 909.

[460] د.محمد لبيب شقير، م. س، ص 173 – 175.

[461] د.جورج قرم، الإقتصاد العربي أمام التحدي، (دار الطليعة – بيروت، ط 1977/1)، ص 230 – 231.

[462] د.محمد محمود الامام، الإطار العام للتخطيط لتنمية عربية، (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الإطار العام للتخطيط للتنمية العربية، ج 2، م. س)، ص 326.

[463] د.محمود الحمصي، تقييم تجربة التخطيط والإنماء في الوطن العربي، (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده، م. س)، ص 80.

[464] د.جورج قرم، العرب والعالم الأول، (مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية المستقلة في الوطن العربي، م. س)، ص 134.

[465] د.جورج قرم، التنمية المفقودة، (دار الطليعة، بيروت، ط1981/1)، ص 11.

[466] د.اسماعيل صبري عبد اللـه، التنمية المستقلة – محاولة لتحديد مفهوم مُجهَل، (مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية المستقلة في الوطن العربي، م. س)، ص 26.

[467] المصدر نفسه، ص 28.

[468] د.اسماعيل صبري عبد اللـه، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1، 1977)، ص 137.

[469] د.عبد العال الصكبان، ظاهرة التفاوت الاقتصادي في الوطن العربي ودور العمل الاقتصادي العربي المشترك حيالها، (مطابع دار الثورة، بغداد/1980)، ص 30.

[470] د.اسماعيل صبري عبد اللـه، في التنمية العربية، (دار الوحدة – بيروت/1983)، ص 28.

[471] د.اسماعيل صبري عبد اللـه، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، م. س، ص 197 – 198.

[472] د.جورج قرم، التنمية المفقودة، م. س، ص 31.

[473] مُقتَبَس عن :جورج قرم، التبعية الاقتصادية، م. س، ص 111/الهامش.

[474] د.جورج قرم، التنمية المفقودة، م. س، ص 40.

[475] د. جورج قرم، التبعية الاقتصادية، م. س، ص 110 – 111.

[476] د.سمير امين، الماوية والتحريفية، (دار الحداثة، ط 1، 1984)، ص 151.

[477] د.سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، م. س، ص 107.

[478] د.سمير امين، الماوية والتحريفية، م. س، ص 245.

(479) د.اسماعيل صبري عبد اللـه، التنمية المستقلة – محاولة لتحديد مفهوم مُجهَل، م. س، ص 39.

(480) د.عارف دليلة، الفكر التنموي وقضايا التنمية والتحرر والوحدة، (د.محمد محمود الامام، وقائع وافكار في التخطيط والتنمية في الوطن العربي، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع/1987)، ص 60 – 61.

(481) د.محمد لبيب شقير، مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، م. س، ص170.

(482) د.نادر فرجاني، عن غياب التنمية في الوطن العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية: الواقع الراهن والمستقبل) ، م. س، ص 52.

(483) د.جورج قرم، التنمية المفقودة، م. س، ص 282.

(484) د.عبد العال الصكبان،، نحو نظام اقتصادي عربي جديد، (مركز الدراسات العربية – لندن/1981)، ص 57.

انظر كذلك : د.فؤاد مرسي،ازمة التنمية الاقتصادية العربية،(مطبعة الاديب البغدادية/1979)، ص 52.

(485) د.جورج قرم، م. س، ص 283.

(486) د.اسماعيل صبري عبد اللـه، في التنمية العربية، م. س، ص 29 – 30.

(487) ابراهيم كبة،هذا هو طريق ثورة 14 تموز، (دار الطليعة للطباعة ، بيروت، ط 1969/1)، ص 121 – 122.

(488) المصدر نفسه، ص 96.

(489) د.فتح اللـه ولعلو، التكامل الاقتصادي ومدخل المشروعات المشتركة، (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ندوة التخطيط المنهجي القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة،" الكويت/1983")، ص 131.

(490) د.فتح اللـه ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الاوربية، (بيروت، ط 1، 1982)، ص 345 – 346.

(491) د.محمد لبيب شقير، الجانب الاقتصادي في الفكر الوحدوي العربي، (مجلة المستقبل العربي، ع 1978/9)، ص 78.

(492) د.اسماعيل صبري عبد اللـه، م. س، ص 86 – 87.

(493) انظر في هذا الخصوص:

- خضير عباس جبر العنبوري، الفكر التنموي العربي المعاصر ومتطلبات التنمية العربية، (رسالة ماجستير في الاقتصاد – جامعة بغداد/1985)، ص 359.

(494) د.فتح اللـه ولعلو، التكامل الاقتصادي ومدخل المشروعات المشتركة، م. س، ص 124.

(495) د.اسماعيل صبري عبد اللـه، م. س، ص 87.

(496) برهان الدجاني، الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل، ج 3، (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية/1990)، ص 31.

(497) د.محمد لبيب شقير، مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، م. س، ص 203.

[498] الأقطار المُختارَة هي (السعودية، العراق، الامارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، لبنان، سوريا، المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، السودان).

[499] د.يوسف الصائغ، مُقَرِرات التنمية العربية، ترجمة نديم خوري، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1985/1)، ص 116 – 174.

* من الجدير بالإشارة الإستخدام غير الموفَق لكلمة (مُقَرِرات) في هذا السياق ذلك لأن فعل (التقرير) ينطوي على معنى الإرادة الواعية التي تفعل بفعل صاحبها، والحال إنَ العملية برمتها (التأثير والتأثر) تجري بتلقائية تامة حتى وان خُلِقَتْ العوامل المؤثرة خَلقاً لِكَوَنِ مَديات فعلها تظل مُناطة بها ،مرهونة بغيرها لذلك إرتأينا استبدالها بكلمة (مُحَدِدات).

[500] المصدر نفسه، ص 112.

[501] المصدر نفسه، ص 130.

[502] المصدر نفسه، ص 130.

[503] جورج قرم، التبعية الاقتصادية، م. س، ص 100.

[504] د.يوسف الصائغ، م. س، ص 162.

* يُقصَدُ بالمتعة الهامشية للمال ، المنفعة الحدية لرأس المال.

[505] مركز دراسات الوحدة العربية، صورة المستقبل العربي، م. س، ص 141.

[506] د.يوسف الصائغ، سياسات النفط العربية في السبعينات – فرصة ومسؤولية، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر/1983)، ص 117.

[507] المصدر نفسه، ص 231.

[508] د.يوسف الصائغ، مقررات التنمية العربية، م. س، ص 241 – 246.

[509] د.محمود عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ،(بيروت، ط 1985/2)، ص6.

[510] د.ابراهيم سعد الدين، حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات في التنمية والتكامل، م. س)، ص 91.

[511] د.ابراهيم سعد الدين عبد اللـه، النظام الدولي وآليات التبعية في اطار الرأسمالية متعدية الجنسيات، (مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية المستقلة في الوطن العربي،م. س)، ص 148.

[512] د.اسماعيل صبري عبد اللـه، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، م. س، ص 177.

[513] د.ابراهيم سعد الدين عبد اللـه، المصدر السابق، ص 148.

[514] المصدر نفسه، ص 147.

[515] المصدر نفسه، ص 144.

[516] د.ابراهيم سعد الدين، حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية، م. س، ص 95.

[517] هشام شرابي، النظام الأبوي والتبعية ومستقبل المجتمع العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية،، العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة، ط 1، بيروت، 1986)، ص 260 – 261.

[518] د.جورج قرم، التنمية المفقودة، م. س، ص 201.

[519] جورج قرم، الاقتصاد العربي امام التحدي،، م. س، ص 234 – 242.

(520) د.جورج قرم، التنمية المفقودة، م. س، ص 130 – 133.

(521) د.ابـراهيم سـعد الـدين، د.محمـود عبـد الفـضيل، التنميـة العربيـة، استـشراف مـستقبل الـوطن العـربي 1989، (بيروت/1986)، ص27.

(522) د.اسماعيل صبري عبد الـلـه، في التنمية العربية، م. س، ص 70 – 71.

(523) عباس النصراوي، نشوء القطاع العام وتطوره في الوطن العربي، (مجلة المستقبل العربي، ع 1990/7)، ص 85.

(524) انظر في هذا الخصوص: محمد محمود الامام، محددات الاداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، (مجلة المستقبل العربي، م. س)، ص 118 – 119

- عباس النصراوي، م. س، ص 85.

(525) محمد محمود الامام، م.س، ص 137.

(526) د.فتح الـلـه ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الاوربية، م. س، ص 353.

(527) د.فتح الـلـه ولعلو، التكامل الاقتصادي ومدخل المشروعات المشتركة، م. س، ص 134 – 135.

(528) د.يوسف الصائغ، مقررات التنمية العربية، م. س، ص 120.

(529) كمال حمدان، تقرير عن ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي(2)، (مجلة المستقبل العربي، م.س)، ص162.

(530) محمود المراغي، م. س، ص 25.

(531) د.يوسف الصائغ، م. س، ص 120.

(532) محمود المراغي، م. س، ص 26.

(533) برهان الدجاني، م. س، ص 95.

(534) د.محمد محمود الامام، م. س، ص 123.

(535) محمود المراغي، م. س، ص 33.

(536) د.محمد محمود الامام، م. س، ص 132.

(537) د.محمد عابد الجابري، إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر، صراع طبقي أم مشكل ثقـافي، (مركز دراسات الوحدة العربية، التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، م. س)، ص 37.

(538) ينصرف مصطلح السلفية الى ثلاثة معان هي: سلفية زمانية تشير الى القدوة من السلف الصالح، الرسـول ورجالـه في الإسلام، وسلفية منهجية أي السير على نهج مَنْ سَبَق من الصالحين، وفي هذا الباب يقـول أبـن مـسعود(مَـنْ كـان مُـستَناً فليستَنْ بِمَنْ قد مات فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة)، وأخيراً سلفية مضمون ومحتـوى بمعنـى التَبَنـي المُطلَـق لمـا أنتجـه الأصوليون وهي أضيق إطاراً او أدنى درجة (إذْ إنها أخذٌ لثمرة المنهج في حين إنَ السلفية المنهجية أوسع لأن المنهج الـذي أنتج فكراً في زمان يمكن – بمواجهة الظروف الجديدة – أنْ يتسع وينتج فكراً جديداً وفِقهـاً جديـداً مُلائِمـاً للظـروف مـع المُحافَظَة على الأصولية المنهجية).

د.راجح الكردي، الإتجاه السَلَفي الحديث بين التأهيل والمواجهة، (مكتب التربية العربي لـدول الخلـيج، نـدوة إتجاهـات الفكر الإسلامي المعاصر، البحرين 22- 1985/2/25، ط 1987/1)، ص 228.

وإستناداً الى ذلك يُمكِنُ تقسيم الفكر التراثي الى ثلاثة أنواع هـي: د.محمـد أركـون، الـتراث محتـواه وهويتـه – أيجابياتـه وسلبياته، (مركز دراسات الوحدة العربية، م.س)، ص 160 – 162

أولاً: الفكر المُنتِج للتراث، وهو فكر مُبدِع بموضوعه ومنهجه أي طريقة تَصديه لما يَعرِضُ له مـن مـشكلات وقـد سـاد في مرحلة التنزيل.

ثانياً: الفكر المُستَغِل للتراث، الذي جعل هَمَهُ تفسير وتوضيح وتأويل ما أنتجه سابقوه من فكر وعِلم وسلوكيات أكثر من تركيزه على المُشاهَدَة الواقعية والإجتهاد فيها على غِرار الأئمة الأولين، لذلك إرتبط نـشوءه بنـشوء الطريقـة المدرسـية في التعليم الديني.

ثالثاً: الفكر الدارس والمُبَلِغ، وهو خاص بعصر النهضة وما تلاه وعِلَة نشوئه كانتْ الصَدمَة الفكرية الكبرى التـي حَـصلَتْ بفعل إدراك الهوة الحضارية بين الغرب والشرق وضرورة تضييقها وتالياً تجاوزها الى آفاق أكثر تطوراً.

[539] المصدر نفسه، ص228.

[540] المصدر نفسه، ص228.

[541] د.محمد عابد الجابري، نحن والتراث، (دار الطليعة – بيروت، ط 1، 1980)، ص7.

[542] د.طيب تيزيني، إشكالية تنمية الطاقات البـشرية العربيـة، (المعهـد العـربي للتخطـيط بالكويـت، التخطـيط لتنميـة عربية – آفاقه وحدوده، ج 2، الحلقة النقاشية الرابعة/1981)، ص 51.

[543] د.محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص 9.

[544] محمد عبد الـلـه السمان، الفكر الإسلامي قاعدة ومساراً، (مكتب التربية العربية لدول الخليج، م. س)، ص 55.

* عَرَفَ الأنثروبولوجيون الإنكليز الحضارة منذ عام 1871 على إنها (ذلك الكُـل المُعقَـد الـذي يتـضمن المعرفـة والعقيـدة والفن والأخلاق والتقاليد وكل القدرات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في مجتمـع) . مُقتَـبَس عـن د.محيـي الـدين صابر، المصدر السابق، ص 293.

وقد إستخدمها المفكرون العرب منذ قديم الزمان بمعنى المَدنية وهي بُعدٌ واحد مـن أبعادهـا يـشير الى البنـاء المـادي المُتَمَثِـل بالإنشاءات الزراعية والحِرَفية. أما بُعدُها الآخر الذي هو الثقافة فيُعَرَف بأنه (مجموعة التقاليد والقواعد والأفكار الموجـودة في أي أمة من الأمم . . كالشؤون الدينية والأخلاقية والقانونية والفنية والصناعية واللغوية والخُرافية وغيرها).

د.علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، (بغداد – 1965)، ص 36.

ويعـود الفـضل في التمييـز بـين هـذين المَعنَيـين الى (مـاك أيفـر) الـذي يقـول: (الحـضارة هـي مـا نحـن Culture is what we are أما المدنية فهي ما نستعمل (Civilization is what we use). مُقتَبَس عن د.محيي الـدين صابر، المصدر السابق، ص 294. وهنا نلاحظ إنَ (أيفـر) حيـنما يوجِـدُ بـين مـصطلحي الحـضارة والمدنيـة يَفـرِدُ للثقافـة

مصطلحاً خاصاً بها (Culture) وعلى هَديهِ سار المثقفون المَصريون وأشاعوا (إستعمالها في التداول العام بمعنى المعرفة أو التهذيب أو النضوج العلمي).

د.علي الوردي، المصدر السابق، ص 35.

و (ما يهمنا هو إنَ الحضارة هي نظام كلي شمولي للقيّم والمعارف والخبرات وإنَ المدنية هي جزء من الحضارة تنشأ في رحابها وتتكيف معها).

د.محيي الدين صابر، المصدر السابق، ص 294.

(545) د. محيي الدين صابر، الأبعاد الحضارية للتنمية في إطار استراتيجية العمل العربي المشترك، (جامعة الدول العربية، المؤتمر القومي لإستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك، بغداد 1978)، ص 295.

(546) جلال أحمد امين، م. س، ص 759.

(547) د. محيي الدين صابر، م. س، ص 301.

(548) د.طيب تيزيني، إشكالية تنمية الطاقات البشرية العربية، م. س، ص 53.

(549) د. جلال أحمد امين، م. س، ص 767.

(550) د.محمد عابد الجابري، إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر، م. س، ص 34.

(551) د.طيب تيزيني، م. س، ص 54 – 55.

(552) د.محمد عابد الجابري، إشكالية الأصالة المعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر، م.س، ص 46.

(553) د. جلال أحمد امين، م. س، ص 767 – 768.

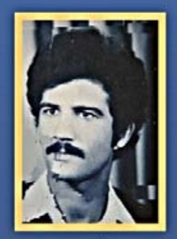
(554) د.دارم البصام، حول المدخل الإجتماعي لدراسة التنمية، مساهمة في التحليل، (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، التكوين الإجتماعي – الإقتصادي في الأقطار العربية، م. س)، ص 779.

(555) د.محمد عابد الجابري، م. س، ص 43 – 47.

(556) د. جلال أحمد امين، م. س، ص 773 – 774.

(557) د.محمد عابد الجابري، نحن والتراث، م. س، ص 19.

(558) د.محمد عابد الجابري، إشكالية الأصالة والمعاصرة، م. س، ص 50.



الكاتب في سطور

- الدكتور عبد الزهرة فيصل يونس ، من مواليد العراق /المجر الكبير ، حاصل على شهادة الدكتوراة في فلسفة العلوم الاقتصادية من جامعة بغداد سنة 1995 .
- عمل مدرساً وأستاذا مساعداً لمادة التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ، واقتصاديات البيئة ، بالإضافة إلى التحليل الاقتصادي الكمي (الرياضي والقياسي) في عدد من الجامعات العراقية والعربية من عام 2011ـ1995.
- يعمل حاليا أستاذا مساعدا لمادة التنمية الاقتصادية في كلية الإدارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية.
- صدرت له مجموعة من الكتب أهمها :

1 مرجعيات الفكر التنموي وامتداداته المعاصرة ، (دار الوفاء / الإسكندرية / 2002) .

2 منحى التجديد والتقليد في الفكر التنموي العربي ، (دار الوفاء / الإسكندرية / 2002) .

3 الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي، (دار دجلة/2016).

دار أمجد للنشر والتوزيع

جوال :
٠٠٩٦٢٧٩٦٩١٤٦٢٢
٠٠٩٦٢٧٩٩٢٩١٧٠٢
٠٠٩٦٢٧٩٦٨٠٣٦٧٠

هاتف :٠٠٩٦٢٦ ٤٦٥٢٢٧٢
فاكس:٠٠٩٦٢٦ ٤٦٥٢٢٧٢

dar.almajd@hotmail.com
dar.amjad2014dp@yahoo.com

عمان - الأردن - وسط البلد- مجمع الفحيص - الطابق الثالث



